جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

المحاسبة المالية

إعداد وعرض التقارير المالية

المستوي المتوسط

جميع الحقوق محفوظة لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

ولا يسمح بنقله أو الإقتباس منه او استخدامه أو إعادة طباعته أو تصويره أو تخزينه أو عرضه كمعلومات بأية صوره كانت سواء كلية أو جزئية أو بأية وسيلة من الوسائل المعروفه حاليا أو التي تجد مستقبلا إلا بإذن كتابي مسبق من الجمعية

مقدمة

تعمل **جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية** دائما على مواكبة التطورات العلمية الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة وما يصاحب ذلك من تنقيح لآليات معقدة ومتطورة .

ولما كانت معايير المحاسبة من أهم هذه الآليات فقد أصبح تطبيق معايير محاسبة مصرية حديثة تتفق مع المعايير الدولية أمراً ملحاً وضروريا ، حيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بمعايير المحاسبة الدولية لتضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية و زيادة حجم المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية خلال الفترات السابقة وتوقع إستمرار ذلك في الفترات اللاحقة .

بالإضافة إلى ان كثير من الشركات المصرية هي شركات تابعة لشركات قابضة أجنبية وغالبا ما يتطلب منها إعداد القوائم المالية طبقاً للمعايير الدولية تستخدم بواسطة الشركة الأم او المستثمر الأجنبي ، فضلا عن ظهور العديد من المنظمات والجمعيات المهنية الدولية.

ومما لاشك فيه أن تحديث المعايير المصرية لتواكب المعايير الدولية يعتبر من أهم الآليات التي سوف تؤدي الى تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مصر ويتيح للشركات المصرية قيد وتداول أوراقها المالية في البورصات العالمية بمزيد من الافصاح والشفافية والمصداقية .

واستكمالاً لمسيرة الجمعية التي بدأت منذ نشأتها وحتى الان وقد اخذت على عاتقها دائما التطوير الدائم تماشيا لمستويين (المتوسط والنهائي) بحيث تواكب احدث المناهج المعمول بها في الجمعيات والمعاهد الدولية المثيلة .

غير انه نتيجة للمتغيرات والمستجدات التي طرأت في الاونة الأخيرة على معايير المحاسبة الدولية والتي كان من الضروري معها التحديث والتقارب بينها وبين المعايير المصرية تتواكب مع هذه المستجدات فقد بدأت الجمعية على إعداد و تطوير المعايير المصرية لتواكب المعايير الدولية منذ عام ١٩٩٧ وحتى الآن إيماناً منها بأن هذا التنسيق سوف يؤدي الى سهولة المقارنة والتعاون بين الشركات في ظل معايير متفق عليها.

وعليه فقد تم إعداد هذا الكتاب للمساعدة في تفهم أهم جوانب معايير المحاسبة المصرية التي تدخل في نطاق اختيار مادة المحاسبة المالية للمستوى المتوسط ، مع مراعاة ان هذا الإصدار ليس بديلاً أو تكميلاً للمعايير المصرية وأنه لا يغطي جميع الفروق بين المعايير المصرية والدولية إنما يتناول فقط الفروق الواردة في الأجزاء التي تم تناولها من المعايير المصرية .

وفي النهاية نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في تحقيق الهدف الذي نسعى جميعاً من أجله ،

كما نتوجه بالشكر لكل من شارك بفكره وجهده في إنجاز وإصدار هذا الكتاب .

والله الموفق ،،

حازم حسن

رئيس الجمعية

الفصل الأول

الإطار العام

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. الإطار العام و مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

٢. الإطار العام.

٣. أهداف القوائم المالية.

٤. الافتراضات الأساسية.

٥. الخصائص النوعية للقوائم المالية.

٦. عناصر القوائم المالية.

٧. الإعتراف بعناصر القوائم المالية.

٨. قياس عناصر القوائم المالية.

٩. سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.

١. الإطار العام و مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما :

- **هناك مزايا و عيوب للإطار العام :**

١,١ البحث عن إطار عام

- الإطار العام في المحال الذي يهتم به هو المبادئ العامة النظرية المقبولة قبولا عاما و التي تكون الإطار المرجعي لإعداد التقارير المالية .
- هذه المبادئ النظرية تعطي الأساس الذي يستخدم في تطوير معايير محاسبية جيدة و تقييم تلك المعايير الموجودة أصلا .
- تهتم عملية إعداد التقارير المالية بإعطاء معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار في النشاط الاقتصادي، و بالتالي يكون الإطار العام الأساس النظري لتحديد اي أحداث يجب المحاسبة عنها و كيف يتم قياسها و كيف يتم توصيلها للمستخدمين . بالرغم من أن الإطار العام ذو طبيعة نظرية لكن له أهداف ذات قيمة عالية من الناحية العلمية .
- الخطأ من عدم وجود إطار عام يتضح من طريقة إعداد المعايير المتبعة في بعض الدول، حيث يتم اعدادها بطريقة عشوائية أو بطريقة سريعة لإطفاء نيران مشاكل معينة . عندما يكون هناك إطار عام يعمل مجلس إعداد المعايير كمهندس أو مصمم شاملا من كونه رجل إطفاء، حيث يتم بناء المعايير على قواعد عملية متفق عليها من المبادئ .
- عدم وجود إطار عام أيضا يعني أنه سوف يتم تغطية مبادئ أساسية و جزئية أكثر من مرة في معايير مختلفة، و بالتالي احتمالية وجود تعارض في المفاهيم و المبادئ الأساسية مثل مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات و مبدأ الحيطة و الحذر، و هذا يؤدي إلى التعارض و يؤثر على مصداقية و عدالة التقارير المالية .
- وجود الإطار العام يمكن أن يحمي واضعي المعايير من الضغط السياسي من بعض الجماعات أو الأطراف المستفيدة لإصدار معيار معين . حيث قد ينجح هذا الضغط فقط إذا كانت هذه المعالجة مقبولة طبقا للإطار العام.

١,٢ مزايا و عيوب الإطار العام :

- **المزايا**

(أ) تشابه الحالات التي يتم فيها توقيع المعايير، و التي نشأت عندما تطير مشكلة محاسبية معينة و يتم توجيه الجهود لإيجاد معيار محاسبي لهذه المشكلة دون النظر إلى ما إذا كانت تلك المشكلة هي أهم مشكلة موجودة حاليا و تحتاج إلى معيار أم لا.

(ب) كما ذكر سابقاً، فإن إصدار بعض المعايير قد يتعرض إلى تدخلات سياسية من أطراف مستفيدة، عندما يكون هناك تضارب في المصالح بين مجموعة من مستخدمي المعايير على اختيار سياسة معينة، تكون السياسة المختلفة من الإطار العام أقل تعرضاً لذلك.

(ج) بعض المعايير قد تركز على قائمة الدخل في حين معايير أخرى تركز على تقييم صافي الأصول (قائمة المركز المالي).

- **العيوب**

(أ) تعد القوائم المالية لمستخدمين مختلفين، و من غير المؤكد أن إطاراً عاماً واحداً يناسب جميع المستخدمين.

(ب) بالأخذ في الإعتبار الاحتياجات المتنوعة للمستخدمين، قد يكون هناك احتياج إلى مجموعة متنوعة من المعايير يتم إعدادها لأغراض مختلفة و بالتالي بناء على مفاهيم مختلفة كأساس.

(ج) ليس من الواضح ما إذا كان الإطار العام يجعل عملية إعداد و تطبيق المعايير أسهل بدون وجود الإطار.

٢ الإطار العام:

- **الإطار العام يقدم إطار المفاهيم و المبادئ لإعداد المعايير**
- **يتكون الإطار العام من عدة أقسام بعد تمهيد و مقدمة. هذه الأقسام كما يلي :**
  - أهداف القوائم المالية.
    الإفتراضات التي قامت عليها القوائم المالية.
  - الخصائص النوعية التي تحدد مدى الفائدة من المعلومات في القوائم المالية.
  - الإعتراف بعناصر القوائم المالية.
  - قياس عناصر القوائم المالية.
  - مفاهيم رأس المال و كيفية الحفاظ عليه.

٢,١ **تمهيد:**

- يركز التمهيد على الطريقة التي تستخدم بها القوائم المالية لإتخاذ القرارات الاقتصادية، و بالتالي يجب إعداد القوائم المالية لتوصلنا إلى ذلك الهدف. أنواع القرارات الاقتصادية التي تستخدم فيها القوائم المالية تشمل التالي :
  اتخاذ قرارت الشراء، الإحتفاظ أو البيع للإستثمارات.
  - تقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها.
    تقييم قدرة المنشأة على الدفع للموظفين.

تقييم قدرة المنشأة على سداد القروض.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع و توزيعات الأرباح.
- إستخدامها في إحصائيات الدولة.
- تخطيط أنشطة المنشآت.

٢,٢ مقدمة:

- المقدمة الخاصة بالإطار العام تعرض الغرض الحالة، و نطاق الإطار. ثم تنظر بعد ذلك إلى مستخدمي القوائم المالية المختلفين و احتياجاتهم للمعلومات.

٢,٢,١ الغرض و الحالة:

- **تحتوى المقدمة قائمة بأغراض الإطار العام:**

(أ) مساعدة لجنة وضع المعايير في تطوير معايير محاسبية مصرية مستقبلية و في إعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية الموجودة.

(ب) مساعدة لجنة وضع المعايير في تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة المصرية.

(ج) مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة المصرية و في التعامل مع الموضوعات ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبي مصري.

(د) مساعدة مراجعي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متوافقة مع معايير المحاسبة المصرية.

(هـ) مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواه في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- لا يمثل هذا الإطار معياراً محاسبياً مصرياً ، وليس في هذا الإطار ما يجعله يرجح على أي معيار محاسبي مصري محدد. في حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي مصري ما ، و في مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض ، فإن متطلبات المعيار المحاسبي المصري ترجح على هذا الإطار . وعلى كل حال ، طالما أن لجنة المعايير سوف تستشير بهذا الإطار عند وضع معايير مستقبلية و عند مراجعتها للمعايير الموجودة ، فإن عدد حالات التعارض بين الإطار و معايير المحاسبة المصرية ستقل مع مرور الزمن.

٢.٢.٢ النطاق:

يتناول الإطار النعام ما يلي:

- أهداف القوائم المالية.
- الخصائص النوعية التي تحدد مدى الفائدة من المعلومات في القوائم المالية.
- التعريف و القياس و الإعتراف بالعناصر التي تُعد منها القوائم المالية.
- مفاهيم رأس المال وكيفية الحفاظ عليه.

يتم هذا الإطار بالقوائم المالية ذات الاستخدام العام. إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل مرة سنويا . وهي موجهة لخدمة الحاجات العامة عن المعلومات لمدى واسع من المستخدمين . وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية عادة على:

- الميزانية .
- قائمة الدخل .
- قائمة التغير في حقوق الملكية .
- قائمة التدفقات النقدية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- كما يمكن أن تشتمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية على جداول إضافية ، ومعلومات مبنية على ، أو مشتقة من تلك القوائم ؛ ومن المتوقع أن تقرأ معها وهذه الجداول و المعلومات الإضافية يمكن أن تتناول ، على سبيل المثال ، المعلومات المالية لقطاعات الصناعية أو الجغرافية أو إيضاحات حول آثار تغيرات الأسعار .

إلا أن القوائم المالية لا تحتوي على بنود مثل تقارير المديرين ، و تصريحات رئيس مجلس الإدارة ، والتحليل و النقاش الذي تطرحه الإدارة ، و أية بنود أخرى ، مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالي أو المساوي .

- يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المنشآت التجارية و الصناعية و منشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت في القطاع العام أم الخاص .

- **تعريفات:**

المنشأة المصدرة للتقارير: هي أية منشأة لها مستخدمين يعتمدون على قوائمها المالية كمصدر رئيسي للمعلومات المالية حولها.

٢.٢.٣ **المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات:**

- يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين ، الموظفين ، المقرضين ، الموردين ، الدائنين التجاريين الآخرين ، العملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور ، و يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات ، والتي تشمل ما يلي :

المستثمرون : يهتم مقدمي رأس المال بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها . إنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

الموظفون : يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم ومنح بضائعهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

المقرضون : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق.

الموردون والدائنون التجاريون الآخرون :يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق .ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتماد عليها.

الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها : تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من اجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لاحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

الجمهور : تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة ، فعلى سبيل المثال ، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة ونوع أنشطتها.

- بينما لا يمكن القوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا. وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الاخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.
- يركز الإطار العام على أنه يقع على عاتق الإدارة المسئولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة ، و تهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية.

٢.٣ معيار المحاسبة المصري (١) عرض القوائم المالية:

- كلنبز مما يتناوله معيار المحاسبة المصري (١) عرض القوائم المالية فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية و شكل القوائم المالية هو إعادة لمحتويات الإطار العام.

٣ أهداف القوائم المالية:

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ، الأداء، والتغيرات في المركز المالي المنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في ، نع القرارات الاقتصادية.
- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الإقتصادية، لأن:

(أ) هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة و ليس توقعاً بالأحداث المستقبلية.

(ب) هذه القوائم لا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

- تُظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها.

٣.١ المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي:

- من المهم لمستخدمي القوائم المالية تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها لتحديد قدرة المنشأة على الدفع للموظفين والموردين.
- يتأثر المركز المالي للمنشأة بالعوامل التالية ، كما أن المعلومات عن كل مما يلي مفيد لمستخدمي القوائم المالية:

(أ) المعلومات حول الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المنشأة، و قدرة المنشأة على استغلال هذه الموارد في الماضي، مفيدة في التنبؤ بقدرتها على توليد نقدية وما في حكمها في المستقبل.

(ب) المعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجرى بها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية لهؤلاء الذين لهم مصلحة في المنشأة .وهي كذلك مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على النجاح في تأمين التمويل الإضافي.

(ج) المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المالية عندما تستحق.

- **تعريفات:**

(أ) **السيولة** : تشير السيولة إلى توافر النقدية في المستقبل القريب، مع الأخذ في الإعتبار الإلتزامات المالية خلال هذه الفترة.

(ب) **القدرة على السداد** : تشير القدرة على السداد إلى توافر النقدية في المدى الطويل لمواجهة الإلتزامات المالية عندما تحل.

- **أداء المنشأة** : المعلومات حول أداء المنشأة (قائمة الدخل) و بشكل خاص الربحية، مطلوبة من اجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الإقتصادية التي من الممكن أن تسيطر عليها المنشأة في المستقبل. إن المعلومات حول الأداء مهمة في التنبؤ في تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من مواردها الموجودة ، كما انه مفيدة كذلك في الحكم على فعالية المنشأة في توظيف الموارد الأخرى.
- **التغيرات في المركز المالي**: المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمنشأة (قائمة التدفقات النقدية) مهمة في تقييم أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء الفترة التي أعد عنها القوائم ، وهي مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وحاجات المنشأة لإستخدام هذه التدفقات النقدية.
- إن العناصر المكونة للقوائم المالية مترابطة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى. فمع أن كل قائمة تحتوي معلومات مختلفة عن الأخرى، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضا واحدا أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين.

٤ الافتراضات الأساسية :

- أساس الإستحقاق و الإستمرارية هما الافتراضان الأساسيان في إعداد القوائم المالية.

٤.١ اساس الإستحقاق:

- يتم إثبات العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث(وليس عندما نقبض أو ندفع النقدية أو ما في حكمها) و يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها.
- إن القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق تزود المستخدمين بالمعلومات ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الإلتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيجزى باستلامها في المستقبل.

٤.٢ الإستمرارية:

- يجرى إعداد القوائم المالية عادة بإفتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور. وعليه يفترض انه ليس لدى المنشأة النية او الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها.
- يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها ولكن أن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة ، فان القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

٥ الخصائص النوعية للقوائم المالية:

- الخصائص النوعية هي سمات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين.
- الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي القابلية للفهم، الملاءمة، الصدقية و القابلية للمقارنة.

٥,١ القابلية للفهم:

- يجب أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين؛ لهذا الغرض ، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة. يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

٥,٢ الملاءمة:

- إن القرارين: سواء الدور التنبؤي أو الدور التأكيدي للمعلومات متداخلان.
- **تعريفات:**

- **الملاءمة:** تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

- عادة ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السعي كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، وتعزز القدرة على عمل تنبؤات عن القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات الدالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال، ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والنادرة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات.

٥,٢,١ الأهمية النسبية:

- تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية.

- **تعريفات:**

الأهمية النسبية: تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية.

- في بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات بمفردها كافية لتحديد ملاءمتها وفي حالات أخرى تكون طبيعة المعلومات و أهميتها النسبية أهمية لتحديد ملاءمتها.

- إن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع او مؤشر بدلا من اعتباره تمييزا اساسيا عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.

٥,٢ **المصداقية:**

- لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها.

- **تعريفات:**

- **المصداقية:** تتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

- يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق بها أو بطبيعتها أو بطريقة تمثيلها، لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا . فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني ، فإن إعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية بعد غير مناسب، في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

٥,٢,١ **التعبير الصادق:**

- لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الاخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة.
- تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره . وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تتسق مع تلك العمليات المالية والأحداث. و في حالات معينة، تتعلق عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة ' عموما ' لا تعترف بها في القوائم المالية مثل الشهرة المتولدة داخليا.

٥,٢,٢ **الجوهر قبل الشكل:**

- لكي تعبر المعلومات تعبيرا صادقا عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

- **تعريفات:**

الجوهر قبل الشكل: أن تكون قد تمت المحاسبة عن المعاملة وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

- على سبيل المثال، يمكن أن تبيع المنشأة أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يقيم من خلالها أنها نقل للملكية الأصل إلى الطرف الآخر، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالقوى الاقتصادية المستقبلية للأصل. وفي مثل هذه الظروف، قد اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت أن كان هناك عملية حقا.

٥,٣,٣ الحياد:

- يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و التحرر من التحيز حتى تتسم بالمصداقية. ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة إختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

٥,٣,٤ الحيطة والحذر:

- من المتوقع أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها ، مثل الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ويعترف بمثل هذه الحالات عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

- لا تعني ممارسة الحيطة والحذر، خلق احتياطيات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات.

٥,٣,٥ الاكتمال:

- من أجل أن تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ولكن يتم ذلك في حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

٥,٤ القابلية للمقارنة:

- يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة:

(أ) عبر الفترات من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

(ب) مع القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها والتغيرات في مركزها المالي

- وعليه يعتبر الثبات في المعالجة مهما، و يعني أن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة، وعبر الزمن لتلك المنشأة، وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

- ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و أية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات ،ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة لمعاملات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة.
- يجب ألا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التزمت، حيث يجب تغيير السياسة المحاسبة متى أصبحت غير ملائمة.
- بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

٥,٥ القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

٥,٥,١ التوقيت المناسب

- إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا هناك حاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها.
- فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون ان تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة ، وهذا قد يضعف المصداقية. لو تم الانتظار حتى تعرف كافة التفاصيل قد يكون تم التأخير في تقديم القوائم حتى أصبحت غير ملائمة و ذات فائدة قليلة للمستخدمين. لذلك فعند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة و المصداقية ، فإن الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

٥,٥,٢ الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

- لا تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة خاصية نوعية بقدر كونها قيد في إعداد القوائم المالية. فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في إعداد هذه المعلومات. هذه عملية تقديرية و هناك صعوبات أخرى ، فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أحدث من اجلهم المعلومات. لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة و المنفعة لحالة معينة، ومع هذا، فإن معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

٥,٥,٣ الموازنة بين الخصائص النوعية:

- غالبا ما يكون التوازن بين الخصائص النوعية ضروريا ،وبشكل عام، فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية .أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة ممارسة الاقتدار المهني.

٥,٦ الصورة الصادقة والعادلة / التعبير العادل:

- الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

٦ عناصر القوائم المالية:

- تعرض القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى، وتعمل على تجميعها وتبويبها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية .وتعرف هذه التصنيفات الواسعة بعناصر القوائم المالية.
- يذكر الإطار العام هذه العناصر كما يلي

عناصر القوائم المالية

قياس المركز المالي في الميزانية

الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية

قياس الأداء المالي في قائمة الدخل

الإيرادات، المصروفات

- تتطوي عملية عرض هذه العناصر في الميزانية وقائمة الدخل على تصنيفات فرعية ، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصنف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها في المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية.

٦,١ المركز المالي:

- **تعريفات:**
  - **الأصـــــل** : هو مورد يسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث ســـــابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.
  - **الالتـــــزام** : هو تعهد حالي على المنشأة ناتج عن أحداث ســـــابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصـــادية.
  - **حق الملكية** : هو حق مستحق للمنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات

- تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحدد معايير الاعتراف بها ، الواجبة التحقق قبل إظهارها في الميزانية .وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات في الميزانية لأنها لا تتفق مع معايير الاعتراف التي سيتم مناقشتها لاحقا وبشكل خاص بسبب أن يكون التدفق المتوقع لمنافع الاقتصادية المستقبلية الداخل أو الخارج من المنشأة يمكن بشكل كاف لتحقيق معيار التوقعية ' قبل الاعتراف بأصل أو التزام.

- وعند النظر فيما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق أصحاب المنشأة فإن الانتباه يجب أن ينصب على الجوهر الأساسي والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط شكله القانوني.

٦.٢ الأصول:

- **تعريفات:**
  - **المنافع الاقتصادية المستقبلية** : تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل في إمكانية المساهمة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها إلى المنشأة. ويمكن أن تكون تلك المساهمة في شكل استخدام أو تشغيل الأصل في العملية الانتاجية للمنشأة. كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة، مثلما تزودي طريقة تصنيع بديلة الى تخفيض تكاليف الإنتاج.
- تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء. ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع مقابل ذلك، وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمنشأة. وبعدم النقد نفسه خدمة للمنشأة لأنه يسيطر على الموارد الأخرى.
- **وجود أصل ما و بالأخص من حيث السيطرة، لا يعتمد على:**
  - الوجود المادي (مثل براءة الاختراع وحقوق النشر)
  - الملكية القانونية (مثل حق المعرفة الفنية التي يتم الحصول عليها من نشاط التطوير)
- تنشأ أصول المنشأة عن عمليات سابقة وأحداث أخرى سابقة ففي العادة تحصل المنشآت على الأصول من خلال شرائها أو إنتاجها، إلا أن العمليات أو الأحداث التي من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا ينشأ عنها في حد ذاتها أصول، وعليه فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل.

٦.٢ الالتزامات:

- إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة.

- **تعريفات:**
  - **الالتزام** : الالتزام يمثل واجباً أو مسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة. ويمكن للالتزامات أن تكون ملزمة قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي. كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة.
- يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي. فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي.
- إن تسديد الالتزام الحالي يتضمن عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تحتوي على منافع اقتصادية من أجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى، ويمكن أن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق، وليس فقط عن طريق الدفع نقداً.

- تنتج الالتزامات عن حادثة سابقة أو أحداث أخرى ماضية ، فمثلا يمكن أن تعترف المنشأة بالخصومات التي تمنح للعملاء مستقبلا على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات، وفي هذه الحالة فإن بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام.

٦,٢,١ **المخصصات:**

- هل المخصص هو التزام؟
- **تعريفات:**

- **المخصص:** هو التزام حالي و يستوفي باقي تعريف الالتزام، حتى و إن كانت قيمة الالتزام يجب تقديرها.

سؤال:

تدرس الحالات التالية ، في كل حالة حدد إذا كان لدينا أصل أو التزام طبقا للتعريفات الواردة بالإطار المفاهيمي، اذكر الأسباب لإجابتك.

(أ) اشترت الشركة (ب) حق معرفة فنية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري، و يعطي حق المعرفة الفنية الحق في استخدام عملية إنتاجية و التي ستوفر مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه سنويا لمدة الخمس سنوات التالية.

(ب) دفعت الشركة (أ) للشركة (ب) مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء وزنة إصلاح سيارات على شرط حصول سيارات الشركة (أ) على أولوية و خدمة مميزة.

(ج) تعطي الشركة (ج) ضمان على كل سيارة مباعة.

الحل:

(أ) يعتبر ذلك أصل غير ملموس ، هناك حدث ماضي ، سيطرة و منافع اقتصادية مستقبلية.

(ب) لا يعتبر هناك أصل بالنسبة للشركة (أ) حيث لا يوجد للشركة (أ) سيطرة أو توقع منفعة مستقبلية.

(ج) يعتبر الضمان التزام ، حيث تضمنت الشركة التزام، يتم الاعتراف بالضمان عند إصدارة وليس عند وجود مطالبة من العملاء.

٦,٣ **حقوق الملكية:**

- يعرف حق الملكية على أنه الرصيد المتبقي، إلا أنه يمكن أن يتضمن على تصنيفات فرعية في الميزانية (في الشركات المساهمة مثلا قد تظهر في بنود منفصلة كل من الأموال التي يقدمها المساهمون، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات التي تمثل توزيعات للأرباح المحتجزة، حيث أنها توضح القيود القانونية أو القيود الأخرى على قدرة المنشأة على توزيع أو استعمال ملكيتها، ان مبلغ حقوق الملكية الذي يظهر في الميزانية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفي العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحقوق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المنشأة.

٦.٥ الأداء:

- يستخدم الربح عادة كمقياس للأداء وكأساس لمقارنة أداء بين أعوام أخرى مثل العائد على الاستثمار أو نصيب السهم من الأرباح. إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات وإن الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح يعتمد جزئيا على مفهومي رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لإعداد قوائمها المالية.

- **تعريفات:**

- **الدخـــل** هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة
- **المصروفات** : هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بتوزيعات أرباح المنشأة .

- يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات في قائمة الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية ، فقد جرت العادة مثلا على التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التي تنشأ من الأنشطة المستمرة للمنشأة وتلك التي لا تنشأ منها .

- إن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح بعرض مقاييس متعددة للأداء المنشأة.

٦.٦ **الدخل:**

يتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب .وتتحقق الإيراد في سياق الأنشطة العادية للمنشأة

- **تعريفات:**

- **المكاسب** : تمثل بنود أخرى تتفق مع تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة وتمثل زيادات في المنافع الاقتصادية .وعلى هذا فإنها ليست مختلفة من الإيراد من حيث الطبيعة.

- تشمل المكاسب، على سبيل المثال، تلك الناشئة عن الاستبعاد من الأصول غير المتداولة . ويشمل تعريف الدخل أيضا المكاسب غير المحققة ، مثل تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية بغرض المتاجرة.

٦,٧ المصروفات:

يتضمن تعريف المصروفات كل من الخسائر و المصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة.

- **تعريفات:**

الخسائر : تمثل بنود أخرى يتطبق عليها تعريف المصروفات ،وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة ،و تمثل الخسائر خفضات في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات.

- تتضمن الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير المتداولة ،ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المحققة ؛ مثل تلك التي تنشأ عن أثار الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية بخصوص اقتراض المنشأة بتلك العملة.

٦,٨ تسويات الحفاظ على رأس المال:

- أن إعادة تقييم الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادات أو نقصان في حقوق الملكية.
- وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصروفات، فإنها لا تدخل في قائمة الدخل استنادا إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال. وبدلاً من ذلك فإن هذه البنود تدخل ضمن حقوق الملكية ككعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطيات إعادة تقييم.

٧ الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

- يمكن تلخيص متطلبات الاعتراف بالأصول ،الالتزامات ، الإيرادات و المصروفات طبقا للتعريفات الواردة أعلاه:

البند	يتم الاعتراف بها في	عندما:
الأصول	قائمة المركز المالي	يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة و أن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة
الالتزامات	قائمة المركز المالي	عندما يكون من المتوقع حدوث تدفق خارج من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد تعهد حالي و أن مبلغ التسديد يمكن قياسه بدرجة من الثقة في الواقع العملي.
الإيراد	قائمة الدخل	تم نشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بزيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات التي يمكن قياسها بشكل موثوق.
الخسائر	قائمة الدخل	نشأ انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بانخفاض في الأصول أو زيادة للالتزامات التي يمكن قياسها بشكل موثوق.

٨ قياس عناصر القوائم المالية:

- هناك عدد من أسس القياس التي تستخدم في القوائم المالية، و تشمل:
  - التكلفة التاريخية.
  - التكلفة الجارية.
  - القيمة الاستردادية.
  - القيمة الحالية.

- **تعريفات:**

- **القياس** : هو عملية تحديد القيم النقدية لعناصر التي يعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل.

- ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:

  - **التكلفة التاريخية** : تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها ، وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة.

  التكلفة الجارية : تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر

وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر .

- **القيمة الاستردادية (التسوية):**

القيمة الاستردادية: تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية.

قيمة التسوية : تسجل الالتزامات بقيم السداد أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.

القيمة الحالية : تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمنشأة.

تسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة .

- تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداما لدى المنشآت عند إعداد قوائمها المالية وتستخدم عادة متزامنة مع أسس قياس أخرى فعلى سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.

٩ سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية:

- يجب أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة . يفترض أن إذا ما تم تطبيق معايير المحاسبة المصرية كطبقا سليما سوف يتحقق العرض السادم للقوائم .
- النقاط التالية وردت بمعيار (١) و ركزت على هذا المفهوم:

(أ) ينبغي على المنشأة التي تعد قوائمها المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية أن تفصح عن التزامها بهذه المعايير .

(ب) إذا تم ذلك الإفصاح يجب أن يتم الوفاء بالمتطلبات الواردة في كل معايير المحاسبة المصرية

(ج) استخدام معالجات محاسبية خاطئة أو غير مناسبة في القوائم المالية لا يمكن تصحيحه بالإفصاح في السياسات المحاسبية أو بالإيضاحات المدعمة.

- قد يكون هناك بعض الحالات النادرة جدا تقرر الإدارة أن الالتزام بمطلب ورد في معيار من معايير المحاسبة المصرية قد يؤدي إلى عرض مضلل و أن عدم الالتزام بهذا المطلب هو أمر ضروري ليتحقق العرض السليم. في مثل هذه الحالة يجب الإفصاح عما يلي:

(أ) أن الإدارة ترى أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن المركز المالي وموقف الأداء المالي وكذا التدفقات النقدية .

(ب) أن القوائم المالية معدة طبقا للمعايير باستثناء ما تم الخروج عنه من أجل تحقيق العرض السليم

(ج) بيان المعيار أو التفسير الذي تم الخروج عنه وكذا طبيعة الخروج وانسب في كون تطبيق هذا المعيار مضللا في مثل هذه الظروف.

(د) أثر عدم تطبيق المعيار على كل فترة من الفترات المعروضة.

- هذا عادة يحقق طبقة الخروج الصحيح و العادل عن المعايير.

الفصل الثانى

عرض القوائم المالية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. عرض القوائم المالية.

٢. الميزانية (قائمة المركز المالى).

٣. الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة و غير المتداولة.

٤. قائمة الدخل الشامل (طبقا للمعيار الدولى رقم ١).

٥. قائمة الدخل.

٦. مراجعة على بعض المفاهيم والحسابات الأساسية.

٧. قائمة التغير فى حقوق الملكية.

٨. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

١ معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية:

يغطى معيار المحاسبة المصرى رقم (١) شكل ومحتوى القوائم المالية، وتتضمن القوائم المالية الكاملة المكونات التالية:

- الميزانية / قائمة المركز المالى.
- قائمة الدخل.
- قائمة التغير فى حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية.

يوفر معيار المحاسبة المصرى رقم (١) إرشادا لشكل ومحتوى القوائم المالية، ويغطى المعيار قائمة المركز المالى و قائمة الدخل (ويغطى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية).

يجب التعرف أولاً على بعض النقاط العامة عن القوائم المالية:

١,١ أرباح أو خسائر الفترة:

تعتبر قائمة الدخل المؤشر الجوهرى للأداء المالى للشركة، ولذلك يجب التأكد من أنها غير مضللة.

ويوضح معيار المحاسبة المصرى رقم (١) أن كل مكونات الإيرادات و المصروفات المحققة خلال الفترة يجب إدراجها ضمن الأرباح أو الخسائر، إلا إذا تطلب خلاف ذلك معيارا محاسبيا آخر.

يغطى معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) الحالات التى يمكن أن يتم استبعاد بعض البنود من الأرباح والخسائر عن العام الجارى مثل تصحيح الأخطاء، وأثر التغيير فى السياسات المحاسبية.

١,٢ كيفية عرض البنود:

يحدد معيار المحاسبة المصرى رقم (١) طريقة الإفصاح لبعض البنود والتى يجب عرضها كما يتطلب المعيار:

- بعض البنود يجب عرضها فى صلب قائمة المركز المالى أو قائمة الدخل.
- البنود الأخرى يمكن أن تعرض فى الإيضاحات المتممة الأخرى للقوائم المالية.
- يعطى المعيار شكل مقترح للقوائم المالية ولكن فى بعض الحالات و الظروف قد لا تتبع المنشأة شكل القوائم المالية المقترح بالمعيار.

بالطبع يجب أيضا تعديل الإيضاحات والإفصاحات الحالية بواسطة المعايير الأخرى، وسوف يتم ذكر الإفصاحات الملتزمة عند تغطية كل قائمة بدورها. ويجب أن يتم عرض الإفصاح المطلوب فى كل من معيار المحاسبة المصرى رقم(١) والمعايير الأخرى إما فى صلب القوائم المالية أو فى الإيضاحات المتممة لها، ما لم ينص على خلاف ذلك، أى لا يمكن أن يتم الإفصاح فى التقرير أو تعليق منفصل.

١,٣ تحديد القوائم المالية :

ونتيجة لنقطة السابقة ، يجب تحديد القوائم المالية وفصلها بشكل واضح عن المعلومات الأخرى الواردة في نفس التقارير المنشورة ، ويقتصر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على القوائم المالية فقط دون المعلومات الأخرى المعروضة في التقرير السنوي للمنشأة أو أي تقرير آخر . وعلى ذلك ، فمن الضروري أن يكون لدى مستخدمي القوائم والتقارير المالية القدرة على تمييز المعلومات التي تم إعدادها باستخدام معايير المحاسبة المصرية عن المعلومات الأخرى التي قد يكون لها فائدة للمستخدمين ولكن لا تتناولها المعايير المحاسبية.

يجب تحديد كل قائمة من القوائم المالية تحديدا واضحا. وبالإضافة إلى ذلك ، يجب عرض المعلومات الآتية بشكل بارز ويتم تكرارها كلما دعت الضرورة إلى ذلك حتى يتم فهم المعلومات المعروضة بشكل سليم:

(أ) **اسم المنشأة** أو أي وسيلة أخرى لتعريفها .

(ب) تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تغطي منشأة بمفردها أو مجموعة من المنشآت .

(ج) تحديد **تاريخ الميزانية أو الفترة** التي تغطيها القوائم المالية الأخرى.

(د) **عملة العرض** كما هي معرفة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) .

(هـ) **مستوى الدقة** (التقريب) الذي روعي عند عرض الأرقام في القوائم المالية .

وهناك تحديد أفضل سبيل عرض المعلومات على **الحكم الشخصي** . فعلى سبيل المثال ، في حالة قراءة القوائم المالية الكترونيا يجوز عدم استخدام الصفحات المنفصلة ويتم حينئذ عرض البنود المذكورة أعلاه بشكل متكرر على نحو كاف بكفل الفهم السليم للمعلومات المعروضة.

في بعض الأحيان قد تصبح القوائم المالية أكثر وضوحاً من خلال عرضها بالآلاف أو ملايين الوحدات من عملة العرض، و يعتبر هذا أمراً مقبولا طالما يتم الإفصاح **عن مستوى الدقة** (التقريب) في العرض و عدم تجاهل المعلومات الهامة.

١,٤ فترة إصدار القوائم المالية :

يجب إصدار القوائم المالية **مرة في السنة على الأقل** أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة الإدارية المختصة ، ويتعين على المنشأة التي تقرر إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلي بالإضافة إلى الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية:

(أ) **السبب** الذي من أجله تغطي القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة.

(ب) حقيقة أن **مبالغ المقارنة** في قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها **غير قابلة للمقارنة**.

في بعض الحالات ، تفضل المنشأة استخدام فترات تقارب العام ، على سبيل المثال ٥٢ أسبوع ، ويسمح معيار المحاسبة المصري بذلك ، إذا كانت تلك الفترات لا تختلف بصورة جوهرية عن تلك التي يتم أعدادها عن عام كامل.

٥.١. التوقيت المناسب:

إذا تأخر إصدار القوائم المالية لفترة طويلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية ، سيوف يتضاءل بشدة فائدة القوائم المالية. يشير المعيار إلى أنه على المنشأة أن تصدر قوائمها المالية خلال ستة أشهر من تاريخ نهاية الفترة المالية. لا يمكن للمنشآت ذات العمليات المعقدة أن تستخدم هذا سببا لفشلها في التقرير في الوقت المناسب. بعض القوانين والقوانين تفرض موعدا نهائيا لبعض المنشآت.

يعطي معيار المحاسبة المصري رقم (١) نموذج لقائمة المركز المالي و قائمة الدخل.

٢ الميزانية (قائمة المركز المالي) :

يقترح معيار المحاسبة المصري رقم (١) شكل قائمة المركز المالي و البنود التي يجب عرضها في صلب القوائم المالية.

يشير معيار المحاسبة المصري الفرق بين البنود قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، كما سيتم توضيحه فيما يلي ، و في البداية يمكن التعرف على شكل القائمة (كما هو موضح بملحق المعيار) وبعد ذلك سوف نتعرف على الإيضاحات الهامة الواجب عرضها.

٢.١ شكل قائمة المركز المالي:

[شركة أ ب ج

[الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
الأصـــول		
الأصول طويلة الأجل		
الأصول الثابتة	×	×
مشروعات تحت التنفيذ	×	×
الشهرة	×	×
استثمارات في شركة شقيقة وتابعة	×	×
الأصول الأخرى	×	×
مجموع الأصول طويلة الأجل	×	×
الأصول المتداولة		
المخزون	×	×
عملاء و مدينون و أوراق قبض	×	×
حسابات مدينة لدى الشركات القابضة و التابعة والشقيقة	×	×

نقدية بالبنك	٪	٪
استثمارات متداولة	٪	٪
التأمينات وما في حكمها	٪	٪
مجموع الأصول المتداولة	٪	٪
الالتزامات المتداولة		
مخصصات	٪	٪
بنوك سحب على المكشوف	٪	٪
الموردون و أرصدة دائنة أخرى	٪	٪
مستحقات دائنة مستحقة للشركات القابضة و التابعة و الشقيقة	٪	٪
قروض قصيرة الأجل	٪	٪
الجزء المستحق خلال سنة من القروض طويلة الأجل	٪	٪
مجموع الالتزامات المتداولة	٪	٪
رأس المال العامل (صافي الأصول أو الالتزامات المتداولة)	٪	٪
إجمالي الاستثمار	٪٪	٪٪

	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
يتم تمويله على النحو التالي		
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٪	٪
الاحتياطيات	٪	٪
أرباح أو (خسائر) مرحلة	٪	٪
أرباح أو (خسائر) العام قبل التوزيع	٪	٪
إجمالي حقوق المساهمين	٪	٪
الالتزامات طويلة الأجل		
قروض من البنوك	٪	٪
قروض من شركات قابضة وتابعة و شقيقة	٪	٪
أخرى	٪	٪
	٪٪	٪٪

يجب أن تعرض البنود التالية منفصلة في صلب الميزانية كحد ادنى :

(أ) الأصول الثابتة.

و (ب) الاستثمارات العقارية.

و (ج) الأصول غير الملموسة .

و (د) الأصول المالية (بخلاف المبالغ الموضحة تحت (هـ) ، (ح) ، (ط)).

و (هـ) الاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .

و (و) الأصول البيولوجية.

و (ز) المخزون.

و (ح) العملاء والمدينون المتنوعون.

و (ط) النقدية وما في حكمها.

و (ى) الموردون والدائنون المتنوعون.

و (ك) الأصول والالتزامات الضريبية.

و (ل) المخصصات.

و (م) الالتزامات المالية (بخلاف المبالغ الموضحة تحت (ى) ، (ل))

و (ن) الصرائب المؤجلة.

و (س) حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية.

و (ع) رأس المال المصدر والاحتياطيات المتعلقة بمساهمي الشركة الأم.

يجب عرض البنود الإضافية و العناوين و المجاميع الفرعية في بنود منفصلة في صلب الميزانية ،إذا كان العرض على هذا النحو امرا ضروريا لعرض العرض السليم للمركز المالي للمنشأة.

لا يتطلب هذا المعيار ترتيب أو شكلاً معيناً يتم عرض البنود بموجبه . وتكون بذكر المعيار أن هذه البنود التي تختلف عن بعضها في طبيعتها ووظيفتها وتستحق العرض بشكل منفصل في صلب الميزانية .

يعتمد تقدير مدى ضرورة عرض بنود إضافية بشكل منفصل من عدمه على تقييم ما يلي :

(أ) **طبيعة وسيولة الأصول وأهميتها النسبية**. وبالتالي فإن الشهرة و الأصول الناتجة عن مصروفات التطوير سوف يتم عرضهم بصورة منفصلة، وكذلك (الأصل المالي/غير المالي) و(المتداول / غير المتداول).

(ب) **وظيفة كل أصل في المنشأة**. الأصول التشغيلية والمالية مثل المخزون و العملاء والنقدية وما في حكمها يجب أن يتم عرضهم بصورة منفصلة.

(ج) **مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات**. الالتزامات المحملة بفوائد أو الالتزامات غير المحملة بفوائد والمخصصات سوف يتم عرضهم بصورة منفصلة، سواء متداولة أو غير متداولة.

يتطلب الافصاح عما إذا تم العرض المنفصل على أساس السياسات المستخدمة في الأصول والالتزامات والتي تختلف في طبيعتها أو وظيفتها.

٢٠٢ المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات

يجب على المنشأة أن تعرض في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود التي تم عرضها منفصلة في صلب الميزانية، بعكس التبويب على طبيعة نشاط المنشأة، وبالإضافة إلى البنود التي سوف يتم تبويبها تبويبات فرعية وفقاً للطبيعة أو الوظيفة ، فإنه يجب الإفصاح بصورة منفصلة عن المبالغ المستحقة على أو المستحقة من شركات المجموعة أو أطراف ذات علاقة أخرى يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة.

تتوقف درجة تفصيل البنود التي تتطلب ، إلى تبويبات فرعية في صلب الميزانية أو في الإيضاحات، على متطلبات معايير المحاسبة المصرية وحجم وطبيعة ووظيفة البند ، وتستخدم العوامل الواردة في الفقرات التالية لتحديد الأسس التي يتم بموجبها التبويب الفرعي ، ويختلف الإفصاح حسب كل بند ، فعلى سبيل المثال:

(أ) يتم تبويب الأصول الملموسة في مجموعات كما هو موضح في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة و اهلاكاتها.

(ب) يتم تحايز المدينون إلى مبالغ مستحقة على العملاء ، ومبالغ مستحقة على شركات المجموعة ، ومبالغ مستحقة على أطراف ذات علاقة ، ومبالغ مدفوعة مقدماً، ومبالغ مدينة أخرى .

(ج) يتم تبويب المخزون تبويباً فرعياً طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) ، إلى بضائع و خامات ومستلزمات و أعمال تحت التشغيل وإنتاج تام.

(د) يتم تحليل المخصصات بحيث تعرض المخصصات الخاصة بتكاليف مزايا العاملين بشكل منفصل ويتم تبويب المخصصات الأخرى بشكل يتلائم مع عمليات المنشأة .

(هـ) يتم تحليل رأس المال والاحتياطيات بحيث تعرض بشكل منفصل فئات رأس المال المدفوع ، والاحتياطيات بأنواعها.

حدد المعيار إفصاحات معينة يجب على المنشأة أن تفصح عنها **إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات** المتممة لها كما يلي:

(أ) **إيضاحات رأس المال (فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال).**

(١) عدد الأسهم المرخص بها .

و (٢) عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولم يتم دفعها بالكامل .

و (٣) القيمة الاسمية للسهم.

و (٤) تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة .

و (٥) الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود المفروضة على توزيع أرباح الأسهم ورد رأس المال .

و (٦) الحصة التي تحتفظ بها المنشأة ذاتها في اسهم رأسمالها أو التي تحتفظ بها الشركات التابعة أو التابعة لها.

و (٧) الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات وعقود البيع متضمنة شروط الإصدار وقيمتها (أسهم خزينة) .

(ب) وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية .

يجب على المنشأة التي ليس لها رأس مال أسهم ، مثل شركات الأشخاص أن تفصح عن المعلومات المعادلة لتلك المعلومات المطلوب إفصاحها ، هذا يعني الإفصاح عن التحركات خلال الفترة في كل فئة من فئات حصص الملكية والحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بكل فئة من فئات حصص الملكية .

٣ الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة و غير المتداولة :

يجب التعرف على كيفية التفرقة بين الأصول و الالتزامات المتداولة وغير المتداولة وكذلك التعرف على المعالجات المختلفة لهم.

٣.١ الفصل بين البنود المتداولة وغير المتداولة :

يجب على كل منشأة أن تقوم بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة و الالتزامات المتداولة وغير المتداولة في تبويبات منفصلة في صلب الميزانية ، إلا إذا كان عرض القوائم المالية بترتيب درجة السيولة يعطي معلومات موثوق فيها و أكثر ملائمة. وعند تطبيق هذا الاستثناء يتم عرض جميع الأصول و الالتزامات طبقاً لترتيب درجة السيولة.

تلزم المنشأة أن تفصح عن ذلك الجزء من الأصل أو الالتزام المتوقع استرداده أو سداده بعد فترة الاثني عشر شهراً أيا كانت طريقة العرض المتبعة.

ويركز معيار المحاسبة المصري رقم (١) على أنه عند قيام أي منشأة بتوريد سلع أو خدمات خلال دورة تشغيل محددة ، فإنه من الأفضل أن يكون هناك تبويب منفصل للأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في صلب الميزانية ، حيث إن ذلك يوفر قدراً من المعلومات ذات فائدة للمستخدمين من خلال تمييز صافي الأصول التي يتم تداولها كرأس مال عامل عن تلك المستخدمة في العمليات طويلة الأجل للمنشأة. كما يتعين على المنشأة توضيح الأصول التي من المتوقع تحققها خلال الدورة التشغيلية الحالية وكذلك الالتزامات مستحقة السداد خلال تلك الدورة.

تعتبر المعلومات المتعلقة بتواريخ استحقاق الأصول والالتزامات ذات أهمية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها. ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الخاص بالأدوات المالية الإفصاح عن تواريخ الاستحقاق لكل من الأصول المالية والالتزامات المالية. وتشمل الأصول المالية العملاء وأوراق القبض والأرصدة المدينة المالية الأخرى ، بينما تشمل الالتزامات المالية الموردين وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة المالية الأخرى.

٣.٢ الأصول المتداولة :

يبوب الأصل على أنه أصل متداول عندما يتوفر فيه واحد من الشروط التالية :

(أ) عندما يكون من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة .

أو (ب) عندما يحتفظ به لغرض أساسي آخر غير الاتجار أو يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية.

أو (ج) إذا كان الأصل نقدا أو ما في حكمها ، ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه.

- **وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.**

تشمل الأصول غير المتداولة الأصول الملموسة ، غير الملموسة والأصول المالية والاستثمارات التي طبيعتها طويلة الأجل. ويمكن استخدام مصطلحات أخرى بنفس المعنى (على سبيل المثال: أصل ثابت ، طويل الأجل) .

- تمثل **دورة التشغيل** المتوسط للفترة بين اقتناء المواد والأصول التي تدخل في التشغيل وبين تحققها نقدا أو في شكل أداة يمكن تحويلها إلى نقدية أو ما في حكمها.
- وتشمل الأصول المتداولة المخزون الذي يتم بيعه أو استخدامه والذي يتوقع تحقق قيمته خلال دورة التشغيل العادية ، وكذلك العملاء حتى عندما لا يكون تاريخ استحقاق أرصدتهم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

ويتم تبويب الأوراق المالية على أنها أصول متداولة إذا كان متوقعاً التصرف فيها خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية. وفيما عدا ذلك يجب أن تبوب كأصول غير متداولة.

٢,٢ الالتزامات المتداولة

يتوجب الالتزام على أنه التزام متداول عندما :

(أ) يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة .

أو (ب) يكون بغرض المتاجرة .

أو (ج) يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

أو (د) ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثني عشر شهرا على الأقل من تاريخ الميزانية .

- **ويتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى بخلاف ذلك كالتزامات غير متداولة .**

إن تصنيف الالتزامات المتداولة يتشابه بشكل كبير مع تصنيف الأصول المتداولة. وبالتالي ، تمثل بعض الالتزامات المتداولة مثل الدائنون التجاريون و مستحقات العاملين وتكاليف التشغيل المستحقة الأخرى جزءا من رأس المال العامل المستخدم خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة. و تبوب تلك البنود التشغيلية كالتزامات متداولة حتى ولو كانت تستحق السداد أو التسوية بعد أثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية.

البعض الآخر من الالتزامات المتداولة لا يتم تسويتها كجزء من دورة التشغيل العادية ، وإنما يستحق سدادها خلال فترة اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية أو تكون بغرض المتاجرة . مثال الجزء الجاري من أدوات الدين ذات الفائدة والسحب على المكشوف من البنوك و دائني التوزيعات و ضرائب الدخل المستحقة والأرصدة الدائنة

الأخرى غير التجارية ، وإذا تعذر من الالتزامات لمتداولة تلك الالتزامات ذات الآجال والتي تستخدم على النحو طويل في تمويل الأصول المتداولة والتي تعتبر غير مستحقة السداد خلال اثني عشر شهراً.

يجب أن يتم تبويب الالتزامات المالية طويلة الأجل على أنها **متداولة** إذا كان مستحقا خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية **حتى إذا تم الاتفاق** على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات على فترة طويلة الأجل، **بعد تاريخ** الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للنشر .

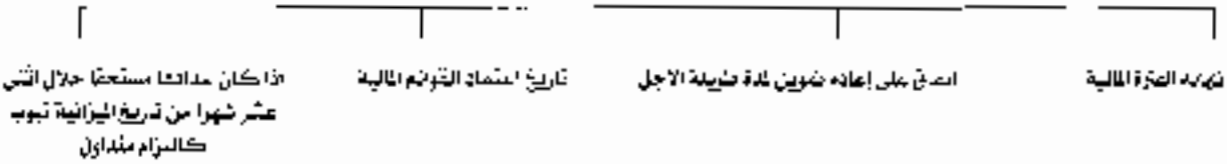

إذا خالفت المنشأة شروط عقد قرض طويل الأجل في أو قبل تاريخ الميزانية مما يجعل الالتزام مستحق السداد عند الطلب فيتم تبويب الالتزام على أنه متداول حتى لو أن المقرض وافق بعد تاريخ الميزانية و قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار على عدم طلب السداد كنتيجة للمخالفة.

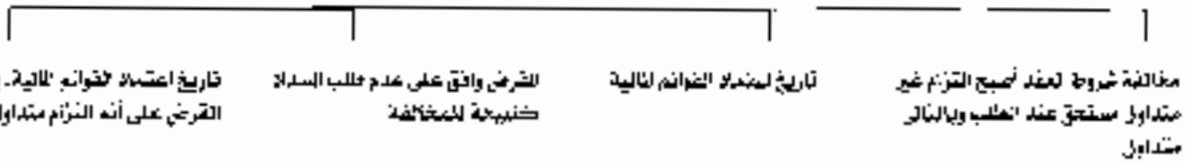

و مع هذا يتم تبويب الالتزام على أنه **غير متداول** لو أن المقرض **وافق قبل تاريخ** الميزانية على إعطاء فترة مهلة تنتهي على الأقل بعد اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية حيث تستطيع المنشأة تصحيح المخالفة خلال فترة عدم طلب المقرض إعادة السداد فوراً.

٤ قائمة الدخل الشامل :

ما سيتم مناقشته في الجزء التالي هو طبقا للمعيار الدولي

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض كل بنود الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الدخل الشامل

٤.١ شكل القائمة :

يسمح معيار المحاسبة الدولي (١) بأن تعرض بنود الإيرادات والمصروفات على اى من النحو التالي:

أ) كقائمة دخل شامل مجمعة واحدة.

ب) في شكل قائمتين : قائمة دخل منفردة و قائمة دخل شامل

وفيما يلي شكل قائمة الدخل الشامل المجمعة كما هو موضح بالمعيار . ويمكن عرض الجزء المعروض أعلى "ربح العام" كجزء منفصل يسمى "قائمة الدخل" وعرض قائمة أسفله تسمى "قائمة الدخل الشامل الأخرى" تبدأ بربح العام وتشمل على الجزء المعروض أسفل ربح العام .

قائمة الدخل الشامل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

	٢٠١١	٢٠١٠
المبيعات / الإيرادات	٪	٪
تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد	(٪)	(٪)
مجمل الربح	٪	٪
إيرادات تشغيل أخرى	٪	٪
مصروفات التوزيع	(٪)	(٪)
مصروفات إدارية وعمومية	(٪)	(٪)
مصروفات تشغيل أخرى	(٪)	(٪)
الأرباح الناتجة من التشغيل	٪	٪
مصاريف تمويلية	(٪)	(٪)
إيرادات استثمارات في شركات شقيقة	٪	٪
الأرباح قبل الضرائب	٪	٪
ضريبة الدخل	(٪)	(٪)
أرباح العام من العمليات المستمرة	٪	٪
أرباح (خسائر) عمليات غير مستمرة	٪	(٪)
أرباح العام	٪	٪
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
فروق الأعمال الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية	٪	٪
أصول مالية متاحة للبيع	٪	(٪)
عقود تغطية مخاطر	٪	٪
أرباح تقييم الأصول	٪	٪
الربح (الخسارة) الاكتوارية الناتجة عن خطط المزايا المحددة	٪	(٪)
نصيب الشركة من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الشقيقة	٪	٪
ضريبة الدخل المتعلقة ببنود الدخل الشامل الأخرى	٪	(٪)
بنود الدخل الشامل الأخرى بعد الضرائب	٪	٪
إجمالي الدخل الشامل للعام	٪	٪

الأرباح توزع على النحو التالي:

أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم	٪	٪
حقوق الأقلية	٪	٪
	٪	٪

إجمالي الدخل الشامل موزع على النحو التالي:

أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم	٪	٪
حقوق الأقلية	٪	٪
	٪	٪
نصيب السهم في الأرباح	٪	٪

و للمنشأة الحق في عرض المعلومات في شكل قائمتين على النحو التالي:

قائمة الدخل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	٢٠١١	٢٠١٠
المبيعات / الإيرادات	٪	٪
تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد	(٪)	(٪)
مجمل الربح	٪	٪
إيرادات تشغيل أخرى	٪	٪
مصروفات التوزيع	(٪)	(٪)
مصروفات إدارية وعمومية	(٪)	(٪)
مصروفات تشغيل أخرى	(٪)	(٪)
الأرباح الناتجة من التشغيل	٪	٪
مصاريف تمويلية	(٪)	(٪)
إيرادات استثمارات في شركات شقيقة	٪	٪
الأرباح قبل الضرائب	٪	٪
ضريبة الدخل	(٪)	(٪)
أرباح العام من العمليات المستمرة	٪	٪
أرباح (خسائر) عمليات غير مستمرة	٪	(٪)
أرباح العام	٪	٪
موزع على النحو التالي:		
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم	٪	٪
حقوق الأقلية	٪	٪
	٪	٪

قائمة الدخل الشامل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

	٢٠١١	٢٠١٠
أرباح العام	×	×
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الاجنبية	×	×
أصول مالية متاحة للبيع	×	(×)
عقود تغطية مخاطر	×	×
أرباح تقييم الاصول	×	×
الربح (الخسارة) الاكتوارية الناتجة عن نظم المزايا المحدد	×	(×)
نصيب الشركة من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الشقيقة	×	×
ضريبة الدخل المتعلقة ببنود الدخل الشامل الأخرى	×	(×)
بنود الدخل الشامل الأخرى بعد الضرائب	×	×
إجمالي الدخل الشامل للعام	×	×
إجمالي الدخل الشامل موزع على النحو التالي:	×	×
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم	×	×
حقوق الأقلية	×	×

٥ قائمة الدخل:

سمح معيار المحاسبة المصري (١) بعرض بنود قائمة الدخل وفقاً لوظيفة المصروف أو طبيعة المصروف وبعد عرض قائمة الدخل وفقاً لنموذج وظيفة المصروف هو الأكثر استخداماً

٥,١ أشكال قائمة الدخل:

يوضح النموذج التالي شكل قائمة الدخل وفقا لوظيفة المصروف:

قائمة الدخل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

	٢٠١١	٢٠١٠
المبيعات / الإيرادات	x	x
تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد	(x)	(x)
مجمل الربح	x	x
إيرادات تشغيل أخرى	x	x
مصروفات التوزيع	(x)	(x)
مصروفات إدارية وعمومية	(x)	(x)
مصروفات تشغيل أخرى	(x)	(x)
الأرباح الناتجة من التشغيل:	x	x
مصاريف تمويلية	(x)	(x)
إيرادات استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة	x	x
الأرباح قبل الضرائب:	x	x
ضريبة الدخل	(x)	(x)
ربح العام:	x	x
موزع على النحو التالي:		
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم	x	x
حقوق الأقلية	x	x
	x	x

يوضح النموذج التالي شكل قائمة الدخل وفقاً لطبيعة المصروف:

	٢٠١١	٢٠١٠
المبيعات / الإيرادات	٪	٪
إيرادات تشغيل أخرى	٪	٪
التغيرات في مخزون إنتاج تام وتحت التشغيل	(٪)	٪
أعمال منفذة بواسطة المنشأة وتم رسملتها	٪	٪
مواد خام مستخدمة	(٪)	(٪)
تكلفة مزايا عاملين	(٪)	(٪)
أهلاك واستهلاك	(٪)	(٪)
الاضمحلال في قيمة الأصول الثابتة	(٪)	(٪)
مصروفات تشغيل أخرى	(٪)	(٪)
مصاريف تمويلية	(٪)	(٪)
إيرادات استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة	٪	٪
الأرباح قبل الضرائب	٪	٪
ضريبة الدخل	(٪)	(٪)
ربح العام	٪	٪
موزع على النحو التالي:		
أصحاب حقوق في ملكية الشركة الأم	٪	٪
حقوق الأقلية	٪	٪
	٪	٪

٥,٢ البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل:

يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

(أ) الإيرادات.

(ب) تكلفة التمويل.

(ج) نصيب المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

(د) الأرباح أو الخسائر قبل الضرائب الناتجة عن عدم استمرار نشاط معين.

(هـ) مصاريف الدخل.

(و) الأرباح أو الخسائر.

يتم الإفصاح عن البنود التالية في صلب قائمة الدخل المجمعة كتوزيع لأرباح أو خسائر الفترة على:

(أ) حصص الأقلية.

(ب) حصص مساهمي الشركة الأم.

يمكن إجراء مقاصة بين الإيرادات والمصروفات عند وعند فقط :

(أ) كان مسموحاً أو مطلوباً ذلك بواسطة معيار محاسبي آخر.

(ب) الأرباح و الخسائر و المصروفات المتعلقة بهم وناتجة عن نفس المعاملات أو معاملات متشابهة والأحداث وتكون غير هامة نسبياً بالتالي بمثابر تجميعها.

٥,٣ المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات :

يجب عرض تحليل المصروفات إما في قائمة الدخل (كما ذكر سابقاً وهو المرجح بالاعتبار) أو بالإيضاحات على المنشأة أن تعرض تحليلاً لمصروفاتها باستخدام تبويب يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو على وظيفتها داخل المنشأة بالطريقة التي توفر معلومات موثوق بها و أكثر ملائمة .

٥,٣,١ طريقة طبيعة المصروف :

يتم عرض المصروفات في قائمة الدخل وفقاً لطبيعتها (مثل ذلك إهلاكات ، مشتريات مواد خام ، مصروفات نقل ، مزايا عاملين و مصروفات إعلان) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المنشأة . هذه الطريقة ربما تكون سهلة في تطبيقها لأنها لا تحتاج إلى إعادة تبويب المصروفات طبقاً لوظيفتها.

٥,٣,٢ طريقة وظيفة المصروف (طريقة تكلفة المبيعات) :

طبقاً لطريقة وظيفة المصروف (طريقة تكلفة المبيعات) يتم تبويب المصروفات حسب وظيفتها بما كجزء من تكلفة المبيعات أو تكلفة أنشطة البيع والتوزيع او الأنشطة الإدارية . على سبيل المثال ، لابد أن تفصح الشركة على الأقل عن تكلفة المبيعات في هذه الطريقة منفصلة عن باقي المصروفات .

هذه الطريقة تستطيع إمداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات أكثر إفادة ، ولكن تبويب المصروفات تبعاً لوظيفتها يحتاج إلى حكم شخصي بدرجة كبيرة .

ولذلك **يجب** على المنشأة التي تبوب مصروفاتها طبقاً لوظيفة المصروف أن تعرض **إفصاحاً إضافياً** عن المعلومات التي تبين **طبيعة** المصروف ، بما في ذلك مصروف الإهلاك و الاستهلاك و مصروفات العاملين بالإضافة إلى التبويب الوظيفي.

٥,٤ التوزيعات :

يجب على المنشأة أن تفصح سواء في صلب قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات عن التوزيعات التي تمت خلال الفترة المالية إلى أصحاب حقوق الملكية وكمبلغ السهم منها.

٥ ٥ تقارير أخرى

(أ) أن كل متطلبات العرض الواردة في المعايير الأخرى لبنود المركز المالي وكذلك قائمة الدخل أصبحت الآن موجودة بالمعيار المحاسبي المصري (٢) هذا بالتفصيل. هذه البنود : الأصول البيولوجية ، أصول والتزامات ضريبة الدخل الجارية و المؤجلة ، الأرباح والخسائر قبل الضرائب الناتجة من استبعاد الأصول أو تسوية الالتزامات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة.

(ب) أن الجزء الخاص بمتطلبات الإفصاح لصافي الأرباح أو خسائر الفترة الواردة بمعيار المحاسبة المصري (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء تم إدراجه الآن ضمن معيار المحاسبة المصري (١).

(ج) الإيضاحات التالية لم تصبح الآن ملزمة:

(١) نتائج عمليات الاستيراد لم تعد مسجل في قائمة الدخل. عمليات التشغيل لم يعد تعريفيا في معيار المحاسبة المصري (١) .

(٢) البنود غير العادية لم تعد مسجل في قائمة الدخل (لاحظ أن إيضاح البنود غير العادية أصبح ممنوعا) .

(٣) عدد العاملين والمتدربين.

(د) يجب أن تفصح المنشأة عن ملخص لأهم السياسات المحاسبية ضمن الإيضاحات المتممة ، وكذلك التقديرات بواسطة الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية.

(هـ) يجب على المنشأة أن تفصح في الإيضاحات عن المعلومات الخاصة بالافتراضات الأساسية المستقبلية و أيضا التغيرات غير المؤكدة في تاريخ الميزانية التي لها مخاطر هامة قد تؤدي إلى تسويات هامة لقيم الأصول و الالتزامات خلال العام المالي التالي .

٦ مراجعة على بعض المفاهيم والحسابات الأساسية:

في هذا الجزء يجب عليك إعداد المجموعة الأساسية من القوائم المالية باستخدام ميزان المراجعة.

في الجزء التالي من هذا الفصل سوف نتعرف على كيفية إعداد القوائم المالية. ومن المفيد في هذه المرحلة هي تنشيط ذاكرتك لبعض المفاهيم والحسابات الأساسية ، والتي قد تكون تم ذكرها من قبل

(١) قائمة المركز المالي :

هي قائمة تشمل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، ويجب أن تظهر القائمة أن إجمالي الأصول يساوي إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية أو بمعنى اخر صافي الأصول تعادل حقوق الملكية. يمكن أن تظهر القائمة بأشكال اخرى ولكن في النهاية يجب أن يتساوى إجمالي كل من النصف الأعلى من القائمة (أو الجزء الأيسر) مع النصف الأسفل (أو الجزء الأيمن) .

(٢) الأصول :

هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة و يتوقع الحصول منه على منافع مستقبلية للمنشأة.

ومن أمثلة الأصول:

(أ) الأصول الثابتة والأصول الأخرى طويلة الأجل.

(ب) الأصول المتداولة مثل المخزون ، النقدية والديون لصالح المنشأة مع وجود تأكد مناسب باستردادها .

(٣) الالتزام :

هو التزام حال على المنشأة ناتج من أحداث حدثت في الماضي والذي يتمثل تسويته عادة في تدفقات خارجة لموارد متضمنة منافع اقتصادية و من أمثلة ذلك :

(أ) المبالغ المستحقة للحكومة (ضريبة المبيعات أو الضرائب الأخرى).

(ب) المبالغ المستحقة للموردين.

(ج) حق مخول على المكتوف.

(د) القروض طويلة الأجل من البنوك أو المستثمرين.

ومن الطبيعي التفرقة بين الالتزامات المتداولة وغير المتداولة. و الأولى هي التي تستحق خلال عام من نهاية تاريخ الميزانية.

(٤) رأس المال :

هو الاستثمار الدائم في النشاط بواسطة الملاك. وفي حالة الشركات المساهمة فإنها تأخذ شكل أسهم والتي يقوم المستثمر بالاكتتاب فيها عند نشأة الشركة. ولكل سهم قيمة أسمية (وليكن ١ جنيه مصري). ويظهر رأس المال في قائمة المركز المالي بقيمته الاسمية.

(٥) وإذا أصدرت المنشأة أسهمها بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية (علاوة إصدار) وبالتالي وطبقا للقانون يتم إثبات هذه العلاوة كبند منفصل عن القيمة الاسمية للأسهم وذلك في حساب "علاوة إصدار أسهم" . وهذا مثال للاحتياطي، حيث أنه يخص المساهمين وتقرر لا يمكن التوزيع منه لصالحهم ، وذلك كونه احتياطي رأس المال. الاحتياطيات الرأسمالية الأخرى تشمل احتياطي إعادة التقييم ، والتي تعكس الزيادة الناتجة عن إعادة تقييم بعض الأصول والتي لازالت بحوزة المنشأة.

لا يتم توزيع رأس المال أو احتياطيات رأس المال إلا في حالة تصفية الشركة وذلك كضمان دائني الشركة بأن الشركة تملك أصول كافية لسداد ديونها. وذلك ضروري لأن مسئولية المساهمين في الشركات ذات المسئولية المحدودة هي "مسئولية محدودة" . وبمجرد دفعهم للشركة حصة رأس المال، لا يكون عليهم التزامات مستقبلية إذا قامت الشركة بالإفلاس. وعلى العكس فإن الملاك في الأنشطة الأخرى مثل شركات الأشخاص يقع عليهم التزامات شخصية نتيجة ديون الشركة.

الأرباح المرحلة : تمثل الأرباح المحققة (ناقصاً منها الخسائر) المحققة بواسطة المنشأة وبالتالي توزيعها من قبل المنشأة على المساهمين في شكل توزيعات.

(٦) **نظرية القيد المزدوج** : وتعني أن كل عملية يتم تسجيلها لها تأثير مزدوج. ودائماً ما تتساوى الأصول مع الالتزامات بالإضافة إلى حقوق الملكية وأيضاً حقوق الملكية تساوي الأصول ناقصاً الالتزامات. وهذا يعني أن مالك النشاط ليس الحق في صافي أصول النشاط وهو ما يمثل رأس المال بالإضافة إلى الأرباح المرحلة (أو ناقصاً منها الخسائر المتراكمة).

(٧) ان قائمة المركز المالي لا تهدف الى استخدامها كقائمة لمستخدمة : النشاط في وقت معين. وذلك لأن وفيما عدا بعض المعالجات التي تتطلب استخدام القيمة العادلة ، فأن الأصول والالتزامات يتم إثباتها بالتكلفة التاريخية وفقاً لمبدأ الحيطة والحذر. فعلى سبيل المثال فإذا كان هناك شك في تحصيل الديون فإنه يجب تخفيض القيمة في الحسابات إلى القيمة الإستردادية . بالإضافة الى ذلك ، عندما يكون للأصول طويلة الأجل عمر إنتاجي محدد يتم تخفيض تكلفتها تدريجيا على مدار الفترات المالية لتعكس استخدام تلك الأصول.

وفي بعض الأحيان يتم إعادة تقييم الأصول الى قيمتها العادلة ، ولكن يجب إعادة تقييم تلك الأصول في وقت إعداد القوائم المالية.

وبالتالي فأن صافي رأس المال والاحتياطيات الظاهر في قائمة المركز المالي لا يمت بصلة إلى قيمتها السوقية. القيمة السوقية هي نتاج لعدد كبير من العوامل ، بما في ذلك الظروف الاقتصادية العامة ، التعرف على الاستثمارات (على سبيل المثال أسعار الفائدة)، الأرباح المستقبلية والتوزيعات المحتملة وليس ذلك فقط ولكن أيضاً ظروف السوق.

٧ قائمة التغير في حقوق الملكية:

يتطلب معيار المحاسبة المصري (١) عرض قائمة التغير في حقوق الملكية. تعطي القائمة التغيرات في قطاع حقوق الملكية في الميزانية. وتعتبر هذه القائمة جزء من المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

٧,١ شكل القائمة:

فيما يلي شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية كما ورد بالمعيار المصري رقم (١)

قائمة التغير فى حقوق الملكية

شركة آ ب

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	رأس المال	الاحتياطى القانونى	الاحتياطيات الأخرى (تذكر تفصيلا)	إحتياطى إعادة التقييم	الأرباح المرحلة	الإجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٠٩	×		×	(×)	×	×
التغيرات فى السياسات المحاسبية					(×)	(×)
الرصيد المعدل	×	×	×	(×)	×	×
الناتج عن إعادة تقييم الأصول				×		×
العجز من إعادة تقييم الاستثمارات				(×)		(×)
صافى ربح العام					×	×
المحول للإحتياطى القانونى		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم جديدة	×					×
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	×		×	(×)	×	×
العجز من إعادة تقييم الأصول				(×)		(×)
الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات				×		×
صافى ربح العام					×	×
المحول للإحتياطى القانونى		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم من الاحتياطيات	×		×		(×)	
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١	×	×	×	(×)	×	×

لاحظ أنه عندما يكون هناك تغيير فى السياسة المحاسبية ، فإنه يستوجب التعديل بأثر رجعى. ويتم الإفصاح عن تلك التعديلات فى كل فترة معروضة. وبناء على ذلك فإنه عند تعديل عام ٢٠٠٩ فإنه يتم عمل تسوية على رصيد ١ يناير ٢٠١٠ .

٨ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

بعض البنود تحتاج الى الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

٨،١ محتوى الإيضاحات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تعطي توضيحا للمعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية ، وكذا سوف نوضحه فيما بعد من معلومات يسمح المعيار المحاسبي المصري أن يتم عرضها ضمن الإيضاحات المتممة بدلاً من عرضها في صلب القوائم المالية. وعلى ذلك فإن محتوى الإيضاحات المتممة سوف يتحدد بناءا على مستوى التفصيل المعروضة في صلب القوائم المالية.

٨،٢ الهيكل:

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلي :

(أ) عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة والمطبقة على المعاملات والأحداث الهامة .

(ب) الافصاح عن البيانات الواجب الافصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية .

(ج) بيانات إضافية يخصه كل بند لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية إلا أنها قد تكون لازمة لفهم أي من هذه القوائم .

يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كلما كان ذلك ممكنا على نحو **منظم بحيث تكون مرتبة** بصورة متسلسلة ، ويجب الإشارة أمام كل بند من بنود الميزانية و قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية الى الفقرة المختصة بها في الإيضاحات.

لكي يتسنى للمستخدم أن يفهم القوائم المالية ويتمكن من مقارنتها بالمنشآت الاخرى فإنه عادة ما يتم عرض الإيضاحات بالترتيب التالي:

(أ) عبارة تؤكد التوافق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ب) عبارة تؤكد أسس القياس والسياسات المحاسبية المتبعة.

(ج) المعلومات المؤيدة لبنود المظاهرة في كل قائمة مالية بترتيب كل بند في القوائم المالية وترتيب عرض كل قائمة.

(د) الإيضاحات الأخرى والتي تتضمن:

الالتزامات المحتملة والارتباطات الأخرى غير المدرجة بالقوائم المالية

الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات المنشاه في إدارة المخاطر المالية.

قد يكون من الضروري او الافضل أن يختلف ترتيب بعض البنود في "الإيضاحات" ، وعلى الرغم من ذلك يجب الالتزام بنمط منتظم للايضاحات كلما كان ذلك ممكناً.

٨.٣ **عرض السياسات المحاسبية:**

يجب أن تشمل السياسات المحاسبية ما يلي:

(أ) **اسس القياس** المستخدمة في اعداد القوائم المالية .

(ب) **السياسات المحاسبية الأخرى** المستخدمة ، والضرورية لفهم القوائم المالية .

ويمكن عرض تلك البيانات في الإيضاحات المتممة ، وفي بعض الأحيان كمكون منفصل القوائم المالية.

من الضروري على مستخدم القوائم المالية أن يكون على دراية بأسس التقييم المستخدمة ، لأنها تمثل الأسس التي اعدت القوائم المالية عليها . وعند استخدام أكثر من أساس في القوائم المالية ، يجب الإشارة إلى نوع الأصل أو الالتزام الذي طبق عليه أساس للتقييم.

٨.٤ **إيضاحات أخرى:**

يجب أن تفصح المنشأة عما يلي:

(أ) قيمة توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل تاريخ اعتماد اصدار القوائم المالية والتي لم يتم إثباتها كتوزيعات أرباح للمساهمين خلال الفترة ، والقيمة المتعلقة بقيمة السهم.

(ب) قيمة أية توزيعات متراكمة للأسهم الممتازة لم يتم إثباتها .

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود التالية إلا إذا كان قد أفصح عنها في مكان آخر بالقوائم المالية :

(أ) موطن المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوانها (محل النشاط إذا اختلف عن بلد التأسيس).

(ب) شرح وصف لطبيعة انشطة المنشأة.

(ج) اسم الشركة الأم واسم الشركة القابضة للمجموعة.

مثال: حل

يقوم محاسب شركة أ ب ج بإعداد الحسابات الختامية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١:

	بالألف جنيه مصري
رأس المال أسهم عادية ٥٠ قرش للسهم (مدفوعة بالكامل)	٤٥٠
قروض ١٠% (مستحقة)	٢٠٠
أرباح مرحلة في ١ يناير ٢٠١١	٢٥٢
أحتياطي عام في ١ يناير ٢٠١١	١٧١

تكلفه مثاني في ١ يناير ٢٠١١ (شاملة الإضافات)	٤٣٠
تكلفة الآلات المصنع في ١ يناير ٢٠١١	٥٣٠
مجمع الإهلاك	
مباني في ١ يناير ٢٠١١	٢٠
الآلات المصنع في ١ يناير ٢٠١١	٢٢٢
المخزون في ١ يناير ٢٠١١	١٩٠
مبيعات	٢,٦٩٥
مشتريات	٢,١٨٢
توزيعات عمالية	٢٥
عوائد قروض	٢٠
أجور ومرتبات	٢٥٤
مصروفات كهرباء	٣٠
مصروفات عمومية متنوعة	١١٢
حساب دائن	(١٣٥)
عملاء	١٧٩
موردون	١٩٥
خزينة	١٩٦

ملاحظات:

(أ) تشمل المصروفات العمومية المتنوعة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه مصري مدفوعة مقدماً لمدة عام تنتهي في ١ سبتمبر ٢٠١٢. لا تشمل مصروفات الكهرباء فاتورة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه مصري عن استهلاك كهرباء ثلاثة أشهر تنتهي ٣ يناير ٢٠١٢ ، والتي تم دفعها في فبراير ٢٠١٢ وتشمل أيضاً مصروفات الكهرباء مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري خاصة بعمولات رجال البيع.

(ب) يمثل الحساب المعلق فيما يلي:

	بالألف جنيه مصري
مقبوضات من إصدار ٥٠٠٠٠ سهم عادي	١٢٥
مقبوضات من بيع أصول	٣٠٠
	٤٢٥
مخصوم: المقابل المدفوع لأعضاء الشركة(ب)	٢٨٥
	١٤٠

(ج) تتمثل صافي أصول المنشأة (س) المقتناة في ٣ مارس ٢٠١١ في أصول تم تقييمها على النحو التالي:

	بالألف جنيه مصري
أصول مالية متاحة للبيع	١٢١
مخزون	٣٤
	٢٦٥

- كل المخزون الذي تم اقتناؤه تم بيعه خلال عام ٢٠١١ ، الأصول المالية المتاحة للبيع لازالت بحوزة الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. لا يوجد اضمحلال في قيمة الشهرة.

(د) تم اقتناء المباني والأراضي في الأعوام السابقة ، تقدر تكلفة الجزء الخاص بالمباني بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري وبعمر انتاجي ٥٠ عام في وقت الاقتناء. تم إعادة تقييم المباني والأراضي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨٠١,٠٠٠ جنيه مصري.

(هـ) تم بيع بعض آلات المصنع والتي تبلغ تكلفتها ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وصافي قيمة دفترية بمبلغ ٢٧٥,٠٠٠ جنيه مصري في ١ يناير ٢٠١١. يجب تسجيل أهلاك بمبلغ ٣٦,٠٠٠ جنيه مصري على المصنع لعام ٢٠١١.

(و) ترغب الإدارة في إثبات استحقاق :

(١) فوائد القروض المستحقة.

(٢) تحويل إلى الاحتياطي العام بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه مصري.

(٣) أتعاب المراجعة بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصري.

(ز) تم تقييم المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ٢٢٠,٠٠٠ جنيه مصري (التكلفة) .

(هـ) تم تجاهل أثر الضرائب.

المطلوب:

أعداد القوائم المالية لشركة آ ب ج في ٣١ ديسمبر ٢٠١١. غير مطلوب عمل إيضاحات للقوائم المالية.

الإجابة:

(أ) يجب إجراء بعض التسويات العادية للمستحقات والمدفوعات المقدمة (التأمين ، الكهرباء ، فوائد القروض وأتعاب المراجعة). تم احتساب فوائد القروض المستحقة على النحو التالي:

	ألف جنيه مصري
المصروف المطلوب في قائمة الدخل (١٠% × ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري)	٢٠
المبلغ المدفوع حتى تاريخه كما هو موضح بالمعطيات	١٠
المستحق : عن ستة أشهر مستحقة الدفع الآن	١٠

المصروفات المستحقة كما تظهر بقائمة المركز المالي على النحو التالي:

	ألف جنيه مصري
فوائد القروض	١٠
كهرباء	٣
أتعاب مراجعة	٤
	١٧

(ب) تم تسوية المبلغ المسجل بالخطأ بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري ضمن بند الكهرباء، وذلك عن طريق تخفيض مصروفات الكهرباء وتسجيل مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري كعمولات رجال بيع

(جـ) تم احتساب أهلاك المباني كما يلي: ١٠٠,٠٠٠ ج م ÷ ٥٠ سنة = ٢,٠٠٠ ج م للعام

صافي القيمة الدفترية للأراضي والمباني ٤٣٠,٠٠٠ ج م − ٢٠,٠٠٠ ج م − ٢,٠٠٠ ج م = ٤٠٨,٠٠٠ ج م في نهاية العام.

وعند إعادة تقييم الأصول تم تكوين احتياطي بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ج م − ٤٠٨,٠٠٠ ج م = ٣٩٢,٠٠٠ ج م

(د) تم احتساب أرباح استبعاد الأصول كما يلي: مقبوضات بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج م (وفقاً للحساب المعلق) ناقصاً صافي القيمة الدفترية ٢٧٤,٠٠٠ ج م = ٢٦,٠٠٠ ج م.

تم احتساب باقي تكلفة المصنع كما يلي: ٨٣٠,٠٠٠ ج م − ٣٥٠,٠٠٠ ج م = ٤٨٠,٠٠٠ ج م.

ويتمثل مجمع الإهلاك في نهاية العام على النحو التالي:

	ألف جنيه مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١	٢٢٢
اهلاك عام ٢٠١١	٣٦
ناقصاً : أهلاك الاستبعادات (٣٥٠,٠٠٠ × ٢٧٤,٠٠٠)	(٧٦)
	١٨٢

(هـ) الشهرة الناتجة عن اقتناء الشركة (س) كما يلي:

	ألف جنيه مصري
المقابل المدفوع (وفقاً للحساب المعلق)	٢٨٥
صافي الأصول المقتناة	٢٦٥
الشهرة	٢٠

تظهر الشهرة كأصل في قائمة المركز المالي. الأصول الماليه المملوكة بواسطة الشركة أيضا تظهر بقائمة المركز المالي. وأيضا المحزون الذي تم اقتناءه وبيعة تم إضافه لمشتريات العام.

(و) تم معالجة البنود الخاصة بالحساب المغلق على النحو التالي:

	ألف جنية مصرى
مخصصات من إستثمار ١٠٠،٠٠٠ سهم عادي	١١٠
ناقصا: الزيادة الاسمية ١٠٠،٠٠٠ × ٥٠ قرش للسهم	٥٠
الزياده في المقابل على القيمة الاسمية (= علاوة الإصدار)	٦٠

(ز) تم زيادة الأصول الى الاحتياطي العام ١٧١،٠٠٠ ح و + ١٦،٠٠٠ ج م = ١٨٧،٠٠٠ ج م.

شركة أ ب ج

قائمة الدخل الشامل

عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	بالألف جنية مصرى
ايرادات منتظمة	٧،٦٩٤
تكلفة المبيعات (ملحوظة ١)	(٧،١٥٦)
مجمل ربح	٥٣٩
إيرادات أخرى (أرباح استبعاد أصول)	٢٦
مصروفات عمومية وإدارية (ملحوظة ٢)	(٤٣٧)
مصروفات تمويلية	(٢٠)
أرباح العام	١٠٨
أرباح إعادة تقييم أصول	٣٩٢
إجمالي الدخل الشامل	٥٠٠

ملاحظة:

أن البند الوحيد من بنود الدخل الشامل الأخرى للعام هو أرباح إعادة التقويم. فإذا لم يكن هناك أرباح إعادة التقويم فإنه يمكن أعداد قائمة الدخل فقط.

ملاحظات على الحل:

ملحوظة ١ : بالألف جنيه مصري

تكلفة المبيعات

مخزون أول المدة	١٩٠
مشتريات (٢٠١٥٦ - ٣١)	٢٠١٨٦
مخزون آخر المدة	(٢٢٠)
	٢٠١٥٦

ملحوظة ٢ : بالألف جنيه مصري

مصروفات عمومية وإدارية

أجور ومرتبات وحوافز (٢٥٦ + ٢٠)	٢٧٦
مصروفات عمومية متنوعة (١١٣ - ٦)	١٠٧
مصروفات كهرباء (٣١ ٢٠ - ٣١)	١٤
إهلاك (٨٠ × ١٠٪)	٢
مصنع	٣٠
أتعاب المراجعة	٤
	٤٣٧

شركة أ ب ج

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
الأصـــول		
الأصول طويلة الأجل		
الأصول الثابتة		
أصول مقيمة (أراضي ومباني)		٨٠٠
مصنع: تكلفة	١٨٠	
مصنع إهلاك	(١٠٨)	
		٢٩٨
الشهرة		٢٠
أصول مالية متاحة للبيع		٢٣١
الأصول المتداولة		
المخزون	٢٢٠	
عملاء	١٧٩	
مصروفات مدفوعة مقدماً (تأمين)	٦	
نقدية	١٣٦	
	٥٣١	
مجموع الأصول		١٠٨٠

١٠٨٠

حقوق الملكية والالتزامات

حقوق الملكية

رأس المال (٥٠ مليون سهم)	٥٠٠
علاوة إصدار	٧٠
فائض إعادة تقييم	٣٩٧
احتياطي عام	١٨٧
أرباح مرحلة	٣١٩
	١,٤٦٨

التزامات غير متداولة

٨% قرض (مضمون)	٢٠٠
التزامات متداولة	
موردون	١٩٥
مصروفات مستحقة	١٧
	٢١٢
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	١,٨٨٠

شركة أ ب ج

قائمة التغير فى حقوق الملكية

عن العام المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	رأس المال	علاوة إصدار	أرباح مرحلة	احتياطي عام	فائض إعادة تقييم	إجمالي
	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١١	٤٥٠	–	٢٤٢	١٧١	–	٨٦٣
إصدار رأس المال	٥٠	٧٠				١٢٠
توزيعات	–	–	(١٥)	–		(١٥)
أرباح العام الناتجة عن العام			١٠٨	–	٣٩٦	٥٠٠
محول إلى الاحتياطيات	–	–	(١٦)	١٦		–
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٥٠٠	٧٠	٣١٩	١٨٧	٣٩٦	١,٤٦٨

الفصل الثالث

الأصول طويلة الأجل

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة .

٢. محاسبة الإهلاك .

٣. معيار المحاسبة المصري (١٢) المنح الحكومية .

٤. معيار المحاسبة المصري (٣٤) الاستثمار العقاري .

٥. معيار المحاسبة المصري (١٤) تكلفة الاقتراض .

١ معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة:

يغطي معيار المحاسبة المصري (١٠) جميع نواحي المحاسبة عن الأصول الثابتة، و التي تمثل مجموعة من الأصول الملموسة طويلة الأجل.

١,١ نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول الثابتة ما لم يكن هناك معيار محاسبي مصري آخر يتطلب أو يسمح بمعالجة محاسبية مختلفة .

لا يطبق هذا المعيار على :

(أ) الأصول الحيوية (البيولوجية) التي تخص النشاط الزراعي .

(ب) حقوق التعدين والتنقيب واستخراج المعادن والبترول والغازات الطبيعية وما يماثلها من الموارد غير المتجددة.

ومع ذلك ، يطبق هذا المعيار على الأصول الثابتة المستخدمة لتطوير أو الحفاظ على الأنشطة أو الأصول الواردة في (أ) أو (ب) أعلاه.

١,٢ تعريفات :

الأصول الثابتة : هي الأصول الملموسة التي :

(أ) تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات ، أو لتأجيرها للغير ، أو لأغراضها الإدارية .

(ب) من المتوقع استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة .

التكلفة : هي مبلغ النقدية أو ما في حكمها المدفوعة أو التي تم تكبدها أو القيمة العادلة للمقابل الذي قدم من أجل الحصول على الأصل الثابت عند اقتنائه أو إنشائه .

القيمة التخريدية (المتبقية) : هي صافي القيمة المتوقع الحصول عليها حاليا نتيجة التخلص من الأصل أو كان بحالته المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الانتاجي المقدر بعد خصم تكاليف التخلص منه.

القيمة التي تحددها المنشأة للأصل : هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل وعن تخريده في نهاية عمره الانتاجي المقدر أو من المتوقع أن تتكبدها عند تسويته التزام.

القيمة العادلة : هي القيمة التبادلية لأصل معين بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق وبتعاملان بإرادة حرة .

القيمة الدفترية : هي القيمة التي يظهر بها الأصل الثابت في الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك الخاص به ومجمع خسائر الاضمحلال في قيمته.

اضمحلال القيمة : هي مقدار النقص في القيمة الاستردادية للأصل الثابت عن قيمته الدفترية .

١.٣ الاعتراف بالأصول الثابتة :

يتمثل مفهوم الاعتراف بصفة في تحديد البند في تاريخ النشأة ، وتجدر الإشارة أنه يتم الاعتراف بأي بند من بنود الأصول الثابتة كأصل فقط عندما:

(أ) يكون من **المتوقع** أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

(ب) يمكن للمنشأة **قياس تكلفة** اقتناء البند بدرجة عالية من الدقة.

وتنطبق أيضا متطلبات الاعتراف على النفقات اللاحقة كما تنطبق على التكاليف الأولية للمنشأة، ولا يوجد متطلبات منفصلة للاعتراف بالنفقات اللاحقة.

الأصول الثابتة قد تكون مبلغ جوهري في القوائد المالية، وتؤثر على عوائد الميزانية وأرباح المنشأة، وذلك من خلال الاهلاك أو بالخطأ في تبويب الأصول الثابتة على أنها مصروف وإدراجها في الأرباح والخسائر .

١.٣.١ الشرط الأول : المنافع الاقتصادية المستقبلية :

يجب تقييم إمكانية أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية متوقعه للمنشأة، ويتم تقدير ذلك بناء على الأدلة المتاحة في تاريخ الاعتراف الأولي (عادة تاريخ الشراء)، وفي ذلك الوقت يجب أن يتوافر لدى المنشأة توقع كاف من أنها سوف تحصل على منافع من استخدام ذلك الأصل وسوف تتحمل المخاطر المصاحبة له أيضا. ولا يجب الاعتراف بالأصل إلا فقط في حالة انتقال المنافع والمخاطر المرتبطة بالأصل إلي المنشأة.

١.٣.٢ الشرط الثاني : قياس التكلفة بطريقة يمكن الاعتماد عليها :

بصفة عامة من السهل قياس تكلفة الأصل على أنه المبلغ المدفوع لشرائه، ويمكن بسهولة أيضا تحديد تكلفة الأصول التي يتم إنشائها ذاتيا بتجميع المبالغ المدفوعة لشراء الأجزاء المكونة له (المعدات، المواد الخام .. الخ) والمدفوعة لأطراف خارجية.

١.٤ البنود ضئيلة القيمة وقطع الغيار :

في معظم الأحوال يتم تحديد والاعتراف بكل أصل على حدى. ولكن هذه ليست القاعدة مع البنود ضئيلة القيمة، فقد يكون من الملائم تجميع البنود ضئيلة القيمة في مجموعة واحدة مثل العدد والأدوات ، أو يتم تسويتها كمخزون و اعتبارها كمصروف بالأرباح والخسائر عند إستخدامها .

بالنسبة للأجزاء الأساسية وقطع الغيار ذات الأهمية النسبية وكذا المعدات الاحتياطية فيتم الاعتراف بهم كأصول ثابتة.

أما بالنسبة للأصول الصغيرة والآلات الطبية المتخصصة، يجب تقسيمها إلى الأجزاء المكونة لها ويحدث ذلك عندما تكون تلك الأجزاء لها أعمار إنتاجية مختلفة وكذلك وجود معدلات إهلاك مختلفة لكل جزء من تلك الأجزاء. وعلى سبيل المثال، فإنه يتم الاعتراف بجوانب الطائرة بصورة منفصلة عن جسم الطائرة نفسها، حيث أن الأعمار الإنتاجية لكل منهما مختلفة.

١.٥ **معدات تحقيق الأمان و المحافظة على البيئة :**

يتم الاعتراف بمثل هذا النوع من الأصول عندما يحقق وجودها المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول الأخرى بقدر يزيد عما كان يمكن تحقيقه لو لم يتم اقتناء هذه الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف فقط الى الحد الذى تكون فيه تكلفة الأصول والأصول المرتبطة بها لا تزيد عن قيمتها الاستردادية الاحمالية.

١.٦ **القياس الأولي للأصول الثابتة:**

يتم قياس أى بند من بنود الأصول الثابتة عند الاعتراف به كأصل ثابت على أساس التكلفة.

١.٦.١ **عناصر التكلفة :**

وضع معيار المحاسبة المصرى العناصر التى يمكن أن تتضمنها تكلفة الأصل الثابت :

(أ) سعر شرائه بعد استنزال أى خصم تجارى أو تخفيض فى القيمة للوصول إلى سعر شرائه .

(ب) أى تكلفة مباشرة أخرى تستلزمها عملية تجهيز الأصل إلى الحالة التى يتم تشغيله بها فى موقعه وفى الغرض الذى اقتنى من أجله كما حددته الإدارة.

(ج) التكلفة المقدرة لفك وإزالة أصل وإعادة تسوية الموقع الذى يوجد به الأصل إلى ما كان عليه بدئية وذلك فى حالة التزام المنشأة بذلك إما عند اقتناء أيد أو فيما بعد استخدامه خلال فترة معينة لأغراض غير متعلقة بإنتاج المخزون خلال تلك الفترة.

مثال للتكاليف المباشرة المتعلقة بالأصل:

(أ) تكاليف مزايا العاملين والمتعلقة مباشرة بإنشاء أو اقتناء الأصل .

و(ب) تكلفة إعداد الموقع .

و(ج) تكاليف المناولة والتسليم .

و(د) تكلفة التجميع والتركيب .

و(هـ) تكلفة اختبار ما إذا كان الأصل يعمل كما يجب ، وذلك بعد خصم صافى العائد من بيع أية وحدات أنتجت لجعل الأصل فى المكان والحالة اللازمة لبدء تشغيله (على سبيل المثال : العينات المنتجة عند اختبار المعدات) .

و(و) الأتعاب المهنية .

- لايجب اضافة بعض الإيرادات العرضية والتى لم تنشأ نتيجة عملية تجهيز الأصل من تكلفة الأصل، ولكن يتم الاعتراف بها بقائمة الدخل مباشرة مع المصروفات التى تتعلق بها .
- لايجب إضافة التكاليف التالية كجزء من تكلفة الأصول الثابتة ولكن يتم تحميلها على قائمة الدخل كمصروفات :

(أ) المصروفات الادارية والتكاليف غير المباشرة العامة .

(ب) تكاليف بدء التشغيل والتكاليف السابقة على بدء التشغيل والتى لا تتعلق بتجهيز الأصل الثابت

(ج) خسائر التشغيل الأولية والتى تحدث قبل أن يعمل الأصل إلى أدنى المخطط .

• نفس القواعد المطبقة على الأصول المشتراة تطبق على الأصول المنشأة ذاتيا .

لو كانت المنشأة تصنع أصول مثبتة تفرض السبع ضمن نشاطها العادي ، فإن تكلفة الأصل الثابت المصنع هي نفس التكلفة لإنتاج المخزون كما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .

هذا يعني أيضاً انه لايجوز رسمله الفاقد غير الطبيعي من المواد أو العمالة كما لا يجب إضافة أي ارباح داخليه على تكلفة الأصل الثابت .

١,٦,٢ **تبادل الأصول / استبدال اجزاء من الأصل**

بموجب معايير المحاسبة المصري (١٠) على أن تبادل الأصول الثابته ، بغض النظر عن ما إذا كانت أصول متشابهة، يتم **قياسها بالقيمة العادلة**، إلا إذا كانت صفقة التبادل **تفتقر إلى التضمين التجاري** أو أن القيمة العادلة للأصول المتبادلة **لا يمكن قياسها بطريقة موثوق بها**. إذا كان الأصل المقتنى لن يتم قياسه بالقيمة العادلة لاحد الأسباب السابقة ، فإن تكلفته تقاس بالقيمة الدفترية للأصل المستبدل به .

لا بد من الاعتراف بالنفقات المتكبدة في استبدال أو تجديد أي مكون من بنود الاصول الثابتة في القيمة الدفترية لهذه البنود. ويجب **استبعاد** القيمة الدفترية للعنصر المستبدل أو العنصر الذي تم تحديثه. كما يتم تطبيق نهج مماثل عندما يخضع احد بنود الأصول الثابتة إلى عمرة جسيمة .

١,٧ **تحديد قيمة الأصول بعد القياس الأولي:**

تختار المنشأة ما بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية .

أ) **أسلوب التكلفة**

على أساس تكلفة الأصل مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسارة المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمته .

ب) **أسلوب إعادة التقييم**

تعكس القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي مجمع إهلاك لاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الاضمحلال في القيمة. معيار المحاسبة المصري (١٠) يجعل من الواضح أن نموذج اعادة التقييم يستخدم فقط إذا كان يمكن قياس القيمة العادلة لهذا البند بشكل موثوق به وعندما تسمح القوانين بذلك . لاحظ ان معيار المحاسبة الدولي (١٦) و الخاص بالأصول الثابتة لا يشترط اي اعتبارات قانونية و لكن ينص فقط على أن نموذج اعادة التقييم يستخدم فقط إذا كان يمكن قياس القيمة العادلة لهذا البند بشكل موثوق به .

١,٧,١ **إعادة التقييم:**

تمثل القيمة العادلة للأراضي والمباني عادة في القيمة السوقية ، ويتم تحديد هذه القيمة عادة من طريق التقدير الذي يتم عادة بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتثمين .

تحدد القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة بالقيمة السوقية التي يحددها المثمنون ، وعندما لا يمكن تحديد القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل أو بسبب ندرة تداول مثل هذه الأصول إلا كجزء من نشاط مستمر ، فإنه يتم تقييمها على أساس الدخل او التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الإهلاك .

تكرار اعادة التقييم عندما تسمح القوانين والواقع بذلك ، يعاد العمل على التغير في القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة المعاد تقييمها ، وعندما تكون القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية سوف يتطلب الأمر إعادة تقييمها مرة أخرى . وبعض بنود الأصول الثابتة تتغير قيمتها العادلة تغيرا هاما و تتغير سريعا بسبب طبيعتها وهذا سيستدعي إعادة تقييمها **سنويا** عندما تسمح القوانين بذلك .

بنود الأصول الثابتة التي لا تتغير قيمتها العادلة تغيرا هاما فتكرار إعادة تقييمها يكون غير ضروري وقد يكون من المناسب إعادة التقييم كل ٣ او ٥ **سنوات**.

عندما يعاد تقييم أحد بنود الأصول الثابتة فيجب إعادة تقييم كل بنود **مجموعة الأصول الثابتة** التي ينتمي إليها هذا البند.

يجب إعادة تقييم كل بنود الأصول التي تتكون مجموعة من الأصول الثابتة في **نفس الوقت** حتى يمكن تجنب التقييم الاختياري وما يترتب عليه من أن تحتوي القوائم المالية على بنود متعددة تابعة لمجموعة واحدة مقومة بأسس مختلفة . ويسمح بالأساس السنوي في التقييم إذا كانت إعادة التقييم تتم بحذه وتتم إعادة تقييم كل بنود المجموعة خلال فترة قصيرة من الزمن.

كيف ينبغي ان تعامل الزيادة في القيمة عند حدوث إعادة التقييم ؟ سوف يكون الطرف المدين هو الزيادة في قيمة الأصل في قائمة المركز المالي ، ولكن ماذا عن الطرف الدائن؟ المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) يتطلب إضافة قيمة الزيادة إلي حقوق المساهمين تحت مسمى **فائض اعادة التقييم** ، ومع هذا فإن فائض إعادة التقييم يتم إدراجه بقائمة الدخل إلي المدى الذي يعكس الانخفاض السابق للعمر الأصلي و الذي سبق إدراجه بقائمة الدخل. ويتم تحويل فائض إعادة التقييم إلى الارباح المرحلة عند تحققه.

١,٨ مثال: فائض إعادة التقييم:

لدى شركة (س) أرض مسجلة بالدفاتر بمبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه مصري ، منذ عامين كانت قد قامت الشركة بخفض القيمة الدفترية للأرض من مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصري نتيجة ركود في أسعار الأراضي ، و تم تحميل قائمة الدخل بالفارق حينها. هناك ارتفاع في أسعار الأراضي في العام الحالي ، و تبلغ قيمة الأرض الآن ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري ، قم بالمحاسبة عن إعادة التقييم للعام الحالي.

الحل:

القيد المزدوج :

مدين	قيمة الأصل (قائمة المركز المالي)	٧,٠٠٠
دائن	قائمة الدخل	٢,٠٠٠
دائن	فائض إعادة التقييم	٥,٠٠٠

المعالجة متشابهة في حالة الانخفاض في قيمة نتيجة إعادة التقييم ، بحيث الاعتراف بأي انخفاض في الدخل كمصروف فقط عندما يكون الانخفاض هو تعكس زيادة سابقة تم الاعتراف بها بحقوق الملكية. أي انخفاض أكثر من الارتفاع السابق يتم الاعتراف به في قائمة الدخل.

١,٩ مثال: نقص إعادة التقييم:

في ١ يناير ٢٠٠٦ تم شراء أصل بتكلفة ١٥,٠٠٠ جنيه ثم إعادة تقييمها صعودا إلى ٢٠,٠٠٠ جنيه. قبل عامين، انخفضت القيمة الآن إلى ١٣,٠٠٠ جنيه ، قم بالمحاسبة عن إعادة التقويم للعام الحالي.

الحل:

القيد المزدوج :

مدين	فائض إعادة التقييم	٥,٠٠٠
مدين	قائمة الدخل	٢,٠٠٠
دائن	قيمة الأصل (قائمة المركز المالي)	٧,٠٠٠

- هناك المزيد من التعقيد عندما يعاد تقييم الأصول بمجرى استهلاكها. كما رأينا، إعادة تقييم تصاعدي يعني أن تكلفة الإهلاك ستزداد. يمكن أن يحول فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المرحلة إذا يتم تحقيق هذا الفائض، ويتحقق إجمالي الفائض نتيجة **للاستغناء عن أو التخلص** من الأصل ، وقد يتحقق بعض من هذا الفائض تدريجيا نتيجة **لاستخدام** المنشأة لهذا الأصل ، وفي هذه الحالة فإن قيمة الفائض المحققة تساوي الفرق بين الإهلاك المحسوب على القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم وبين الإهلاك المحسوب على التكلفة الأصلية لنفس الأصل علما بأن التحويل من حساب فائض إعادة التقييم الى حساب الأرباح المرحلة **لا يتم من خلال قائمة الدخل.**

١,١٠ مثال: إعادة التقييم و الإهلاك:

اشترت شركة (س) أصل بمبلغ ١٠,٠٠٠ في بداية عام ٢٠٠٦. العمر الإنتاجي للأصل خمس سنوات. في ١ يناير ٢٠٠٨م ، تم زيادة قيمة الأصل إلى ١٢,٠٠٠. ظل العمر الإنتاجي دون تغيير. (لا تزال ثلاث سنوات باقية). قم بحساب اعادة التقييم ، الإهلاك للعام الحالي.

الحل:

في ١ يناير ٢٠٠٨: القيمة الدفترية = ١٠,٠٠٠ – (٢ × ١٠,٠٠٠ / ٥) = ٦,٠٠٠ .

لإعادة التقييم:

مدين	قيمة الأصل (قائمة المركز المالي)	٦,٠٠٠
دائن	فائض إعادة التقييم	٦,٠٠٠

الإهلاك للسنوات الثلاث المتبقية = ١٢,٠٠٠ / ٣ = ٤,٠٠٠ مقارنة مع إهلاك التكلفة الأصلية = ١٠,٠٠٠ / ٥ = ٢,٠٠٠

مثال عام بعامل الفرق في الاهلاك (٢,٠٠٠) كفائض تحقق :

مدين فائض إعادة التقييم (حقوق الملكية) ٢,٠٠٠

دائن الأرباح المرحلة ٢,٠٠٠

التحويل من حساب فائض اعادة التقييم الى حساب الارباح المرحلة لا يتم من خلال قائمة الدخل.

١,١١ الإهـــلاك :

يجب أن تحمل القيمة القابلة للإهلاك لأي أصل من الأصول الثابتة بطريقة منتظمة على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل الثابت.

يجب أن تعكس طريقة الإهلاك الأسلوب الذي من المتوقع أن تستفيد به المنشأة من المنافع الاقتصادية للأصل. يحمل إهلاك الفترة على قائمة الدخل ما لم يكن قد أدرج ضمن القيمة الدفترية لأصل اخر.

تعتبر الأراضي والمباني أصولا منفصلة ويتم التعامل معهما محاسبيا على أساس أنهما منفصلتين لأغراض المحاسبية حتى لو تم اقتناؤهما معاً . ومع بعض الاستثناءات مثل المحاجر و المواقع المستخدمة لمقالب النفايات فإن الأرض ليس لها عمر افتراضي محدد ولذلك فهي لا تهلك . أما المباني فلها عمر إنتاجي مقدر محدد ولذلك فهي أصول قابلة للإهلاك . ولا تؤثر أي زيادة في قيمة الأرض التي عليها المبنى على تحديد العمر الافتراضي لإهلاك هذا المبنى .

تحمل قيمة الإهلاك كمصروف للفترة ، وقد تلجأ المنشأة إلى استخدام المنافع الاقتصادية للأصل في إنتاج اصول أخرى . في مثل هذه الحالة ، يشكل الإهلاك جزءا من تكلفة الأصول الأخرى ويدرج ضمن القيمة الدفترية لهذه الأصول، ومثال ذلك حالة إضافة إهلاك المصنع والمعدات الصناعية ضمن تكلفة المخزون (معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – المخزون).

١,١١,١ مراجعة العمر الإنتاجي:

يجب إعادة النظر في العمر الإنتاجي المقدر والقيمة التخريدية(المتبقية) لكل أصل من الأصول الثابتة خاضعة لإهلاك ، على الأقل عند نهاية كل سنة مالية . وفي حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة فيجب معالجتها كتغيير في تقدير محاسبي طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .

١,١١,٢ مثال: مراجعة العمر الإنتاجي:

قامت شركة (س) باقتناء أصل بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري في ١ يناير ٢٠٠٢ م ، العمر الإنتاجي ١٠ سنوات. في ١ يناير ٢٠٠٥ م تم مراجعة و تعديل العمر الإنتاجي لسبع سنوات. قم بحساب الإهلاك لعام ٢٠٠٥م.

الحل:

التكلفة الأصلية	٨٠,٠٠٠
اهلاك ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ (٨٠,٠٠٠ × ٣/١٠)	(٢٤,٠٠٠)
القيمة الدفترية في ١ ديسمبر ٢٠٠٥	٥٦,٠٠٠
العمر المتبقي (٧-٣)	٤ سنوات
إهلاك العام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ (٥٦,٠٠٠ / ٤)	١٤,٠٠٠

١,١١,٣ مراجعة الإهلاك:

يجب إعادة النظر في طرق الإهلاك المطبقة على الأصول الثابتة على الأقل في نهاية كل سنة مالية ، وفي حالة وجود تغيير جوهري في أسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول فيجب تغيير طريقة الإهلاك لتعكس هذا التغيير ، ويتم المحاسبة عن هذا التغيير [كتغيير في تقدير محاسبي] وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥).

١,١١,٤ الاضمحلال في قيمة الأصل:

يجب معاملة خسارة الاضمحلال بنفس طريقة معالجة الانخفاض في إعادة التقييم، أي ينتفي الاعتراف بالانخفاض كمصروف في قائمة الدخل . ومع ذلك، ينتفي خصم الانخفاض في إعادة التقييم (الاضمحلال) مباشرة من أي فائض في إعادة التقييم بحيث لا يتجاوز هذا الانخفاض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بهذا الأصل نفسه.

ينبغي أن يعالج رد خسارة اضمحلال القيمة بنفس طريقة معالجة الزيادة في إعادة التقييم، ينتفي الاعتراف بالزيادة في إعادة التقييم في قائمة الدخل إلى الحد الذي يرد الانخفاض في إعادة التقييم أو خسائر اضمحلال الأصول بنفس القيمة التي سبق الاعتراف بها كمصروف ولكن رد الاضمحلال يكون بحد أقصى مبلغ الخسارة المعترف بها ولا يجب أن تزيد قيمة الأصل بعد رد الاضمحلال عن صافي القيمة الدفترية التي كان سيكون عليها لو لم يتم الاعتراف بالاضمحلال أساس .

١,١٢ التقاعد والاستبعاد :

يتم استبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة عند التخلص عنه أو في حالة عدم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية منه سواء من الاستخدام أو البيع .

الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد بند من بنود الأصول الثابتة يتم تحديدها على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد (إن وجد) والقيمة الدفترية للبند ، ويتم ادراجها كأرباح أو خسائر بقائمة الدخل.

١,١٣ الاستبعاد من الدفاتر :

تقوم المنشأة باستبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة في تاريخ استبعاد متطلبات الاعتراف الخاصة ببيع السلع كما في المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) الإيراد.

لا يجوز للمنشأة ان تقوم بتصنيف الربح من استبعاد بند من الأصول الثابتة كإيراد.

١,١٤ **الإفصاح:**

يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي لكل مجموعة من مجموعات الأصول الثابتة :

(أ) أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية .

(ب) طرق الإهلاك المستخدمة .

(ج) الأعمار الإنتاجية المقدرة أو معدلات الإهلاك المستخدمة .

(د) إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك مضافاً إليه مجمع الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل في بداية ونهاية الفترة .

(هـ) كشف تسوية يوضح القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة يظهر ما يلي :

(١) الإضافات

(٢) الاستبعادات

(٣) الأصول المقتناة نتيجة عمليات التجميع

(٤) الزيادات والتخفيضات الناتجة عن إعادة التقييم وكذلك الخسارة المدرجة الناتجة عن اضمحلال القيمة.

(٥) الخسارة الناشئة عن اضمحلال القيمة ، المدرجة في قائمة الدخل

(٦) رد الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة و السابق تحميلها على قوائم الدخل.

(٧) الإهلاك .

(٨) صافي فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لمنشأة أجنبية.

(٩) أية تأثيرات أخرى

يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي أيضاً:

(أ) مدى وجود أية قيود على ملكية الأصول الثابتة وقيمة هذه القيود-إن وجدت- وكذا الإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لأية التزامات .

(ب) قيمة الإنفاق على الأصول الثابتة خلال فترة تكوينها .

(ج) قيمة الارتباطات التعاقدية لاقتناء أصول ثابتة مستقبلاً .

(د) قيمة التعويض من طرف ثالث لبنود الأصول الثابتة التي حدث اضمحلال في قيمتها أو التي فقدت أو استبعدت ما لم يكن قد أدرجت كبند مستقل في قائمة الدخل.

عند إثبات أي أصل من الأصول الثابتة بقيمة إعادة التقييم يكون من الواجب الإفصاح عما يلي:

(أ) تاريخ سريان إعادة التقييم .

(ب) ما إذا كان قد تم الاستعانة بخبير مستقل لإعادة التقييم .

(ح) الطرق والافتراضات الأساسية المستخدمة لتقدير القيمة العادلة للأصل .

(د) ما إذا كان الأساس الذي تم الاعتماد عليه لتحديد القيمة العادلة للأصل هو الاعتماد على الأسعار الموجودة بالسوق عن معاملات حديثة مستقلة وعادلة تحدث بالسوق وفقا لإرادة حرة، أو تم تقديرها بناء على أساليب تقييم أخرى .

(هـ) القيمة الدفترية لكل مجموعة من مجموعات الأصول الثابتة التي طلبت هذه المعلومات مدرجة بالقوائم المالية بالتكلفة وفقا لأسلوب التكلفة .

(و) قائمة إعادة التقييم مع توضيح الحركة خلال الفترة وهل هناك أية قيود على توزيع رصيده على المساهمين.

تعتبر المعلومات التالية ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية لذا فإنه من المفضل قيام المنشآت بالإفصاح عن مبالغها :

(أ) القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتا .

(ب) إجمالي القيمة الدفترية للأصول التي تم إهلاكها بالكامل ولازالت تستخدم .

(ج) صافي القيمة الدفترية للأصول المتوقفة عن الاستخدام والمحتفظ بها لحين التصرف فيها .

(د) القيمة العادلة للأصول الثابتة التي تختلف اختلافا جوهريا عن القيمة الدفترية لهذه الأصول وذلك في حالة استخدام أسلوب التكلفة.

يستخدم عادة الشكل التالي (أرقام افتراضية) للإفصاح عن حركات الأصول غير المتداولة.

	إجمالي	أراضي ومباني	آلات ومعدات
التكلفة او التقييم			
في ١ يناير ٢٠٠٤	٥٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
فائض التقييم	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	–
إضافات خلال العام	٤,٠٠٠	–	٤,٠٠٠
استبعادات خلال العام	(١,٠٠٠)	–	(١,٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	٦٥,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	١٣,٠٠٠
الإهلاك			
في ١ يناير ٢٠٠٤	١٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٦,٠٠٠
إهلاك العام	٤,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠
استبعادات	(٥٠٠)		(٥٠٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	١٩,٥٠٠	١١,٠٠٠	٨,٥٠٠
صافي القيمة الدفترية			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	٤٥,٥٠٠	٤١,٠٠٠	٤,٥٠٠
في ١ يناير ٢٠٠٤	٣٤,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٤,٠٠٠

٢ محاسبة الإهلاك :

حيث أن الاصول الممتلكة لدى المنشأة لها عمر انتاجي محدد، فانه من الضروري توزيع قيمة الأصل على فترة الافتراضي.

٢.١ الأصول طويلة الأجل :

إذا كان عمر الأصل يمتد لأكثر من فترة محاسبية، فان ذلك الأصل يحقق أرباح على مدار أكثر من فترة، هذا الأصل طويل الأجل.

باستثناء الاراضي، كل أصل طويل الأجل يفنى بمرور الزمن. الآلات، السيارات، التركيبات و حتى المباني ان تبقى للأبد. عندما تقتني شركة أصل طويل الأجل فان لديها تصور لطول العمر الإنتاجي للأصل و مدى استفادتها به.

(أ) ستظل تستخدم الأصل إلى ان يصبح مستهلك تماما و غير ذا نفع أو قيمة.

(ب) بيع الأصل طويل الأجل في نهاية عمره الإنتاجي سواء كأصل مستخدم أو كخردة.

بما أن الأصل الثابت له تكلفة و له عمر إنتاجي محدد فبالتالي فهذا الانخفاض و بالتالي يجب تحميل تلك التكلفة على الارباح والخسائر لتعبر عن استخدام ذلك الأصل في النشاط. هذه التكلفة التي ستحمل على الارباح والخسائر تسمى إهلاك.

٢.٢ النطـــاق:

فيما يلي بعض التعريفات التي وردت في معيار المحاسبة المصري (٢٠) الأصول الثابتة:

الإهلاك : هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجي المقدر له .

العمر الإنتاجي المقدر: هو إما أن يكون :

(أ) الفترة التي تتوقع المنشأة أن تنتفع خلالها بالأصل الثابت .

(ب) عدد وحدات الإنتاج أو عدد وحدات مماثلة تتوقع المنشأة الحصول عليها من ذلك الأصل الثابت .

القيمة القابلة للإهلاك : هي تكلفة الأصل الثابت أو أي قيمة أخرى بديلة للتكلفة في القوائم المالية ناقصا القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر .

٢.٣ الإهـــلاك :

يتطلب المعيار المصري رقم (٢٠) أن يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك للأصول المستهلكة بأساس منتظم على الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها هذا الأصل. يتم إهلاك كل جزء من الأصل الثابت و الذي له تكلفة هامة بالنسبة لإجمالي تكلفة الأصل بصورة منفصلة.

احد الطرق لتعريف الإهلاك في انه طريقة لتوزيع تكلفة الأصل طوال الأجل على العمر الإنتاجي للأصل و بالتالي مقابلة التكلفة بالإيراد الذي يتحقق على مدى عمر الأصل. يعد الإهلاك احد امثلة تطابق أساس الاستحقاق لاحتساب الارباح .

هناك حالات تزيد فيها قيمة الأصل، أي تصبح قيمته الحالية اكبر من تكلفته الدفترية بالقوائم المالية. قد نتذكر أن في مثل هذه الحالات لا يكون من الضروري احتساب إهلاك لذلك الأصل. ينص المعيار أن مثل هذه الحالات ليست ذات صلة باحتساب الإهلاك ، و بالتالي يجب أن يستمر احتساب الإهلاك على كل فترة محاسبية بناءً على القيمة القابلة للإهلاك بغض النظر عن ارتفاع القيمة الحالية للأصل.

يجب على الشركة البدء في حساب الإهلاك للأصل الثابت عندما **يكون متاحاً للاستخدام**، و تستمر في احتساب الإهلاك حتى يتم استبعاد الأصل من الدفاتر **حتى وان كان الأصل معطلاً ولا يستخدم** .

٢,٤ العمر الإنتاجي :

يؤخذ في الاعتبار العوامل التالية عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل القابل للإهلاك.

- التآكل المادي للأصل.
- التقادم الفني.
- القيود القانونية و ما في حكمها على استخدام الأصل.

بعد تحديد العمر الإنتاجي، يتم مراجعة هذا التقدير على الأقل في نهاية كل سنة مالية و يتم تعديل معدلات الإهلاك للفترة الحالية و الفترات القادمة اذا كانت التوقعات الحالية تختلف جوهرياً عن التقديرات الأصلية. ويجب الإفصاح عن اثر التغيير في الفترة التي حدث فيها التغيير. (تغيير في تقدير محاسبي)

ان تقدير العمر الإنتاجي يحتاج إلى تقدير مهني بناء على الخبرة السابقة مع الأصول المثيلة أو المجموعة من الأصول. وعندما يتم اقتناء أصل جديد تماماً فانه يجب تقدير عمر إنتاجي له حتى و ان كان ذلك يعتبر أمراً أكثر صعوبة.

يشير المعيار أن العمر الانتاجي للأصل قد يكون اكبر من العمر الإنتاجي للأصل . احد أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد العمر الانتاجي هي التآكل المادي الذي من المتوقع أن يحدث للأصل. وهذا يعتمد على عدد من العوامل منها عدد الورديات التي سوف يستخدم فيها الأصل و برنامج الشركة الخاص بالصيانة والإصلاح. العوامل الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار هي التقادم التكنولوجي و المحددات القانونية.

٢,٥ القيمة المتبقية:

في معظم الحالات تكون القيمة المتبقية للأصل غير ذات أهمية نسبية. و إذا كانت من المرجح ان تكون لها أهمية نسبية كبيرة، يجب أن يتم تقدير تلك القيمة في تاريخ الشراء و يتم مراجعة تقديرها في الفترات اللاحقة.

يجب تقدير القيمة المتبقية بناءا على الحالة الحالية للأصول مقيمة باستخدام نفس الطريقة و تكون قد اقتربت من نهاية عمرها الإنتاجي. و يجب أن يتم تخفيض القيمة المتبقية بأي تكلفة متوقعة لإزالة الأصل.

٢.٦ طرق الإهلاك:

الثبات مبدأ طريقة الإهلاك التي تم اختيارها يجب أن يتم تطبيقها بثبات من فترة لأخرى إلا إذا كانت الظروف تبرر التغيير. عند تغيير الطريقة المستخدمة، يجب تحديد قيمة أثر التغيير و يجب الإفصاح عنه بالإضافة إلى أسباب التغيير. ويتم التغيير بأثر لاحق وليس أثر رجعي.

هناك عدة طرق متاحة لتوزيع الإهلاك على الفترات المحاسبية، و بغض النظر عن الطريقة المختارة يجب تطبيقها بثبات من فترة لأخرى، و لا يعد التغيير مبرر مقبول ، ربحية الشركة سببا مقبولاً لتغيير السياسة.

٢.٧ الإفصاح:

يجب أن تفصح السياسة المحاسبية عن أساس التقييم المستخدم في تحديد قيم الأصول القابلة للإهلاك.

يتطلب معيار (١٠) أيضا الإفصاح عن التالي لكل مجموعة هامه من الأصول القابلة للإهلاك:

- طريقة الإهلاك المستخدمة.
- العمر الإنتاجي أو معدلات الإهلاك المستخدمة.
- اجمالي الإهلاك المحمل على الفترة.
- القيمة الإجمالية للأصول القابلة للإهلاك و مجمع الإهلاك الخاص بها.

سؤال:

تم شراء سيارة نقل للاستخدام في النشاط بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه و من المتوقع أن تستخدم لمدة ٥ سنوات بعدها يتم بيعها كخردة بمبلغ ٢,٠٠٠ جنيه. الاستخدام المتوقع للسيارة خلال الخمس سنوات كالتالي:

السنة الأولى	٢٠٠ يوم
السنة الثانية	١٠٠ يوم
السنة الثالثة	١٠٠ يوم
السنة الرابعة	٥٠ يوم
السنة الخامسة	٥٠ يوما

المطلوب:

حساب الإهلاك لكل سنة باستخدام:

(أ) طريقة القسط الثابت

(ب) طريقة القسط المتناقص (٣٥%)

(ج) طريقة عدد الساعات

(د) طريقة مجموع أرقام السنوات

منتج و إنتاج

حلال

٢

الحل:

أ) طريقة القسط الثابت: يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمس كما يلي:

الإهلاك السنوي = (١٧,٠٠٠ – ٢,٠٠٠) / ٥ = ٣,٠٠٠ جنية

ب) طريقة القسط المتناقص يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمس كما يلي:

السنة	الإهلاك	
١	١٧,٠٠٠ × ٣٥%	٥,٩٥٠
٢	(١٧,٠٠٠ – ٥,٩٥٠) × ٣٥%	٣,٨٦٨
٣	(١١,٠٥٠ – ٣,٨٦٨) × ٣٥%	٢,٥١٤
٤	(٧,١٨٢ – ٢,٥١٤) × ٣٥%	١,٦٣٤
٥	تتبقى لتخفيض قيمة الأصل ليصبح ٢٠٠٠ = ٤,٦٦٨ – ١,٦٣٤	٢,٠٠٠
		١٠,٠٢٤

جـ) طبقاً لطريقة عدد ساعات العمل: يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمس كما يلي:

إجمالي عدد أيام الاستخدام = ٢٠٠ + ١٠٠ + ١٠٠ + ١٥٠ + ٤٠ = ٥٩٠

الإهلاك باليوم = (١٧,٠٠٠ – ٢,٠٠٠) / ٥٩٠ = ٢٥.٤٢ جنية تقريباً

السنة	الاستخدام	الإهلاك (عدد الأيام × ٢٥,٤٢)
١	٢٠٠	٥,٠٨٤
٢	١٠٠	٢,٥٤٢
٣	١٠٠	٢,٥٤٢
٤	١٥٠	٣,٨١٣
٥	٤٠	١,٠١٦,٨٠
		١٤,٩٩٧

د) طبقا لطريقة مجموع أرقام السنوات: يكون الإهلاك لكل سنة من السنوات الخمسة كما يلي:

مجموع أرقام السنوات = ٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١ = ١٥

السنة	الإهلاك	
١	(١٥/٥) × ١٥,٠٠٠	٥٠٠٠
٢	(١٥/٤) × ١٥,٠٠٠	٤٠٠٠
٣	(١٥/٣) × ١٥,٠٠٠	٣٠٠٠
٤	(١٥/٢) × ١٥,٠٠٠	٢٠٠٠
٥	(١٥/١) × ١٥,٠٠٠	١٠٠٠

سؤال:

أ) ما هو الغرض من احتساب الإهلاك

ب) في أي حالة من الحالات يكون استخدام طريقة القسط المتناقص أفضل من طريقة القسط الثابت

الحل:

أ) تحاول حسابات الشركة أن تعترف باستخدام تكلفة الأصل طويل الأجل بطريقة تدريجية باستهلاك الأصل. يتم ذلك بطريقة تدريجية بتخفيض قيمة الأصل و تحميلها على قائمة الدخل على عدة فترات محاسبية. وتعرف هذه العملية بالإهلاك، و تعد من احد أمثلة أساس الاستحقاق. يتطلب معيار (١٠) أن يتم توزيع الإهلاك بطريقة منتظمة على الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها الأصل.

- من ناحية أساس الاستحقاق، يعد من العدل أن يتم تخفيض الارباح بقيمة مصروف الاهلاك. و لا يعد الإهلاك كما يظن البعض هو محاولة لتجنيب مبالغ لشراء أصول طويلة الأجل جديدة عند الحاجة. لا يتم احتساب إهلاك للأراضي (إلا إذا كانت مستخدمة في نشاط التعدين).

ب) يستخدم القسط المتناقص بدلاً من القسط الثابت في الحالات التي يعتبر فيها من العدل تحميل السنوات الأولى من عمر الأصل بإهلاك اكبر و إهلاك اقل في السنوات اللاحقة و ذلك بافتراض أن المنافع التي تحصل عليها المنشأة من استخدام الأصل تقل بمرور الزمن.

- و من الجدل في صالح تلك الطريقة هو ربط تكلفة الإهلاك بتكلفة الصيانة و تشغيل الأصل، في السنوات الأولى تكون تلك التكاليف اقل و يكون الإهلاك أعلى و يتم عكس ذلك في الفترات اللاحقة.

سؤال:

اشترت شركة الثنين في يناير ٢٠٠٥ م بتكلفة ١٥,٠٠٠ جنيه لكل آلة لإنتاج منتج معين. العمر الإنتاجي لكل آلة ٥ سنوات و القيمة المتبقية المتوقعة صفر. يتم استخدام طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك. بسبب

الانخفاض غير المتوقع في الطلب على المنتجات، قررت الشركة تخفيض إنتاجها من ذلك المنتج و إنتاج منتجات أخرى. في ٣١ مارس ٢٠٠٧ م تم بيع إحدى الآلتين بمبلغ ٨,٠٠٠ جنيه على الحساب. و خلال العام قررت الشركة وقف إنتاج ذلك المنتج نهائياً و تم بيع الآلة الثانية في ١ ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه نقداً.

المطلوب:

قم بإعداد حساب الآلات و مجمع الإهلاك و استبعاد الآلات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

الحل:

حساب الآلات

٢٠٠٧/١/١	رصيد	٣٠,٠٠٠	٢٠٠٧/٣/٣١	بيع اله على الحساب	١٥,٠٠٠
			٢٠٠٧/١٢/١	بيع اله نقداً	١٥,٠٠٠
		٣٠,٠٠٠			٣٠,٠٠٠

حساب مجمع الإهلاك

٢٠٠٧/٣/٣١	استبعاد اله *	٦,٧٥٠	٢٠٠٧/١/١	رصيد	١٢,٠٠٠
٢٠٠٧/١٢/١	استبعاد اله **	٨,٧٥٠	٢٠٠٧/١٢/٣١	قائمة الدخل***	٣,٥٠٠
		١٥,٥٠٠			١٥,٥٠٠

* الإهلاك في تاريخ الاستبعاد = ٦,٠٠٠ + ٧٥٠ = ٦,٧٥٠ جنية

** الإهلاك في تاريخ الاستبعاد = ٦,٠٠٠ + ٢,٧٥٠ = ٨,٧٥٠ جنية

*** مصروف الإهلاك عن العام = ٧٥٠ + ٢,٧٥٠ = ٣,٥٠٠ جنية

استبعاد الآلة

٢٠٠٧/٣/٣١	حساب الآلة	١٥,٠٠٠	٢٠٠٧/٣/٣١	حساب العملاء	٨,٠٠٠
٢٠٠٧/١٢/١	حساب الآلة	١٥,٠٠٠	٢٠٠٧/٣/٣١	مجمع الإهلاك	٦,٧٥٠
			٢٠٠٧/١٢/١	النقدية	٢,٥٠٠
			٢٠٠٧/١٢/١	مجمع الإهلاك	٨,٧٥٠
			٢٠٠٧/١٢/٣١	قائمة الدخل خسائر الاستبعاد	٤,٠٠٠
		٣٠,٠٠٠			٣٠,٠٠٠

٣ معيار المحاسبة المصري (١٠) المنح الحكومية:

٣.١ نطاق المعيار :

لا يتناول هذا المعيار ما يلي :

(أ) المشاكل الخاصة التي تنشأ عن المنح الحكومية في القوائم المالية التي تعكس أثر التغير في مستويات الأسعار أو في المعلومات المتممة للقوائم ذات الطبيعة التشابهة.

(ب) المساعدات الحكومية المقدمة إلى منشأة في شكل مزايا في تحديد الربح الخاضع للضريبة أو في تحديد الالتزام الضريبي (مثل الإعفاءات الضريبية و الإهلاك المعجل و تخفيض معدلات الضريبة).

(ج) مساهمة الحكومة في ملكية المنشأة.

(د) المنح الحكومية الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الخاص بالزراعة

٣.٢ تعريفات:

الحكومة : يقصد بها الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية و الجهات المماثلة المحلية أو الدولية .

المساعدات الحكومية : هي كل إجراء حكومي يهدف إلي منح مزايا اقتصادية معينة الي منشأة أو مجموعة من المنشآت طبقا لمعايير معينة.

ولأغراض هذا المعيار **لا تشمل** المساعدات الحكومية المزايا التي يتم توفيرها من خلال إجراءات **غير مباشرة** للتأثير على الظروف التجارية العامة مثل توفير البنية الأساسية في المناطق التي يتم تنميتها أو فرض قيود تجارية على المنافسين .

المنح الحكومية : هي مساعدات حكومية في صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة في مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التي تمارسها سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو يكون قد تم الالتزام به في فترة سابقة ، ويستثنى من ذلك المساعدات الحكومية التي لا يمكن تحديد قيمة لها ، وكذلك المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة. و قد تكون المنح الحكومية مرتبطة بأصول وقد تكون مرتبطة بالدخل .

المنح المرتبطة بأصول : تشمل المنح الحكومية التي يكون شرطها الأساسي قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل بهذه المنحة ، وقد تتضمن الشروط الإضافية المصاحبة بالمنحة تحديد موقع هذه الأصول أو الفترة الزمنية التي تحصل خلالها على الأصل أو التي تحتفظ خلالها بذلك الأصل.

المنح المرتبطة بالدخل : وتشمل ما تقدمه الدولة من منح مختلفة المرتبطة بأصول .

القروض القابلة للتنازل عنها : هي القروض التي يتعهد فيها المقرض بالتنازل عن استردادها تحت ظروف معينة.

القيمة العادلة : هي القيمة التبادلية لأصل معين بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل، وعلى بينة من الحقائق وبدون ملابسات بإرادة حرة .

تتخذ المساعدات الحكومية صوراً متعددة تختلف من حيث طبيعتها ومن حيث الشروط المرتبطة بها، فقد يكون الغرض من المساعدة تشجيع المنشأة على الشروع في نشاط خدمة عمل معينة ما كانت لتقدم عليها لولا حصولها على تلك المساعدة .

كيف يؤثر حصول المنشأة على مساعدات حكومية على كيفية إعداد قوائمها المالية ؟

(أ) إذا كانت المساعدة الحكومية تنطوي على نقل **بعض الموارد الاقتصادية** إلى المنشأة فإن ذلك يستلزم إيجاد طريقة ملائمة للمحاسبة عن هذه الموارد .

(ب) الافصاح عن مدى استفادة المنشأة من مثل هذه المساعدات الحكومية خلال الفترة التي تعد عنها تلك القوائم .

٣,٣ المنح الحكومية :

لا تثبت المنح الحكومية بما في ذلك المنح غير النقدية بقيمتها العادلة : إلا إذا تم التأكد المناسب من الآتي :

(أ) مقدرة المنشأة على **الوفاء** بالشروط المصاحبة للمنح.

(ب) أن المنشأة سوف **تستلم** المنح فعلاً.

أن مجرد حصول المنشأة على منحة معينة لا يعتبر في حد ذاته دليل على أنه سيتم الوفاء بالشروط المرتبطة بها.

لا تتأثر طريقة المحاسبة عن المنح الحكومية بالأسلوب الذي تحصل به المنشأة على تلك المنح ، فمثلاً تتم المحاسبة عن المنحة بنفس الطريقة سواء تم استلامها نقداً أو كتخفيض لالتزام مستحق للحكومة .

يجب معالجة الالتزامات المحتملة المرتبطة بالمنح الحكومية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات ، الأصول و الالتزامات المحتملة .

يجب معالجة القروض الحكومية القابلة للتنازل عنها (كما تم تعريفها بالتعريفات السابقة) كمنح حكومية ، إذا توافرت تأكيدات معقولة على أن المنشأة ستفي بالشروط المتنازل عن القرض .

٣,٣,١ المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية :

هناك أسلوبان رئيسيان للمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية، ومبررات كل منهما :

- **مدخل رأس المال** : وبموجبه تعتبر المنحة مباشرة إلى حقوق المساهمين.
- **مدخل الإيراد** : و بموجبه تعتبر المنحة إيراداً للمنشأة خلال فترة محاسبية واحدة أو أكثر .

يعطي المعيار الميزات التالية والتي تدعم كل مدخل:

مدخل رأس المال

(أ) إن المنح الحكومية وسيلة من **وسائل التمويل** ، وبالتالي ذهبت كذلك في الميزانية وليس من خلال قائمة الدخل لمقابلة بنود المصروفات التي تمولها هذه المنحة ، وطالما أن هذه المنح لا ترد فيجب أن تضاف مباشرة إلى حقوق المساهمين .

(ب) أن المنح الحكومية **لا تعتبر إيراداً تكتسبه** المنشأة ، وبالتالي فليس من المناسب إظهارها في قائمة الدخل حيث إنها تمثل حافزاً تقدمه الحكومة دون أن يقابلها تكلفة تتحملها المنشأة.

مدخل الايراد

(أ) إن المنح الحكومية **ليست تمويلاً** من المساهمين ، وبالتالي يجب ألا تضاف إلى حقوق الملكية ، و إنما يجب معالجتها في قائمة الدخل في الفترات المحاسبية المناسبة .

(ب) **من النادر** أن تكون المنح الحكومية **بلا مقابل** و إنما تحصل عليها المنشأة نتيجة التزامها بتنفيذ إجراءات معينة تحددها الجهة التي تقدم المنحة وبالتالي يجب معالجتها في قائمة الدخل لمقابلة النفقات التي تتعلق بتنفيذ تلك الإجراءات .

(ج) إن ضرائب الدخل و الضرائب الأخرى تحمل على قائمة الدخل و بالتالي فمن المنطقي معالجة المنح الحكومية أيضاً في قائمة الدخل حيث إنها امتداداً للسياسات المالية للحكومة .

يتطلب معيار المحاسبة المصري (١٧) أن تثبت المنح **وفقاً لمدخل الإيراد** أي يتم إثبات المنح الحكومية كإيراد على مدار الفترات المالية وفقاً لأساس منهجي منتظم خلال الفترات المالية التي يتم فيها إثبات التكاليف المتعلقة بتلك المنح، ولا يجب إضافة المنحة مباشرة إلى قائمة حقوق الملكية.

لا يتفق إثبات المنح كإيراد في تاريخ الحصول عليها مع مبدأ الاستحقاق، و على ذلك ، فإنه لا يجوز إثبات المنحة بهذه الطريقة إلا إذا تعذر وجود أساس لتخصيص المنحة لفترات مالية غير الفترة التي تم استلام المنحة خلالها.

من الممكن في معظم الحالات تحديد الفترات المالية التي يتم خلالها إثبات التكاليف أو النفقات التي ترتبط بمنحة حكومية بحيث يمكن توزيع هذه المنحة كإيراد على تلك الفترات ، و ينطبق ذلك على المنح التي تتخذ صورة أصل قابل للإهلاك حيث يمكن توزيع قيمة هذه المنح كإيراد على الفترات المالية التي تمثل العمر الإنتاجي المقدر للأصل ، بنفس النسب التي يحمل بها الإهلاك على تلك الفترات.

سؤال: الاعتراف:

قامت شركة باستلام منحة حكومية تمثل نسبة ٥٠% من تكلفة أصل قابل للإهلاك والذي يبلغ تكلفته ٤٠٠٠٠٠ جنية مصري. ما قيمة المنحة إذا قامت الشركة بالاعتراف بالأصل القابل للإهلاك:

(أ) على أربعة أعوام باستخدام طريقة القسط الثابت.

(ب) ٤٠% باستخدام القسط المتناقص.

مع العلم أن القيمة المتبقية في نهاية عمر الأصل صفر، والعمر الإنتاجي للأصل هو أربع أعوام.

الإجابة:

يجب الاعتراف بالمنحة بنفس النسبة والتناسب مع الإهلاك.

(أ) القسط الثابت:

	الإهلاك	إيراد المنحة
سنوات	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
٢	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
٣	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
٤	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠

(ب)القسط المتناقص:

	الإهلاك	إيراد المنحة
سنوات	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١	١٦,٠٠٠	٨,٠٠٠
٢	٩,٦٠٠	٤,٨٠٠
٣	٥,٧٦٠	٢,٨٨٠
٤ (الباقى)	٨,٦٤٠	٤,٣٢٠

قد تستلزم المنح التى تتخذ صورة أصول غير قابلة للإهلاك الوفاء بالتزامات معينة وعلى ذلك يتم إثباتها كإيراد خلال الفترات المالية التي تتحمل فيها المنشأة بتكاليف تنفيذ تلك الالتزامات ، فمثلاً إذا كانت المنحة الحكومية التى تحصل عليها المنشأة هى قطعة أرض ، وكان شرط المنحة التزام المنشأة بأن تقيم مبنى على هذه الأرض فمن المنطقى توزيع قيمة هذه المنحة على الفترات المحاسبية التى تمثل العمر الإنتاجى المقدر لذلك المبنى .
قد تحصل المنشأة أحياناً على المنحة كجزء من مساعدة إجمالية مرتبط بها مجموعة من الشروط . وفى مثل هذه الحالات يجب تحديد التكاليف و النفقات التى ستتحملها المنشأة للوفاء بكل من هذه الشروط خلال الفترات المالية التى تحصل خلالها على المنحة وقد يكون من المناسب تخصيص جزء من المنحة على أساس معين وتخصيص جزء آخر على أساس مختلف .

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها المنشأة تعويضا عن نفقات أو **خسائر حدثت فعلا** بمثابة دخل مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل و بالتالي يتعين إثباتها كإيراد في قائمة الدخل في الفترة المالية التي **يتم فيها الحصول** على تلك المنح.

٢,٣,٢ المنح الحكومية غير النقدية :

قد تتخذ المنحة الحكومية صورة أصل غير نقدي كالأراضي أو غيرها من الأصول الاقتصادية التي تستخدمها المنشأة ، ومن المعتاد في هذه الحالات تقدير القيمة العادلة الأصول غير النقدية و إثبات المنحة و الأصل بهذه **القيمة العادلة**، ويتبع أحيانا كأول آخر إثبات قيمة المنحة و الأصل **بقيمة رمزية** .

٢,٣,٣ عرض المنح المرتبطة بأصول :

يسمح المعيار بالاختيار من بين بديلين للمنح المرتبطة بأصول (بما في ذلك المنح الحكومية غير النقدية بالقيمة العادلة)، فيجب عرضها في قائمة المركز المالي اما :

١ – أن تعتبر المنحة إيراداً مؤجلاً .

٢ – أن تخفض قيمة الأصل بمقدار المنحة للوصول إلى قيمة الأصل.

ويعتبر البديلان مقبولين بواسطة المعيار ، ويوضح المثال التالي كيفية استخدام البديلين.

مثال : المحاسبة عن المنح المرتبطة بأصول:

قامت منشأة بالحصول على ٢٠% منحة من تكلفة بند جديد من الآلات، والذي تبلغ تكلفته ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري. ويقدر العمر الافتراضي للآلات بأربعة أعوام والقيمة المتبقية في نهاية عمر الأصل هي صفر جنيه مصري. بلغت الارباح المتوقعة للمنشأة قبل المحاسبة عن إهلاك الآلة الجديدة أو المنحة مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري لكل عام على مدار عمر الآلة الافتراضي.

الحل:

تتمثل نتائج المنشأة على مدار الأربعة أعوام وهي العمر الافتراضي للآلة على النحو التالي:

(أ) تخفيض تكلفة الأصل:

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	إجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الارباح قبل الإهلاك	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الإهلاك *	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	(٨٠,٠٠٠)
الارباح	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠

- تم الإهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت. لكل عام من الأربع أعوام الأولى

الإهلاك السنوي = (١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري – ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري) / ٤ = ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري .

وتظهر قائمة المركز المالي على النحو التالي:

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول غير المتداولة بالتكلفة	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
الإهلاك المتجمع (الإهلاك المتراكم)	٢٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
صافي القيمة الدفترية	٦٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-

(ب) معاملة المنحة كإيراد مؤجل:

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	إجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الارباح قبل الإهلاك	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الإهلاك	(٢٥,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)	(١٠٠,٠٠٠)
المنحة	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الارباح	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠

وتظهر قائمة المركز المالي على النحو التالي:

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول غير المتداولة بالتكلفة	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الإهلاك المتجمع (الإهلاك المتراكم)	(٢٥,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)	(٧٥,٠٠٠)	(١٠٠,٠٠٠)
القيمة الدفترية	٧٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	-
الايراد مؤجل				
منح حكومية				
أيراد مؤجل (الإهلاك)	(١٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	

أيا كانت الطريقة المستخدمة، فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء الأصل والمتحصلات المنحة يجب أن يتم الإفصاح عنهم بصورة منفصلة وذلك لما لهم من تحركات ذات أهمية نسبية كبيرة على التدفقات النقدية.

٣,٣,٤ عرض المنح المرتبطة بالإيراد:

تعرض أحياناً المنح المرتبطة بالإيراد في الجانب الدائن من قائمة الدخل، ولكن يسمح بمعيار بالاختيار من بين طريقتين للإفصاح :

(أ) إما في بند مستقل أو تحت عنوان رئيسي مثل "إيرادات أخرى"

(ب) وكبديل لذلك يمكن أن تظهر المنح محسومة من المصروفات المرتبطة بها .

وقد يحدث جدل لدى البعض حيث أنه من غير الملائم أن تحدث مقاصة بين مفردات الإيراد و المصروف في قائمة الدخل. أما البعض الآخر يرى، أن المنشأة ما كانت لتتحمل هذه المصروفات لو أنها لم تحصل على تلك المنحة، ولذلك تعد الطريقتين مقبولتين لعرض المنح المرتبطة بالإيراد ، وقد يكون الإفصاح عن مقدار المنحة ضرورياً لفهم القوائم المالية بصورة أفضل ، كما يعتبر الإفصاح عن تأثير المنح على أي من بنود الإيراد أو المصروفات المطلوب الإفصاح عنها بصورة منفصلة إجراء سليما.

٣,٣,٥ رد المنح الحكومية:

تتم المحاسبة عن المنحة الحكومية التي تصبح واجبة الرد باعتبارها تعديلاً للتقديرات المحاسبية (أنظر معيار المحاسبة المصري رقم (٥) الخاص بالسياسات المحاسبية و تغييرات التقديرات المحاسبية و الأخطاء).

(أ) عند رد المنحة المرتبطة بالإيراد يجب أن تخصم عن الرصيد الدائن للإيراد المؤجل نهدء المنحة ، فإذا لم يكن ذلك الرصيد كافياً أو لم يكن هناك رصيد أصلاً تعين تحميل القيمة التي يتم ردها مباشرة كمصروف على قائمة الدخل.

(ب) عند رد المنح المرتبطة بالأصول فيتم تسجيلها بتعلية القيمة الدفترية للأصل أو تخفيض رصيد حساب الإيراد المؤجل بالقيمة واجبة الرد ، مع تحميل المصروفات مباشرة بقيمة مجمع الإهلاك الإضافي الذي كان يجب أن تتحمله المنشأة لو لم تكن قد حصلت على تلك المنحة .

قد تستوجب الظروف التي تؤدي إلى رد المنحة المرتبطة بأحد الأصول دراسة احتمال اضمحلال قيمة الأصل الجديدة.

٣,٤ المساعدات الحكومية:

يوجد بعض الأشكال من المساعدات الحكومية قد تم استثناءها من تعريف المنح الحكومية.

١- يوجد مساعدات لا يمكن تحديد قيمتها على أساس مقبول مثل الاستشارات الفنية أو التسويقية المجانية وتقديم الضمانات.

٢- توجد صور من المعاملات التي تجريها المنشأة مع الهيئات الحكومية لا يمكن تمييزها عن المعاملات العادية للمنشأة ، ومن أمثلة المعاملات الحكومية التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة سياسة الحكومة الشرائية التي تمثل حصة معينة من مبيعات المنشأة.

قد تكون المنفعة التي تعود على المنشأة من مثل هذه المساعدات ذات أهمية كبيرة بحيث يجب الإفصاح عن طبيعة ومدى ومدة سريان المساعدات الحكومية. تعتبر القروض المعفاة من الفوائد أو ذات الفائدة

المنخفضة صورة من صور المساعدات الحكومية والفوائد الضمنية المعفاه لا تغير فيما كمب التي حصلت عليها المنشأة.

٣.٥ **الإفصاح:**

يجب الإفصاح عن الأمور التالية :

(أ) السياسة المحاسبية التي تتبعها المنشأة في شأن المنح الحكومية بما في ذلك طرق عرض هذه المنح في القوائم المالية .

(ب) طبيعة ومقدار كل المنح الحكومية التي تم إثباتها بالقوائم المالية مع الإشارة إلى أية أشكال أخرى من المساعدات الحكومية تكون المنشأة قد استفادت منها بطريق مباشر.

(ج) الشروط أو الالتزامات التي لم تتمكن المنشأة من الوفاء بها وأية ظروف محتملة أخرى بخصوص المساعدات الحكومية التي تم إثباتها محاسبياً.

٤ معيار المحاسبة المصري (٣٤) الاستثمار العقاري:

قد تقوم المنشأة بامتلاك قطعة أرض أو مبنى بغرض الاستثمار بدلاً من استخدامه في النشاط وبالتالي يمكن أن تحقق منه تدفقات نقدية بصورة مستقلة عن باقي الأصول التي تملكها المنشأة. ويغطي معيار المحاسبة المصري (٣٤) المعالجة المحاسبية للاستثمار العقاري.

٤.١ **تعريفات:**

الاستثمارات العقارية: هي عقارات (أراضي أو مباني – أو جزء من مبنى – أو كليهما) محتفظ بها من المالك لتحقيق إيجار أو ارتفاع في قيمتها أو كليهما و ليست :

(أ) للاستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية .

أو (ب) للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة .

العقارات المشغولة بمعرفة المالك: هي عقارات محتفظ بها من المالك للاستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع والخدمات أو للأغراض الإدارية.

القيمة العادلة: هي القيمة التبادلية لأصل بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .

التكلفة :هي مبلغ النقدية أو ما في حكمها المدفوعة أو القيمة العادلة لمدفوعات أخرى قدمت من أجل الحصول على الأصل من أجل اقتنائه أو إنشائه أو القيمة التي تنسب لهذا الأصل عند الاعتراف الأولي سواء بالاقتناء أو الإنشاء.

القيمة الدفترية: هي القيمة التي يظهر بها الأصل في الميزانية.

ومن أمثلة الاستثمارات العقارية ما يلي :

(أ) الأرض المحتفظ بها بهدف تحقيق ارتفاع في قيمتها على المدى البعيد و ليس بغرض البيع في المدى

القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.

(ب) مبنى تملكه المنشأة و يتم تأجيره بموجب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر .

(ج) مبنى مملوك للشركة الأم و تؤجره لشركة تابعة ولا يعد هذا العقار استثماراً عقارياً في القوائم المالية المجمعة التي تشمل الشركتين ، وذلك لأن العقار مشغول من مالكه (من وجهة نظر المجموعة ككل) ويتم معالجته وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠). ومع ذلك من وجهة نظر المنشأة القريبة التي تملكه يعد هذا العقار استثماراً عقارياً في القوائم المالية الخاصة بها .

سؤال :

تملك إحدى المنشآت قطعة أرض ولم يقرر مجلس الإدارة حتى الآن سواء أن يتم بناء عليها مصنع للاستخدام في النشاط أو يتم الاحتفاظ بها ليبيعها عند ارتفاع قيمتها.

هل يتم تبويب قطعة الأرض على أنها استثمار عقاري وفقا لمعيار المحاسبة المصري (٣٤) ؟

الإجابة :

نعم. إذا لم تكن المنشأة قد قررت أنها سوف تقوم الأرض إما على هيئة عقارات مشغولة بمعرفة المالك(أصول ثابتة) و إما لعرض البيع في المدى القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة(مخزون)، يتم اعتبار أن الأرض محتفظ بها للارتفاع في قيمتها(استثمار عقاري).

٤,٢ معيار المحاسبة المصري (٣٤):

يهدف معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) إلى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمار العقاري ومتطلبات الإفصاح عنه.

لا ينطبق المعيار للحالات المغطاة بمعيار المحاسبة المصري (٢٠) الإيجارات.

أنت الآن تعرف ما هو الاستثمار العقاري طبقا لمعيار المحاسبة المصري (٣٤)، وفيما يلي أمثلة على البنود التي لا تعتبر استثمار عقاري:

عقارات محتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة	معيار المحاسبة المصري (٢) المخزون
عقارات تحت التنشأ أو تطوير نيابة عن الغير	معيار المحاسبة المصري (٨) عقود الإنشاءات
العقارات المشغولة بمعرفة المالك	معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة
عقار ينشأ لاستخدام مستقبلي كاستثمارات عقارية	معيار المحاسبة المصري (١٠) حتى يتم إنشاء العقار، فيعامل بعد ذلك كاستثمار عقاري

٤,٣ الاعتراف:

يجب أن يتم الاعتراف بالاستثمار العقاري كأصل فقط إذا توافر الشرطان التاليان :

(أ) عندما يكون **من المتوقع** تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقاري إلى المنشأة.

(ب) عندما يمكن **قياس** تكلفته بصورة يعتمد عليها.

٤,٤ **القياس عند الاعتراف الأولي :**

يقاس الاستثمار العقاري أولياً بتكلفته و يجب أن يتضمن القياس الأولي تكاليف المعاملات.(كما الحال في الأصول الثابتة).

٤,٥ **القياس بعد الاعتراف الأولي :**

يتطلب معيار المحاسبة المصري (٣٥) أن تختاره المنشأة أن تختاره ما يلي :

(أ) نموذج القيمة العادلة

(ب) نموذج التكلفة.

يجب تطبيق هذه السياسة على جميع الاستثمارات العقارية .

٤,٥,١ **نموذج القيمة العادلة :**

(أ) بعد الاعتراف الأولي، على المنشأة التي تختار نموذج القيمة العادلة أن تقيس كل استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة، وذلك باستثناء الحالات النادرة والتي لا يمكن قياسها بصورة يعتمد عليها، وفي هذه الحالات يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري (٣٠) نموذج التكلفة.

(ب) الارباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري يجب الاعتراف بها في الارباح والخسائر للفترة التي حدثت فيها.

(ج) يجب أن تعكس القيمة العادلة للاستثمار العقاري الظروف السوقية في نهاية الفترة المعروضة.

هذه هي المرة الأولى التي سمحت فيها لجنة المعايير باستخدام نموذج القيمة العادلة مع الأصول غير المالية. هذا لا يتشابه مع نموذج إعادة التقييم (الخاص بالاصول الثابتة) . حيث أن الزيادة في القيمة عن القياس على أساس التكلفة يتم أدراجة على انه فائض إعادة تقييم بحقوق الملكية. وطبقاً لنموذج القيمة العادلة (الخاص بالاستثمار العقاري) فإن كل التغيرات في القيمة العادلة يتم الاعتراف بها في الارباح والخسائر.

حدد المعيار الاعتبارات المتعلقة بالقيمة العادلة:

(أ) تفترض القيمة العادلة ان المعاملات في النشاط العادي تتم بين أطراف على بينة بالحقائق ولديهم الرغبة يعني أن كل من المشتري و البائع على علم بشكل معقول بطبيعة الظروف وخصائص الاستثمارات العقارية.

(ب) وكذلك البائع الراغب في البيع لا هو شديد الرغبة في البيع ولا مضطر إليه ، ولا هو مستعد للبيع بأي سعر ، ولا هو مستعد لأن يتمسك بسعر لا يعتبر معقولا في ظروف السوق الساكنة.

(ج) تختلف القيمة الاستخدامية عن القيمة العادلة (كما عرفت في معيار المحاسبة المصري (٣٠) – الاضمحلال في قيمة الأصول) حيث تعكس القيمة العادلة العلم والتقدير للبائعين والمشترين الراغبين في إتمام الصفقة والذين هم على دراية بالظروف وعوامل السوق– بينما تأخذ القيمة الاستخدامية في الاعتبار

ظروف المنشأة والذى يتضمن تأثير عوامل معينة قد تكون خاصة بالمنشأة و التى قد لا تكون قابلة للتطبيق على المنشآت كليا بشكل عام .

(د) عند تحديد القيمة العادلة، يجب ألا تقوم المنشأة بازدواج حساب "الأصول" على سبيل المثال، المصاعد أو أجهزة التكييف عادة تعتبر جزء من المبنى ويجب أن تتضمن فى الاستثمار العقارى، ولا يتم الاعتراف بها منفصلة.

(هـ) فى بعض الحالات الاستثنائية لا يكون للمنشأة القدرة على تحديد القيمة العادلة للاستثمار العقارى بشكل يعتمد عليه. وفى هذه الحالات تقيس المنشأة ذلك الاستثمار العقاري باستخدام نموذج التكلفة الوارد بمعيار المحاسبة المصري (١٠). وعلى ذلك فإنه يجب افتراض أن القيمة التخريدية للاستثمار العقارى تساوى صفرا حتى التخلص من ذلك الاستثمار العقاري.

٤,٥,٢ نموذج التكلفة:

نموذج التكلفة هو نموذج التكلفة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠) . ويجب قياس الاستثمار العقارى بالتكلفة المهلكة ناقصا أى مجمع لخسائر الاضمحلال. وعلى المنشأة التى اختارت نموذج التكلفة **الافصاح عن القيمة العادلة** لاستثماراتها العقارية.

٤,٥,٣ تغيير النماذج:

بمجرد أن اختارت المنشأة نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة، فيجب على المنشأة تطبيقها على الاستثمارات العقارية كلها، ولا يجب التغيير من نموذج إلي آخر إلا إذا كان تطبيقه سوف يؤدى إلى معلومات أكثر ملائمة. وينص معيار المحاسبة المصري (٣٤) على انه من المستبعد أن التغيير من نموذج القيمة العادلة إلي نموذج التكلفة سوف يسفر عن عرض أكثر ملائمة.

٤,٦ التحويلات:

يجب أن يتم التحويل من وإلي الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك **تغيير فى الاستخدام**. وعلى سبيل المثال عند البدء فى استخدام العقار يتم معالجة الاستئجار العقارى طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (١٠) كعقار مشغول بمعرفة المالك.

بالنسبة للتحويلات من الاستثمار العقاري المدرج بقيمته العادلة إلى العقار المشغول بمعرفة المالك أو إلي المخزون، فإن تكلفة ذلك العقار هي القيمة العادلة فى تاريخ التغيير فى الاستعمال، وذلك لأغراض المعالجة المحاسبية اللاحقة وفقا لمعيار المحاسبة المصري (١٠) أو معيار المحاسبة المصري (٢).

وعلى العكس، عندما يتحول العقار المشغول بمعرفة المالك إلي استثمار عقاري يدرج بالقيمة العادلة، وعلى المنشأة تطبيق معيار المحاسبة المصري (١٠) وذلك حتى تاريخ التغيير فى الاستعمال، وعلى ذلك فإنه على المنشأة أن تعالج أى فرق بين القيمة الدفترية وفقا لمعيار المحاسبة المصري (١٠) والقيمة العادلة فى ذلك التاريخ بنفس طريقة إعادة التقييم الواردة بمعيار المحاسبة المصري (١٠) .

٤٧ الاستبعادات:

يتم ايقاف الاستثمار العقاري من الدفاتر (يستبعد من الميزانية) وذلك عند التصرف فيه أو عندما يتم سحبه نهائي من الاستخدام ولا توجد أية منفعة اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.

تتحدد الارباح والخسائر الناتجة عن توقف استخدام العقار أو الاستبعاد بالفرق بين صافي متحصلات التصرف في العقار وصافي القيمة الدفترية له ويتم الاعتراف بها كإيراد أو مصروف في الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف بالتعويضات التي يتم الحصول عليها من الغير مقابل اضمحلال قيمة الاستثمارات العقارية أو فقدانها أو التنازل عنها في الأرباح أو الخسائر، وذلك عندما تصبح هذه التعويضات مستحقة.

٤٨ متطلبات الإفصاح:

على المنشأة الإفصاح عما يلي:

(أ) عما كانت تطبق نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة.

(ب) معايير تبويب الاستثمار العقاري.

(ج) الطرق و الافتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيمة العادلة.

(د) مدى اعتماد تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة على تقييم تم إجراءه بواسطة مثمن مستقل (يفضل وليس إلزاميا).

(هـ) إيراد الإيجار ومصروفاته

(و) اى قيود او التزامات.

٤,٨,١ نموذج القيمة العادلة - إيضاحات أضافية:

على المنشأة التي تطبق نموذج القيمة العادلة، أن تفصح عن التسوية ما بين الرصيد الخاص بالاستثمارات العقارية في بداية و نهاية الفترة.

٤,٨,٢ نموذج التكلفة - إيضاحات أضافية:

ويتعلق هذا بصفة أساسية بطرق الإهلاك. بالإضافة إلى أي المنشأة التي تطبق نموذج التكلفة يجب أن تفصح عن القيمة العادلة للاستثمار العقاري.

٥ معيار المحاسبة المصري (١٤) تكلفة الاقتراض:

يتطرق معيار المحاسبة المصري (١٤) إلى معالجة تكاليف الاقتراض، وخصوصاً عندما يكون الاقتراض بهدف إنشاء أصل معين، وعادة ما يطلق عليه "الأصول المنشأة داخلياً"، وذلك عندما تقوم المنشأة بإنشاء المخزون الخاص بها أو أصولها طويلة الأجل على فترات طويلة من الوقت.

٥,١ تعريفات:

نص المعيار على تعريفين فقط:

تكلفة الاقتراض : هي الفوائد و التكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال.

الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض: هو ذلك الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.

ينص المعيار على ما قد تشمله تكاليف الاقتراض:

(أ) الفوائد أو الأعباء البنكية على كل من حسابات السحب على المكشوف و الاقتراض القصير و الطويل الأجل.

(ب) استهلاك الخصم أو العلاوة المتعلقة بالاقتراض.

(ج) استهلاك التكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة من أجل الاقتراض.

ومن أمثلة الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض:

- بنود المخزون التي يتطلب تحضيرها فترة زمنية طويلة لتكون في صورة قابلة للبيع
- المصانع
- محطات توليد الطاقة
- الاستثمارات العقارية

ولا تعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض بنود المخزون التي تصنع بصفة روتينية أو بصفة متكررة في فترة زمنية قصيرة . كذلك لا تعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض تلك الأصول التي تكون جاهزة للاستخدام في الأغراض المحددة لها أو البيع في نفس تاريخ اقتنائها.

٥,٢ المعالجة القياسية و المعالجة البديلة (المعيار المصري) :

تكلفة الاقتراض – المعالجة القياسية تثبت تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.

تكلفة الاقتراض – المعالجة البديلة المسموح بها تثبت تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة إلا إذا تم رسملته طبقا لما سيتم مناقشته فيما يلي.

٥,٢,١ المعالجة القياسية و المعالجة البديلة (المعيار الدولي) :

قبل تعديل معيار المحاسبة الدولي (٢٣) كانت المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض هي إثباتها كمصروف، هذه المعالجة قد تم حذفها و تم الإبقاء على معالجة واحدة و هي وجوب رسملة كل تكاليف الاقتراض التي يتوافر بها شروط الرسملة.

٥,٣ المعالجة البديلة المسموح بها :

وفقاً للمعيار المصري فإن المعالجة البديلة المسموح بها هي أن يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل و تحميلها كجزء من تكلفة هذا الأصل. ويضع المعيار معايير تحديد التكاليف المؤهلة للرسملة.

٥,٣,١ تكلفة الاقتراض المؤهلة للرسملة:

تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض هي تكلفة الاقتراض التي كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. فإذا قامت المنشأة باقتراض أموال خصيصاً بغرض الحصول على أصل بعينه مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض فإن تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بهذا الأصل يمكن تحديدها بسهولة

تخصيص المصروفات ايضا عندما تقوم المنشأة باستخدام **مجموعة من أدوات الدين** لتمويل مجموعة من الأصول، والتي لا يكون فيها علاقة مباشرة بين دين معين وأصل معين. على سبيل المثال عندما يكون نشاط التمويل في المنشأة متمركزا ثم يوزع على أخرى بمعرفة الخزينة. في هذه الحالة يجب استخدام التقديرات. خصوصا أنه هناك حالات اقتراض بعملة أجنبية (مثل الدولار والعملات الأجنبية).

عندما يتم اقتراض الأموال بغرض اقتناء أصل مؤهل تتحمل تكلفة الاقتراض . فإنه يجب تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يتم رسملتها على هذا الأصل و التي تتمثل في تكلفة الاقتراض **الفعلية** التي تتكبدها المنشأة خلال الفترة بسبب عملية الاقتراض **مطروحا منها أي إيراد** ناتج من الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة. أنه ليس من المستبعد استثمار بعض أو كل من الأموال المقترضة قبل أن يتم استخدامها بالفعل على الأصل المؤهل للرسملة.

مثال : الرسملة.

في ١ يناير ٢٠٠٦ قامت شركة (س) باقتراض ١,٥ مليون جنيه مصري لتمويل انتاج أصلين و الذي من المتوقع أن يستغرق إنشائهم عام. تم البدء في العمل خلال عام ٢٠٠٦. تم سحب تسهيل القرض في ١ يناير ٢٠٠٦، وتم استخدامه على النحو التالي على أن يتم استثمار باقي التمويل بصورة مؤقتة.

	أصل (أ)	أصل (ب)
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١ يناير ٢٠٠٦م	٢٥٠	٥٠٠
١ يوليو ٢٠٠٦م	٢٥٠	٥٠٠

بلغ معدل القرض ٩% ويمكن للمنشأة استثمار فائض الأموال بمعدل ٧%.

المطلوب:

تحديد الفائدة المركبة، قم باحتساب تكاليف التمويل والتي يجب رسملتها على كل أصل؛ وبالتالي تكلفة كل أصل في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

الحل:

	أصل (أ)	أصل (ب)
	جنيه مصري	جنيه مصري
تكاليف التمويل حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (٥٠٠,٠٠٠ جم / ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم × ٩%)	٤٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
ناقصا إيراد الاستثمار حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦ (٢٥٠,٠٠٠ جم / ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم × ٧% × ٦/١٢)	(٨,٧٥٠)	(١٧,٥٠٠)
	٣٦,٢٥٠	٧٢,٥٠٠
تكلفة الأصول		
النفقات المحملة	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
تكاليف التمويل	٣٦,٢٥٠	٧٢,٥٠٠
	٥٣٦,٢٥٠	١,٠٧٢,٥٠٠

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة و استخدام الأموال المقترضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض فإنه يجب تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها باستخدام **معدل الرسملة** على الإنفاق الخاص بهذا الأصل .

معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة من القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد استبعاد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض اقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض . ويجب **ألا تزيد** قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة **تكلفة الاقتراض** التي تم تكبدها خلال تلك الفترة .

في بعض الحالات يتم استخدام متوسط مرجح عام يتم احتسابه للمجموعة أو المنشأة ، و في حالات أخرى يكون من المناسب أن تستخدم كل شركة تابعة متوسطها المرجح لتكلفة الاقتراض للقروض الخاصة بها

مثال :

تم استخراج البيانات التالية من دفاتر إحدى المنشآت في بداية ونهاية عام ٢٠٠٩ والمتعلقة بالقروض:

	١ يناير ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
	مليون جنيه مصري	مليون جنيه مصري
قرض من بنك يستحق ٢٠٠٨م (١٠%)	١٢٠	١٢٠
٩,٥% قرض من بنك يستحق ٢٠٠٩م	٨٠	٨٠
٨,٩% سندات عادية تستحق ٢٠٠٧م	-	١٥٠

- تم اصدار السندات العادية ٨,٩ % لتمويل إنشاء أصل مؤهل (آلة تعدين) وتم بدء الإنشاء في ١ يوليو ٢٠٠٦م.

في ١ يناير ٢٠٠٦ م قامت المنشأة بإنشاء أصل مؤهل: والمتمثل في آلة كيرومائية المستخ من طريق الاقتراض. تم الانفاق للانشاء (٣٠ مليون جنيه مصري في ١ يناير ٢٠٠٩ م ، ٢٠ مليون جنيه مصري في ١ أكتوبر ٢٠٠٦ م .

المطلوب:

قم باحتساب تكاليف التمويل والتي يجب رسملتها على الآلة الكهروميائية ؟

الحل:

معدل الرسملة = معدل المتوسط المرجح = (١٢٠ × %١٠) + (٨٠ × %٩,٥) / (١٢٠ + ٨٠) = ٩,٨ %

تكاليف التمويل = (٣٠ مليون × %٩,٨) + (٢٠ مليون × %٩,٨ × ٣/١٢)

= ٣,٤٣ مليون جنيه مصري

٣,٢ : الزيادة في القيمة الدفترية للأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض عن قيمته الاستردادية :

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن قيمته الاستردادية او عن صافي قيمته البيعية فإنه يتم **تخفيض او استبعاد** تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الاخرى و تحت ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليقها مرة أخرى طبقاً لتلك المعايير الأخرى .

٥,٣,٣ **بدء الرسملة:**

تبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض عندما :

(أ) يتم الإنفاق على الأصل.

(ب) تكبد المنشأة تكلفة اقتراض .

(ج) تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الاصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه للغير محل تنفيذ في الوقت الحالي .

يتضمن الإنفاق على الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض تلك النفقات التي تنتج عن سداد نقدي أو تحويل أصول أخرى أو التعهد بالتزامات ينتج عنها تحمل فوائد (أعباء تمويل) و يتم تخفيض قيمة تلك النفقات بقيمة الدفعات المقبوضة أو المنح المستلمة عن هذا الأصل .ويستخدم معيار المحاسبة المصري (١٤) باستخدام متوسط القيمة الدفترية للأصل خلال الفترة – **متضمنا لتكلفة الاقتراض** التي سبق رسملتها خلال الفترات السابقة – كمقياس تقريبياً معقولاً للنفقات التي يتم تطبيق معدل الرسملة عليها خلال تلك الفترة. ويفترض أنه يمكن استخدام حسابات أكثر دقة.

لا تقتصر الأنشطة اللازمة لإعداد أصل للاستخدام في الاغراض المحددة أو بيعه للغير على أنشطة الإنشاء الفعلي للأصل ، و إنما تشمل ايضا الأعمال الفنية و الإدارية السابقة على أعمال الإنشاء الفعلي ، مثل الأنشطة المتعلقة بالحصول على الموافقات من الجهات المعنية قبل البدء في أعمال الإنشاء الفعلي. ومع ذلك فإن هذه الأنشطة لا تتضمن فترات الاحتفاظ بأصل لا يتم فيها عملية إنشاء أو تطوير يغير من الحالة التي عليها الأصل . فعلى سبيل المثال: الأرض المحتفظ بها دون وجود أنشطة متعلقة بتحسينات عليها.

٥,٣,٤ **تعليق الرسملة:**

يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التي **تنعطل** فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل لفترة **طويلة نسبياً**.

لا يتم تعليق رسملة تكلفة الاقتراض عندما يكون التوقف مؤقتا أو خلال الفترات التي يتم فيها **أعمال فنية** أو ادارية جوهرية.

٥,٣,٥ **التوقف عن الرسملة:**

يجب الانتهاء من عملية رسملة تكلفة الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض للاستخدام في الأغراض المحددة له او لبيعه للغير . يعتبر الأصل جاهزا معدا للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير عندما يتم الانتهاء من الإنشاء الفعلي له حتى لو كانت هناك بعض الأعمال الصغيرة أو الديكورات ما زالت مستمرة.

عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض و يكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء باقي الأجزاء الأخرى ، فإنه يتعين **التوقف** عن رسملة تكلفة الاقتراض **على الأجزاء المنتهية** طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للاستخدام في الأغراض المحددة أو تبيعها للغير . و يمثل المثال المذكور في التعيين في المجمع التجاري المكون من عدة مبان .

٥,٢,٦ الافصاح:

يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي :

(أ) مبلغ تكلفة الاقتراض المرسملة خلال الفترة .

(ب) معدل الرسملة المستخدم لتحديد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة .

الفصل الرابع

الأصول غير الملموسة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. المعيار المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة.

٢. تكاليف البحث و التطوير.

٣. الشهرة.

الأصول غير الملموسة

١. **المعيار المصري رقم(٣٢) الأصول غير الملموسة :**

الأصل غير الملموس : هو أصل ذو طبيعة غير نقدية يمكن تحديده **وليس** له وجود مادى.

١,١ **هدف المعيار:**

(أ) يضع الأسس اللازمة لكى تقوم المنشأة بالاعتراف بالأصل غير الملموس.

(ب) تحديد كيفية قياس القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة.

(ج) تحديد الإفصاحات المطلوبة عن الأصول غير الملموسة .

١,٢ **نطاق المعيار:**

يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت عند المحاسبة عن الأصول غير الملموسة فيما عدا :

- الأصول المالية.
- النفقات المتعلقة بالتنقيب عن أو تطوير و استخراج الثروات المعدنية والزيت و الغاز الطبيعى والموارد غير المتجددة المشابهة وحقوق التعدين الخاصة بها .
- الأصول غير الملموسة المقتناة بغرض البيع فى سياق النشاط المعتاد .
- الأصول الضريبية المؤجلة.
- الأصول الناتجة عن مزايا العاملين.

الشهرة المنشأة عن تجميع الأصال.

١,٣ **تعريف الأصول غير الملموسة:**

هو اصل ذا طبيعة غير نقدية **يمكن تحديده** وليس له وجود مادى ، ويعد أصلا عندما:

- **تتحكم** فيه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة .
- **يتوقع** أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .

ومن الأمثلة الشائعة للبنود التى تعتبر أصول غير ملموسة ، برمجيات الكمبيوتر ، براءات الاختراع ، حقوق الطبع ، أفلام الصور المتحركة ، قوائم العملاء ، تراخيص صيد الأسماك ، و الامتيازات.

لا يتم الاعتراف بالبند كأصل غير ملموس اذا لم ينطبق تعريف الأصل غير الملموس الذى يشمله هذا المعيار على البند.

١,٤ قابلية الأصل غير الملموس للتحديد:

يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون **قابلاً للتحديد** ومن الممكن تمييزه بوضوح عن الشهرة، بالنسبة إلى البنود التي ليس لها وجود مادي، ربما يكون هناك صعوبة في "التحديد".

يكون الأصل قابل للتحديد:

(أ) إذا نشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرها من **الحقوق القانونية** بغض النظر عن مدى إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها عن المنشأة أو عن أي حقوق أو التزامات أخرى إذا كان الأصل غير الملموس قد تم اقتناؤه بصورة منفصلة عن طريق الشراء، فمن الممكن أن يكون هناك أثر للحق القانوني والذي قد يساعد في جعل الأصل قابل للتحديد.

(ب) اذا كان الاصل غير الملموس **قابلاً للفصل** أي يمكن تأجيره أو بيعه بشكل منفرد، ومع ذلك فإن "القابلية للفصل" ليست من الصفات الأساسية للأصول غير الملموسة

١,٥ التحكم في الأصل غير الملموس:

عنصر آخر من تعريف الأصل غير الملموس هو قدرة المنشأة على التحكم في الأصل غير الملموس كنتيجة لحدث سابق.

يتحكم المنشأة في أصل إذا كان لديها قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق منه. كما تعتبر متحكمة في الأصل إذا كانت تستطيع ايضاً أن تحد من قدرة حصول الآخرين على هذه المنافع.

وتنشأ عادة قدرة المنشأة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل غير الملموس بموجب **الحقوق القانونية** التي يمكن تنفيذها بحكم القانون. ومع ذلك، لا تعتبر إمكانية تنفيذ الحقوق القانونية شرطاً ضرورياً للتحكم.

(أ) قد تنشأ المنافع الاقتصادية المستقبلية نتيجة المعرفة الفنية والمعرفة بظروف السوق و تتحكم المنشأة في هذه المنافع إذا كانت تلك المعارف يمكن حمايتها بواسطة الحقوق القانونية.

(ب) مهارات العاملين، والتي يمكن اكتسابها عن طريق التدريب والتي يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية عادة ما تكون قدرة المنشأة محدودة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة والناتجة عن فريق عاهر من العاملين أو عن التدريب، مما يترتب على ذلك عدم أتفاق طبيعة هذه البنود مع تعريف الأصل غير الملموس.

(ج) بالمثل، ربما يكون للمنشأة عملائها الدائمين أو حصة في السوق، في غياب الحقوق القانونية للحماية أو أي أساليب أخرى للتحكم في العلاقات مع العملاء أو اكتساب ولائهم تكون المنشأة غير قادرة على التحكم في المنافع الاقتصادية الناتجة عن علاقة العملاء وولائهم مما يجعل هذه البنود لا تتفق مع تعريف الأصول غير الملموسة.

١.٦ المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة :

يمكن الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط عندما يكون هناك منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل من ملكية هذا الأصل .

قد تتضمن المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن الأصل غير الملموس إيرادات من بيع منتجات أو خدمات ، أو تخفيض التكاليف ، أو منافع أخرى ناجمة عن استخدام المنشأة للأصل .

يقاس الأصل غير الملموس أولياً بالتكلفة :

يعترف بالأصل غير الملموس إذا :

(أ) كان من المتوقع أن تتدفق الى المنشأة منافع اقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب إلى الأصل.

و (ب) كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق بها .

تلجأ المنشأة إلى حكمها لتقييم درجة الثقة في تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة باستخدام الاصل على أساس الأدلة المتاحة وقت الاعتراف الأولي مع ترجيح الأدلة الخارجية .

(أ) إذا تم اقتناء الأصل بشكل منفرد ، يمكن قياس تكلفة الأصل بصورة موثوقة على أنها سعر الشراء متضمنا التكاليف المباشرة المتعلقة بالشراء مثل الأتعاب القانونية و اى تكاليف تم تكبدها لإعداد الأصل للاستخدام في الغرض الذى أقتني من أجله .

(ب)في حالة اقتناء أي أصل غير ملموس ضمن تجميع أعمال فإن تكلفة هذا الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الاقتناء .

طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) الخاص بتجميع الأعمال فإن القيمة العادلة للأصل غير الملموس في حالة اقتناءه ضمن تجميع أعمال يعتبر قياسيا بشكل موثوق به وبالتالي فإن تكلفة هذا الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الاقتناء و يعترف به بشكل منفصل عن الشهرة.

تعتبر الأسعار المعلنة في السوق النشط ممثلة القيمة العادلة الموثوق بها للأصل غير الملموس. إذا لم تتواجد سوق نشطة للأصل فإن قيمته العادلة تعكس المبلغ الذي كانت المنشأة على استعداد لدفعه في تاريخ اقتناء الأصل لو أن المعاملة تمت بين أطراف مستقلة ذوبها الرغبة في إتمام المعاملة و تتصرف بإرادة حرة مبنية على أفضل المعلومات المتاحة. وفي سبيل تحديد هذا المبلغ ، تدرس المنشأة نتائج المعاملات التجارية التي تمت مؤخرا على الأصول المشابهة .

١.٧ تبادل الأصول:

إذا تم تبادل أحد الأصول غير الملموسة بأصل آخر فإنه يتم قياس تكلفة هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم :

(أ) تكون معاملة التبادل ليست ذات جوهر تجاري

او (ب) تكون القيمة العادلة غير قابلة للقياس بما للأصل المقتنى او بالأصل المتنازل عنه في حالة عدم قياس الأصل المقتنى بالقيمة العادلة تأخذ تكلفته بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه.

٨,١ الشهرة المتولدة داخليا:

لا يعترف بالشهرة المتولدة داخليا ضمن الأصول .

يحول المعيار دون الاعتراف بالشهرة المتولدة داخليا حيث يتطلب المعيار من أجل الاعتراف الأولي، قياس تكلفة الأصول وليس قيمة العدالة بشكل موثوق به؛ وبه ينبغي أن يكون الأصل قابل للتحديد و تسيطر عليه المنشأة، و بالتالي لا يعترف بالأصول الذاتيه و التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق به

٢. تكاليف البحث و التطوير:

٢,١ مرحلة البحث:

ينبغي هذا المعيار رأياً مفاده أن المنشأة ، لا تستطيع أن تظهر وجود الأصل غير الملموس في مرحلة البحث المتعلقة بالمشروع ؛ لأنه من غير الممكن أنه سينتج منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة . ولذلك ، يتم دائماً الاعتراف بهذه النفقات كمصروفات فور تكبدها.

من أمثلة الأنشطة التي عادة ما تكون ضمن أعمال البحوث ما يلي :

(أ) الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة.

و (ب) البحث عن تطبيقات للاكتشافات الناتجة عن بحوث ومعارف أخرى.

و (ج) البحث عن بديل لمنتج أو عملية معينة.

و (د) تشكيل أو تصميم لمنتج محتمل جديد أو محسن أو لبدائل عمليات التشغيل.

٢,٢ مرحلة التطوير:

يعترف بالأصل غير الملموس الناتج عن التطوير إذا توافرت لدى المنشأة كل ما يلي :

(أ) دراسة جدوى فنية لاستكمال الأصل غير الملموس بما يجعله متاحاً للبيع أو للاستخدام.

و (ب) توافر النية لدى المنشأة لاستكمال الأصل غير الملموس لاستخدامه أو لبيعه.

و (ج) قدرة المنشأة على استخدام أو بيع الأصل غير الملموس .

و (د) معرفة ما إذا كان الأصل غير الملموس سوف يكون قادراً على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة ويمكن للمنشأة أن توضح مدى توافر سوق آما ينتجه هذا الأصل غير الملموس ، أو للأصل غير الملموس نفسه أو إذا كان سوف يتم استخدام هذا الأصل داخلياً فيكون لدى المنشأة القدرة على تحديد منفعة استخدام هذا الأصل غير الملموس .

و (هـ) قدرة المنشأة على قياس النفقات المنسوبة للأصل غير الملموس خلال فترة التطوير بدرجة موثوق فيها .

قد تستطيع المنشأة خلال مرحلة تطوير المشروع ؛ أن تحدد الأصل غير الملموس وتبرهن على إنه سوف ينتج منافع اقتصادية مستقبلية متوقع حدوثها ، ويرجع ذلك لأن مرحلة تطوير مشروع تعتبر أكثر تقدماً من مرحلة البحث.

من أمثلة الأنشطة التي عادة ما تكون ضمن أعمال التطوير ما يلي :

(أ)تصميم و إنشاء واختبار نماذج وعينات ما قبل التشغيل

و(ب) تصميم قوالب وأدوات و أعمال مساعدة متعلقة بتقنية جديدة.

و (ج) تصميم و إنشاء وتشغيل مصنع تجريبي ليس على نطاق مجدي اقتصاديا للتشغيل التجاري.

و(د) تصميم و انشاء و اختبار بديل مختار للمواد أو أدوات أو منتجات أو مراحل أو نظم أو خدمات جديدة أو مطورة .

٢.٣ الأصول غير الملموسة الأخرى المنتجة داخليا:

يأتي هذا المعيار وجهة النظر التي تفيد بأن النفقات المتعلقة بالعلامات التجارية و الأسماء التجارية بالصحف و المجلات وحقوق النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة في الجوهر والتي تم إنتاجها داخليا **لا يمكن تمييزها** عن تكلفة تطوير النشاط بوجه عام . وذلك **لا يتم الاعتراف** بهذه البنود كأصول غير ملموسة .

٢.٤ تكلفة الأصول غير الملموسة المنتجة داخليا:

تقاس الأصول غير الملموسة **أولياً بالتكلفة** ، لكن لاحقا يتم قياسها بالتكلفة أو اعادة التقييم.

تتكون تكلفة الأصل غير الملموس المنتج داخلياً من كافة النفقات التي يمكن أن تنسب أو تخصص بشكل مباشر أو التي يمكن تحميلها طبقاً لأساس مقبول وثابت من أجل تكوين الأصل أو إنتاجه و إعداده للاستخدام في الغرض المعد له . الصادق الأساسية لإدراج أو عدم إدراج هذه التكاليف تعتبر مماثلة لتلك التي تطبق على الأصول غير المتداولة الأخرى والمخزون.

تتكون تكلفة الأصل غير الملموس المنتج داخليا من مجموع النفقات التي تم تكبدها من تاريخ مطابقة الأصل غير الملموس لمعايير الاعتراف. أما إذا (كما يحدث في كثير من الأحيان)، تم بالفعل الاعتراف بالنفقات كمصاريف و ذلك قبل أن تستطيع الإدارة ان تثبت انها استوفت معايير الاعتراف، لا ينبغي أن يتم الاعتراف بهذه النفقات بأثر رجعي في تاريخ لاحق كجزء من تكلفة الأصل غير الملموس.

سؤال:

قامت منشأة بتطوير عملية إنتاجية جديدة. خلال عام ٢٠٠٣ ، بلغت النفقات التي تكبدتها المنشأة ١٠٠,٠٠٠ جنبه ، منها مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنبه تم انفاقها قبل ١ ديسمبر ٢٠٠٣ و مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه ما بين ١ ديسمبر و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ تستطيع إدارة المنشأة . في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ أن تثبت أن العملية الإنتاجية استوفت معايير الاعتراف كأصل غير ملموس منتج داخليا. وتقدر القيمة الاستردادية لحق المعرفة الخاص بالعملية مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه . كيف يتم معالجة هذه النفقات؟

الإجابة:

في نهاية ٢٠٠٣ تم الاعتراف بالعملية كأصل غير ملموس بتكلفة بلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه (المعايير التي تم تكوينها منذ تاريخ الوفاء بمعايير ومتطلبات الاعتراف حتى في ٢٠٠٣/١٢/١)

يتم الاعتراف بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه الذي تم إنفاقه قبل ٢٠٠٣/١٢/١ كمصروف، لأنه لم يتم الوفاء بمتطلبات ومعايير الاعتراف حتى ٢٠٠٣/١٢/١ و لا تمثل هذه النفقات جزء من تكاليف عملية الإنتاج المعترف بها في الميزانية .

٢.٥ الاعتراف بالمصروف:

جميع النفقات التي تم تكبدها والمتعلقة بالأصول غير الملموسة و التي لم تستوفي معايير الاعتراف كأصل غير ملموس أو شهرة ناتجة عند تجميع أعمال ، يجب الاعتراف بها كمصروفات فور إنفاقها ومن أمثلة تلك النفقات:

- النفقات المتعلقة بتأسيس كيان قانوني جديد.
- النفقات المتعلقة بأنشطة التدريب.
- النفقات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج.
- النفقات المتعلقة بنقل مقر أو إعادة تنظيم كل المنشأة أو جزء منها.

التكاليف المدفوعة مقدما لتوفير خدمات ؛ كالنفقات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج لحملات تم الإعداد لها و لكن لم يتم إطلاقها لازال يمكن الاعتراف بها كمصروفات مدفوعة مقدما.

٢.٦ القياس بعد الاعتراف:

يسمح المعيار باستخدام نموذجين كسياسة محاسبية لتقييم الأصول غير الملموسة بعد الاعتراف الأولي.

عند تطبيق نموذج التكلفة ، يتم إثبات الأصل غير الملموس بالتكلفة مخصوما منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر اضمحلال القيمة.

عند تطبيق نموذج إعادة التقييم ، يتم إثبات الأصل غير الملموس بالمبلغ المعاد تقييمه و هو القيمة العادلة في تاريخ التقييم مخصوما منها أي مجمع استهلاك لاحق و أي خسائر مجمعة ناتجة عن اضمحلال القيمة.

(أ) يجب قياس القيمة العادلة بشكل موثوق مع الإشارة إلى سوق نشط لهذا النوع من الأصول.

(ب) يجب إعادة تقويم كل الفئة من الأصول ذات الطبيعة في الوقت نفسه (لمنع إعادة التقييم الانتقائي).

(ج) في حالة عدم امكانية إعادة تقييم أحد الأصول غير الملموسة ضمن فئة من الأصول غير الملموسة المعاد تقييمها بسبب عدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل ، عندئذ يتم إثبات الأصل بالتكلفة ناقصا منها مجمع الاستهلاك و خسائر اضمحلال القيمة.

(د) يجب إعادة التقييم بصورة منتظمة بحيث لا تختلف القيمة الدفترية عن تلك التي سيتم تحديدها باستخدام

القيمة العادلة في نهاية الفترة .

لا يمكن استخدام هذه المعالجة عند الاعتراف الأولي للأصول غير الملموسة. هذا لأنه يجب قياس تكلفة الأصل بكل موثوق به عند الاعتراف به.

حددت الإرشادات أنه لن تكون هناك عادة سوق نشطة للأصول غير الملموسة. وبذلك فإن نموذج إعادة التقييم عادة لا يكون متاح تطبيقه. على سبيل المثال ، بالرغم من أنه يمكن بيع حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر وحقوق الفيلم ، لكل منهم قيمة ببيعه خاصة. في مثل هذه الحالات ، فإن إعادة التقييم للقيمة العادلة غير مناسب. يمكن الحصول على القيمة العادلة للأصول مثل حقوق أو حصص الصنع أو ترخيص بمبارات الأجرة.

في حالة زيادة القيمة الدفترية لأي أصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم يتم تعلية هذه الزيادة مباشرة على حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم

- إلا أنه يجب الاعتراف بالزيادة في الأرباح أو الخسائر في حدود رد مبلغ النقص الناتج عن إعادة التقييم لنفس الأصل الذي تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر.

  في حالة نقص القيمة الدفترية للأصل غير الملموس نتيجة لإعادة التقييم ، يتم الاعتراف بهذا النقص في الأرباح أو الخسائر
- إلا أنه يتم خصم هذا النقص مباشرة من حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم في حدود مبلغ أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم الخاص بهذا الأصل .

سؤال :

١٠ قامت منشأة بتقييم أصل غير ملموس بالقيمة العادلة. تم تقويم الأصل و تعلية قيمته بمبلغ ٤٠٠ جنيه في عام ٢٠٠٣ م ، وكان تم الاعتراف بفائض إعادة تقييم البالغ ٤٠٠ جنيه في قائمة المركز المالي بحقوق الملكية وفي نهاية عام ٢٠٠٤ ، تمت إعادة التقييم و وجد ان هناك نقص ناتج عن إعادة التقييم بمبلغ ٥٠٠ جنيه.

المطلوب : تحديد المعالجة المحاسبية لهذا الانخفاض.

الإجابة:

اولا يتم الاعتراف بهذا النقص في حدود فائض إعادة التقييم و البالغ ٤٠٠ جنيه و يتم تخفيض فائض إعادة التقييم بحقوق الملكية ليصبح صفر و يتم الاعتراف بباقي النقص البالغ ١٠٠ جنيه كخسارة في عام ٢٠٠٤ بقائمة الدخل.

- عند تطبيق نموذج إعادة التقييم و وجود (زيادة) في (القيمة الدفترية) نتيجة لإعادة التقييم ، يجب تحويل مجمع فائض إعادة التقييم المدرج ضمن حقوق الملكية الى الأرباح المرحلة عند تحقق هذا الفائض.

  ويتحقق هذا الفائض عند:

  ١- استبعاد الأصل أو التصرف فيه

- إلا انه يمكن تحقيق جزء من النقص الذي استخدام المنشأة للأصل ، في هذه الحالة فإن

قيمة النقص المحقق = الفرق بين الاستهلاك بناء على القيمة الدفترية المعدلة لتقييمها للأصل والاستهلاك الذي كان سيتم الاعتراف به بناء على التكلفة التاريخية للأصل.

- لا يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الإيراد المرحلة من خلال قائمة الدخل.

٢,٧ العمر الإنتاجي:

- تحدد المنشأة ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محددا أو غير محدد ، و تعتبر المنشأة أن الأصل ليس له عمر إنتاجي محدد عندما لا يوجد حد مداور للمدة التي يتوقع فيها الأصل أن يحقق تدفقات نقدية (إيرادات) للمنشأة .
- هناك العديد من العوامل التي تأخذ في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، منها الاستخدام المتوقع للأصل ، دورة العمر الإنتاجي للمنتج ، التقادم الفني والتكنولوجي و أي تقادم أخر، استقرار الصناعة التي تستخدم فيها الأصل ، تصرفات المنافسين ، مستوى نفقات الصيانة المطلوبة للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، فترة التحكم في الأصل، وكذلك التحديات القانونية أو ما في حكمها المتعلقة باستخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المتعلقة بالأصل . بالنظر إلى التطورات السريعة للتكنولوجيا ، فإن برمجيات الكمبيوتر و العديد من الأصول غير الملموسة الأخرى تعتبر عرضة للتقادم التكنولوجي . وبذلك فمن المتوقع أن تكون أعمارها الإنتاجية قصيرة. ومع ذلك عدم التأكد لا يبرر اختيار عمر أقصر للأصل بصورة غير واقعية .
- إذا كانت قدرة المنشأة في الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل غير الملموس من خلال حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى تم منحها للمنشأة لفترة محدودة ، فإن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس يجب ألا يتجاوز فترة الحقوق إلا انه قد يكون اقصر من هذه الفترة اعتمادا على الفترة التي تتوقع فيها المنشأة استخدام الأصل .

٢,٨ فترة وطريقة الاستهلاك :

- يحمل المبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس بطريقة منتظمة على مدار الاستفادة المتوقعة منه وفقا لأفضل تقدير له.
- يبدأ الاستهلاك عندما يكون الأصل متاحا للاستخدام.
- يتوقف الاستهلاك في تاريخ تبويب الأصل كأصل محتفظ به لغرض البيع طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الخاص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة أو تاريخ عدم الاعتراف بهذا الأصل أيهما أقرب.
- يجب أن تعكس طريقة الاستهلاك المستخدمة النمط الذي تستهلك به المنشأة المنافع الاقتصادية للأصل . فإذا لم يمكن تحديد ذلك النمط بصورة موثوق بها ، تستخدم طريقة القسط الثابت .

- يعترف عند استهلاك كل فترة كمصروف، ما لم يسمح أو يتطلب معيار محاسبة اخر أن يتم تضمينها في القيمة الدفترية لأصل اخر.
- يفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس تساوي صفرا إلا في حالة تعهد طرف ثالث بشراء الأصل في نهاية عمره الإنتاجي أو يوجد سوق نشطة للأصل (يمكن تحديد القيمة المتبقية بما يتفق مع ذلك السوق النشطة) ومن المحتمل أن يوجد مثل ذلك السوق النشطة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.
- يعاد النظر في فترة الاستهلاك و طريقته في نهاية كل سنة مالية على الأقل.

٢,٩ الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة:

- لا تستهلك الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة ولكن يتم اختبار الأصل للتحقق من اضمحلال القيمة وذلك على الأقل سنوياً.
- يعاد النظر في الأصل غير الملموس الذي لا يستهلك كل فترة لتحديد استمرارية الأحداث والظروف التي تدعم عدم تحديد عمر إنتاجي لهذا الأصل و في حالة عدم استمرارية هذه العناصر فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل من غير محدد العمر إلى محدد المدة تعد مؤشراً على إمكانية اضمحلال قيمة هذا الأصل و نتيجة لذلك تقوم المنشأة بإجراء اختبار على هذا الأصل للتحقق من اضمحلال القيمة.

٢,١٠ استبعاد الأصول و التصرف فيها .

- يتوقف الاعتراف بالأصل غير الملموس و يستبعد من الميزانية عندما يتم التصرف فيه أو عندما يكون هناك عدم توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو من التصرف فيه مستقبلاً. تتحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة من توقف استغلال الأصل غير الملموس أو التصرف فيه على أساس الفرق بين صافي عائد التصرف و القيمة الدفترية للأصل
- وتدرج تلك الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل وذلك عندما يتم التوقف عن الاعتراف بالأصل.

٢. الشهرة:

- الشهرة المشتراة الناشئة عن تجميع الأعمال يتم عرضها في قائمة المركز المالي كأصل غير ملموس (طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم(٢٩). يجب مراجعتها بعد ذلك سنويا لضمان عدم وجود خسائر الاضمحلال.

٢,١ ما هي الشهرة؟

- يتم تكوين الشهرة من خلال العلاقات بين الأعمال التجارية وعملائها:
  - من خلال بناء سمعة (عن طريق تداول الأخبار) للمنتجات ذات الجودة العالية أو من خلال مستويات عالية من الخدمة.
  - من خلال الاستجابة على وجه السرعة وتعاون على الاستفسارات والشكاوى المقدمة من العملاء.

- من خلال شخصية الموظفين وانجاهاتهم في التعامل مع العملاء.

- قيمة الشهرة بالنسبة للأعمال التجارية يمكن أن تكون مؤقتة. ومع ذلك فإن الشهرة عادة لا يتم تقييمها في حسابات الأعمال التجارية ؛ يجب علينا أن لا نتوقع عادة وجود الشهرة في قائمة المركز المالي للشركة. على سبيل المثال ، فإن ابتسامة ترحيب من موظفي المطعم قد تساهم بشكل كبير في أرباح المطعم مقارنة بحقيقة أنه قد تم مؤخرا إضافة آلة تسجيل النقدية الإلكترونية. وحتى مع ذلك ، في حين يتم تسجيل آلة تسجيل النقدية في الحسابات باعتبارها من الأصول غير المتداولة ، سيتم تجاهل قيمة ابتسامة الموظفين لأغراض المحاسبة.

- خلاصة القول ، ربما نتفق على إغفال الشهرة من حسابات الأعمال التجارية.

(أ) الشهرة متأصلة و ملتصقة بالعمل ولكن لم يتم دفع مقابل لهذه الشهرة ، وأن الشهرة ليس لها قيمة يمكن تحديدها بشكل موضوعي. يمكننا تخمين القيمة التي تستحقها هذه الشهرة ، ولكن هذا التخمين سيعتمد على حكم شخصي ، وليس على أساس أو حقائق ثابتة.

(ب) تتغير قيمة الشهرة من يوم إلى آخر ، يمكن لعمل سيء من أعمال العلاقات مع العملاء أن يلحق الضرر بقيمة الشهرة وفعل آخر جيد يؤدي إلى تحسين قيمتها. الموظف ذو الشخصية الجيدة قد يتقاعد أو يترك العمل للعمل على وظيفة أخرى ، ليحل محله موظف آخر يحتاج إلى الوقت لإثبات قدرته في هذه الوظيفة وما إلى ذلك. ولما كانت قيمة الشهرة متغيرة باستمرار ، فإنه لا يمكن واقعيا أن تسجل في حسابات الأعمال التجارية.

٣,٢ الشهرة المشتراة:

- هناك استثناء واحد من القاعدة العامة وهي أن الشهرة لا يوجد لها تقييم موضوعي، عندما يتم بيع الأعمال التجارية. الناس الذين يرغبون في إقامة أعمال تجارية لديهم خيار على كيفية القيام بذلك – ان يتمكنوا من شراء أي من الأعمال القائمة من مالك سابق أو البدء من البداية. عند شراء المشتري الأعمال القائمة ، فإنه سيضطر إلى شراء ليس فقط الأصول طويلة الأجل والمخزون (وربما يستغرق أكثر من حساباتها الدائنة والحسابات المدينة أيضا) ، ولكن أيضا شهرة العمل.

- وتقدير شهرة العمل التي تم شراؤها في قائمة المركز المالي لأنه قد تم دفع مقابلها. الشهرة تبين لديها وجود ملموس ، ولذلك فهي أصول غير متداولة غير ملموسة.

٣,٣ كيفية تحديد قيمة الشهرة المشتراة:

- عندما يتم بيع العمل التجاري ، فمن المرجح أن يكون هناك بعض الشهرة المشتراة في ثمن البيع. **ولكن كيف يتم تحديد مقدار هذه الشهرة التي تم شراؤها؟**

- بغض النظر عن كيفية تحديد قيمة الشهرة ضمن أمن الاقتناء فهي مسألة ما بين المشتري والبائع للموافقة عليها في تحديد سعر البيع / الشراء ، ولكن هذه ليست مشكلة بالنسبة للمحاسبين الذين يجب أن يقوموا ببساطة بتسجيل الشهرة في حسابات العمل التجاري.

توجد طريقتين للتقييم:

(أ) اتفق البائع والمشتري على سعر العمل التجاري دون تحديد قيمة الشهرة. وبالتالي فإن الشهرة المشتراة ستكون الفرق بين الثمن المتفق عليه والقيمة العادلة لصافي الأصول التي يمكن تحديدها في دفاتر العمل الجديد.

(ب) ومع ذلك ، فإن طريقة احتساب الشهرة في كثير من الأحيان تسبق تحديد سعر الشراء ، وتصبح عنصرا مركزيا في المفاوضات. هناك العديد من الطرق للتوصل إلى قيمة الشهرة وترتبط معظمها بسجل الأرباح الخاص بالعمل التجاري ذي الصلة.

- لا يهم كيف يتم احتساب الشهرة ضمن اجمالي سعر الشراء المتفق عليه ، الشهرة التي يعرضها المشتري في حساباته هي الفرق بين ثمن الشراء وتقييمه الخاص للقيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة.
- إذا كان (أ) يقيم صافي أصوله المخصصة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه، والشهرة المتفق عليها هي ٢١,٠٠٠ جنيه و (ب) وافق على دفع ٦١,٠٠٠ جنيه مقابل شراء العمل التجاري ولكنه يقدر صافي الأصول بمبلغ ٣٨,٠٠٠ جنيه ، اذن فان الشهرة في دفاتر (ب) تكون ٦١,٠٠٠ – ٣٨,٠٠٠ = ٢٣,٠٠٠.
- **الشهرة** : هي المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن الأصول التي لايمكن تحديد قيمتها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل.
- الشهرة المكتسبة من خلال تجميع الأعمال يتم الاعتراف بها كأصل وتقاس **مبدئيا بالتكلفة**.
- التكلفة هي الزيادة في تكلفة الاقتناء (تجميع الأعمال) على نصيب المنشأة المقتنية في **القيمة العادلة** لصافي الأصول والالتزامات المحتملة التي يمكن تحديدها.
- **بعد القياس الأولي**، تقاس الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال بالتكلفة مخصوما منها مجمع خسائر الاضمحلال في القيمة. **لا يتم استهلاك الشهرة** و بدلا من ذلك يتم اختبارها لقياس خسائر الاضمحلال في القيمة على الأقل سنويا ، وفقا لمعيار المحاسبة المصري (٣٩) الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل.
- الشهرة السالبة تنشأ عندما تتجاوز حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحتملة التي يمكن تحديدها تكلفة الاقتناء(تجميع الأعمال).
- يشير المعيار المصري (٢٩) إلى ان الشهرة السالبة هي الزيادة في نصيب المنشأة المقتنية في القيمة العادلة لصافي الأصول التي يمكن تحديدها والالتزامات المحتملة على تكلفة الاقتناء(تجميع الأعمال).
- يمكن أن تنشأ الشهرة السالبة نتيجة للأخطاء في قياس القيمة العادلة أو لتكلفة تجميع الأعمال او الأصول التي يمكن تحديدها. يمكن أن تنشأ أيضا نتيجة عملية شراء بناء على تفاوض في السعر .
- عندما يكون هناك شهرة سالبة ، ينبغي على المنشأة المقتنية إعادة تقييم و قياس الأصول و الالتزامات و الالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتناة و إعادة قياس تكلفة الاقتناء.

الشهرة السالبة المقتنية بعد القياس يتم **الاعتراف بها على الفور في الارباح أو الخسائر**.

- المعيار المصري (٣٩) يتطلب إفصاحات واسعة النطاق. وتشمل هذه الإفصاحات التسوية بين القيمة الدفترية للشهرة في بداية ونهاية الفترة مع إظهار ما يلي بشكل منفصل:

(أ) إجمالي القيمة ومجمع خسائر الاضمحلال في بداية الفترة.

(ب) الشهرة الإضافية المعترف بها أثناء الفترة.

(ج) خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها أثناء الفترة.

(د) صافي فروق العملة الناشئ أثناء الفترة.

(هـ) إجمالي القيمة ومجمع خسائر الاضمحلال في نهاية الفترة.

سؤال:

ما هي الخصائص الرئيسية للشهرة التي تميزها عن غيرها من الأصول غير الملموسة الأخرى؟ وإلى أي مدى تؤثر هذه الخصائص مؤثرة على المعالجة المحاسبية للشهرة؟

الإجابة:

قد تكون الشهرة مميزة عن غيرها من الأصول غير المتداولة غير الملموسة بالإشارة إلى الخصائص التالية:

(أ) لا يمكن الاعتراف بها بشكل منفصل عن الأعمال ككل.

(ب) لا يوجد علاقة موثوق بها أو يمكن التنبؤ بها لقيمتها مع التكاليف التي قد تكون تكبدتها المنشأة للحصول عليها.

(ج) تنشأ قيمتها من عوامل غير ملموسة مختلفة مثل مهارات العاملين ، والإعلان بفعالية أو موقعا استراتيجيا. لا يمكن تحديد قيمة لهذه العوامل غير المباشرة.

(د) قيمة الشهرة تتغير على نطاق واسع وفقا للظروف الداخلية والخارجية على مدى فترات قصيرة نسبيا من الزمن.

(هـ) تقييم قيمة الشهرة يخضع لتقييم يعتمد على تقدير شخصي.

ويمكن القول أنه طالما أن الشهرة تختلف كثيرا عن غيرها من الأصول غير المتداولة غير الملموسة فالتالي لا معنى للمحاسبة عنها بالطريقة نفسها. وبالتالي فإن المعالجة بالرسملة والاستهلاك لا تكون مقبولة. وعلاوة على ذلك، بما أن الشهرة من الصعب تحديد قيمتها ، وأي تقييم قد يكون مضللا ، وأنه من الأفضل حذفها من قائمة المركز المالي تماما. ومع ذلك، هناك حجج قوية لمعالجتها مثل أي أصول أخرى غير متداولة غير ملموسة. هذه المسألة لا تزال موضع جدل.

الفصل الخامس

الاضمحلال فى قيمة الأصول

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. معيار المحاسبة المصري (٣١) الاضمحلال فى قيمة الأصول.

٢. وحدات توليد النقد.

٣. الشهرة و اضمحلال الأصول.

٤. المحاسبة عن خسائر الاضمحلال.

١. معيار المحاسبة المصرى (٣١) الاضمحلال فى قيمة الأصول :

- يتم تحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية للأصل بقيمته الاستردادية . والقيمة الاستردادية هى القيمة العادلة للأصل ناقصا تكاليف بيعه أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر .
- هناك مبدأ عام وأنه لا يجب إثبات الأصول بقيم تتجاوز قيمتها الاستردادية ، و يجب على المنشأة تخفيض القيمة الدفترية للأصل لتصل إلى قيمته الاستردادية إذا كان لا يمكن استرداد قيمته الدفترية بالكامل. و يضع المعيار منهج تفصيلي لمراجعة الاضمحلال و المعالجات المحاسبية و الافصاحات ذات الصلة.

١.١. نطاق المعيار :

يجب تطبيق المعيار المصرى (٣١) عند المحاسبة عن الاضمحلال في قيمة كافة الأصول الملموسة ، غير الملموسة و الأصول المالية بخلاف:

- المخزون و الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء.
- الأصول الضريبية المؤجلة.
- الأصول الناشئة عن معيار المحاسبة المصري (٣٨) مزايا العاملين.
- الأصول المالية المدرجة فى نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية العرض و الإفصاح.

وذلك بسبب احتواء تلك المعايير على أسس الاعتراف وقياس الاضمحلال الخاص بهم.

أيضا لا يطبق معيار المحاسبة المصرى (٣١) على الأصول غير المتداولة المبوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع والتى تندرج تحت معيار المحاسبة المصري (٣٢) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " .

١.١.١. تعريفات:

الاضمحلال : هو انخفاض قيمة الأصل ، بحيث تكون قيمته الاستردادية أقل من قيمته الدفترية المثبتة فى الميزانية.

القيمة الدفترية : وهى صافى القيمة التى يثبت بها الأصل فى الميزانية (بعد خصم أى مجمع للإهلاك أو الاستهلاك أو خسائر الاضمحلال فى قيمته).

يتمثل الهدف الأساسي من تطبيق هذا المعيار إلى وضع إجراءات واضحة ، فإذا كانت قيمة الأصل الدفترية تتجاوز القيمة المتوقع استردادها من خلال استخدام أو بيع الأصل ، والمشار إليها بالقيمة الاستردادية ، فى هذه الحالة فإن الأصل يعتبر قد اضمحلت قيمته ، وفى هذه الحالة يجب تخفيض قيمته وذلك بإثبات **خسائر الاضمحلال**. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

الاختبارات المحاسبية الاساسية التي يجب أخذها في الاعتبار :

أ – **متى** يتم تحديد ما إذا كان احتمال حدوث خسائر الاضمحلال قد حدث ؟

ب - كيف يتم قياس **القيمة الاستردادية** ؟

ج - كيفية عرض خسائر الاضمحلال في **الدفاتر** ؟

١,٢. تقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصل:

يتعين على المنشأة أن تقدر في تاريخ كل ميزانية ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة أصل. ويتم الاخذ في الاعتبار تطبيق مبدأ الأهمية النسبية ، ويتم الأخذ في الاعتبار فقط الخسائر الناجمة عن الاضمحلال الهامة نسبيا.

وإذا كان هناك مؤشرات لإمكانية وجود اضمحلال ، فإنه يجب أن تقوم المنشأة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل.

ويوضح معيار المحاسبة المصري (٣١) بعض المؤشرات التي تدل على وجود إمكانية لحدوث اضمحلال لقيمة الأصول.

المصادر الخارجية للمعلومات :

(أ) حدوث انخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل أثناء الفترة أكثر مما هو متوقع نتيجة مرور الوقت أو الاستخدام المعتاد .

(ب) حدوث تغيرات ملموسة ذات أثر سلبي على المنشأة أثناء الفترة أو سوف تحدث في المستقبل القريب في البيئة التكنولوجية والسوق والمناخ الاقتصادي والتشريعي الذي تعمل فيه المنشأة أو في السوق التي تم تخصيص الأصل لها.

(ج) حدوث زيادة في أسعار فائدة السوق على الاستثمارات أو في معدلات العائد الأخرى في السوق خلال الفترة وأن يكون من المحتمل أن يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الاستخدامية للأصل مما يسفر عن اضمحلال ملموس في القيمة الاستردادية للأصل.

(د) إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية طبقاً لأسعار السوق.

المصادر الداخلية للمعلومات:

توافر دليل تقادم أو تلف مادي في الأصل ، حدوث تغييرات ملموسة ذات تأثير سلبي على المنشأة خلال الفترة التي يستخدم فيه الأصل ، أن الأداء الاقتصادي للأصل سيء أو يتوقع أن يكون سيئا.

بغض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشر لاضمحلال القيمة ، **يجب على المنشأة بأن تقوم بإجراء اختبار اضمحلال القيمة سنويا للأصول التالية:**

(أ) الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة.

(ب) **الشهرة** المقتناة في عملية تجميع الأعمال.

١.٣. **قياس القيمة الاستردادية للأصل :**

يتم قياس القيمة الاستردادية للأصل بأيهما أكبر مما يلي :

(أ) قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع.

أو (ب) قيمته الاستخدامية.

١.٤. **القيمة العادلة :**

القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل ما محسوما منه تكاليف البيع. ويشمل تكاليف البيع تكاليف عملية البيع مثل المصاريف القانونية.

(أ) إذا كان الأصل متداولاً في سوق نشطة ، فالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع تعتبر هي سعر السوق للأصل محسوماً منه تكاليف الاستبعاد ، ويعتبر السعر في السوق هو سعر العرض الحالي ، وعندما لا تكون أسعار العروض الحالية متوافرة ، فإن سعر البيع في أحدث تعامل يعد هو الأساس الذي تقوم عليه تقديرات القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.

(ب) إذا كان ليس هناك سوق نشطة للأصل ، فإن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع تتحدد بناء على أفضل المعلومات المتاحة التي تعكس القيمة التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة في تاريخ الميزانية في صفقة بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التعامل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة بعد خصم تكاليف الاستبعاد . وعند تحديد هذه القيمة ، تأخذ المنشأة في الاعتبار نتيجة آخر صفقات خاصة بأصول مماثلة في نفس النشاط .

لا يجب تخفيض القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع بالتكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة أو إعادة تنظيم المنشأة او اي تكاليف مثبتة بالدفاتر كالتزام.

١.٤.١. **القيمة الاستخدامية :**

القيمة الاستخدامية : هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (التدفقات النقدية الداخلة ناقصا التدفقات النقدية الخارجة) المتوقع حدوثها من أي أصل . وتشمل صافي قيمة الاستبعاد المتوقعة (أو أيهما) في نهاية العمر المفيد للأصل.

وعند إجراء تقدير للقيمة الاستخدامية لأصل ما ، يتم اتخاذ الإجراءات الآتية:

(أ) تقدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية الناشئة عن الاستخدام المستمر للأصل وعن بيعه النهائي.

(ب) تطبيق سعر الخصم الملائم على تلك التدفقات النقدية المستقبلية.

أولا :التدفقات النقدية:

العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:

(أ) توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المتواصل للأصل.

(ب) توقعات التدفقات النقدية للخارج التي تتكبدها المنشأة بالضرورة لتوليد التدفقات النقدية الداخلة الناشئة عن الاستخدام المستمر للأصل.

(ج) صافي التدفقات النقدية إن وجدت المتوقع تحصيلها أو سدادها لبيع الأصل أو التصرف فيه في نهاية عمره الانتاجي.

أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية:

(أ) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية على أساس افتراضات معقولة ومؤيدة تمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي ستكون قائمة على مدار العمر الإنتاجي المتبقي للأصل ، ويجب إعطاء أهمية للأدلة والمؤشرات الخارجية.

(ب) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية على ضوء آخر الموازنات والتوقعات التي اعتمدتها الإدارة وألا تغطي تلك التوقعات فترة خمس سنوات ما لم يكن هناك مبرر لفترة أطول ، ومع استبعاد أية تدفقات نقدية للداخل أو للخارج مستقبلية متوقع أن تنشأ من اعادة هيكلة في المستقبل أو من تحسين أو دعم أداء الأصل.

(ج) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية فيما بعد الفترة التي تغطيها الموازنات والتوقعات الصادرة مؤخراً ، باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للاضمحلال في السنوات التالية ما لم تكن هناك زيادة في المعدل لها ما يبررها ، ويجب ألا يتجاوز معدل النمو هذا متوسط معدل النمو على المدى الطويل بالنسبة للمنتجات أو الصناعات أو بالنسبة للدولة أو الدول التي تمارس فيها المنشأة نشاطها أو بالنسبة للسوق التي يستخدم فيها الأصل ما لم يكن هناك ما يبرر معدل نمو أعلى.

- يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل في حالته الراهنة.
- يجب ألا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات الداخلة أو الخارجة المستقبلية المقدرة التي يتوقع أن تنشأ مما يلي:

(أ) إعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم المنشأة بها بعد.

(ب) أو تطوير أو تحسين أداء الأصل.

(ج) أو التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية.

(د) أو مقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل.

ثانيا : معدل الخصم:

سعر الخصم هو السعر قبل الضريبة الذي يعكس التقييم الحالي للسوق لكل مما يلي:

(أ) القيمة الزمنية للنقود.

(ب) والمخاطر المرتبطة بالأصل الذي لم يتم بشأنه تسوية تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

١.٥. الاعتراف و قياس خسائر الاضمحلال:

فيما يلي بعض المبادئ الهامة للاعتراف و القياس الخاصة بأنواع معينة من الأصول

الأصول المعترف بها بالتكلفة التاريخية:

إذا كانت القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية ؛ فيجب تخفيض تكلفته الدفترية بذلك الفرق (خسائر الاضمحلال) و التي يجب الاعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

الأصول المعاد تقييمها (مثل الأصول المعاد تقييمها تحت معيار المحاسبة المصري رقم(١٠):

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال كتخفيض لاعادة التقيم وذلك وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة.

ويعني ذلك في الواقع العملي ما يلي:

- يتم تخفيض فائض إعادة التقييم بخسائر الاضمحلال إلى الحد الذي يكون هناك فائضاً.
- و يتم إدراج أي زيادة ضمن الأرباح والخسائر.

٢. وحدات توليد النقد:

عندما يكون من الصعب حساب القيمة الاستردادية لأصل معين بصفة منفردة ؛ فيتم حساب تلك القيمة للوحدة المولدة للنقدية التي ينتمي إليها الأصل ككل.

٢.١. استخدام وحدات توليد النقد:

يعطي معيار المحاسبة المصري الكثير من التفاصيل الهامة عن مدى أهمية مبدأ الوحدات المولدة للنقد، و كمبدأ أساسي فإنه يجب أن يتم حساب القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى، ومع ذلك ففي بعض الأحيان وإذا كان من الصعب تقدير القيمة للأصل على حدى، فإنه يتم حساب القيمة الاستخدامية للمجموعة التي ينتمي إليها الأصل، وذلك لأن التدفقات الداخلة و كذلك الخارجة قد لا تكون معروفة للأصل المفرد على حدى.

وإذا لم يكن من الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل المفرد فإنه يجب على المنشأة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد الذي ينتمي إليها (وحدة توليد النقد للأصل).

الوحدة المولدة للنقد : أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة و تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول.

ولتوضيح فكرة الوحدات المولدة للنقد تجدر الإشارة إلى المثالين التاليين :

مثال ١:

منشأة تعدين تمتلك سكة حديد خاصة بها لدعم أنشطتها التعدينية ، ومن الممكن بيع سكة الحديد الخاصة فقط بمقدار قيمتها كخردة ، ولا تولد سكة الحديد الخاصة تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر والتي هي مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات الأخرى للمنجم.

ليس من الممكن تقدير القيمة الاستردادية لسكة الحديد الخاصة لأن القيمة الاستخدامية لسكة الحديد الخاصة لا يمكن تحديدها ، ومن المحتمل أنها تختلف عن قيمتها كخردة. ولذلك تقدر المنشأة القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها سكة الحديد الخاصة ، أي المنجم ككل.

مثال ٢:

تقوم شركة أتوبيسات بتقديم الخدمات بموجب عقد مع مجلس محلي يتطلب حداً أدنى من الخدمة في كل واحد من الخطوط الخمسة ، ويمكن تحديد الأصول المخصصة لكل خط والتدفقات النقدية من كل خط بشكل منفصل . أحد الخطوط يحقق خسارة كبيرة.

نظراً لأن المنشأة لا تملك خيار إيقاف أي خط للأتوبيسات فإن أقل مستوى للتدفقات النقدية الداخلة التي يمكن تحديدها من الاستعمال المستمر والمستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى هي التدفقات النقدية التي تولدها الخطوط الخمسة معاً ، ووحدة توليد النقد لكل مسار هي شركة الأتوبيسات ككل.

إذا وجدت **سوق نشطة** للمنتج الذي ينتجه أصل أو مجموعة الأصول، فإنه يجب تحديد هذا الأصل أو مجموعة الأصول على أنها وحدة توليد نقد وحتى ولو كان بعض أو كل هذا المنتج يستخدم داخلياً.

يجب تحديد وحدات توليد النقد **بشكل ثابت** من فترة لأخرى لنفس الأصل أو الأصول ، إلا إذا كان إجراء تغيير ذلك له ما يبرره.

يجب أخذ نفس صافي الأصول والالتزامات المستخدمة في حساب القيمة الاستردادية عند حساب الاضمحلال (بالنسبة لمعاملة الشهرة والأصول العامة سيرد ذكرها لاحقاً).

٢٢. مثال: القيمة الاستردادية والقيمة الدفترية:

تتكون شركة (س) من أربع وحدات مولدة للنقد. وتم اختبار كل الوحدات للاضمحلال.

(أ) سوف يتم توزيع الأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة ذات العلاقة في وحدات مولدة للنقد بغير المستطاع

(ب)الأصول المتداولة مثل المخزون والعملاء، والمدفوعات المقدمة سوف يتم تجميعها في الوحدة المولدة للنقد المناسبة.

(ج) الالتزامات (مثل الدائنين) سوف يتم خصمها من الأصول في الوحدة المولدة للنقد المناسبة.

(د) يتم مقارنة صافي القيمة الدفترية لكل وحدة مولدة للنقد على حدى بالقيمة الاستردادية الخاصة بها.

٣. الشهرة واضمحلال الأصول :

٣.١. توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد :

لاغراض اختبارات اضمحلال القيمة يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد (أو مجموعات هذه الوحدات) لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع ، بغض النظر عن إسناد الأصول أو الالتزامات الأخرى للشركة المقتناة لهذه الوحدات أو المجموعات. وتتسم أية وحدة أو مجموعة وحدات يتم توزيع الشهرة عليها بما يلي:

(أ) أنها تمثل أدنى مستوى داخل المنشأة توافق بها الشهرة للأغراض الداخلية للإدارة .

(ب) أنها ليست أكبر من أي قطاع بناءً على النموذج الأولي أو الثانوي للمنشأة الخاص بإعداد التقارير المالية طبقا لمعيار المحاسبة المصري (٣٣) " التقارير القطاعية " .

في حالة عدم إمكانية استكمال التوزيع الأولي للشهرة المكتسبة من تجميع الأعمال قبل نهاية الفترة المالية التي تمت فيها عملية التجميع، وخصوصاً إذا كانت الشركة المقتنية تقوم بالمحاسبة عن تجميع الأعمال باستخدام القيم التقريبية المؤقتة كما سمح المعيار المصري الخاص بتجميع الأعمال رقم (٢٩) ، عندئذ يتم استكمال التوزيع الأولي قبل نهاية الفترة المالية الأولى التي تبدأ بعد تاريخ الاقتناء.

٣.٢. اختبار اضمحلال قيمة لوحدات المولدة للنقد التي تتضمن شهرة:

يجب الأخذ في الاعتبار الحالتين التاليتين:

(أ) الوحدة المولدة للنقد ، التي تم توزيع شهرة عليها.

(ب) إذا تعذر توزيع الشهرة على وحدة مولدة للنقد على وجه الخصوص ، ولكن تم توزيعها على مجموعة من الوحدات مجتمعة.

يتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة على الوحدة المولدة للنقد و التي تم توزيع شهرة عليها سنويا. وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية متضمنة الشهرة مع قيمتها الاستردادية . وإذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة الاستردادية للوحدة عندئذ تعترف المنشأة بوجود خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة.

عندما ترتبط الشهرة بوحدة مولدة للنقد ولم يتم توزيعها على هذه الوحدة يتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة وذلك بمقارنة القيمة الدفترية للوحدة (مع استبعاد الشهرة) مع قيمتها الاستردادية . فإذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة الاستردادية للوحدة عندئذ تعترف المنشأة بوجود خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة.

يمكن إجراء الاختبار السنوي لغرض اضمحلال قيمة الوحدة المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها في أي وقت أثناء الفترة السنوية بشرط القيام بالاختبار في نفس الوقت من كل سنة.

٢.٣ الأصول العامة بالمنشأة :

تمثل الأصول العامة للمنشأة أصولا مجمعة أو منفصلة مثل مقر الشركة أو قسم من المنشأة أو معدات معالجة البيانات الإلكترونية أو مركز بحوث، والخصائص الرئيسية للأصول العامة للمنشأة هي إنها لا تولد تدفقات نقدية داخلة بشكل مستقل عن الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى ، ولا يمكن أن تعزى قيمتها الدفترية كاملة لوحدة توليد النقد محل الدراسة.

عند إجراء اختبار اضمحلال القيمة على وحدة توليد النقد ، تقوم المنشأة بتحديد الأصول العامة التي ترتبط بالوحدة المولدة للنقد محل الدراسة:

(أ) إذا كان من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول على هذه الوحدة، عندئذ تقوم المنشأة بمقارنة القيمة الدفترية الوحدة (بما في ذلك الجزء المخصص بالقيمة الدفتريه للأصل الموزع على الوحدة) مع قيمتها الاستردادية .

(ب) إذا كان من غير الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول ، عندئذ تقوم المنشأة بما يلي:

(١) مقارنة القيمة الدفترية للوحدة (مع استبعاد الأصل العام) مع القيمة الاستردادية و الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة.

(٢) تحديد أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي تتكون منها الوحدة المولدة للنقد محل الدراسة والتي يمكن توزيع جزء عليها من القيمة الدفترية للأصل العام على أساس ثابت ومعقول.

(٣) مقارنة القيمة الدفترية لهذه المجموعة من الوحدات (بما في ذلك الجزء المخصص بالقيمة الدفترية للأصل العام الموزع على هذه المجموعة) مع القيمة الاستردادية للمجموعة وتم الاعتراف بأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة.

٤. المحاسبة عن خسائر الاضمحلال:

إذا، وإذا فقط كانت القيمة الاستردادية للأصل في الميزانية أقل من قيمته الدفترية ، فهذا يعني وجود اضمحلال ويجب الاعتراف به فورا.

(أ) يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الأستردادية في الميزانية.

(ب) يجب الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل (فيما عدا الأصول المعاد تقييمها فيتم تخفيض حساب إعادة التقييم بخسائر الاضمحلال).

بعد تخفيض الأصول إلى قيمتها الاستردادية ، يتم احتساب الإهلاك على القيمة الدفترية الجديدة ، القيمة القابلة للإهلاك وكذلك العمر الإنتاجي المقدر .

- يجب الاعتراف بخسارة اضمحلال(قيمة وحدة توليد النقد فقط)إذا كانت قيمتها الاستردادية أقل من قيمتها الدفترية في الميزانية)ويجب توزيع خسارة الاضمحلال في القيمة لتخفيض القيمة الدفترية لأصول الوحدة

طبق الترتيب التالي:

(أ) أولا ، تخفيض الخسارة الدفترية للأصل محل التقادم أو الاندثار.

(ب) ثانياً ، تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد.

(ج) ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

عند توزيع خسارة اضمحلال القيمة فإنه يجب عدم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى أقل من مما يلي أيهما أكبر :

(أ) القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع.

(ب) القيمة الإستخدامية للأصل (إذا كان من الممكن تحديدها).

(ج) صفر.

يجب الاعتراف بأى التزام خاص بأي مبلغ متبق لخسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد فقط إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً لأي معايير محاسبية أخرى.

٤-١ مثال توضيحي١ : خسائر الاضمحلال :

تقوم شركة بتشغيل منجم و تتطلب القوانين وجوب أن يقوم المشغل بإعادة الموقع إلى حالته عند استكمال عملياته التعدينية وقد قامت الشركة بالاعتراف بمخصص للإزالة و إعادة الموقع إلى حالته ، كما تم إضافة المبلغ إلى تكلفة المنجم ويتم استهلاكه على مدى العمر الإنتاجي المقدر للمنجم.

تقوم المنشأة بإجراء اختبار اضمحلال القيمة للمنجم:

(أ) تبلغ القيمة الدفترية للمنجم بالميزانية مبلغ ٣ مليون جنية مصرى.

(ب) استلمت المنشأة عروضا مختلفة لشراء المنجم بمبلغ متداول حوالي (٢,٨) مليون جنية مصرى ، وهذا السعر يتضمن قيام المشترى بتحمل التزام (تكاليف) الإزالة فى نهاية العمر الانتاجي.

(ج) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المنجم فى حالة الاستمرار فى استخدامه مبلغ ٣,٣ مليون جنية (قبل تسويات تكاليف الإزالة).

(د) تبلغ القيمة الدفترية لمخصصات الإزالة و إعادة الموقع إلى حالته فى الميزانية مبلغ ٠,٦ مليون جنية مصرى؟

ما هى القيمة الدفترية للمنجم والتى يجب أن تظهر فى الميزانية ، وما إذا كان هناك خسائر اضمحلال ؟

الإجابة:

القيمة العادلة ناقصا تكاليف بيع وحدة توليد النقد = ٢,٨ مليون جنية مصرى

القيمة الاستخدامية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستخدام – الدفترية لمخصصات الإستعادة / التزام

= (٣,٣) مليون جنية مصرى – ٠,٦ مليون جنية مصرى = ٢,٧ مليون جنية مصرى

القيمة الاستردادية = أيهما أكبر (٢,٨ مليون جنية مصرى)

القيمة الدفترية = ٣ مليون جنية مصرى

خسائر الاضمحلال = ٠,٢ مليون جنية مصرى

ويجب تخفيض القيمة الدفترية إلى ٢,٨ مليون جنية مصرى.

٤.٢ مثال توضيحي ٢ : خسائر الاضمحلال :

قامت المنشأة باقتناء منشأة اخرى بمبلغ ٤,٥ مليون جنية مصرى ، وتم تقييم الأصول الملموسة بمبلغ ٤ مليون جنية مصرى، والشهرة بمبلغ ٠,٥ مليون جنية مصرى.

ثم تدمير أحد الأصول قيمته الدفترية مليون جنية مصرى بواسطة هجوم إرهابى. الأصل كان غير مؤمن عليه وبنتيجة لدمار الاصل، ولم يكن مؤمن عليه ، قامت المنشأة بتقييم ما إذا كان هناك خسائر للاضمحلال ، وما مبلغ الخسارة.

بلغت القيمة الاستردادية للمنشأة المقتناة (وهى وحدة وحيدة مولدة للنقد) مبلغ ٣,١ مليون جنيه مصرى.

الإجابة:

هنا يبلغ مبلغ خسائر الاضمحلال مبلغ ١,٤ مليون جنية مصرى (٤,٥ مليون – ٣,١ مليون).

ويتم تحميل الأرباح والخسائر بخسائر الاضمحلال ، ويتم توزيع خسائر الاضمحلال على الوحدات المولدة للنقد على النحو التالى:

(أ) يتم التحميل المباشر بمبلغ مليون جنية مصرى على الأصل غير المؤمن عنه والذى تم تدميره.

(ب)ويتم توزيع الخسائر الباقية على الشهرة بمبلغ ٠,٤ مليون جنية.

وتبلغ القيمة الدفترية للأصل فى هذه الحالة صفر ٣ مليون جنية مصرى للأصول الملموسة و ٠,١ جنية مصرى للشهرة.

٤.٣ رد الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة :

يجب على المنشأة فى تاريخ كل ميزانية تقييم ما إذا كان هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال أى أصل، ويتم تطبيق هذا التقييم على كافة الأصول بما فى ذلك الأصول التى تم اختبارها فى الفترات السابقة.

وفى بعض الأحيان ، تزيد القيمة الاستردادية للأصل والذى أضمحل فى فترات سابقة عن قيمته الدفترية الحالية ، وبمعنى اخر فانه سيتم رد جزء من خسائر الاضمحلال السابقة على النحو التالى:

(أ) يجب إثبات رد خسائر الاضمحلال على الفور بالأرباح والخسائر.

(ب) يجب زيادة القيمة الدفترية للأصل الى قيمته الاستردادية الجديدة.

وكاستثناء عن هذه القاعدة ، لا يتبغي عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة.

ويجب ألا تتعدى القيمة الدفترية المزادة لأصل ما عدا الشهرة - بزيادة تعكس الخسارة الناجمة عن الاضمحلال ، القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافى بعد الاستهلاك أو الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة

وأيه زيادة في القيمة الدفترية لأصل بخلاف الشهرة عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها بالصافى بعد الاستهلاك أو الإهلاك(ما لم يتم الاعتراف بأية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل فى السنوات السابقة) تعد إعادة تقييم، وعند المحاسبة عن إعادة التقييم هذا تقوم المنشأة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى المطبق على الأصل.

مثال توضيحي:

تتمثل وحدة مولدة للنقد في مصنع ، معدات لإنتاج ... آلات ... الخ. حدث اضمحلال لشهرة مرتبطة بتلك الوحدة المولدة للنقد نتيجة التقدم التكنولوجي وظهور منتجات أكثر تطورا بواسطة المنافسين. انخفضت القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد إلى ٦٠ مليون جنبة مصري، نتجت عن خسائر اضمحلال بمبلغ ٨٠ مليون جنبة مصري ، موزعة على النحو التالي:

	القيمة الدفترية قبل الاضمحلال	القيمة الدفترية بعد الاضمحلال
	مليون جنبة مصري	مليون جنبة مصري
الشهرة	٤٠	-
حقوق فكرية (ليس لها قيمة سوقية)	٢٠	-
أصول ملموسة طويلة الأجل	٨٠	٦٠
اجمالي	١٤٠	٦٠

وبعد ثلاثة أعوام ، قامت المنشأة بعمل أبحاث و تنمية تكنولوجية لمنتجاتها ، مما أدى إلى زيادة القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد إلى ٩٠ مليون جنبة مصري. القيمة الدفترية للأصول الملموسة طويلة الأجل إذا لم يكن قد حدث اضمحلال في القيمة مبلغ ٧٠ مليون جنبة مصري.

المطلوب:

حساب رد خسائر الاضمحلال.

الإجابة:

يتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال إلى الحد الذي تزيد القيمة الاستردادية للأصول الملموسة طويلة الأجل كما لو لم يتم الأخذ في الاعتبار الاضمحلال. وعلى سبيل المثال ، يتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال بمبلغ ١٠ مليون جنبة مصري في زيادة القيمة الدفترية للأصول الملموسة طويلة الأجل إلى ٧٠ مليون جنبة مصري.

لا يتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال والخاصة بالشهرة وحقوق الملكية الفكرية ، وذلك لأن تأثير العوامل الخارجية والتي تسببت في وجود الاضمحلال لم تتغير، حيث أن المنتج الأصلي للمنشأة مازال معتداً بالمنتجات المنافسة الأكثر تقدماً.

٤,٤ **ملخص:**

يركز معيار المحاسبة المصري (٣١) على الجوانب التالية:

- مؤشرات وجود اضمحلال للأصول.
- قياس القيمة الاستردادية ، والتي تتمثل في أيهما أعلى القيمة العادلة للأصل ناقصا تكاليف بيعة أو القيمة الاستخدامية .
- الوحدات المولدة للنقد.
- المعالجة المحاسبية لخسائر الاضمحلال لكل أصل على حدة وكذلك للوحدات المولدة للنقد.
- رد خسائر الاضمحلال.

الفصل السادس

التقرير عن الأداء المالى

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. السياسات المحاسبية و التغييرات فى التقديرات المحاسبية و الأخطاء.

٢. التغييرات فى السياسات المحاسبية.

٣. الأخطاء.

٤. الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.

١. معيار المحاسبة المصرى رقم (٥)السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء:

١,١ تعريفات:

- **السياسات المحاسبية** : هى المبادئ و الأسس و القواعد والممارسات التى تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد و عرض القوائم المالية.
- **التغير فى التقدير المحاسبى** : هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو التزام أو تعديل قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل، و ينشأ هذا التعديل عن تقدير للموقف الحالى و المنافع المستقبلية المتوقعة و الالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات . و ينشأ التغيير فى التقديرات المحاسبية من المعلومات و التطورات الجديدة و بالتالى فلا تعد هذه التغيرات تصحيحاً لأخطاء.
- **الهام نسبياً** : يعتبر حذف أو تحريف البنود هاما إذا كان لهذا الحذف أو التحريف منفرداً أو مجمعاً تأثير على القرارات الاقتصادية التى تتخذ بناء على استخدام القوائم المالية ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم و طبيعة الخطأ أو التحريف الذى تم تحديده فى الظروف المحيطة. و قد يكون حجم أو طبيعة البند أو كليهما العامل المحدد فى هذا الشأن.
- **أخطاء الفترات السابقة**: هى حذف أو تحريف فى القوائم المالية للمنشأة عن فترة أو فترات سابقة و التى تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام أو سوء استخدام المعلومات الموثوق بها والتى:
  - كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات و كان من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها و أخذها فى الاعتبار عند إعداد وعرض هذه القوائم المالية.

  وتتضمن هذه الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية و الأخطاء فى تطبيق السياسات المحاسبية أو إغفال أو سوء تفسير الحقائق و كذلك الغش و التدليس.
- **التطبيق بأثر رجعى**: هو تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الاخرى كما لو كانت هذه السياسة هى التى كانت مطبقة أساسا.
- **التعديل بأثر رجعى**: هو تصحيح الاعتراف، القياس و الإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً.
- **التطبيق اللاحق** للتغيير فى السياسة المحاسبية و الاعتراف بتأثير التغير فى التقديرات المحاسبية يتمثل فيما يلى على الترتيب :
  - تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى التى تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة.
  - الاعتراف بتأثير التغيير فى التقدير المحاسبى فى الفترات الحالية و المستقبلية المتأثرة بالتغيير.

- **تعذر التطبيق عمليا** : يعتبر تطبيق احد المتطلبات غير عملي عندما يتعذر على المنشأة تطبيق هذا الأمر بعد القيام بالمجهودات المعقولة في هذا الشأن . يعتبر من المتعذر تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو القيام بالتعديل بأثر رجعي لتصحيح أي خطأ وذلك في الحالات الآتية:
  - عدم القدرة على تحديد تأثيرات التطبيق بأثر رجعي أو التعديل بأثر رجعي. أو
  - إذا تطلب التطبيق أو التعديل بأثر رجعي وجود افتراضات عما كانت عليه نية الإدارة في هذه الفترة. أو إذا تطلب التطبيق التعديل بأثر رجعي اعداد تقديرات هامة للقيم والمبالغ وكان من المتعذر تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات عن غيرها من المعلومات بصورة موضوعية بحيث:

(أ) تقدم هذه المعلومات أدلة عن الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إثبات أو قياس أو الافصاح عن هذه القيم و المبالغ.

(ب) كان من الممكن إتاحة هذه المعلومات عند اعتماد إصدار القوائم المالية عن هذه الفترة السابقة.

١.٢. السياسات المحاسبية:

- يتم تحديد السياسات المحاسبية بتطبيق **المعيار أو التفسير** ذي الصلة مع الأخذ في الاعتبار أي إرشادات تصدر في هذا الشأن.
- في حالة عدم وجود معيار أو تفسير يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر يكون على الإدارة أن تتخذ ما تراه لوضع و تطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات ذات صلة و يمكن الاعتماد عليها. و تقوم الإدارة بالرجوع إلى:

(أ) متطلبات و إرشادات المعايير و التفسيرات التي تتعامل مع موضوعات مشابهة وذات صلة.

(ب) التعريفات و أسس الاعتراف و مفاهيم القياس للأصول و الالتزامات و الإيرادات والمصروفات كما ورد في إطار إعداد و عرض القوائم المالية.

- يمكن للإدارة أن تأخذ في الاعتبار أحدث الإصدارات الصادرة عن **الجهات** الأخرى المنوطة بوضع معايير محاسبية و التي تستخدم إطار مفاهيم مماثل لتطوير ووضع المعايير المحاسبية في حدود عدم التعارض مع المصادر الواردة أعلاه.
- تقوم المنشأة باختيار و تطبيق سياستها المحاسبية **بثبات** وذلك بالنسبة للمعاملات المتماثلة و الأحداث و الظروف الأخرى ما لم يشترط أو يسمح أي معيار أو تفسير تقسيم البند إلى مجموعات بحيث يكون من المناسب تطبيق سياسة محاسبية مختلفة على كل مجموعة. إذا ما سمح أو تطلب معيار أو تفسير مثل هذا التقسيم يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة و تطبيقها بثبات على كل مجموعة.

٢. التغييرات في السياسات المحاسبية:

- يتم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي.

٢,١ مقدمة:

- يتم عادة تطبيق نفس السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، لإعطاء المستخدمين القدرة على تحليل اتجاهات الأرباح، التدفقات النقدية و المركز المالي. بالتالي فان التغيير في السياسات المحاسبية يجب أن يكون محدود و يجب أن يكون التغيير فقط إذا كان ملزما طبقا لحالة من ثلاث:
  (أ) قانون.
  (ب) نتيجة تغيير معيار أو تفسير.
  (ج) أن يؤدي هذا التغيير إلى عرض أفضل للأحداث و المعاملات بالقوائم المالية للمنشأة.
- **يوضح زمن الأحداث و لا يعتبران تغييرات في السياسات المحاسبية:**
  (أ) تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى تختلف في جوهرها عن تلك المعاملات السابقة.
  (ب) تطبيق سياسة محاسبية جديدة لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير ذات أهمية.
- يعتبر التطبيق الأولي لأي سياسة لإعادة تقييم الأصول طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة و إهلاكاتها أو معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الخاص بالأصول غير الملموسة تغييرا في السياسة المحاسبية يتم التعامل معه كإعادة تقييم طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) و (٢٣) و ليس طبقا لهذا المعيار. و بالتالي لا تنطبق المعالجة بالفقرات التالية على التطبيق الأولي لسياسة إعادة تقييم الأصول.
- يجب تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي. التطبيق بأثر رجعي هو تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة. بعبارة أخرى، يتم التطبيق منذ أول تاريخ حدثت فيه تلك الأحداث أو المعاملات.
- لم يعد تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر لاحق مسموح به إلا عند تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير.

٢,٢ التطبيق الأولي لمعيار محاسبي:

- تقوم المنشأة بالمحاسبة عن أي تغيير في السياسة المحاسبية ينشأ نتيجة التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير طبقا للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو ذلك التفسير. إذا لم يتضمن المعيار أو التفسير أحكام انتقالية محددة تطبق على هذا التغيير أو عندما تقوم المنشأة بتغيير سياسة محاسبية طواعية، يكون من الضروري أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعي.

٢,٣ التغييرات الاخرى فى السياسات المحاسبية :

- يجب تطبيق التغيير فى السياسات المحاسبية بأثر رجعى إلا عند تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير . تقوم المنشأة بمعالجة أى تسوية نتشأ عن التغيير فى السياسات المحاسبية كتسوية على رصيد أول المدة للأرباح المرحلة. كذلك يجب تعديل مبالغ المقارنة إلا إذا تعذر ذلك.
- هذا يعنى انه يجب تعديل مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة و يتم ذلك كتسوية على رصيد أول المدة للأرباح المرحلة و ذلك فى أول مدة سابقة يتم عرضها .
- يتم تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة **بأثر لاحق** مسموح به **عند تعذر** تحديد التأثير المتجمع للتغيير .
- هناك إيضاحات معينة يجب الإفصاح عنها إذا كان التغيير فى السياسات المحاسبية له اثر جوهرى على الفترة الحالية أو أى فترة سابقة معروضة أو عندما قد يكون لها اثر جوهرى على الفترات اللاحقة.

(أ) سبب التغيير

(ب)قيمة التسويات بالنسبة للفترة الحالية وأي فترة سابقة تم عرضها .

(ج) قيمة التسوية المرتبطة بالفترات قبل تلك الفترات التى يتم عرضها.

(د)حقيقة أن أرقام المقارنة قد تم تعديلها أو انه تعذر ذلك.

- **فى حالة عدم قيام المنشأة بتطبيق معيار أو تفسير جديد قد صدر ولم يتم سريانه ، تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلى:**

(أ) هذه الحقيقة.

(ب) المعلومات المعروفة أو التى يمكن تقديرها بشكل معقول المرتبطة بتقدير التأثير المحتمل لتطبيق المعيار أو التفسير الجديد على القوائم المالية للمنشأة فى فترة التطبيق الأولى.

٢,٤ التغييرات فى التقديرات المحاسبية :

- **لا** تتم المحاسبة عن التغييرات فى التقديرات المحاسبية **بأثر رجعى.**
- نتيجة لظروف عدم التأكد التى تتصف بها أنشطة المنشأة لا يمكن قياس العديد من البنود فى القوائم المالية بدقة و لكن يمكن فقط تقديرها . وتتطلب عملية التقدير على أحكام تتم بناء على آخر معلومات متاحة و موثوق بها، فعلى سبيل المثال قد يطلب تقديرات تتعلق بما يلى:

(أ) الديون المشكوك فيها.

(ب) تقادم المخزون.

(ج) الأعمار الإنتاجية المقدرة أو النمط المتوقع لإهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول القابلة للإهلاك.

(د) تغير المخصصات.

- يحتاج التقدير إلى مراجعته إذا حدثت تغييرات في الظروف التي بناء عليها تم عمل التقديرات أو نتيجة للمعلومات الجديدة أو مزيد من الخبرات و لا ترتبط عملية مراجعة التقديرات بالفترات السابقة ، كما أنها لا تعد تصحيحا لأي خطأ.
- القاعدة في هذه الحالة هي أنه يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية بأثر لاحق وذلك بإدراجه في الأرباح والخسائر:

(أ) في فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة الحالية فقط.

(ب) في فترة التغيير و الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

- يعد التغيير في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مثال على التغيير في التقديرات المحاسبية و الذي يؤثر على الفترة الحالية فقط . فيما يعتبر التغيير في العمر الإنتاجي للأصل والذي يستخدم لاحتساب الإهلاك مثال على التغيير في التقديرات المحاسبية و الذي يؤثر في فترة التغيير والفترات المستقبلية.
- من المنطقي جدا أن يتم إدراج اثر التغيير في التقدير المحاسبي في نفس التبويب الذي يوبب به التقدير المحاسبي عند إجرائه. و يساعد تطبيق تلك القاعدة على المحافظة على الثبات في عرض القوائم المالية بين الفترات المختلفة.
- تعد الأهمية النسبية لأثر التغيير ذات علاقة أيضا. يجب الإفصاح عن طبيعة و مقدار التغيير في التقدير المحاسبي و الذي له أثر جوهري على الفترة الحالية (أو الذي من المتوقع أن يكون له اثر جوهري في الفترات المقبلة) ، فيما عدا إذا كان من المتعذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية. في حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير نظرا لتعذر التقدير ، تقوم المنشأة بالإفصاح عن هذه الحقيقة.

٣. الأخطاء:

- الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة يتم تصحيحها بأثر رجعي.

٣,١ مقدمة:

- الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة و التي تم اكتشافها خلال الفترة الحالية قد تنشأ عن:

(أ) الأخطاء الحسابية.

(ب)الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية .

(ت)التفهم الخاطئ للحقائق.

(ث)السهو.

(ج) الغش.

- في معظم الأحوال يتم تصحيح الأخطاء بقائمة الدخل الخاصة بالفترة الحالية . عندما تكون الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة هامة فلا يجوز تصحيح الأخطاء بقائمة الدخل الخاصة بالفترة الحالية. ويأخذ المعيار في الاعتبار طريقتين للمعالجة.

٣,٢. المعالجة المحاسبية:

- **الأخطاء التي تتعلق بالفترات السابقة:** يتم تصحيحها بأثر رجعي و لم يعد هناك أي معالجات بديلة مسموح بها.
- و يتضمن ذلك:

(أ) إعادة عرض وتعديل مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ.

(ب) إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة ، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول و الالتزامات وحقوق الملكية لهذه الفترة.

- و بالتالي يتم عرض القوائم المالية و كأن الخطأ لم يحدث أصلاً.
- فقط في حالة تعذر إما تحديد التأثيرات المحددة للفترة أو تعذر تحديد التأثير المتجمع للخطأ يتم تصحيح أخطاء الفترة السابقة **بأثر لاحق** .
- يتطلب المعيار بعض الافصاحات:

(أ) طبيعة خطأ الفترة السابقة.

(ب) قيمة الخطأ عن كل فترة سابقة يتم عرضها إن أمكن ذلك وذلك بالنسبة لما يلي:

- كل بند بالقوائم المالية تم تأثره.
- في حالة سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) على المنشأة ، يتم الإفصاح عن قيمة الخطأ بالنسبة لنصيب السهم الأساسي أو المخفض في الأرباح.

(ج) قيمة التصحيح في بداية أقرب فترة سابقة يتم عرضها.

(د) إذا كان من المتعذر إعادة التصحيح بأثر رجعي عن فترة سابقة معينة يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود هذا الظرف و بيان كيفية و توقيت تصحيح هذا الخطأ.

سؤال:

خلال عام ٢٠٠٧ اكتشفت الشركة (س) انه تم إدراج بعض الأصناف ضمن المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بلغت قيمتها (٤,٢ مليون جنيه) برغم من أن تلك الأصناف قد تم بيعها خلال عام ٢٠٠٦. فيما يلي الأرقام التي تم التقرير عنها في عام ٢٠٠٦ و عام ٢٠٠٧ (مسودة تحت الإعداد).

	٢٠٠٦م بالألف جنية	٢٠٠٧م بالألف جنية
المبيعات	٤٧,٤٠٠	٦٧,٢٠٠
تكلفة المبيعات	(٣٤,٥٧٠)	(٥٥,٨٠٠)
الربح قبل الضرائب	١٢,٨٣٠	١١,٤٠٠
ضرائب الدخل	(٣,٨٨٠)	(٣,٤٠٠)
ربح العام	٨,٩٥٠	٨,٠٠٠

بلغت الأرباح المرحلة في بداية يناير ٢٠٠٦ مبلغ ١٣ مليون جنية. تكلفة المبيعات عن عام ٢٠٠٧ تتضمن مبلغ ٤,٢ مليون جنية قيمة الخطأ في الرصيد الافتتاحي للمخزون. معدل الضرائب عن عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بلغ ٣٠%. لم يتم الإعلان عن أو دفع توزيعات أرباح .

المطلوب:

عرض قائمة الدخل عن ٢٠٠٧ ؛ أرقام المقارنة عن عام ٢٠٠٦ و الأرباح المرحلة.

الحل:

قائمة الدخل:

	٢٠٠٦م بالألف جنية	٢٠٠٧م بالألف جنية
المبيعات	٤٧,٤٠٠	٦٧,٢٠٠
تكلفة المبيعات (١)	(٣٨,٧٧٠)	(٥١,٦٠٠)
الربح قبل الضرائب	٨,٦٣٠	١٥,٨٠٠
ضرائب الدخل (٢)	(٢,٦٢٠)	(٤,٦٦٠)
ربح العام	٦,٠١٠	١٠,٩٤٠

الأرباح المرحلة :

	٢٠٠٦م بالألف جنية	٢٠٠٧م بالألف جنية
رصيد أول المدة	١٣,٠٠٠	٢١,٩٥٠
تصحيح أخطاء سنوات سابقة	–	(٢,٩٤٠)
رصيد أول المدة بعد التعديل	١٣,٠٠٠	١٩,٠١٠
ربح العام	٦,٠١٠	١٠,٩٤٠
رصيد آخر المدة	١٩,٠١٠	٢٩,٩٥٠

حساب

(١) تكلفة المبيعات

	٢٠٠٦م بالألف جنية	٢٠٠٧م بالألف جنية
كما ورد بالسؤال	٣٤,٥٧٠	٥٥,٨٠٠
التعديل نتيجة الخطأ في المخزون	٤,٢٠٠ ✓	(٤,٢٠٠)
	٣٨,٧٧٠	٥١,٦٠٠

(٢) ضرائب الدخل

	٢٠٠٦م بالألف جنية	٢٠٠٧م بالألف جنية
كما ورد بالسؤال	٣,٨٨٠	٣,٤٠٠
التعديل نتيجة الخطأ في المخزون (٤,٢٠٠ × ٣٠%)	(١,٢٦٠) ✓	١,٢٦٠
	٢,٦٢٠	٤,٦٦٠

٤. الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة:

٤.١ مقدمة:

- يتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم(٣٢) **عرض** الأصول التى **تستوفى الشروط** اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع **منفصلة فى صلب** الميزانية كما تعرض **نتائج العمليات غير المستمرة منفصلة فى** قائمة الدخل. ويتطلب المعيار ذلك حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية عمل التوقعات المستقبلية عن المركز المالى و الأرباح و التدفقات النقدية بصورة أفضل.
- **تعريفات:**

المجموعة الجارى التخلص منها: مجموعة الأصول المزمع التصرف فيها بطريق البيع أو غير ذلك مجتمعة كمجموعة فى صفقة واحدة ، و الالتزامات المتعلقة مباشرة بتلك الأصول التى من المزمع نقل ملكيتها فى الصفقة (عملياً قد تكون المجموعة الجارى التخلص منها شركة تابعة ، وحدة مولدة للنقد، أو عملية واحدة بالمنشأة).

الوحدة المولدة للنقد: أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التى تولد تدفقات نقدية داخلة و تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول.

- **لا تسرى أحكام القياس المنصوص عليها فى هذا المعيار على الأصول التالية و التى تغطيها معايير أخرى:**

(أ) أصول ضريبية مؤجلة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤).

(ب)الأصول الناشئة عن مزايا العاملين معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨).

(ج) الأصول المالية داخل نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦).

(د) أصول الاستثمار العقارى التى يتم حسابها طبقاً لنموذج القيمة العادلة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤).

(هـ) الأصول الزراعية والبيولوجية (الحيوية) غيرالمتداولة التى يتم قياسها بقيمتها العادلة مخصوما منها تكاليف نقطة البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥).

(و) الحقوق التعاقدية بموجب عقود التأمين طبقاً للتعريف الوارد فى معيار المحاسبة المصرى(٣٧) .

٤.٢ تبويب الأصول غير المتداولة كأصول محتفظ بها لغرض البيع:

- تجب المتشأة الأصل غير المتداول كأصول محتفظ بها لغرض البيع ، إذا كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية ، بشكل أساسى ، من صفقة بيع وليس من الاستمرار فى استخدامها. و بحب توافر عدد من الشروط:

(أ) يجب أن يكون الأصل متاحا للبيع الفورى

(ب)يجب أن تكون **احتمال بيعها** عال (احتمال الحدوث اكبر بكثير من عدم الحدوث)

- و حتى يكون احتمال البيع عاليا يجب توافر الآتي:

(أ) يجب أن يلتزم المستوى المناسب من الإدارة بخطة بيع الأصل. و

(ب) يجب أن يكون ثمة برنامج نشط لإيجاد المشتري. و

(ج) يجب أن يتم التسويق الجاد و النشط للأصل لبيعه بسعر معقول يتناسب مع قيمته العادلة الحالية. و

(د) يجب أن يكون من المتوقع أن تستوفي عملية البيع الشروط التي تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام واحد من تاريخ التبويب. و

(هـ) يجب أن تشير الإجراءات المتخذة لإتمام الخطة إلى عدم احتمال إحداث تغييرات جوهرية في الخطة أو أنه سيتم التراجع عن هذه الخطة.

- يمكن أن يظل أصل (مجموعة جاري التخلص منها) مبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع حتى و إن لم يتم بيعه فعليا خلال عام و احد. و لكن يجب أن يكون التأخير راجعا إلى أحداث أو ظروف خارجة عن إرادة المنشأة ؛ و إذا توافرت الأدلة الكافية التي تؤكد استمرار المنشأة في التزامها بخطة بيع الأصل (مجموعة جاري التخلص منها) و إلا يجب أن تتوقف المنشأة عن تبويب ذلك الأصل كأصل محتفظ به لغرض البيع.
- إذا قامت المنشأة باقتناء أصل أو مجموعة جاري التخلص منها (مثال: شركة تابعة) بغية التصرف فيه لاحقا ليس إلا ، عليها تبويب الأصل غير المتداول (المجموعة الجاري التخلص منها) كأصول محتفظ بها لغرض البيع اعتبارا من تاريخ شرائه ، ويقتصر هذا التصرف على استيفاء شرط العام الواحد وعلى توقع استيفاء أي شرط من الشروط الأخرى غير المستوفاة في ذلك التاريخ خلال فترة قصيرة لاحقة على الشراء(عادة ما تكون ثلاثة أشهر).
- لا يجوز للمنشأة ان تصنف أصلا غير متداول مزمع الاستغناء عنه (تخريده) كأصل محتفظ به لغرض البيع ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القيمة الدفترية لهذا الأصل أو المجموعة سيتم استردادها بشكل أساسي من خلال الاستمرار في الاستخدام . إلا أنه إذا استوفت مجموعة الأصول المزمع الاستغناء عنها(تخريدها) الشروط الخاصة بالعمليات غير المستمرة على المنشأة أن تقيد النتائج و التدفقات النقدية الخاصة بمجموعة الأصول هذه على أنها عمليات غير مستمرة (طبقا لما سيتم ذكره لاحقا).

سؤال:

في ١ ديسمبر ٢٠٠٣، التزمت الشركة (س) بخطة لبيع احد خطوط إنتاجها و بالفعل وجدت مشتري محتمل. لا تنوى الشركة أن توقف النشاط الذي يستخدم فيه ذلك خط الإنتاج. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ لازال هناك طلبيات من العملاء لم يتم استكمال إنتاجها. ولا تستطيع الشركة نقل ملكية خط الإنتاج الى المشتري قبل أن تنفذ طلبيات العملاء. من غير المتوقع أن تنتهي الشركة من تنفيذ طلبيات العملاء قبل ٢٠٠٤.

هل يمكن أن تقوم الشركة بتبويب ذلك الخط الإنتاجي كأصول غير لمتداولة محتفظ بها لعرض البيع ٣١ديسمبر ٢٠٠٣

الحل:

بما أن الشركة لا تستطيع نقل ملكية خط الإنتاج إلى المشتري قبل استكمال طلبيات العملاء، هذا يدير ان هذا الخط الإنتاجي غير متاح للبيع فوراً بحالته الحالية. و بالتالي لا يمكن تبويبه على انه أصول محتفظ بها بغرض البيع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. و يجب معالجته مثل أي أصل ثابت آخر، و يجب استكمال احتساب الإهلاك له و لا يجب عرضه بصورة منفصلة.

٤,٣. قياس الأصول غير المتداولة المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع:

تعريفات:

القيمة العادلة : هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة.

تكاليف البيع : التكاليف الإضافية التي تتعلق بشكل مباشر بالتصرف في أصل (مجموعة جاري التخلص منها) و لا تشمل تكاليف التمويل و مصروفات الضريبة على الدخل.

القيمة الاستردادية : القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو القيمة الاستخدامية أيهما أعلى.

القيمة الاستخدامية : القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع أن تنشأ عن الاستمرار في استخدام الأصل و عن التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي.

- يتم قياس الأصل غير المتداول (المجموعة الجاري التخلص منها) و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس **القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أيهما أقل**. و تعتبر القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع مساوية لصافي **القيمة البيعية**.

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في القيمة عندما تكون القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع اقل من القيمة الدفترية. لاحظ أن هذا يعتبر استثناء عن القاعدة العامة. يتطلب المعيار المصري رقم (٣٦) الاضمحلال في قيمة الأصول أن يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في القيمة عندما تكون قيمة الأصل الاستردادية أقل من قيمته الدفترية المثبتة في الميزانية. و تعرف قيمة الأصل الاستردادية على أنها قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر .

- **لا** يجب احتساب إهلاك للأصل غير المتداول (المجموعة الجاري التخلص منها) و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع حتى و إن كانت لا تزال تستخدم في الإنتاج.
- على المنشأة أن تقوم بقياس الأصل غير المتداول الذي يتم **التوقف عن تبويبه** كأصل محتفظ به لغرض البيع أو الذي تم التوقف عن تضمينه للمجموعة الجاري التخلص منها و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع بأي من القيمتين التاليتين **أيهما أقل**:

(أ) **القيمة الدفترية** قبل تبويب الأصل أو المجموعة الجارى التخلص منها كأصل محتفظ به لغرض البيع، مع تعديلها بأى إهلاك أو استهلاك كان من الممكن أن يتم الاعتراف به لو لم يكن الأصل أو المجموعة الجارى التخلص منها قد تم تبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع.

(ب) قيمة الأصل القابلة للاسترداد فى تاريخ اتخاذ قرار عدم البيع.

٤-٤. عرض العمليات غير المستمرة:

- **العملية غير المستمرة:** هى أحد عناصر المنشأة التى إما قد تم التصرف فيها فعلاً أو تم تبويبها كمحتفظ به لغرض البيع ، و

(أ) تمثل خطاً تجارياً كبيراً مستقلاً أو منطقة جغرافية للعمليات.

(ب) تشكل جزءاً من خطة واحدة منسقة للتصرف فى خط تجارى كبير مستقل أو منطقة جغرافية للعمليات.

(ج) شركة تابعة تم شراؤها بغية إعادة بيعها.

- **عنصر من عناصر المنشأة:** العمليات و التدفقات النقدية التى يمكن تمييزها بوضوح من ناحية التشغيل و لأغراض إعداد التقارير المالية عن بقية المنشأة

- على المنشأة أن تعرض و تفصح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم الآثار المالية للعمليات غير المستمرة واستبعاد الأصل أو المجموعة الجارى التخلص منها.

- مبلغ واحد فى صلب قائمة الدخل يتضمن مجموع:

(أ) أرباح العمليات غير المستمرة أو خسائرها بعد اقتطاع الضريبة

(ب) الأرباح أو الخسائر بعد اقتطاع الضريبة الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو عن التصرف فى الأصول أو المجموعات الجارى التخلص منها و التى تتألف منها العملية غير المستمرة

- تحليل المبلغ الواحد المذكور أعلاه و تقديمه إلى:

(أ) إيرادات العمليات غير المستمرة و مصروفاتها و أرباحها أو خسائرها قبل اقتطاع الضريبة عبء الضريبة على الدخل

(ب) عبء الضريبة على الدخل المتعلق بها.

(ج) الأرباح أو الخسائر المعترف بها عند القياس بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع ، أو عند التصرف ، فى الأصول أو المجموعات الجارى التخلص منها التى تتشكل منها العملية غير المستمرة.

(د) عبء الضريبة على الدخل المتعلق بها.

- و يجوز عرض التحليل المذكور فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو فى صلب قائمة الدخل ، و إذا تم عرض التحليل فى صلب قائمة الدخل ، يتم عرضه فى بند يحدد الخاص بالعمليات غير المستمرة ، أى أن يتم عرضه مستقلاً عن العمليات المستمرة . و لا يعد التحليل المذكور لازماً بالنسبة للمجموعات الجارى

التخلص منها التي تعد بمثابة شركات تابعة تم شراؤها حديثاً و التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها لغرض البيع عند الشراء

- يجب على المنشأة الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية المتعلقة بكل من أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل الخاصة بالعمليات غير المستمرة . ويجوز عرض هذه الإفصاحات إما في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو في صلب القوائم المالية

- يتم إدراج أية أرباح أو خسائر عند إعادة قياس أصل غير متداول (أو مجموعة جاري التخلص منها) و المبوب على أنه محتفظ به لغرض البيع و **لا يستوفي شروط العملية غير المستمرة** في قائمة الأرباح و الخسائر الناتجة عن **العمليات المستمرة** .

٤,٥. مثال إيضاحي:

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣ ديسمبر ٢٠١٢

	٢٠١٢ م		٢٠١١ م	
	بالألف جنية		بالألف جنية	
عمليات مستمرة				
إيرادات	X		X	
تكلفة مبيعات	(X)		(X)	
مجمل الربح	X		X	
إيرادات أخرى	X		X	
تكلفة التوزيع	(X)		(X)	
مصروفات إدارية	(X)		(X)	
مصروفات أخرى	(X)		(X)	
مصروفات تمويلية	(X)		(X)	
نصيب الشركة في أرباح شركات شقيقة	X		X	
الأرباح قبل الضرائب	X		X	
مصروف ضرائب الدخل	(X)		(X)	
أرباح العام من عمليات مستمرة	X		X	
عمليات غير مستمرة				
أرباح العام من عمليات غير مستمرة	X		X	
أرباح العام	X		X	
أرباح الفترة تقسم إلى:				
حقوق مساهمي الشركة الأم	X		X	
حقوق الأقلية	X		X	

سؤال:

في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ ، أعلن مجلس إدارة الشركة عن خطته لإيقاف خط إنتاج الصلب. إيقاف خط الإنتاج يعني أن الشركة لن تقوم بهذا النوع من النشاط مرة أخرى. هذا النشاط يمثل ١٠% من إجمالي إيرادات الشركة. سوف يتم إيقاف العمل تدريجيا خلال فترة عدة أشهر و الإيقاف النهائي من المتوقع أن يكتمل في يونيه ٢٠٠٤. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ انخفض الإنتاج بصورة كبيرة كما تم تخفيض العمالة. العمليات و التدفقات النقدية و الإيرادات الخاصة بنشاط الصلب يمكن تمييزها بوضوح من ناحية التشغيل و لأغراض إعداد التقارير المالية عن بقية الشركة.

المطلوب:

كيف يتم معالجة إيقاف نشاط الصلب بالقوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.

الحل:

بما انه تم إيقاف خط الإنتاج فقط ولم و لن يتم بيعة، فلا يمكن تبويبه على انه محتفظ به لغرض البيع. بالإضافة إلى أن نشاط الصلب لا يعتبر عملية غير مستمرة. فبالرغم من أن إدارة الشركة اتخذت قرار بإيقاف النشاط إلا أن ذلك لم يتم بعد و لا يمكن تبويب أصوله على أنها محتفظ بها لغرض البيع و بالتالي يجب تبويبه ضمن النشاط المستمر . يجب الإفصاح عن خطة إيقاف النشاط بإيضاحات القوائم المالية.

٤،٦. عرض أصل غير متداول أو مجموعة جاري التخلص منها و المبوبة على أنها محتفظ بها لغرض البيع:

- تقوم المنشأة بعرض الأصل غير المتداول و المبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع و الأصول الداخلة ضمن مجموعة جاري التخلص منها و المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع **مستقلة** عن باقي **الأصول في الميزانية**، ويتم عرض التزامات المجموعة الجاري التخلص منها و المبوبة على أنها محتفظ بها لغرض البيع **مستقلة** عن **الالتزامات الأخرى في الميزانية.**

(أ) لا يتم إجراء **مقاصة** بين تلك الأصول و الالتزامات.

(ب) يتم الإفصاح عن أهم الأصول و الالتزامات المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع منفصلة سواء في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

(ج) يتطلب المعيار المصري رقم ٣١ عرض الأصل غير المتداول و المبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع والأصول الداخلة ضمن مجموعة جاري التخلص منها و المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع بصورة مستقلة ضمن الأصول و الالتزامات المتداولة.

الأصول	
أصول غير متداولة	
أ أ أ أ أ أ أ	X
أصول متداولة	
ب ب ب ب ب ب ب	X
ج ج ج ج ج ج ج	X
	X X
أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع	X
إجمالي الأصول	X X
الالتزامات و حقوق الملكية	
حقوق الملكية	
د د د د د د د د د	X
الالتزامات غير المتداولة	
هـ هـ هـ هـ هـ	X
الالتزامات المتداولة	
و و و و و و و	X
ي ي ي ي ي ي ي	X
	X X
الالتزامات المرتبطة بالأصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع	X
إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية	X X

٤٧. إفصاحات إضافية:

- على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التالية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في الفترة التي يتم فيها إما تصنيف الأصل غير المتداول أو المجموعة الجاري التخلص منها كأصل محتفظ به لغرض البيع أو بيعه:

(أ) بيان بالأصل غير المتداول أو المجموعة الجاري التخلص منها.

(ب) بيان بوقائع البيع و ظروفه.

(ج) الأرباح أو الخسائر المعترف بها عندما تم تبويب البند كأصل محتفظ به لغرض البيع

في حالة توقف المنشأة عن تبويب أصل غير متداول على انه محتفظ به لغرض البيع على المنشأة الإفصاح عن بيان بالوقائع و الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ القرار وأثر هذا القرار على نتائج العمليات في الفترة المعروضة وعن أية فترات سابقة عليها تم عرضها.

الفصل السابع

مقدمة عن المحاسبة عن المجموعة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. حسابات المجموعة .

٢. المعيار المصري رقم (١٧) القوائم المالية المجمعة و المستقلة.

٣. مكونات حسابات المجموعة و هيكل المجموعة.

٤. حسابات المجموعة : مشكلات الأطراف ذات العلاقة.

١. حسابات المجموعة:

شركات كبيرة عديدة تتكون من أكثر من شركة يتم السيطرة عليها بواسطة شركة مركزية أو إدارية واحدة. هذه الشركات مجتمعة تسمى مجموعة. الشركة المسيطرة و التي تسمى "الشركة الأم" أو "الشركة القابضة" تمتلك بعض او كل أسهم هذه الشركات و التي تسمى شركات تابعة.

١,١. مقدمة:

هناك أكثر من سبب لممارسة الأعمال كمجموعة، مثل الشهرة المتعلقة بأسماء الشركات التابعة، لأسباب قانونية أو ضريبية. الأمر، لا يمكن التجميع بمجرد جمع نتائج الشركات معا و إنما نشرح هذا الفصل و الفصول التالية كيفية إعداد قوائم مالية مجمعة تجمع حسابات شركات المجموعة.

باستخدام مصطلحات المحاسبة التقليدية، مجموعة الشركات تشمل الشركة القابضة و واحدة أو أكثر من الشركات التابعة و التي تسيطر عليها الشركة القابضة.

١,٢. المعايير المحاسبية:

- سوف نناقش ٣ معايير في الفصول الثلاثة التالية:
- معيار (١٧) القوائم المالية المجمعة و المستقلة.
- معيار (٢٩) تجميع الأعمال.
- معيار (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة.
- تناقش تلك المعايير الجوانب المختلفة لحسابات المجموعة و لكن هناك تداخل فيما بينهم خصوصاً ما بين معيار (١٧) و معيار (٢٩)
- في هذا الفصل و الفصل التالي سوف نركز على معيار (١٧) القوائم المالية المجمعة و المستقلة و الذي يعطي تعريف للمجموعة و إجراءات إعداد القوائم المالية المجمعة لعلاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة. و بداية سوف نناقش كل التعريفات الهامة و التي تتعلق بالمجموعة و التي تحدد كيفية معالجة كل نوع من أنواع الاستثمارات في حسابات المجموعة.

١,٣. تعريفات:

- **السيطرة** : هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها.
- **الشركة التابعة** : هي المنشأة التي تسيطر عليها شركة أخرى (الشركة القابضة).
- **الشركة القابضة** : هي المنشأة التي يكون لديها شركة تابعة أو أكثر.
- **الشركة الشقيقة** : هي شركة يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر و لكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك للمستثمر.

- **النفوذ المؤثر :** هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات المالية و السياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها و لكن لا تصل تلك القدرة إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات .

- **و يمكن تلخيص الأنواع المختلفة من الاستثمارات و طريقة المحاسبة عنها كما يلي:**

الاستثمار	أساس التصنيف	طريقة المحاسبة المتوقعة
الشركة التابعة	السيطرة	التجميع الكامل (قوائم مالية مجمعة)
الشركة الشقيقة	النفوذ المؤثر	طريقة حقوق الملكية
استثمار ليس مما سبق	أصل محتفظ به لزيادة الثروة	الشركة مفروضة بند استحواذ بمتطلبات المحاسبة كما ورد بمعيار (٢٦)

١.٤. الاستثمارات في الشركات التابعة

- النقطة الحيوية عند تعريف (السيطرة) في أغلب الحالات تكون السيطرة من خلال امتلاك الشركة الأم أو الشركة القابضة معظم الأسهم العادية للشركة التابعة (التي من الطبيعي أن يكون لها حقوق تصويت). و مع ذلك، هناك بعض الحالات التي لا تمتلك فيها الشركة القابضة إلا أقلية من حقوق التصويت في الشركة التابعة و مع ذلك لا يزال للشركة القابضة سيطرة.
- يفترض معيار (١٧) دائما أن للشركة القابضة ذات سيطرة عندما تمتلك أكثر من نصف (أكثر من ٥٠%) من حقوق التصويت في الشركة إلا إذا كان من الممكن الإثبات بوضوح أن تلك الملكية لا تؤدي إلى سيطرة (هذه حالات نادرة جدا).
- وعدا عن الحالات التي لا تنطبق فيها شرط الملكية أعلاه، يورد معيار (١٧) الحالات التالية و التي يكون هناك سيطرة بالرغم من أن الشركة القابضة تمتلك فقط ٥٠% أو اقل من حقوق التصويت.
  (أ) التحكم في أكثر من نصف حقوق التصويت بموجب اتفاق مع المستثمرين الآخرين.
  (ب) التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك بموجب قانون أو اتفاقية
  (ج) وجود سلطة لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو من في حكمهم، و أن يكون لهذا المجلس و من في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة.
  (د) وجود سلطة ترجيح على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو من في حكمهم، و أن يكون لهذا المجلس ومن في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة.
- تفقد الشركة القابضة سيطرتها عندما تفقد قدرتها على التحكم في السياسات المالية و التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها و يمكن أن تفقد الشركة السيطرة عند حدوث تغير في معطى الملكية المطلقة أو النسبة أو عدم حدوثه. فعلى سبيل المثال يمكن أن تفقد المنشأة السيطرة عند خضوع الشركة التابعة لسيطرة الحكومة أو المحكمة أو المنظم القضائي أو الجهة الرقابية ، كما يمكن أن تفقد المنشأة السيطرة أيضا بناء على اتفاق تعاقدي.

١.٤.١ المعالجة المحاسبية في حسابات المجموعة :

- يتطلب معيار (١٧) أن تقوم الشركة القابضة بعرض قوائم مالية مجمعة و التي بها يتم تجميع الشركة القابضة و الشركة التابعة و كأنهم شركة واحدة.

١.٥. الاستثمارات في شركات شقيقة :

- هذا النوع من الاستثمارات هو اقل من الشركات التابعة و لكن يعتبر اكبر من أن يكون استثمار بسيط.
- العامل الاساسي هنا هو وجود نفوذ مؤثر ، و الذي يعرف بالقدرة على (المشاركة) و ليس القدرة على (التحكم) (الذي يجعل الاستثمار استثمار في شركة تابعة).
- النفوذ المؤثر يمكن تحديد، أنه امتلاك حقوق تصويت (التي عادة تتعلق بأسهم) في الشركة. ويذكر معيار (١٨) أنه إذا امتلك مستثمر نسبة (٢٠%) او (أكثر) من حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها ، فيمكن الافتراض أن لهذا المستثمر نفوذ مؤثر على الشركة المستثمر فيها إلا إذا أمكن إثبات بوضوح أن ذلك ليس صحيحاً.
- يمكن الافتراض أن النفوذ المؤثر ليس موجودا عند امتلاك المستثمر نسبة اقل من ٢٠% من حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها إلا إذا أمكن اثبات العكس.
- **يتم التعرف عادة على وجود تأثير قوى للمستثمر في شركة مستثمر فيها من خلال إحدى الطرق التالية:**
  - (أ) الممثيل في مجلس الإدارة أو اجهزة الإدارية المعادلة في الشركة المستثمر فيها.
  - (ب) الاشتراك في وضع السياسات بما في ذلك المشاركة في قرارات توزيع الأرباح أو التوزيعات الاخرى
  - (ج) وجود معاملات هامة بين المستثمر و الشركة المستثمر فيها.
  - (د) تغيير أفراد الإدارة.
  - (هـ) الاحتفاظ بمعلومات فنية و أساسية عن الشركة المستثمر فيها.

١.٥.١ المعالجة المحاسبية في حسابات المجموعة :

- يتطلب معيار (١٨) استخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة

٢. معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المجمعة و المستقلة :

٢.١. مقدمة

- القوائم المالية المجمعة : هي تلك القوائم المالية للمجموعة و التي يتم عرضها و كأنها لمنشأة اقتصادية واحدة
- عند إصدار الشركة القابضة لقوائم مالية مجمعة يجب أن تقوم بتجميع كل شركاتها التابعة سواء كانت محلية أو خارجية.

٢.٢ الإعفاء من إعداد قوائم مالية مجمعة

- تستثنى الشركة القابضة من عرض قوائم مالية مجمعة لها إذا توافرت كل الشروط التالية مجتمعة:

(أ) إذا ما كانت الشركة القابضة هي ذاتها شركة تابعة مملوكة كليا أو جزئيا لمنشأة أخرى و قد تم إبلاغ مالكيها الآخرين(بمن فيهم من ليس لهم حق التصويت) بعدم قيام الشركة الأم بعرض قوائم مالية مجمعة ولم يعترضوا على ذلك.

(ب) في حالة عدم تداول سندات الدين أو أسهم حقوق الملكية للشركة القابضة في بورصة الأوراق المالية .

(ج) إذا لم تقم الشركة القابضة بتقديم قوائمها المالية ولم تتخذ أي إجراءات لتقديم تلك القوائم تمهيدا لسوق المال أو لأي جهة رقابية أخرى بهدف إصدار أي نوع من الأدوات المالية للاكتتاب العام.

(د) في حالة قيام الشركة القابضة الأكبر أو الوسيطة التي هي تعتبر شركة قابضة لتلك الشركة بإصدار قوائم مالية مجمعه للاستخدام العام وذلك طبقا لما هو وارد بمعايير المحاسبة المصرية.

- تلتزم الشركة القابضة التي تختار عدم عرض قوائم مالية مجمعة و تقوم بعرض قوائم مالية مستقلة فقط بما ورد بالمعيار المصري رقم (٧).

٢.٣ حقوق التصويت المستقبلية:

- قد تمتلك المنشأة حق(شراء أسهم أو أدوات مالية)يمكن تحويلها إلى(أسهم عادية أو أدوات مالية)أخرى مماثلة من شأنها إذا تم ممارسة هذه الحقوق منح المنشأة(حق التصويت) أو(تقليل حق التصويت للغير)، وذلك بالنسبة لسياسات التشغيل والسياسات المالية الخاصة بمنشأة أخرى(حقوق التصويت المستقبلية) ، و يؤخذ في الاعتبار وجود و تأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي متضمنة حقوق التصويت المحتفظ بها لأي منشأة أخرى عند تقييم مدى قدرة المنشأة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لأي منشأة أخرى.

- عند تقييم مدى مساهمة حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة و التحكم ، تقوم المنشأة بدراسة كافة الحقائق و الظروف (متضمنة شروط ممارسة حقوق التصويت المستقبلية و أي اتفاقيات تعاقدية أخرى سواء بشكل منفرد او مشترك) و التي تؤثر على حقوق التصويت المستقبلية ، فيما عدا نية الإدارة أو قدرتها المالية لممارسة هذه الحقوق أو تحويلها

٢.٤ استبعاد شركة تابعة من القوائم المالية المجمعة:

- تعتبر قواعد استبعاد شركة تابعة من القوائم المجمعة قواعد ممارسة لأن هذه الطريقة هي احد الطرق التي تستخدمها المنشآت القابضة في تنازلها. وإذا كان من الممكن استبعاد إحدى الشركات التابعة التي لديها ديون كثيرة فهذا سوف يؤدي إلى تحسين رافعة التمويل للمجموعة ككل. بعبارة أخرى، تعتبر هذه طريقة لاستبعاد بعض الديون من قائمة المركز المالي للمجموعة.

- كان المعيار المصري رقم (١٧) يسمح باستبعاد إحدى الشركات التابعة من القوائم المالية المجمعة إذا كانت والسيطرة مؤقتة، لكن هذا الاستبعاد تم إلغاؤه بموجب المعيار المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة.
- تتم المحاسبة عن الشركات التابعة المحتفظ بها لغرض البيع طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة.
- في الماضي كان هناك بعض الجدل لاستبعاد الشركات التابعة بناءً على أن أنشطتها مختلفة عن أنشطة المجموعة، أي أن أنشطة الشركة التابعة مختلفة عن أنشطة الشركات الأخرى بالمجموعة بدرجة أن تدرجها بالقوائم المالية المجمعة يجعل القوائم المالية المجمعة مضللة. رفض المعيار المصري رقم (١٧) هذا الجدل، لأن ذلك الاستبعاد غير مبرر لأن من الممكن إعطاء معلومات أفصل عن تلك الشركات التابعة بتدرجها بالقوائم المالية المجمعة، ثم إعطاء معلومات إضافية عن النشاط المختلف لتلك الشركات.
- النسخة السابقة من المعيار كانت تسمح باستبعاد تلك الشركة التابعة التي تعمل تحت حظر طويل الأجل و الذي يؤثر على قدرتها على تحويل الأموال إلى الشركة القابضة. إلا أن ذلك الاستبعاد قد تم إلغاؤه الآن. يجب أن يتم فقد السيطرة فعلياً حتى يمكن استبعاد الشركة التابعة من القوائم المالية المجمعة.

٢,٥ اختلاف تواريخ القوائم المالية:

- في معظم الأحوال، جميع شركات المجموعة يكون لها نفس السنوات المالية و لكن يمكن أن يكون هناك شركة تابعة أو أكثر لها سنة مالية مختلفة عن الشركة القابضة و معظم الشركات التابعة الأخرى بالمجموعة.
- في مثل هذه الحالات، قد تقوم الشركة التابعة بإعداد قوائم مالية إضافية باستخدام نفس السنة المالية مثل باقي شركات المجموعة. إذا كان ذلك غير ممكن، يمكن استخدم القوائم المالية للشركة التابعة شرط أن تكون الفجوة بين تواريخ السنوات المالية للشركة التابعة و شركات المجموعة ٣ شهور أو أقل.
- إذا تم استخدام قوائم مالية لشركة تابعة معده عن سنة مالية تختلف عن السنة المالية للقوائم المالية للمجموعة يتعين إجراء تسويات لأثر المعاملات و الأحداث الهامة و التي تقع بين ذلك التاريخ و تاريخ القوائم المالية للمجموعة.

٢,٦ استخدام سياسات محاسبية موحدة:

- يتم إعداد القوائم المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة وللأحداث التي تتم في نفس الظروف.
- يجب أن يتم عمل التسويات اللازمة للقوائم المالية للشركة التابعة إذا استخدمت تلك الشركة سياسات مختلفة عن تلك المطبقة في القوائم المالية المجمعة وذلك عن معاملات متشابهة و أحداث في ظروف مماثلة و ذلك عند استخدامها في إعداد القوائم المالية المجمعة.

٢,٧ **تاريخ تجميع / الاستبعاد من القوائم المالية للمجموعة:**

- يتم إدراج نتائج عمليات الشركة التابعة من إيرادات و مصروفات في القوائم المالية المجمعة:
  (أ) من تاريخ الاقتناء و هو تاريخ الحصول على السيطرة.
  (ب) حتى التاريخ الذي تتوقف فيه سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة.
- يتم المحاسبة عن الاستثمار اعتبارا من التاريخ الذي لم تعد فيه الشركة تابعة طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) أو كشركة شقيقة طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) إذا كان ذلك مناسبا.

٢,٨ **المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة و المنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة و الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة:**

- عادة ما تقوم الشركة القابضة بإعداد قوائمها المالية المستقلة. عند إعداد القوائم المالية المستقلة فإنه يتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة و في الشركات الشقيقة إما:

(أ) بالتكلفة أو .

(ب) طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الخاص بالأدوات المالية الإعتراف و القياس.

- أما بالنسبة للاستثمارات في شركات تابعة و في شركات شقيقة المبوبة كاستثمارات محتفظ بها بغرض البيع يتم معالجتها طبقا لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الخاص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.

٢,٩ **الإفصاح:**

- يتم الإفصاح عما يلي في القوائم المالية المجمعة:

(أ) طبيعة العلاقة بين الشركة الأم و الشركة التابعة عندما لا تمتلك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركات تابعة أكثر من (٥٠%) من حق التصويت.

(ب) أسباب عدم اعتبار الملكية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة اخرى نسبة تزيد عن (٥٠%) من حق التصويت أو حق التصويت المرتقب أنها تمثل سيطرة.

(ج) تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة التابعة عند استخدام هذه القوائم لإعداد القوائم المالية المجمعة و عندما يختلف هذا التاريخ أو تكون هذه القوائم عن فترة مختلفة عن تواريخ الشركة القابضة و أسباب استخدام تواريخ او فترات اصدار مختلفة .

(د) طبيعة ومدى القيود الهامة و الجوهرية على قدرة الشركات التابعة لتحويل الأموال إلى الشركة الأم في صورة أرباح نقدية او القدرة على سداد القروض أو السلف على سبيل المثال القيود الناشئة عن عقود الاقتراض أو بعض الشروط و الأحكام التنظيمية.

- عند إعداد قوائم مالية مستقلة لشركة قابضة قد اختارت عدم إعداد قوائم مالية مجمعة ينبغي أن تفصح هذه القوائم المالية المستقلة عما يلي:

(أ) أن هذه القوائم المالية مستقلة و أنه قد تم ممارسة حق الإعفاء من تجميع القوائم المالية و كذلك الإفصاح عن اسم وقر المنشأة أو الدولة التي تم فيها تأسيس المنشأة والتي صدرت فيها قوائم مالية مجمعة طبقا لمعايير المحاسبة المصرية للاستخدام العام و العنوان الذي من خلاله يمكن الحصول على هذه القوائم المالية المجمعة

(ب) بيان بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة و الشركات الشقيقة و يتضمن الاسم ودولة المنشأ أو الدولة المقر و نسبة حصة الملكية و نسبة حق التصويت إذا كانت تختلف عن نسبة حق الملكية

- بيان بالطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات التي وردت في (ب) بعاليه .

- عند قيام شركة قابضة بإعداد قوائم مالية مستقلة بالإضافة للقوائم المالية المجمعة ينبغي أن تفصح هذه القوائم المستقلة عما يلي:

(أ) أن هذه القوائم المالية مستقلة.

(ب) بيان بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والشركات الشقيقة بما في ذلك الاسم ودولة المنشأ أو المقر و نسبة حصة الملكية و نسبة حق التصويت إذا كانت تختلف عن نسبة حق الملكية.

(ج) و بيان الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات الواردة في(ب) بعاليه.

٣. مكونات حسابات المجموعة و هيكل المجموعة:

٣,١. مقدمة:

- لا تعطي القوائم المالية المستقلة للشركة القابضة و شركاتها التابعة الصورة الكاملة عن أنشطة المجموعة. يمكن إعداد قوائم مالية للمجموعة من القوائم المستقلة للشركات المجموعة. تذكر أن المجموعة ليس لها كيان قانوني مستقل إلا للأغراض المحاسبية.
- القوائم المالية المجمعة هي شكل مجمع واحد لحسابات المجموعة و التي تجمع كل المعلومات الموجودة بالحسابات المستقلة للشركة القابضة و شركاتها التابعة و كأنها حسابات شركة واحدة.
- بعبارات بسيطة القوائم المالية المجمعة يتم إعدادها بجمع الأصول و الالتزامات الخاصة بالشركة القابضة و كل شركة من شركاتها التابعة معاً. و يتم إدراج جميع أصول و التزامات كل شركة من الشركات حتى و إن كان بعض الشركات مملوكة جزئياً فقط و يوضح الجانب الخاص بالالتزامات و حقوق الملكية بقائمة المركز المالي الجزء المملوك للمجموعة و الجزء المملوك بواسطة مستثمرون اخرون في تلك الشركات التابعة المملوكة جزئيا. الجزء المملوك بواسطة مستثمرون آخرون يعرف باسم حقوق الأقلية .

- حقوق الأقلية : هو جزء من حقوق ملكية الشركة التابعة غير مملوك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الشركة القابضة.
- يتم عرض حقوق الأقلية في قائمة المركز المالي المجمعة ضمن حقوق الملكية و بصورة منفصلة عن حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم.
- تعرض معظم الشركات قوائمها المالية المستقلة و المجمعة سوياً. و تتضمن ما يلي:
  - أ- القوائم المستقلة للشركة الأم و التي تتضمن الاستثمارات في الشركات التابعة ضمن الأصول بقائمة المركز المالي و إيرادات توزيعات الارباح من الشركات التابعة بقائمة الدخل.
  - ب- قائمة المركز المالي المجمعة.
  - ج- قائمة الدخل المجمعة.
  - د- قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

٣-٢. هيكل المجموعة:

- يعد هيكل المجموعة البسيط هو المكون من الشركة الأم التي تمتلك حصة مباشرة في أسهم الشركات التابعة، على سبيل المثال:

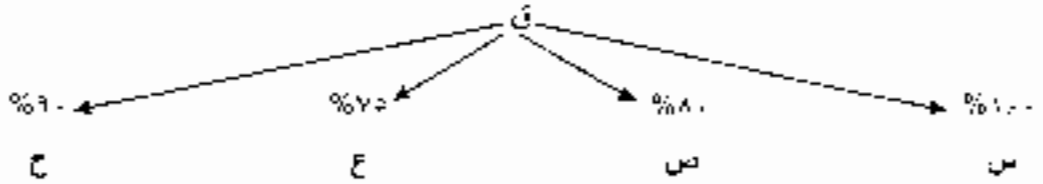

- شركة س هي شركة تابعة مملوكة بالكامل للشركة ق. بالنسبة للشركات ص،ع،ح فهي شركات تابعة مملوكة جزئياً، أي أن جزء من أسهم تلك الشركات مملوك لمستثمرين اخرين.
- تمتلك الشركة القابضة عادة حصص غير مباشرة في شركاتها التابعة. قد يؤدي هذا إلى هيكل أكثر تعقيداً للمجموعة.

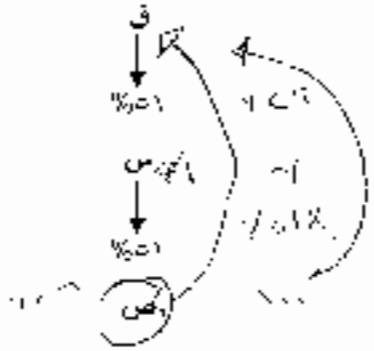

- تمتلك الشركة ق ٥١% من أسهم شركة س و بالتالي تعتبر الشركة س شركة تابعة. و تمتلك الشركة س بدورها ٥١% من أسهم الشركة ص و بالتالي تعتبر شركة تابعة للشركة س و بالتبعية تعتبر شركة تابعة

الشركة في مقابل الشركة ص أن تصف الشركة س بأنها الشركة القابضة المباشرة و الشركة ق بأنها الشركة القابضة الأكبر.

- لاحظ أن الشركة ق لها سيطرة أصول و نشاط الشركة س بواسطة سلطة السيطرة و حصتها في الشركة ص تعتبر ٢٩% فقط. و يمكن ملاحظة ذلك بافتراض أن الشركة ص قامت بتوزيع أرباح بمبلغ ١٠٠ جنيه فيكون نصيب الشركة س من التوزيعات ٥١ جنيه و يكون نصيب الشركة ق في نتائج الشركة س ٢٩ جنيه (٥١ جنيه × ٥١%).

٤. حسابات المجموعة : مشكلات الأطراف ذات العلاقة :

- تعد الشركة القابضة و شركاتها التابعة أطراف ذات علاقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) .
- يلقت معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الانتباه إلى أهمية العلاقات و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حيث قد تكون المعاملات مع لأطراف ذات العلاقة لم تتم بإرادة حرة وبالتالي يجب أن يكون مستخدمي القوائم المالية على دراية بذلك لأن ذلك قد يؤثر على نظرتهم للقوائم المالية.

٤.١ حسابات الشركة المنفردة (القوائم المالية المستقلة) :

- تعد العلاقة بين الشركة القابضة و شركاتها التابعة من أوضح الأمثلة للعلاقة مع الأطراف ذات العلاقة و توفر تلك العلاقة عدد من الفرص للتلاعب في النتائج.
- قد يحدث أي من الأحداث التالية:
  - قد تبيع الشركة التابعة بضاعة للشركة القابضة بسعر منخفض غير حقيقي ، هذا سوف يزيد أرباح الشركة القابضة و ينخفض أرباح الشركة التابعة ، بالتالي يزيد من الأرباح القابلة للتوزيع لمساهمي الشركة القابضة على حساب حقوق الأقلية.
  - قد تبيع الشركة القابضة بضاعة إلى الشركة التابعة بسعر عالي غيرحقيقي و يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة.
  - قد تعطي الشركة التابعة قرض للشركة القابضة بمعدل فائدة منخفض غير حقيقي أو تقوم الشركة القابضة بإعطاء للشركة التابعة قرض بمعدل فائدة عالي غير حقيقي ، سوف يتم استبعاد القرض عند إعداد القوائم المالية المجمعة و لكن مداد الفوائد سوف ينقل الربح من الشركة التابعة إلى الشركة القابضة.
  - قد تبيع الشركة القابضة أصل إلى الشركة التابعة بأعلى من قيمته الدفترية. و هذا أيضا ينقل الربح (أو الخسارة) إلى الشركة القابضة.

٤,٢ القوائم المالية المجمعة :

- المعاملات السابقة تحاول أن تحسن نتائج الشركة القابضة بالقوائم المالية المستقلة على حساب نتائج أعمال الشركة التابعة بالقوائم المالية المستقلة، و تدفع توزيعات الأرباح الى المساهمين بناءً على القوائم المالية المستقلة و ليست المجمعة.
- بفرض فرض استبعاد شركة تابعة من القوائم المالية المجمعة طبقا لمعيار (١٧) فاحتمالات فرص تحسين نتائج القوائم المالية المجمعة، فيما يلي عدد من الاحتمالات التي كان من الممكن أن تحدث:

- يمكن أن تحصل المجموعة على قرض من خلال إحدى شركاتها التابعة ، التي لن تدخل بالقوائم المالية المجمعة، و بالتالي لن يظهر القرض بقائمة المركز المالي المجمع و بالتالي تتحسن نسبة رافعة التمويل (نسبة رأس المال إلى القروض).
- يمكن أن تتم عملية البيع مع إعادة الاستئجار حيث قد يتم بيع احد الاصول إلى احد الشركات التابعة التي لن تدخل في القوائم المالية المجمعة و يتم إعادة استئجار الأصل كإيجار تشغيلي و بالتالي سوف يتم استبعاد الأصل و الالتزام المقابل من قائمة المركز المالي.

٤,٣ بيع الشركات التابعة :

- في الحالات السابقة كانت الشركة القابضة تحاول تحسين قوائمها المالية او القوائم المالية المجمعة للمجموعة على حساب الشركة التابعة.
- هناك حالات أخرى تكون النية عكسية.
- عندما تقرر الشركة القابضة بيع حصتها في إحدى الشركات التابعة الخاسرة فإنها تحاول تحسين نتائج الشركة التابعة لبيعها بربح. في مثل هذه الحالة ، فان الحالات المذكورة في ٤,٢ أعلاه سوف تكون في الاتجاه الأخر لتحويل الربح من الشركة القابضة إلى الشركة التابعة.

٤,٤ الأثر على المتاجرة:

- حتى و إن لم تحدث معاملات بين الأطراف ذات العلاقة ، فإن علاقة الشركة التابعة و القابضة قد يكون لها اثر على كيفية اداء كل طرف لنشاطه.
- اذا كانت الشركة التابعة قبل اقتنائها تقوم بالشراء من أحد منافسي الشركة القابضة فمن المتوقع أن تتوقف الشركة التابعة عن ذلك بعد الاقتناء، و قد تكون الشركة التابعة ذاتها هي منافس الشركة القابضة قبل الاقتناء و بالتالي ستقوم الشركة التابعة بالانسحاب من بعض الأسواق لصالح الشركة القابضة.

الفصل الثامن

الميزانية المجمعة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. ملخص اجراءات تجميع الأعمال.

٢. حقوق الأقلية.

٣. توزيعات ارباح مدفوعة من الشركات التابعة.

٤. الشهرة الناتجة من تجميع الأعمال.

٥. العمليات التجارية داخل المجموعة.

٦. بيع اصول غير متداولة داخل المجموعة.

٧. ملخص الميزانية المجمعة.

٨. الاستحواذ على شركة تابعة خلال الفترة المالية.

٩. توزيعات الأرباح و أرباح ما قبل الاستحواذ.

١٠. القيمة العادلة للمحاسبة عن الاستحواذ.

١. ملخص اجراءات تجميع الأعمال

١.١ الأجراءات الأساسية

يتم تجميع القوائم المالية للشركة الأم والشركة التابعة لها تحصيليا بتجميع البنود المشابهة من الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية و الإيرادات و المصروفات .

ثم تؤخذ الخطوات التالية من اجل ان تظهر القوائم المالية المجمعة المعلومات المالية عن المجموعة كما لو كانت كيانا واحدا:

أ) يتم استبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات الشركة الأم في كل شركة تابعة مقابل الجزء الخاص بالشركة الأم من حقوق ملكية كل شركة تابعة.

ب) ويتم اثبات حصة حقوق الأقلية في صافي الدخل من الشركات التابعة المجمعة باستبعادها من اجمالي دخل المجموعة، للوصول الى صافي الدخل الخاص بمساهمي الشركة الأم.

ج) وينبغي عرض حصة حقوق الأقلية في أصول الشركات التابعة المجمعة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي المجمعة.

أمور أخرى يجب التعامل معها تشمل ما يلي:

- يجب التعامل مع الشهرة وفقا للمعيار المصري رقم (٢٩) .
- يجب المحاسبة عن توزيعات الأرباح المدفوعة من قبل شركة تابعة .

ينص معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) على أن جميع الأرصدة والمعاملات داخل المجموعة، والأرباح غير المحققة الناتجة عنها ينبغي استبعادها بالكامل. وينبغي أيضا استبعاد الخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات داخل المجموعة إذا امكن استرداد التكلفة. وسيتم شرح ذلك لاحقا في هذا الفصل.

١.٢ الاستبعاد و الاستبعاد الجزئي:

إعداد قائمة المركز المالي المجمعة، في شكل مبسط جدا يتكون من اثنين من الإجراءات.

أ) تجميع الحسابات المماثلة للشركة الأم و التابعة ويستبعد كل البنود التي تظهر كأصل في شركة ما بينما و التزام في الأخرى.

ب) يتم إضافة جميع الأصول والالتزامات الغير مستبعدة في جميع أنحاء المجموعة.

البنود التي يجب ان تستبعد تشمل ما يلي:

أ) الأصل (الاستثمارات في شركات تابعة) الذي يظهر في حسابات الشركة الأم مقابل حقوق الملكية (رأس المال) في حسابات الشركات التابعة.

ب) اذ يكون هناك معاملات متبادلة داخل شركات المجموعة. على سبيل المثال، قد تقوم شركة (ب) ببيع السلع بالآجل لشركة (جـ)، سوف تكون شركة (ب) ضمن العملاء في حسابات شركة (ب)، في حين أن شركة (أ) متكون ضمن الموردين في حسابات شركة (جـ).

١,٢ مثال: الاستبعاد

شركة (س) تبيع السلع بانتظام لشركتها التابعة "الوحيدة" شركة (ص). وتملك شركة (ص) ٨٠٪ من أسهم شركة (س). فيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦:

	شركة (س)	شركة (ص)
الأصول		
أصول غير متداولة		
أصول ثابتة	٣٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
استثمارات بالتكلفة (٤٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه) في شركة (ص)	(٤٠,٠٠٠)	–
	٧٥,٠٠٠	
أصول متداولة		
مخزون	١٦,٠٠٠	١٢,٠٠٠
عملاء: شركة (ص)	(٢,٠٠٠)	
أخرى	٥,٠٠٠	٩,٠٠٠
نقدية لدى البنوك	١,٠٠٠	–
إجمالي الأصول	١٠٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية		
حقوق الملكية		
٤٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه	–	(٤٠,٠٠٠)
٧٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه	٧٠,٠٠٠	–
الأرباح المرحلة	١٦,٠٠٠	١٩,٠٠٠
	٨٦,٠٠٠	٥٩,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		
بنوك سحب على المكشوف	–	٣,٠٠٠
موردون: شركة (س)		(٢,٠٠٠)
أخرى	١٤,٠٠٠	٢,٠٠٠
إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية	١٠٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠

المطلوب: قم بإعداد الميزانية المجمعة للشركة (س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م.

الحل : البنود المستبعدة هي:

أ) استبعاد الاستثمارات فى شركة (ص) بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه المدرجه بميزانية الشركة (س) مع رأس المال سيلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه مدرج بميزانية الشركة (ص) .

ب) استبعاد مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه من رصيد العملاء بميزانية الشركة (س) مع مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه من رصيد الموردين بميزانية الشركة (ص) .

- باقي بنود الأصول و الالتزامات يتم تجميعها معاً لإعداد الميزانية المجمعة.

شركة (س) المجمعة

الأصول		
أصول غير متداولة		
أصول ثابتة		٨٠,٠٠٠
أصول متداولة		
مخزون	٢٨,٠٠٠	
عملاء	١٥,٠٠٠	
نقدية لدى البنوك	١,٠٠٠	
	٤٤,٠٠٠	
اجمالي الأصول		١٢٤,٠٠٠
الالتزامات و الملكية		
حقوق الملكية		
(٧٠,٠٠٠ سهم X ١ جنيه)	٧٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٣٥,٠٠٠	
	١٠٥,٠٠٠	
الالتزامات المتداولة		
بنوك سحب على المكشوف	٣,٠٠٠	
موردون	١٦,٠٠٠	
	١٩,٠٠٠	
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		١٢٤,٠٠٠

لاحظ الآتي :

أ) لم يتم خصم بند يمثل سحب على المكشوف بميزانية الشركة (ص) من رصيد النقدية لدى البنوك بميزانية الشركة (س). سوف يتم المحاسبة التي الحصول على معلومات كل من المطلوبة و كما تتعارض مع مبدأ عدم اجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات.

ب) رأس مال الشركة في قائمة المركز المالي المجمع هو رأس مال الشركة الأم وحدها، يجب أن يكون هذا هو الحال دائما، مهما كانت معقدة، بناء على رأس مال الشركات التابعة يجب أن يكون دائما من البنود المستوفاة كذلك.

١.٤ الاستبعاد الجزئي

قد تظهر بنود في قائمة المركز المالي للشركة القابضة و الشركة التابعة و لكن ليس بنفس القيمة:

أ) قد تقتني الشركة القابضة اسهم الشركة التابعة بسعر أكبر او اقل من القيمة الاسمية للسهم. سيظهر الاستثمار بميزانية الشركة القابضة بتكلفة اقتناؤها ، في حين يظهر رأس المال في ميزانية الشركة التابعة بالقيمة الاسمية. هذا يؤدي الى ظهور الشهرة كما سوف يتم مناقشتها لاحقا بهذا الفصل.

ب) حتى لو قامت الشركة القابضة باقتناء الاسهم بقيمتها الاسمية، لكن قد لا تقتني ١٠٠% من اسهم الشركة التابعة. هذا يؤدي الى ظهور حقوق الاقلية كما سوف يتم مناقشتها لاحقا بهذا الفصل.

ج) قد لا تتساوى الارصدة المتبادلة بين شركات المجموعة ، نتيجة عدم تسجيل بعض المعاملات في احدى الشركات مثل كون هناك مخزون او نقدية بالطريق لم يتم تسجيلها.

د) قد تصدر احدى الشركات قرض و تقتني احدى شركات المجموعة جزء منه.

سؤال

ما يلي قائمة المركز المالي للشركة (س) والشركة التابعة لها (ص) في ٣٠ يونيو. و تملك شركة (س) كل أسهمها العادية و ٤٠٪ من قرض الشركة (ص) منذ تأسيسها.

شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة	١٢٠,٠٠٠
استثمارات في الشركة (ص) بالتكلفة	
٨٠,٠٠٠ سهم عادي × ١ جنية للسهم	١٠٠,٠٠٠
٢٠,٠٠٠ جنية قرض ١٢% للشركة (ص)	٢٠,٠٠٠
	٢٢٠,٠٠٠

أصول متداولة

مخزون	٥٠,٠٠٠
عملاء	٤٠,٠٠٠
حساب جاري مستحق من الشركة (ص)	١٨,٠٠٠

نقدية لدى البنوك	٤,٠٠٠	
		١٩٢,٠٠٠
اجمالي الأصول		٣٣٢,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٩٥,٠٠٠	
		١٩٥,٠٠٠
الالتزامات غير المتداولة		
قرض ١٠%		٧٥,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		
موردون	٤٧,٠٠٠	
ضرائب	١٥,٠٠٠	
		٦٢,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		٣٣٢,٠٠٠

شركة (ص)

الأصول		
أصول غير متداولة		
أصول ثابتة		٢٠٠,٠٠٠
أصول متداولة		
مخزون	٦٠,٠٠٠	
عملاء	٣٠,٠٠٠	
نقدية لدى البنوك	٦,٠٠٠	
		٩٦,٠٠٠
اجمالي الأصول		٢٩٦,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال (٨٠,٠٠٠ سهم X ١ جنيه)	٨٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٢٨,٠٠٠	
		١٠٨,٠٠٠
الالتزامات غير المتداولة		
قرض ١٠%		٥٠,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

موردون	١٦,٠٠٠	
مصروفات	١٠,٠٠٠	
حساب جاري مستحق للشركة (س)	١٢,٠٠٠	
		٣٨,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		١٩٦,٠٠٠

الاختلاف في الحسابات الجارية بين الشركتين نتيجة بضاعة بالطريق.

المطلوب: قم باعداد الميزانيه المجمعة لشركة (س).

الحل:

شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة (١٢٠,٠٠٠+١٠٠,٠٠٠)		٢٢٠,٠٠٠

أصول متداولة

مخزون (٥٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠)	١١٠,٠٠٠	
بضاعة بالطريق (١٨,٠٠٠-١٢,٠٠٠)	٦,٠٠٠	
عملاء (٤٠,٠٠٠+٣٠,٠٠٠)	٧٠,٠٠٠	
نقدية لدى البنوك (٤,٠٠٠+٦,٠٠٠)	١٠,٠٠٠	
		١٩٦,٠٠٠
اجمالي الأصول		٤١٦,٠٠٠

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال	١٠٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة (٩٥,٠٠٠ + ٢٨,٠٠٠)	١٢٣,٠٠٠	
		٢٢٣,٠٠٠

الالتزامات غير المتداولة

قرض ١٠%	٧٥,٠٠٠	
قرض ١٢% (٥٠,٠٠٠ x ٦٠%)	٣٠,٠٠٠	
		١٠٥,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

موردون (٤٧,٠٠٠ - ١٦,٠٠٠)	٦٣,٠٠٠
ضرائب (١٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠)	٢٥,٠٠٠
	٨٨,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية	٤١٦,٠٠٠

لاحظ:

أ) القرض الذي لم يستبعد من الشركة (ص) مدرج ضمن التزامات المجموعة.

ب) تم استبعاد الحسابات الجارية المتبادلة بين الشركتين و تم تسجيل بضاعة بالطريق متمثلة في الفرق بين الحسابات الجارية بين الشركتين (١٨,٠٠٠ - ١٢,٠٠٠).

ج) تم استبعاد استثمارات في شركة (ص) الظاهر في ميزانية الشركة (س) مع رأس مال الشركة (ص).

٢. حقوق الأقلية

من الضروري التفرقة في قائمة المركز المالي بين حقوق الأقلية و صافي الأصول الخاصة بالمجموعة ، التي تم تمويلها عن طريق حقوق ملكية المساهمين.

٢,١. مقدمة

قد تم سابقا ذكر ان إجمالي أصول والتزامات الشركات التابعة تدرج في قائمة المركز المالي المجمعة، حتى وان كانت الشركات التابعة مملوكة جزئيا فقط. وهناك في الواقع نسبة من صافي أصول الشركات التابعة تملك للمستثمرين من خارج المجموعة (حقوق الأقلية).

يسمح المعيار الدولي بطريقتين لحساب حقوق الأقلية في قائمة المركز المالي المجمعة. ويمكن تقييم حقوق الأقلية كالتالي:

أ) حصة نسبية من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

ب) القيمة الكاملة أو الحصة العادلة (تستند جزئيا على القيمة للشركة الأم التي تحتفظ بها الأقلية).

- يتبع نفس المعيار الحرية على تقييم حقوق الأقلية بالحصة النسبية من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة.

٢,٢. مثال:

تملك الشركة (س) ٧٥% من اسهم الشركة (ص) منذ تاريخ تأسيسها. فيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين :

شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة	٥٠,٠٠٠

استثمارات في شركة (ص):

استثمارات (٣٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه) بالتكلفة ٣٠,٠٠٠

٨٠,٠٠٠

أصول متداولة

٤٥,٠٠٠

اجمالي الأصول ١٢٥,٠٠٠

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال (٨٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه) ٨٠,٠٠٠

الأرباح المرحلة ٢٥,٠٠٠

١٠٥,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

٢٠,٠٠٠

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية ١٢٥,٠٠٠

شركة (ص)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة ٣٥,٠٠٠

أصول متداولة

٣٥,٠٠٠

اجمالي الأصول ٧٠,٠٠٠

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال (٤٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه)

الأرباح المرحلة

٥٠,٠٠٠

الالتزامات المتداولة

٢٠,٠٠٠

اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية ٧٠,٠٠٠

المطلوب:

قم باعداد الميزانيه المجمعة لشركة (س).

الحل:

سيتم تجميع صافي أصول الشركة (ص) بغض النظر عن انها مملوكة بنسبة ٧٥% فقط.

حقوق الأقلية في صافي الأصول يتم احتسابها كالتالي:

* نسبة حقوق الأقلية في رأس المال (٢٥% x ٤٠,٠٠٠) ١٠,٠٠٠
* نسبة حقوق الأقلية في الأرباح المرحلة (٢٥% x ١٠,٠٠٠) ٢,٥٠٠

١٢,٥٠٠

* سيتم ادراج مبلغ ١٠,٠٠٠ ضمن حقوق الأقلية و الباقي (٣٠,٠٠٠) سيتم استبعادها مقابل الاستثمار الظاهر في الشركة (س).

شركة (س) المجمعة

الأصول

أصول غير متداولة

اصول ثابتة	٨٥,٠٠٠
أصول متداولة	٨٠,٠٠٠
اجمالي الأصول	١٦٥,٠٠٠

الالتزامات و الملكية

حقوق الملكية

رأس المال (٨٠,٠٠٠ سهم x ١ جنية)	٨٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة (٢٥,٠٠٠+(٧٥% x ١٠,٠٠٠))	٣٢,٥٠٠
	١١٢,٥٠٠
حقوق الأقلية	١٢,٥٠٠
الالتزامات المتداولة	٤٠,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية	١٦٥,٠٠٠

٢.٣ الإجراءات:

أ تجميع الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي (١٠٠% من (م) + ١٠٠% من (ص))، بغض النظر عن نسبة استثمار الشركة الأم للشركة التابعة. هذا يوضح مقدار الأصول التي تتحكم بها المجموعة.

ب يعادل رأس المال المجموعة هو رأس مال الشركة الأم فقط.

ت يتم تجميع رصيد الأرباح المرحلة والاحتياطات للشركة التابعة (بعد استبعاد المعاملات بين المجموعة).

ث حساب نسبة حقوق الأقلية في صافي أصول الشركة التابعة (رأس المال + الاحتياطات).

سؤال:

الآتي قائمة المركز المالي لكل من الشركتين (م) و (ص)، قم بإعداد الميزانية المجمعة للشركة (س). يتم احتساب نسبة حقوق الأقلية على أساس النسبة من القيمة العادلة لصافي الأصول .

شركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة		٣١,٠٠٠
استثمارات في شركة (ص)		
استثمارات (١٢,٠٠٠ سهم X ١ جنيه) بالتكلفة	١٢,٠٠٠	
٨,٠٠٠ جنيه قرض ١٠% للشركة (ص)	٨,٠٠٠	
		٢٠,٠٠٠
أصول متداولة		٢١,٠٠٠
إجمالي الأصول		٧٢,٠٠٠

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال	٤٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٢٢,٠٠٠	
		٦٢,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		١٠,٠٠٠
إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		٧٢,٠٠٠

شركة (ص)

الأصول

اصول غير متداولة

أصول ثابتة	٣٤,٠٠٠
أصول متداولة	٣٢,٠٠٠
اجمالي الأصول	٦٦,٠٠٠

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال (٢٠٠٠٠ × ١)		٢٠,٠٠٠
احتياطي اعادة تقييم		٦,٠٠٠
الأرباح المرحلة		٤,٠٠٠
		٣٠,٠٠٠

الالتزامات غير المتداولة

قرض ١٠%	٢٦,٠٠٠
الالتزامات المتداولة	١٠,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية	٦٦,٠٠٠

الحل:

تملك الشركة (س) ٦٠% من الشركة (ص). البنود التي تستبعد جزئيا هي مكونات استثمار الشركة (س) في الشركة (ص) (مثل الأسهم العادية والقرض).

يملك الأقلية ٤٠% (٨,٠٠٠ / ٢٠,٠٠٠) من أسهم شركة (ص) متضمنة الارباح المرحلة والاحتياطيات.

ملاحظات الحل

١) احتياطي اعادة التقييم

الشركة (س)	
نصيب الشركة (س) من (ص) (٦٠% × ٦,٠٠٠)	٣,٦٠٠
	٣,٦٠٠

٢) الارباح المرحلة

الشركة (س)	٢٢,٠٠٠
نصيب الشركة (س) من (ص) (٦٠% × ٤,٠٠٠)	٢,٤٠٠
	٢٤,٤٠٠

٣) حقوق الاقلية

صافي اصول الشركة (ص) (٦٦,٠٠٠ - ٣٦,٠٠٠)	٣٠,٠٠٠
٤٠% ×	١٢,٠٠٠

شركة (س)

الأصول		
أصول ثابتة		٦٥,٠٠٠
أصول متداولة		٥٣,٠٠٠
اجمالي الاصول		١١٨,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال	٤٠,٠٠٠	
احتياطي اعادة تقييم	٣,٦٠٠	
الأرباح المرحلة	٢٤,٤٠٠	
		٦٨,٠٠٠
حقوق الأقلية		١٢,٠٠٠
الالتزامات غير المتداولة		
(قرض ١٠% (٢٦,٠٠٠-٨,٠٠٠))		١٨,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٢٠,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		١١٨,٠٠٠

لاحظ:

أ) تعتبر الشركة (ص) شركة تابعة للشركة (س) حيث تمتلك الشركة (س) ٦٠% من أسهم الشركة (ص).

ب) رأس مال الشركة في قائمة المركز المالي المجمع هو رأس المال للشركة الأم وحدها. حيث تم استبعاد جزء من رأس مال الشركة (ص) مقابل استثمار الشركة (س) و الباقي تم ادراجه ضمن حقوق الأقلية .

ج) يمثل بند حقوق الأقلية في نسبتهم من رأس المال و الاحتياطات .

د) الجزء الغير مستبعد من القرض تم عرضه منفرداً في الالتزامات و ليس ضمن حقوق الاقلية .

٣. توزيعات ارباح مدفوعة من الشركات التابعة:

المعالجة المحاسبية ليست صعبة عندما تقوم الشركة التابعة بدفع توزيعات الأرباح خلال العام.

افترض ان الشركة (ص) مملوكة بنسبة ٦٠% للشركة (س)، و قامت بدفع توزيعات أرباح ١,٠٠٠ جنيه في آخر يوم في الفترة المالية. و كانت الارباح المرحلة قبل دفع توزيعات الأرباح مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه.

أ) مبلغ ٤٠٠ جنيه تم دفعها للأقلية، هذه النقدية خارجة من المجموعة و لن تظهر في قائمة المركز المالي المجمعة.

ب) حصلت الشركة الأم على مبلغ ٦٠٠ جنيه كتوزيعات ارباح، و تم تسجيلها ضمن: النقدية و دائن: الأرباح و الخسائر. وذلك سوف يتم استبعاد ذلك عن اعداد القوائم المجمعه.

ج) باقي رصيد الأرباح المرحله للشركة (ص) (٤,٠٠٠ جنيه) سوف يتم تجميعه بالطريقة العاديه. نصيب المجموعه (٦٠% x ٤,٠٠٠ = ٢,٤٠٠) سوف يتم ادراجه ضمن رصيد الأرباح المرحله المجموعه في قائمة المركز المالي، و سيتم ادراج نصيب حقوق الأقلية (٤٠% x ٤,٠٠٠ = ١,٦٠٠) ضمن حقوق الأقلية في قائمة المركز المالي.

٤. الشهرة الناتجة عن تجميع الأعمال.

٤ / ١. المحاسبة:

نبدأ بالقيود بدفاتر الشركة القابضة عندما تقتني أسهم الشركة التابعة .

عندما ترغب الشركة (س) في شراء أسهم الشركة (ص) فيجب عليها دفع مقابلها للملاك السابقين ، ويعد أكثر طرق السداد شيوعا هو السداد النقدي .

لنفرض أن الشركة (س) اشترت كل أسهم الشركة (ص) البالغة ٤٠,٠٠٠ سهم والقيمة الأسمية للسهم مبلغ ١ جنيه وقامت بسداد مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه نقداً للملاك السابقين مقابل الأسهم .

يكون القيد المحاسبي في دفاتر الشركة (س) كالتالي :

٦٠,٠٠٠		من حـ/ الإستثمارات في الشركة (ص) بالتكلفة
	٦٠,٠٠٠	إلى حـ/ البنك

وقد يقبل الملاك السابقين نوع آخر من المقابل بخلاف النقدية ، على سبيل المثال قد يقبلوا عدد من الأسهم في الشركة (س) نفسها ، وعندئذ تقوم الشركة (س) بإصدار أسهم جديدة بالعدد المتفق عليه وتقوم بإعطائها للملاك السابقين للشركة (ص) .

هذا النوع من المقابل قد يكون أكثر جاذبية بالنسبة للشركة (س) حيث تتفادى الحاجة إلى سداد مبالغ نقدية كبيرة لإقتناء الشركة (ص) كما يكون لملاك الشركة (ص) القدامى حصة غير مباشرة في (ص) عن طريق إمتلاكهم أسهم في الشركة القابضة (س) .

(باستخدام المثال السابق)، لنفترض أن ملاك الشركة (ص) قبلوا الحصول على أسهم في الشركة (س) بواقع ١ سهم من الشركة (س) بقيمة أسمية ١ جنيه مقابل ٢ سهم من الشركة (ص) بقيمة أسمية ١ جنيه وبالتالي لكي تقوم الشركة (س) بإقتناء الـ ٤٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص) فإنه يجب عليها إصدار ٢٠,٠٠٠ سهم بقيمة أسمية ١ جنيه للسهم ، كيف تقوم الشركة (س) بتسجيل تلك المعاملة في دفاترها ؟

يفترض أن المالك السابقين للشركة (ص) قد قبلوا الحصول على ٢٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (س) لأنهم اعتبروا أن قيمة كل سهم من هذه الأسهم هي ٢ جنيه للسهم وبالتالي يتم تسجيل تلك المعاملة كالتالي في دفاتر الشركة (س) :

٦٠,٠٠٠	من حـ/ الإستثمارات في الشركة (ص)
٢٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال (٢٠,٠٠٠ سهم × ١ جنيه قيمة أسمية للسهم)
٤٠,٠٠٠	إلى حـ/ علاوة الإصدار

قد تكون القيمة التي سجلتها الشركة (س) كتكلفة لإستثماراتها في الشركة (ص) أكبر أو أقل من القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة (ص) . بافتراض أن الشركة (ص) في المثال السابق ليس لديها إلتزامات ولا إحتياطيات، وبالتالي يكون رأس المال ٤٠,٠٠٠ جنيه في الجانب الدائن و ٤٠,٠٠٠ جنيه أصول ملموسة بالقيمة الدفترية في الجانب المدين .

للتسهيل افترض أن القيمة الدفترية هي القيمة العادلة ، والآن بما أن الشركة (س) وافقت على إقتناء ١٠٠% من الشركة (ص) بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه بالتالي فإن الشركة (س) تعتقد أن الشركة (ص) تمتلك إلى جانب الأصول الملموسة البالغة ٤٠,٠٠٠ جنيه أصول غير ملموسة تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه .

هذا المبلغ (أي ٢٠,٠٠٠ جنيه) المدفوع أكثر من قيمة الأصول الملموسة المقتناة تسمى **الشهرة الناتجة عن التجميع** (وفي بعض الأحيان يطلق عليها علاوة الإقتناء) .

بإتباع قيود الاستحواذ العادية ، سيتم إستبعاد الـ ٤٠,٠٠٠ جنيه رأس المال في الشركة (ص) مقابل ٤٠,٠٠٠ جنيه من بند الإستثمارات في الشركة (ص) الظاهر في ميزانية الشركة (س) ، وهذا يترك مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية الشركة (س) كرصيد مدين لم يتم إستبعادها ، ذلك الـ ٢٠,٠٠٠ جنيه سوف تظهر في القوائم المالية المجمعة تحت بند **الأصول غير ملموسة طويلة الأجل : شهرة ناتجة عن التجميع** .

٤.٢ الشهرة والأرباح ما قبل الإقتناء

حتى الآن كنا نفترض أن الشركة (ص) ليس لديها رصيد أرباح مرحلة عندما تم إقتناء أسهمها بواسطة الشركة (س) ، ولكن عندما نفترض أن الشركة (ص) قد حققت أرباح قدرها ٨,٠٠٠ جنيه في الفترة ما قبل الإقتناء وبالتالي فإن الميزانية تظهر التالي مباشرة قبل الإقتناء :

	جنيه مصري
إجمالي الأصول	٤٨,٠٠٠
رأس المال	٤٠,٠٠٠
+ الأرباح المرحلة	٨,٠٠٠
	٤٨,٠٠٠

إذا قامت الشركة (س) الآن بشراء كل اسهم الشركة (ص) فإنها سوف تدفع إجمالي أصول بقيمة ٨٠,٠٠٠ جنيه بتكلفة إقتناء، فرقا ٦٠,٠٠٠ جنيه وبالتالي من الواضح في تلك الحالة أن قيمة الأصول غير الملموسة (المميزة) تم تحديد قيمتها بمبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه .

يجب أن يكون من الواضح أنه يجب استبعاد الأرباح المرحلة قبل الإقتناء الخاصة بالشركة التابعة وذلك للوصول إلى رقم الشهرة الناتجة عن التجميع ، بعبارة أخرى ، ليس فقط رأس مال الشركة (ص) هو ما يجب إستبعاده بل أيضا الأرباح المرحلة قبل الإقتناء الخاصة بالشركة (ص) مقابل إستبعاد بند الإستثمارات في الشركة (ص) والظاهر بميزانية الشركة (س) القابضة ، والجزء غير المستبعد يمثل رصيد معين يظهر بالقوائم المالية المجمعة على أنه شهرة :

٤٠,٠٠٠	من حـ/ رأس مال الشركة (ص)
٨٠,٠٠٠	من حـ/ الأرباح المرحلة الشركة (ص)
(١٢,٠٠٠)	من حـ/ الشهرة
(٦٠,٠٠٠)	إلى حـ/ الإستثمارات في الشركة (ص) (الظاهر بميزانية الشركة س)

أيضا هناك شيء آخر لا يجب أبداً تجميع الأرباح المرحلة قبل الإقتناء الخاصة بالشركة التابعة على الأرباح المرحلة للشركة القابضة في القوائم المالية المجمعة ، ما يظهر في القوائم المالية المجمعة من أرباح مرحلة هو الأرباح المرحلة الخاصة بالشركة القابضة مضافاً اليها الأرباح المرحلة للشركة التابعة بعد الإقتناء ، الأرباح المرحلة للشركة التابعة بعد الإقتناء ، هي ببساطة الأرباح المرحلة الآن مطروحاً منها الأرباح المرحلة في تاريخ الإقتناء .

٢ ٨. **مثال : الشهرة وأرباح ما بعد الإقتناء:**

قامت شركة (س) بأقتناء الأسهم العادية لشركة (ص) في ٣١ مارس، و فيما يلي مسودة لقائمة المركز المالي لكلا من الشركتين:

شركة (س)
قائمة المركز المالي في ٣١ مارس

جنيه مصري

الأصول	
أصول غير متداولة	
أستثمار في شركة (ص) ٥٠٠٠٠ سهم (بالتكلفة)	٨٠,٠٠٠
أصول متداولة	٤٠,٠٠٠
أجمالي الأصول	١٢٠,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية	

حقوق الملكية

أسهم عادية	٧٥,٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٥,٠٠٠
أجمالي الالتزامات و حقوق الملكية	١٢٠,٠٠٠

شركة (ص)
قائمة المركز المالى فى ٣١ مارس

	جنيه مصرى
أصول متداولة	٦٠,٠٠٠
حقوق الملكية	
٥٠,٠٠٠ سهم عادى (جنيه/ سهم)	٥٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	١٠,٠٠٠
	٦٠,٠٠٠

سؤال:

قم بأعداد قائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ مارس.

الأجابة

الطريقة التى يجب أستخدامها فى حساب شهرة جديدة كما يلى:

المبلغ المدفوع للأقتناء	X
صافى الأصول المستحوذ عليها المتمثلة فى:	
أسهم عادية	X
احتياطيات و علاوة اصدار	X
الأرباح المرحلة عند الأستحواذ	X
اجمالى الشهرة	(X)
	X

عند أستخدام هذه الطريقة فى المثال تكون كالأتى:

	جنيه مصرى
المبلغ المدفوع للأقتناء	٨٠,٠٠٠
صافى الأصول المستحوذ عليها المتمثلة فى:	
أسهم عادية	٥٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة عند الأستحواذ	١٠,٠٠٠
	(٦٠,٠٠٠)
الشهرة	٢٠,٠٠٠

شركة (س)
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ مارس

الأصول	
أصول غير متداولة	
الشهرة الناتجة من تجميع شركة (ص) (٨٠٠٠ - ٦٠٠٠)	٢٠,٠٠٠
الأصول المتداولة (٤٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠)	١٠٠,٠٠٠
	١٢٠,٠٠٠
حقوق الملكية	
أسهم عادية	٧٥,٠٠٠
الأرباح المرحلة	٤٥,٠٠٠
	١٢٠,٠٠٠

٤.٤ الشهرة وحقوق الأقلية

دعنا نرى في المثال السابق ماذا يحدث إذا اقتنت الشركة (س) نسبة أقل من ١٠٠% من أسهم الشركة (ص)، إذا دفعت الشركة (س) مبلغ (٧٠,٠٠٠ جنيه لاقتناء ٤٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص) ، يكون إحتساب قيمة الشهرة كالتالي :

	جنيه مصري
المقابل المدفوع	٧٠,٠٠٠
صافي الأصول المقتناة (٦٠,٠٠٠ × ٨٠%)	(٤٨,٠٠٠)
الشهرة	٢٢,٠٠٠

٤.٥ حقوق الأقلية بالقيمة العادلة

باستخدام المثال السابق : إفترض أن القيمة السوقية للأسهم كانت ١,٢٥ جنيه ، يكون إحتساب الشهرة كالتالي:

	المجموعة	الأقلية
	جنيه	جنيه
المقابل المدفوع / القيمة العادلة لأسهم الأقلية (١٠,٠٠٠ × ١,٢٥)	٧٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠
صافي الأصول في تاريخ الإقتناء – المجموعة / الأقلية	(٤٨,٠٠٠)	(١٢,٠٠٠)
	٢٢,٠٠٠	٥٠٠

إجمالي الشهرة البالغة ٢٢,٥٠٠ جنيه أعلى من الشهرة المحتسبة على اساس قياس حقوق الأقلية كنسبة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

هذه الـ ٥٠٠ جنيه تمثل الشهرة التي تخص حقوق الأقلية . هذه المعالجة مسموح بها بالمعيار الدولي .

لاحظ انه طبقا للمعيار المصري الشهرة ستكون ٢٢٠٠٠ فقط لان حقوق الأقلية تحسب على أساس النسبة النسبة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة (كما هو موضح ب ٤٠٤ بالاعلى) و ليس القيمة العادلة.

٤.٦ حقوق الأقلية في نهاية العام

عندما يتم إستخدام القيمة العادلة لقياس حقوق الأقلية يتم ذلك فقط في تاريخ الإقتناء ، اما في نهاية العام ، يتم قياس حقوق الأقلية بقيمة نصيبهم من صافي أصول الشركة التابعة مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المقيدة.

عندما يتم إستخدام أساليب القيمة العادلة ، سوف تتضمن الشهرة في نهاية العام مبلغ إضافي يخص حقوق الأقلية ، في المثال السابق ٥٠٠ جنيه ، الطرف الثاني من القيد سيكون حقوق الأقلية .

٤.٧ مثال عملي

اقتنت الشركة (ب) ٧٥% من أجمالي أسهم الشركة (ن) في ١ يناير ٢٠٠٧ في الوقت الذي بلغت الارباح المرحلة لشركة (ن) مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه، بلغ السعر السوقي لأسهم الشركة (ن) قبل تاريخ الأستحواذ مباشرة مبلغ ٢,٦ جنيه للسهم. فقد قامت الشركة (ب) بتقييم حقوق الأقلية بالقيمة العادلة. لم تقم الشركة بعمل اي أضمحلال للشهرة .

فيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

	(ب)	(ن)
	جنيه مصري	جنيه مصري
أصول ثابتة	٦٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الأستثمار في شركة (ن)	٦٨,٠٠٠	–
	١٢٨,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الأصول المتداولة	٥٢,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
	١٨٠,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
رأس المال (١جنيه / للسهم)	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة	٧٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
	١٧٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
الالتزامات المتداولة	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
	١٨٠,٠٠٠	٨٥,٠٠٠

المطلوب: اعداد قائمة المركز المالي المجمع:

٤.٨ الإجابة :

قائمة المركز المالي المجمعة

	جنيه مصري
الأصـــول	
الأصول الثابتة (٦٠,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠)	١١٠,٠٠٠
الشهرة (١)	٢٣,٠٠٠
الأصول المتداولة (٥٢,٠٠٠ - ٣٥,٠٠٠)	٨٧,٠٠٠
اجمالي الأصول	٢٢٠,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية	
حقوق مساهمي الشركة الأم	
رأس المال	١٠٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة (٢)	٧٧,٥٠٠
	١٧٧,٥٠٠
حقوق الأقلية (٣)	٢٢,٥٠٠
اجمالي حقوق الملكية	٢٠٠,٠٠٠
الالتزامات المتداولة (١٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠)	٢٠,٠٠٠
	٢٢٠,٠٠٠

ملاحظات على الحل

١) الشهرة

	جنيه مصري
المبلغ المدفوع	٦٨,٠٠٠
القيمة العادلة لحقوق الأقلية (١٢,٥٠٠ × ١,٦٨ جنيه مصري)	٢١,٠٠٠
صافي أصول الشركة (س) المستحوذ عليها	(٦٥,٠٠٠)
(٥٠,٠٠٠ + ١٥,٠٠٠ ما قبل الاقتناء)	
اجمالي الشهرة	٢٣,٠٠٠
القيمة العادلة لحقوق الأقلية (١٢,٥٠٠ × ١,٦٨ جنيه مصري)	٢٠,٠٠٠
حصة الأقلية في صافي أصول الشركة (س) المستحوذ عليها	(١٦,٢٥٠)
(٥٠,٠٠٠ + ١٥,٠٠٠) × ١٥%	
الشهرة الخاصة بحقوق الأقلية	٣,٧٥٠

٢) الأرباح المرحلة

	(ب) جنيه مصري	(س) جنيه مصري
الأرباح المرحلة كما ذكر بالمثل	٧٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
ناقص: ما قبل الاستحواذ		(١٥,٠٠٠)
		١٠,٠٠٠

نصيب المجموعة : [١٠,٠٠٠ × ٧٥%]	٧,٥٠٠
الأرباح المرحلة للمجموعة	٧٧,٥٠٠

٣) حقوق الأقلية فى نهاية العام

	جنيه مصرى
نصيب حقوق الأقلية من صافى أصول الشركة (ن) (٧٥,٠٠٠ × ٢٥%)	١٨,٧٥٠
الشهرة (١)	٣,٧٥٠
	٢٢,٥٠٠

لاحظ أن فى هذا المثال تم احتساب حقوق الأقلية بالقيمة العادلة ، وذلك طبقا للمعيار الدولى، بينما اذا تم احتساب حقوق الأقلية باستخدام الحصة النسبية من القيمة العادلة لصافى أصول الشركة التابعة كما يتطلب المعيار المصرى سوف تكون الشهرة وحقوق الأقلية كما يلى :

الشهره	جنيه مصرى
المقابل المدفوع	٦٨,٠٠٠
حقوق الأقلية باستخدام الحصة النسبية من القيمة العادلة لصافى أصول الشركة التابعة (١٥,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠) ×٢٥%	١٦,٢٥٠
صافى أصول الشركة (ن) المشهود عليها (١٥,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠)	(٦٥,٠٠٠)
اجمالى الشهرة	١٩,٢٥٠

حقوق الأقلية فى نهاية العام

	جنيه مصرى
نصيب حقوق الأقلية من صافى أصول الشركة (ن) (٧٥,٠٠٠ × ٢٥%)	١٨,٧٥٠
الشهرة	-
	١٨,٧٥٠

٤,٩ اضمحلال الشهرة:

يعد الاعتراف الأولى تقوم المنشأة المقتنية بقياس الشهرة المقتناة عن عملية تجميع الأعمال بالتكلفة ناقصا منها إجمالى الخسائر المتراكمة عن اضمحلال القيمة.

لا يتم استهلاك الشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال ، وبدلا من ذلك تقوم المنشأة المقتنية بعمل اختبار لقياس اضمحلال قيمة الشهرة سنويا أو دوريا إذا كانت الأحداث أو التغيرات فى الظروف تفيد وجود مؤشر عن اضمحلال قيمة الشهرة وذلك طبقا لمعيار المحاسبة المصرى(٢١) اضمحلال قيمة الأصول .

٤,١٠ الشهرة . أرباح الاقتناء

١. في حالة زيادة تكلفة تجميع الأعمال عن نصيب المنشأة المقتنية في صافي القيمة العادلة

- الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن نصيب المنشأة المقتنية في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات و الالتزامات المحتملة المحددة تمثل الشهرة .
- و الشهرة هي ما تقوم بسداده المنشأة المقتنية مقابل منافع اقتصادية مستقبلية من أصول لا يمكن تحديدها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل.
- يتم الاعتراف بالشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال كأصل .

٢. في حالة زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة عن التكلفة

- إذا كانت حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات و الالتزامات المحتملة المحددة و المعترف بها تزيد عن تكلفة تجميع الأعمال، عندئذ تقوم المنشأة المقتنية بما يلي :

أ) إعادة تقدير وتحديد وقياس الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتناة وإعادة قياس تكلفة الاقتناء.

ب) الاعتراف على الفور في الأرباح أو الخسائر بأية زيادة متبقية بعد إعادة القياس.

٤,١١ تكلفة تجميع الأعمال:

- تقوم المنشأة المقتنية بقياس تكلفة تجميع الأعمال على أنه مجموع:

أ) المقابل المدفوع للاقتناء هو:

- النقدية المدفوعة .
- القيم العادلة في تاريخ التبادل للأصول المعطاة .
- القيم العادلة للالتزامات المتكبدة و (انظر ٤,١١,٢).
- القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة.
- المقابل المحتمل / المشروط اذا كان احتمال حدوثة متوقعا(انظر ٤,١١,١).

ب) أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع الأعمال . (انظر ٤,١١,٣)

٤,١١,١ المقابل المحتمل / المشروط (تسويات تكلفة تجميع الأعمال بالأحداث المحتملة المستقبلية):

- قد يسمح عقد تجميع الأعمال بتسوية تكلفة عملية التجميع المتفق على حدث مستقبلي أو أكثر .على سبيل المثال قد تكون هذه التسوية مشروطة بتحقيق مستوى معين من الأرباح في الفترات المستقبلية أو مشروطة بالحفاظ على سعر السوق للأدوات المصدرة .

- عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تسوية تكلفة التجميع بالأحداث المحتملة المستقبلية، تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاقتناء اذا:

أ) كانت التسوية **متوقعة** و

ب) يمكن **قياسها** بطريقة يعتمد عليها.

- لا يتم إدراج هذه التسوية ضمن تكلفة تجميع الأصل في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن متوقعة أو لم يمكن قياسها بطريقه يعتمد عليها، وإذا تم تسجيل هذه التسوية فيما بعد متوقعة وأمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها عندئذ يتم معالجة المقابل الإضافي كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال **بأثر رجعي** بتعديل الشهرة .

لاحظ ان المعيار الدولي يتطلب تسجيل المقابل المشروط في تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة.

٤،١١،٢ تأجيل سداد المقابل

- عند تأجيل تسوية تكلفة عملية تجميع الأعمال أو جزء منها تحدد القيمة العادلة للجزء المؤجل بخصم المبالغ واجبة السداد مقابل القيم الحالية في تاريخ التبادل مع الأخذ في الاعتبار أية علاوة أو خصم يحتمل تحملها عند التسوية.

٤،١١،٣ مصروفات عملية تجميع الاعمال

- **تتضمن** تكلفة عملية تجميع الأعمال اية تكاليف تعزى مباشرة لعملية التجميع على سبيل المثال الأتعاب المهنية التي تدفع للمحاسبين والمستشارين القانونين ومؤسسات التقييم والاستشاريين الآخرين لتنفيذ التجميع.
- **ولا يدخل** ضمن تكلفة تجميع الأعمال **التكاليف** العمومية والإدارية بما في ذلك تكاليف وجود إدارة تتولى عملية التجميع، والتكاليف التي لا يمكن أن تعزى مباشرة لعملية تجميع أعمال محددة تثار المحاسبة عنها بحيث يعترف بيده **لتكاليف** كمصروفات عند تكبدها.
- **تمثل تكاليف ترتيب وإصدار التزامات مالية** جزءا لا يتجزأ من معاملة اصدار الالتزامات و حتى و إن تم إصدار الالتزامات لتنفيذ عملية تجميع الأعمال **وليس** كتكاليف **تعزى** مباشرة لعملية تجميع الأعمال، وبالتالي **لا تقوم** المنشأة بإدراج هذه التكاليف ضمن **تكلفة تجميع الأعمال** وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم(٢٦) **تدرج هذه التكاليف** عند القياس الأولى للالتزام.
- بالمثل تمثل تكاليف **إصدار أدوات حقوق ملكية** جزءا لا يتجزء من **معاملة إصدار أدوات حقوق الملكية** لإجراء عملية تجميع الأعمال وليس كتكاليف تعزى مباشرة لعملية التجميع ؛ وبالتالي لا تقوم المنشأة بإدراج هذه التكاليف ضمن تكلفة تجميع الأعمال وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم(٢٥) " الأدوات المالية :الإفصاح والعرض" **يتم تخفيض المتحصلات من إصدار حقوق الملكية هذه بقيمة هذه التكاليف**

لاحظ ان المعيار الدولي لا يسمح باعتبار المصروفات المتعلقة بتجميع الاعمال بانها تكلفة تضاف على تكلفة تجميع الاعمال و يجب تحميلها على قائمة الدخل. اما تكاليف اصدار الاسهم و الالتزامات و التي اصدرت من اجل الاقتناء يتم معالجتهم كالتالي:

أ) تكاليف اصدار الاسهم : يتم تخفيض المتحصلات من إصدار حقوق الملكية بقيمة هذه التكاليف .
ب) تكاليف اصدار السندات: تدرج هذه التكاليف عند القياس الأولى للالتزام .

٤.١٢. التسوية اللاحقة على الشهرة

- هناك ٤ حالات يتم تسوية الشهرة بأثر رجعي:
  أ) تصحيح خطأ
  ب) المقابل المحتمل / المشروط (انظر ٤.١٢.١)
  ج) المحاسبة الأولية عليه تجميع الأعمال بصفة مؤقتة (بعد قصى ١٢ شهر) يتم مقاصتها لاحقا
  د) الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بعد استكمال المحاسبة الأولية كما يلي:

إذا لم تف المزايا المحتملة لترحيل خسائر ضريبة الدخل للمنشأة المقتناة أو الأصول الضريبية الأخرى المؤجلة بمتطلبات الاعتراف المنفصل عند المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال ، ولكن مع تحقق هذه المزايا فيما بعد ، تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بـ:

I. المزايا كإيراد طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم(٢٤) "ضرائب الدخل"
II. خفض القيمة الدفترية للشهرة بمبالغ كان من الممكن الاعتراف به إذا ما تم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل كأصل محدد من تاريخ الاقتناء.
III. الاعتراف بخفض القيمة الدفترية للشهرة كمصروف.

٥. العمليات التجارية داخل المجموعة:

٥.١. الارباح غير المحققه.

عند اعداد القوائم المجمعة يتم استبعاد أية أرصدة قائمة (عملاء أو موردين) بين شركات المجموعه، ولا توجد مشاكل اذا كانت المعاملات بين المجموعه تتم بالتكلفة دون تحقيق أرباح منها.

ومع ذلك، كل شركة في المجموعة هي كيان تجاري مستقل، وربما ترغب في معاملة شركات المجموعة بنفس الطريقة التي تعامل بها أي عميل آخر. في هذه الحالة، يمكن للشركة (س) ان تشتري بضاعة بمبلغ ما و تقوم ببيعها بمبلغ أعلى لشركة أخرى بالمجموعة لشركة (ص)، حينها سوف تتضمن حسابات الشركة (س) أرباح من بيع بضاعة للشركة (ص)، و أيضا المخزون في قائمة المركز المالي للشركة (ص) سوف يكون بتكلفة الشراء من الشركة (س) في تاريخ الشراء. **وهنا تظهر مشكلتان:**

أ) بالرغم من ان الشركة (س) حققت ربح من بيعها بضاعة للشركة (ص) الا ان المجموعه **لاتعترف** بهذا الربح حتى يتم بيع البضاعة لعميل آخر **خارج** المجموعه.

ب) اية بضاعه مشتراه من الشركة (س) و لم يتم بيعها خلال العام ستظل ضمن المخزون في الشركة (ص) و ستكون قيمتها بالتكلفه المعتاد في الشركة (س) و التي تختلف عن تكلفتها بالنسبة للمجموعه.

والهدف من اعداد القوائم المجمعة هو عرض المركز المالي لعدد من الشركات مرتبطة ببعضها **كأنها كيان** واحد، و هي المجموعة. وهذا يعني أن الارباح المعترف بها في قائمة المركز المالي المجمعه هي فقط التي تحصل عليها المجموعه من توفير السلع والخدمات الى خارج المجموعه.

لتشترى ان الشركة القابضة(س) قامت شراء بضاعة بمبلغ ١,٦٠٠ جنيه ثم قامت ببيعها الشركة التابعة (ص) بمبلغ ٢,٠٠٠ جنيه هذه البضاعة ظلت بمخزون الشركة التابعة (ص) حتى اخر العام. فى هذه الحالة سوف تقوم الشركة القابضة بتسجيل أرباح بمبلغ ٤٠٠ جنيه و لكن من وجهه نظر المجموعه ان الربح يتكون كالتالى:

تكلفة	١,٦٠٠
مبيعات خارجيه	لاشئ
مخزون	١,٦٠٠
ارباح / خسائر	لاشئ

عند جمع بند الأرباح المرحلة و بند المخزون للشركتين(س) و (ص) فسنجد ان الأرباح المرحله و المخزون كلاهما اكبر مما يجب بمبلغ ٤٠٠ جنيه و لذلك فالقيود الآتية مطلوبة:

مدين الأرباح المرحلة (المجموعة) .

دائن المخزون (المجموعة) .

وذلك بقيمة الأرباح الغير محققة من عملية البيع فى المجموعه (٤٠٠ جنيه)

سؤال:

قامت الشركة (س) بالاستحواذ على أسهم الشركة (ص) منذ عام و كانت الأرباح المرحلة فى الشركة (ص) ١٠,٠٠٠ جنيه، وفيما يلى قائمة المركز المالى للشركتين:

	شركة (س)		شركة (ص)
الأصول			
اصول غير متداولة			
أصول ثابتة	٨٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠
استثمارات بالتكلفة فى شركة (ص)	٤٦,٠٠٠		
		١٢٦,٠٠٠	
أصول متداولة		٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
اجمالى الأصول		١٦٦,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية			
حقوق الملكية			
رأس المال (١ جنية للسهم)	١٠٠,٠٠٠		٣٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة	٤٥,٠٠٠		٣٣,٠٠٠
		١٤٥,٠٠٠	٥٣,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٢١,٠٠٠	١٨,٠٠٠
اجمالى الالتزامات و حقوق الملكية		١٦٦,٠٠٠	٧٠,٠٠٠

خلال العام قامت الشركة (ص) ببيع بضاعة للشركة (س) بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بهامش ربح ٢٠% من ثمن البيع، في نهاية الفترة تتضمن مخزون الشركة (س) مخزون غير متاح بمبلغ ١٥,٠٠٠ من المخزون المشترى من الشركة (ص)، و في نفس التاريخ، ظهر بدفاتر الشركة (س) مبلغ ١٢,٠٠٠ مستحق الى الشركة (ص) نتيجة لشراء المخزون ضمن أرصدة المورديين، كما تظهر الشركة (س) ضمن العملاء في الشركة (ص). الشهرة الناتجة من التجميع تعرضت للاضمحلال و مبلغ الاضمحلال يبلغ ١,٥٠٠ جنيه.

المطلوب:

قم بإعداد الميزانيه المجمعه للشركة (س).

الحل:

١) الشهره

المبلغ المدفوع للاقتناء	٤٦,٠٠٠
صافي الأصول المقتناه متمثله في:	
رأس المال	٣٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة	١٠,٠٠٠
	(٤٠,٠٠٠)
الشهره	٦,٠٠٠

٢) الأرباح المرحله

	(س)	(ص)
الأرباح المرحله في السوال	٤٥,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
أرباح غير محققه (٢٠% × ١٥,٠٠٠)		(٣,٠٠٠)
ما قبل الاقتناء (٥٠% مرحلة)		(١٠,٠٠٠)
الأرباح المرحلة		٩,٠٠٠
نصيب من الشركة (ص)	٩,٠٠٠	
الاضمحلال في الشهره	(١,٥٠٠)	
	٥٢,٥٠٠	

المركز المالى المجمع لشركة (س)

الأصول

اصول غير متداولة

أصول ثابتة	١٢,٠٠٠
الشهره (٦,٠٠٠ - ١,٥٠٠)	(٤,٥٠٠)

		١٢٤,٥٠٠
اصول متداولة (١)		٥٥,٠٠٠
اجمالي الأصول		١٧٩,٥٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٥٢,٥٠٠	
		١٥٢,٥٠٠
الالتزامات المتداولة (٢)		٢٧,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		١٧٩,٥٠٠

ملاحظات الحل:

١) اصول متداولة

الشركة (م)		٤٠,٠٠٠
الشركة (ص)	٣٠,٠٠٠	
ناقص: الحسابات الجارية المستبعد:	(١٢,٠٠٠)	
		١٨,٠٠٠
		٥٨,٠٠٠
ناقص: أرباح غير محققه مستبعده من المخزون		(٣,٠٠٠)
		٥٥,٠٠٠

٢) الالتزامات المتداولة

الشركة (م)	٢١,٠٠٠	
ناقص: الحسابات الجارية المستبعد:	(١٢,٠٠٠)	
		٩,٠٠٠
الشركة (ص)		١٨,٠٠٠
		٢٧,٠٠٠

٥ ٢ حقوق الأقلية في الارباح غير المحققه بين المجموعه:

وتحدث مشكلة أخرى عندما تدخل شركة تابعة غير مملوكه بالكامل في معاملات تجارية مع شركات داخل المجموعة.

لنفترض أن الشركة (س) المملوكه بنسبة ٧٥% قامت ببيع بضاعه للشركة الأم (ص) تكلفتها ١٦٠٠٠ محققة أرباح ٤٠٠٠ . هذه البضاعه ظلت غير مباعه في نهاية العام. الأرباح الغير محققة (٤٠٠٠) تملك حملة الأقليه نسبة ٢٥%. (٢٥% X ٤٠٠٠)= ١٠٠٠ جنيه ، التي تطير كأرباح محققه. المجموعه فقط هي التي لم تحقق أرباح من عملية البيع.

بالرغم من وجود أكثر من طريقة للمعالجة **نعد** أفضل معالجه ليتم المعامله هي استبعاد **اجمالي** الأرباح و تحميل حقوق الأقليه بنصيبهم منها.

مدين أرباح مرحله (المجمعه)

دائن حقوق الأقليه

دائن المخزون (المجمعه)

بإجمالي قيمة الأرباح غير المحققة

٥ ٣ مثال: حقوق الأقلية في ارباح غير محققه بين المجموعه

ذمت الشركة (ص) المشتركه بنسبة ٧٥% ببيع بضاعه تكلفتها ١٦٠٠٠ جنيه محققة أرباح ٤٠٠٠ جنيه للشركة الأم (س). هذه البضاعه ظلت غير مباعه في نهاية العام . و فيما يلي قائمة المركز المالي للشركتين:

	شركة (س)		شركة (ص)
الأصول			
اصول غير متداولة			
أصول ثابتة	١٦٥,٠٠٠		١٢٠,٠٠٠
استثمارات بتكلفة في شركة (ص)	٧٥,٠٠٠		-
		٢٤٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
أصول متداولة			
مخزون	٥٠,٠٠٠		٤٨,٠٠٠
عملاء	٢٥,٠٠٠		١٦,٠٠٠
		٧٥,٠٠٠	٦٤,٠٠٠
اجمالي الأصول		٣١٥,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠

الالتزامات و حقوق الملكية			
حقوق الملكية			
رأس المال (١ جنيه للسهم)	٨٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠
الأرباح المرحلة	١٥٠,٠٠٠		٦٠,٠٠٠
		٢٣٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٤٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		٢٧٠,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠

المطلوب:

قم باعداد الميزانيه المجمعه للشركة (س).

الحل:

الربح الغير محقق من قبل الشركة (ص) بواقع ٤,٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه نخص المجموعة (٧٥%) ومبلغ ١,٠٠٠ جنيه نخص حقوق الأقليه. يتم استبعاد اجمالي الربح و تحميل الأقليه بنصيبهم من الربح.

	شركة (س)	شركة (ص)
الأرباح المرحله		
	١٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
ناقص: أرباح غير محققه		(٤,٠٠٠)
		٥٦,٠٠٠
نصيب في الشركة (ص) (٥٦,٠٠٠ x ٧٥%)	٤٢,٠٠٠	
	١٩٢,٠٠٠	
حقوق الأقليه		
صافي أصول الشركة (ص) (١٨٤,٠٠٠-٢٨,٠٠٠)		١٥٦,٠٠٠
أرباح غير محققه		(٤,٠٠٠)
		١٥٢,٠٠٠
x ٢٥%		٣٩,٠٠٠

المركز المالي المجمع لشركة (س)

الاصول		
أصول غير متداولة		
أصول ثابتة		٢٤٥,٠٠٠
أصول متداولة		
مخزون (١٥٠,٠٠٠ + ٥٨,٠٠٠ - ٤,٠٠٠)	٩٤,٠٠٠	
عملاء	٣٦,٠٠٠	

اجمالي الأصول		١٢٠,٠٠٠
		٣٧٥,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال	٨٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	١٦٢,٠٠٠	
		٢٧٢,٠٠٠
حقوق الأقلية		٣٩,٠٠٠
		٣١١,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٦٤,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		٣٧٥,٠٠٠

٦. بيع أصول غير متداولة داخل المجموعة:

٦,١ المعالجه المحاسبيه:

في القوائم المستقلة للشركات المعنية سيتم معالجة بيع الاصول وكأنه بيع بين طرفين لا صلة بينهم ، الشركة البائعه سوف تسجل ربحا أو خسارة عند البيع، في حين أن الشركة المشترية سوف تسجل الاصول بالمبلغ المدفوع للحصول عليها، و سوف تقوم باستخدام هذا المبلغ كأساس لاحتساب الاستهلاك.

في قائمة المركز المالي المجمعه، يجب ان تظهر الأصول بتكلفتها للمجموعه و يجب أن يكون الاستهلاك على اساس هذه التكلفه، عادة هناك سيناريان يجب اجرائهما للوصول لهذا العرض :

أ) تسويه لتعديل الارباح المرحلة و تكلفة الأصول غير المتداولة ، لاستبعاد اية ارباح او خسائر غير محققه، و ذلك مثل ما تم عند استبعاد الأرباح او الخسائر غير المحققه للمخزون.

ب) تسويه لتعديل الأرباح المرحلة و مجمع الأهلاك حتى يكون احتساب الاهلاك طبقاً للتكلفة الأصلية للمجموعه.

القيود:

أ) بيع عن طريق الشركة الأم

حـ/	الأرباح المرحلة المجمعه	
حـ/	أصول غير متداولة	
	بقيمة ارباح بيع الأصول ناقصاً الأهلاك الاضافي	

ب) بيع عن طريق الشركة التابعه

مدين	الأرباح المرحلة المجمعه (نسبة الشركة الأم في الشركة التابعه)	
مدين	حقوق الأقلية (نسبة الأقلية في الشركة التابعه)	
دائن	أصول غير متداولة	
	بقيمة ارباح بيع الأصول ناقصاً الأهلاك الاضافي	

٦.٢ **مثال: بيع أصول غير متداولة داخل المجموعة:**

تمتلك الشركة (س) ٦٠% من الشركة (ص). و في ١ يناير ٢٠٠١ قامت الشركة (ص) ببيع معدة تكلفتها ٢٠,٠٠٠ للشركة (س) بسعر بيع ١٧,٥٠٠جنيه. فما هي أرصدة الأرباح المرحلة:

الشركة (س) بعد اهلاكات ١٠% للمعدة ٢٧,٠٠٠

الشركة (ص) منفصلة ارباح من بيع المعدة ١٨,٠٠٠

المطلوب:

قم باعداد الحساب اللازم لأرباح المرحلة للمجموعة.

الحل:

الأرباح المرحلة

	شركة س	شركة ص
كما موضح بالسؤال	١٧,٠٠٠	١٨,٠٠٠
بيع الأصل		(٢,٥٠٠)
الربح		(٢٥٠)
الأهلاك (٢,٥٠٠ X ١٠%)		١٥,٧٥٠

نصيب في الشركة(ص) (١٥,٧٥٠ X ٦٠%) ٩,٤٥٠

٣٦,٤٥٠

١) نصيب حقوق الاقلية في الأرباح المرحلة ٤٠% X ١٥,٧٥٠ = ٦,٣٠٠.

٢) تم استبعاد قيمة الأصل التي التكلفة و استبعاد الإهلاك الخاص بهذا الربح، و بالتالي تم تخفيض ربح المجموعة عن العام بالصافي: ((٢,٥٠٠-٢٥٠)X٦٠%) = ١,٣٥٠.

٧. **ملخص الميزانية المجمعة:**

الهدف	لإظهار صافي الأصول التي تتحكم بها الشركة (س) وملكية تلك الأصول.
صافي الأصول	يتمثل في نصيب (س) زائد ٦٠% من أصول (ص) ناقص الشهرة الخاصة (س) الظاهرة في حقوق الملكية
رأس المال	الشركة (س) فقط.
الأرباح المرحلة	١٠٠% من الشركة (س) زائد حصة المجموعة من الشركة (ص) (ما بعد الاقتناء) ناقص تسويات على المجموعة.
السبب	لإظهار مدى امتلاك المجموعة الداخلي للأصول ناقص الالتزامات.
حقوق الأقلية	نصيب الأقلية في صافي الأصول المجمعة للشركة (ص) او بالقيمة العادلة (بالنسبة للمعيار الدولي).
السبب	لإظهار حقوق المساهمين في الشركة التابعة التي لا تخص الشركة الأم.

٨. الاستحواذ على شركة تابعة خلال الفترة المالية:

مثال:

اقتنت الشركة (س) ٨٠٪ من أجمالى أسهم الشركة (ص) فى ١ أبريل ٢٠٠٥. فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ اظهرت حسابات الشركة (ص) علاوة اصدار بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى و أرباح مرحلة بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى. و قد تم أعداد قائمة المركز المالى للشركتين فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كما هو موضح ادناه. لم يتم دفع أية توزيعات أرباح من قبل الشركتين خلال العام. يجب تقييم حقوق الاقلية بالقيمة العادلة. تم تقييم نصيب حقوق الأقلية من الشهرة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه مصرى.

قم بأعداد قائمة المركز المالى المجمعة لشركة (س) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥. لم تقم الشركة بعمل أى استحلال للشهرة.

شركة (س)
قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول		
أصول غير متداولة		
أصول ثابتة	٣٢,٠٠٠	
١٦,٠٠٠ سهم استثمار فى الشركة (ص)	٥٠,٠٠٠	
		٨٢,٠٠٠
الأصول المتداولة		٨٥,٠٠٠
أجمالى الأصول		١٦٧,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠	
علاوة اصدار	٧,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٤٠,٠٠٠	
		١٤٧,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٢٠,٠٠٠
أجمالى الالتزامات و حقوق الملكية		١٦٧,٠٠٠

الشركة (ص)
قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أصول ثابتة		٣٠,٠٠٠
الأصول المتداولة		٤٣,٠٠٠
أجمالى الأصول		٧٣,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		

حقوق الملكية

رأس المال ٢٠٠٠٠ سهم (٥٠ جنيه مصرى للسهم)		١٠٠٠٠٠
علاوة اصدار		٤٠٠٠٠
الارباح المرحله		٣٩٠٠٠٠
		٥٣٠٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٢٠٠٠٠٠
اجمالى الالتزامات و حقوق الملكية		٧٣٠٠٠٠

الاجابة

حققت الشركة (ص) أرباح بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه مصرى (٣٩٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠٠) خلال العام على النحو التالى:

٦٠٠٠٠ جنيه مصرى خلال الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس

١٨٠٠٠٠ خلال التسعة أشهر ما بعد الأستحواذ

الأرباح المرحلة ما قبل الأستحواذ على النحو التالى:

	جنيه مصرى
الأرباح المرحلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	١٥٠٠٠٠
الأرباح المحققة خلال الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٠٥	٦٠٠٠٠
الأرباح المرحلة ما قبل الأستحواذ	٢١٠٠٠٠

تحقق رصيد علاوة الاصدار البالغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى قبل الأستحواذ.

١- الشهرة

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
المبلغ المدفوع		٥٠٠٠٠٠
صافى الاصول المستحوذ عليها متمثلة فى:		
رأس المال	١٠٠٠٠٠	
الأرباح المرحلة (ما قبل الأستحواذ)	٢١٠٠٠٠	
علاوة اصدار	٤٠٠٠٠٠	
	٣٥٠٠٠٠	
نصيب المجموعة ٨٠%		(٢٨٠٠٠٠)
نصيب المجموعة من الشهرة		٢٢٠٠٠٠
نصيب حقوق الاقلية من الشهرة		٣٠٠٠٠٠
		٢٥٠٠٠٠

لاحظ انه طبقا للمعيار المصري سنكون الشهرة ٢٢,٠٠٠ فقط .

٢- الأرباح المرحلة

	الشركة (س)	الشركة (ص)
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأرباح المرحلة كما في السؤال	٤٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠
الأرباح المرحلة ما قبل الاستحواذ (أنظر في الأعلى)		(٢١,٠٠٠)
		١٨,٠٠٠
نصيب الشركة (ص) (١٨,٠٠٠ × ٨٠%)	١٤,٤٠٠	
	٥٤,٤٠٠	

٣- حقوق الأقلية في تاريخ الميزانية

	جنيه مصرى
صافي أصول الشركة (ص) (٧٣,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠)	٥٣,٠٠٠
٥٣,٠٠٠ × ٢٠%	١٠,٦٠٠
الشهرة	٣,٠٠٠
	١٣,٦٠٠

لاحظ انه طبقاً للمعيار المصري ستكون حقوق الأقلية ١٠,٦٠٠

٤- حساب علاوة الاصدار

	جنيه مصرى
الشركة (س)	٧,٠٠٠
نصيب من الشركة (ص) من علاوة الاصدار ما بعد الاقتناء	–
	٧,٠٠٠

الشركة (س)
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول		
أصول ثابتة		٦٢,٠٠٠
الشهرة (١)		٢٥,٠٠٠
الأصول المتداولة		١٢٨,٠٠٠
أجمالي الاصول		٢١٥,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		

رأس المال		١٠٠,٠٠٠
علاوة اصدار (١)		٧,٠٠٠
الأرباح المرحلة (٢)		٥٤,٤٠٠
		١٦١,٤٠٠
حقوق الأقلية (٣)		١٣,٦٠٠
		١٧٥,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٤٠,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		٢١٥,٠٠٠

٩. توزيعات الأرباح و أرباح ما قبل الاستحواذ

٩,١ أرباح ما قبل الاستحواذ

للشركة القابضة بوصفها مساهم في الشركة التابعة الحق في الحصول على حصته من توزيعات الأرباح المدفوعة من الشركة التابعة. ولكن من الضروري ان يتم تحديد ما إذا كانت هذه الارباح تأتي من أرباح الشركة التابعة ما قبل الاستحواذ أم لا.

ليست هناك مشكلة اذا كانت توزيعات الأرباح تأتي من أرباح ما بعد الاقتناء، ستقوم الشركة القابضة بتسجيل حصتها من توزيعات الأرباح في قائمة الدخل مثل أية توزيعات ارباح أخرى. ثم يتم استبعاد هذه الأرباح عند اعداد القوائم المالية المجمعة. ولكن تتطلب المعالجة و النقد المزدوج في حالة دفع توزيعات الأرباح من ارباح ما قبل الاقتناء، سوف تكون على النحو التالي:

مدين تنقدية

دائن استثمارات في شركات تابعه

اذا كانت توزيعات الأرباح عن أرباح ما قبل الاقتناء فانها تقلل من تكلفة الاستثمار للشركة الأم.

٩,٢ هل توزيع الأرباح تدفع من أرباح ما قبل الاقتناء ؟

نحن بحاجة إلى النظر الى كيفية تحديد ما إذا كان يتم دفع توزيعات الأرباح من الأرباح ما قبل الاقتناء. أبسط مثال على ذلك، قد تستحوذ شركة قابضة على شركة تابعة في اليوم الأول من الفترة المحاسبية، و يتم توزيع ارباح عن الفترة المحاسبية بالكامل. بوضوح،تم دفع توزيعات الأرباح من الأرباح المحققة في فترة ما قبل الاستحواذ.

الموقف هو أقل وضوحا إذا ما تم اقتناء الأسهم خلال الفترة المحاسبية للشركة التابعة. الطريقة المعتادة للتعامل مع ذلك هي من طريق تقسيم الربح.

مثال:

قامت الشركة (س) بالفعل بشراء ٦٠% من الشركة (ص) في ١ ديسمبر ٢٠٠٠. تنتهي السنة المالية للشركة (ص) في ٣١ ديسمبر. في ١٠ يناير ٢٠٠١ قامت الشركة (ص) بدفع توزيعات أرباح ١٠٠,٠٠٠ جنيه عن عام ٢٠٠٠. نصيب الشركة (س) هو ٦٠٠٠ ٪ أيا منهما منفقه بعام الاقتناء، ٢,٠٠٠ (١٢/٤×٦٠,٠٠٠) تمثل أرباح ما بعد الاقتناء و ٤,٠٠٠ (١٢/٨×٦٠,٠٠٠) تمثل ارباح ما قبل الاقتناء.

تدل نقود هذا التمييز؟ اذا ما نظرنا الى وضع شركة قابضة تخطط قرار للاستثمار في شركة تابعة، يمكننا أن نرى أهمية توزيع أرباح تدفع من أرباح ما قبل الاقتناء. اذا كانت القوائم المالية للشركة التابعة المحتملة أوضحت بالتزام الشركة لتوزيع ارباح في المستقبل القريب، فان الشركة القابضة المحتملة تعلم انه اذا ما استثمر في أسهم تلك الشركة مرة، تستبعد بعض من استثماراتها إليها في وقت قريب جدا. أيضاً لا يمكن اعتبار توزيع أرباح من أرباح قبل الاقتناء كعائد على الاستثمر في الشركة لأنه يتعلق بالفترة قبل إجراء الاستثمار، لذلك فان التعامل معها يجب ان يكون على نحو فعال و هو [اخفاض في تكلفة الاستثمار]

مثال:

باستكمال لمثال السابق ؛ فاذا قامت الشركة (س) بدفع مبلغ ١٧٥,٠٠٠ مقابل استثمارات ٦٠% في الشركة(ص)، في تاريخ الاقتناء، كان للشركة (ص) رأس مال بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ و أرباح مرحله بمبلغ ٧٠,٠٠٠.

في عام ٢٠٠١ قامت الشركة (ص) بدفع مبلغ ١٠,٠٠٠ كتوزيع أرباح حصلت عليها الشركة(س) على ٦٠٠٠ ٤,٠٠٠ جنيه تعتبر أرباح ما قبل الاقتناء، حساب الشهرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ كالتالي:

المبلغ المدفوع	١٧٥,٠٠٠
ناقص: توزيعات أرباح ما قبل الأقتناء	(٤,٠٠٠)
	١٧١,٠٠٠
صافي الأصول المقتناه:	
رأس المال	١٠٠,٠٠٠
الأرباح المرحله	٧٠,٠٠٠
	١٧٠,٠٠٠
نصيب المجموعه ٦٠%	(١٠٢,٠٠٠)
الشهره	٦٩,٠٠٠

١٠. القيمة العادلة للمحاسبة عن الاستحواذ

١٠,١ الشهرة

لتقييم اكثر اهمية تحديد مقدار الشهرة الناتج عن الاستحواذ على شركة تابعة يجب ان نضع في الاعتبار ماذا تعني الشهرة .

الشهرة هي ما يزيد من المقابل المدفوع للاقتناء عن القيمة العادلة للاصول و الالتزامات المحددة المقتناة في تاريخ المعاملة.

عادة لا تكون قائمة المركز المالي للشركة التابعة المقتناة معبرة عن القيمة العادلة لصافي اصول الشركة التابعة . فعلى سبيل المثال قد تكون قيمة المباني المملوكة للشركة قد ارتفعت و لكن مازالت تظهر في قائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية.

١٠,٢ ما معنى القيمة العادلة

القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل او تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل و على دراية من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة.

١٠,٣ حساب تسويات القيمة العادلة

حتى الآن قمنا باحتساب الشهرة على أنها الفرق بين المقابل المدفوع و القيمة الدفترية لصافي الاصول المقتناة بواسطة المجموعة. اذا كانت تلك الطريقة للاحتساب تطبق التعريف السابق للشهرة ، فيجب أن تكون القيمة العادلة هي نفس القيمة الدفترية. أي بمعنى آخر فإن الافتراض ان القيمة العادلة هي دائما نفس القيمة الدفترية .

١٠,٤ مثال: تسويات القيمة العادلة

في ١ سبتمبر ٢٠٠٥ قامت الشركة (س) بالاستحواذ على ٧٥% من اسهم الشركة (ص)، كانت القيمة العادلة للأصول غير المتداولة للشركة (ص) اكبر من صافي القيمة الدفترية بمبلغ ٢٣,٠٠٠ في حين ان الأرباح المرحلة مبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه. وفيما يلي قائمة المركز المالي لكلا من الشركتين في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦. قدرت حقوق الاقلية بالقيمة العادلة و قدرت بمبلغ ١٨,٠٠٠ في تاريخ الاستحواذ.

	الشركة (س)	
الأصول		
أصول غير متداولة		
أصول ثابتة	٦٣,٠٠٠	
استثمارات بالتكلفه في الشركة (ص)	٥١,٠٠٠	
		١١٤,٠٠٠
أصول متداولة		٨٢,٠٠٠
اجمالي الأصول		١٩٦,٠٠٠

الالتزامات و حقوق الملكية

حقوق الملكية

رأس المال	٨٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٩٦,٠٠٠	
		١٧٦,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٢٠,٠٠٠
اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		١٩٦,٠٠٠

الشركة (ص)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة		٢٨,٠٠٠
أصول متداولة		٤٣,٠٠٠
اجمالي الأصول		٧١,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال	٢٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٤١,٠٠٠	
		٦١,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		١٠,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و حقوق الملكية		٧١,٠٠٠

اذا قامت الشركة (ص) بتقييم الأصول غير المتداوله في ١ سبتمبر ٢٠٠٥، فسيكون هناك ٣,٠٠٠ اضافيه للأهلاك في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

المطلوب: قم بإعداد الميزانيه المجمعه للشركة(س) في ٣١ اغسطس ٢٠٠٦.

الحل:

الشركة (س)

الأصول

أصول غير متداولة

أصول ثابتة (٤٨,٠٠٠+١٦٣,٠٠٠)		١١١,٠٠٠
الشهره (١)		٥,٠٠٠
		١١٦,٠٠٠

أصول متداولة		
		١٧٥,٠٠٠
اجمالي الأصول		٢٤١,٠٠٠
الالتزامات و حقوق الملكية		
حقوق الملكية		
رأس المال	٨٠,٠٠٠	
الأرباح المرحلة (٢)	١٠٨,٧٥٠	
		١٨٨,٧٥٠
حقوق الأقلية (٣)		٢٢,٢٥٠
		٢١١,٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٣٠,٠٠٠
اجمالي الالتزامات و الملكية		٢٤١,٠٠٠

١) **الشهرة**

	المجموعه	حقوق الأقليه
المبلغ المدفوع للاقتناء/القيمه العادله لحقوق الأقليه	٥١,٠٠٠	١٨,٠٠٠
صافي الأصول المقتناه:		
رأس المال	٢٠,٠٠٠	
الأرباح المرحله	٢١,٠٠٠	
تسويات القيمة العادله	٢٣,٠٠٠	
	٦٤,٠٠٠	
نصيب المجموعه/حقوق الأقليه	(٤٨,٠٠٠)	(١٦,٠٠٠)
الشهره	٣,٠٠٠	٢,٠٠٠

٢) **الأرباح المرحله**

	الشركة (س)	الشركة (ص)
كما ذكر بالمثال	٩٦,٠٠٠	٤١,٠٠٠
أرباح ما قبل الاقتناء		(٢١,٠٠٠)
تسوية أهلاك		(٢,٠٠٠)
ما بعد الاقتناء		١٧,٠٠٠
نصيب المجموعه في الشركة (ص)	١٢,٧٥٠	
(١٧,٠٠٠ × ٧٥ %)		
الأرباح المرحله للمجموعه	١٠٨,٧٥٠	

٣) **حقوق الأقلية في تاريخ التقرير**

صافي أصول الشركة (ص) (٢٠٠,٠٠٠-٧٦,٠٠٠)	٢١٦,٠٠٠
تسويات القيمة العادلة	٢٠,٠٠٠
	٨٦,٠٠٠
٢٥ ٪	٢١,٢٥٠
الشهرة	١,٠٠٠
	٢٢,٢٥٠

سؤال:

أصل سجل في دفاتر الشركة (ص) بتكلفة تاريخية ٤,٠٠٠ جنيه . في ١ يناير ٢٠٠٥ اشترت الشركة (س) ٨٠٪ من أسهم الشركة (ص) ، و تم تقييد القيمة العادلة لهذا الأصل مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه في ذلك التاريخ، و كان الأصل يستهلك لمدة سنتين على أساس قسط ثابت و العمر المتوقع للأصل أربع سنوات، لا توجد قيمة متبقية متوقعة. في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ ، تم بيع الأصل بمبلغ قدره ٢,٦٠٠ جنيه . ما هو الربح او الخسارة من بيع الأصول التي سيتم الاعتراف بها في حسابات الشركة (ص) و حسابات الفوائم المجمعة للشركة (س) للسنة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ؟

الحل:

الشركة (ص): صافي القيمة الدفترية (بالتكلفة التاريخية) = ٤,٠٠٠ × ٢/٤ = ٢,٠٠٠ .

الربح من البيع = ٢,٦٠٠ - ٢,٠٠٠ = ٦٠٠ (استهلاك العام الحالي = ٥٠٠) .

الشركة (س) المجمعة : صافي القيمة الدفترية = ٣,٠٠٠ × ٢/٤ = ٢,٢٥٠ .

الربح من البيع المجمعة = ٢,٦٠٠ - ٢,٢٥٠ = ٣٥٠ (استهلاك العام الحالي = ٢٥٠) .

سيتم تعديل حقوق الأقلية بقيمة ٢٠٪ من أرباح البيع و الاهلاك كجزء من قائمة الدخل المجمعة.

٥.١٠ توزيع تكلفة تجميع الأعمال على الأصول المقتناة والالتزامات و الالتزامات المحتملة المتوقعة

تقوم المنشأة المقتنية في تاريخ الاقتناء بتوزيع تكلفة تجميع الأعمال بالاعتراف بالأصول و الالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك الالتزامات المحتملة التي تفي بمتطلبات الاعتراف الواردة أدناه وذلك بالقيم العادلة في هذا التاريخ .

لا تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بطريقة منفصلة بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة في تاريخ الاقتناء إلا في حالة توافر الشروط التالية في هذا التاريخ:

أ) في حالة أي أصل خلاف الأصل غير الملموس : إذا كان من المتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بذلك الأصل إلى المنشأة المقتنية وإمكانية قياس القيمة العادلة لهذا الأصل بطريقة يعتمد عليها.

ب) في حالة أي التزام خلاف الالتزام المحتمل : إذا كان من المتوقع أن يطلب تدفق خارج للموارد يمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام وإمكانية قياس القيمة العادلة لهذا الالتزام بطريقة يعتمد عليها.

ج) في حالة الأصل غير الملموس أو الالتزام المحتمل : إذا أمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يعتمد عليها.

قد تشمل الأصول و الالتزامات المقتناة أصول و التزامات لم تكن معترف بها بالقوائم المالية للشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاقتناء. على سبيل المثال قد يتم الاعتراف بأصل ضريبي ناتج عن خسائر ضريبية للشركة المستحوذ عليها بالرغم من أن هذه الشركة لم تقم بالاعتراف به نظرا لعدم وجود توقع بأن هناك ارباح ضريبية في المستقبل بينما تعترف به الشركة المقتنية اذا قررت ان هناك ارباح ضريبية مستقبلية و بالتالي سيكون هناك استفادة متوقعة.

١٠.٥.١ **إعادة الهيكلة و الخسائر المستقبلية**

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالالتزامات الناشئة عن انهاء أو خفض أنشطة المنشأة المقتناة كجزء من توزيع تكلفة تجميع الأعمال فقط عندما يكون لدى المنشأة المقتناة في تاريخ الاقتناء التزام قائم بإعادة الهيكلة معترف به طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والأصول و الالتزامات المحتملة".

ولا تعترف المنشأة المقتنية – عند توزيع تكلفة تجميع الأعمال – بالالتزامات المرتبطة بالخسائر المستقبلية أو التكاليف الأخرى المتوقع تكبدها نتيجة للتجميع .

١٠.٥.٢ **الاصول غير الملموسة**

تعترف المنشأة المقتنية بشكل منفصل بأي أصل غير ملموس للمنشأة المقتناة في تاريخ الاقتناء إذا كان هذا الأصل يفي بتعريف الاصل غير الملموس طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) " الاصول غير الملموسة" وعندما يمكن قياس قيمته العادلة بصورة يعتمد عليها .

وطبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم(٢٣) يجب ان يكون الأصل قابل للتحديد يتم الاعتراف به في الاصل بشروط قابلية التحديد الواردة في تعريف الأصل غير الملموس فقط في حالات كون الأصل:

أ) **قابلا للانفصال** أي يمكن فصله عن المنشأة وبيعه أو تحويله أو الترخيص به أو بإيجاره أو استبداله منفردا أو مع عقد أو أصل او التزام ذو صلة .

أو

ب) ناشئا عن **حقوق تعاقدية** أو غيرها من الحقوق القانونية بغض النظر عن قابلية تحويل هذه الحقوق أو فصلها عن المنشأة أو عن اية حقوق أو التزامات أخرى .

١٠.٥.٣ **الالتزامات المحتملة**

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بصورة منفصلة بأى التزام محتمل المنشأة المقتناة كجزء من توزيع تكلفة تجميع الأعمال فقط إذا أمكن قياس القيمة العادلة لهذا الالتزام بصورة يعتمد عليها ، أما إذا لم يتم قياس القيمة العادلة للالتزام بصورة يعتمد عليها:

أ) يكون هناك تأثير ناشئ على القيمة المعترف بها كشهرة .

ب) تقوم المنشأة المقتنية بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالالتزام المحتمل المطلوب الإفصاح عنه.

هذا يعتبر خروج عن اسس الاعتراف الواردة بالمعيار الخاص بالمخصصات

(معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المخصصات و الأصول و الالتزامات المحتملة)

بعد الاعتراف الأولى بالالتزامات المحتملة تقوم المنشأة المقتنية بقياس هذه الالتزامات المعترف بها بصورة منفصلة و ذلك بالقيمة الأكبر مما يلى:

أ) القيمة المعترف بها أولياً ناقصاً

ب) القيمة التى يتم الاعتراف بها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) .

١٠.٥.٤ **تكلفة عملية تجميع الاعمال:**

تقوم المنشأة المقتنية بقياس تكلفة تجميع الأعمال على أنه مجموع:

أ) القيم العادلة في تاريخ التبادل للأصول المعطاة ، والالتزامات المتكبدة و المحتملة وأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة .

بالإضافة إلى:

ب) أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع الأعمال.

سؤال:

في ١ سبتمبر ٢٠٠٧، قامت الشركة (س) بالاستحواذ على ٦ مليون سهم (القيمة الاسمية ١جنيه للسهم) من اسهم الشركة (ص) بمبلغ ٢ جنيه للسهم. في ذلك التاريخ قامت الشركة ص باصدار مركزها المالي متضمناً الآتي:

	بالمليون		بالمليون
أصول ثابته (ايضاح ١)	١٦	موردون	٣,٢
مخزون (ايضاح ٢)	٤	ضرائب	٠,٦
عملاء	٢,٩	بنوك سحب على المكشوف	٣,٩
نقدية بالصندوق	١,٢	قروض طويلة الأجل	٤
		رأس المال (١ جم للسهم)	٨
		أرباح مرحله	٤,٤
	٢٤,١		٢٤,١

ايضاحات:

١) المعلومات الآتيه متعلقه بالاصول الثابته:

	بالمليون
اجمالي القيمه الأستبدائيه	٢٨,٤
صافي القيمه الأستبدائيه (اجمالي القيمه الاستبدائيه ناقص الاهلاك)	١٦,٢
القيمة الأقتصاديه	١٨
صافي القيمه البيعيه	٨

٢) يتمثل المخزون للشركة (ص) في مواد خام و بلغت القيمة الاستبدائيه بمبلغ ٤,٢ مليون في ١ سبتمبر ٢٠٠٧.

المطلوب : قم بحساب الشهرة للمجموعه أعلام ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، مع ايضاح المعالجه الحسابيه للبنود الموضحه أعلاه .

الحل:

الشهرة

المقابل المدفوع (٦٧٢٠)		١٢
القيمة العادله للأصول المستحوذ عليها:		
رأس المال	٨	
ارباح مرحلة ما قبل الأستحواذ	٤,٤	
تسويات القيمه العادله		
أصول ثابته (١٨ - ١٦,٢)	١,٨	
مخزون (٤,٢ - ٤)	٠,٢	
		١٣,٢
نصيب المجموعه (٧٥%)		(٩,٩)
الشهره		٢,١

أ) يمثل رأس المال و أرباح ما قبل الأستحواذ **القيمه الدفتريه لصافي الأصول** للشركة (ص) في تاريخ الأستحواذ. التسويات الآن مطلوبه لهذه القيمه الدفتريه لتعديلها لتعكس القيمه العادله فى تاريخ الأستحواذ. تعد القيمه الدفتريه للأصول المالية قصيرة الأجل هى قيمتها العادله.

ب) يقضي المعيار المصري رقم(٢٩) أن الأصول الثابتة يجب تقييمها بالقيمة العادلة (القيمة السوقية) و إذا لم تتوافر امكانية تحديد القيمة السوقية فيجب تحديد القيمة العادلة بالقيمة الاستبدالية ناقص الأهلاك. وعليه القيمة الاستبدالية (١٦,٦) تمثل القيمة الاستبدالية ناقص الأهلاك و لذلك لا تتطلب تسويات.

ج) ينص المعيار المصري رقم(٢٩) ايضا أن تقيم المواد الخام يكون بالقيمة الاستبدالية. و التي تبلغ في المثال مبلغ ٤ ٢.

١٠.٥.٥ **مثال : تكلفة تجميع الأعمال**

بدلاً من شراء أسهم الشركة (ص) نقدا، قامت الشركة(س) بتمويل اقتناء الشركة(ص) بإصدار ٤,٥ مليون سهم من أسهمها. القيمة العادلة للسهم ٣ جنيه تكلفة اصدار الأسهم بلغت ٥٠٠,٠٠٠ جنيه

قم بحساب الشهرة:

الحل:

المدفوع:	
أسهم مصدرة (٤,٥ × ٣)	١٣,٥
ناقص الأصول المستحوذ عليها كما بالمثال السابق	(٩,٩)
الشهرة	٣,٦

لاحظ ان تكاليف الاصدار سوف يتم خصمها من علاوة الاصدار .

الفصل التاسع

قائمة الدخل المجمّعة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. قائمة الدخل المجمعة.

٢. قائمة الدخل الشامل المجمّعة (المعيار الدولي).

١. قائمة الدخل المجمعة :

- مصدر قائمة الدخل المجمعة هو قوائم الدخل للشركات المدرجة بالمجموعة .

١.١ إجراءات التجميع :

- جرت العادة في اتحاد العملية على إعداد ورقة عمل (تسمى الجدول المجمع) والتي يتم بها وضع قوائم الدخل للشركات المدرجة معا إلى جانب ويتم إجراء الإحتسابات لتكون الأساس في قائمة الدخل المجمعة .
- تظهر حصة حقوق الأقلية في قائمة الدخل المجمعة في سطر واحد كتسوية في نهاية قائمة الدخل .

١.٢ مثال بسيط : قائمة الدخل المجمعة :

اقتنت الشركة (س) ٧٥% من الأسهم العادية للشركة (ص) والتي تأسست في عام ٢٠٠٣ ، فيما يلي قائمة الدخل المختصرة لكل من الشركتين وأيضا الحركة على الأرباح المرحلة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ .

قائمة الدخل :	**الشركة (س)**	**الشركة (ص)**
إيراد المبيعات	٧٥,٠٠٠	٣٨,٠٠٠
تكلفة المبيعات	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
مجمل الربح	٤٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠
المصروفات الإدارية	١٤,٠٠٠	٨,٠٠٠
الأرباح قبل الضرائب	٣١,٠٠٠	١٠,٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل	١٠,٠٠٠	٢,٠٠٠
أرباح العام	٢١,٠٠٠	٨,٠٠٠
حركة الأرباح المرحلة :		
رصيد أول المدة للأرباح المرحلة	٨٧,٠٠٠	١٧,٠٠٠
أرباح العام	٢١,٠٠٠	٨,٠٠٠
رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة	١٠٨,٠٠٠	٢٥,٠٠٠

المطلوب :

إعداد قائمة الدخل المجمعة والجزء من قائمة التغير في حقوق الملكية والذي يوضح الأرباح المرحلة وحقوق الأقلية ؟

الحل :

قائمة الدخل المجمعة للشركة (س) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ .

	جنيه مصري
إيراد المبيعات (٧٥ + ٣٨)	١١٣,٠٠٠
تكلفة المبيعات (٣٠ + ٢٠)	٥٠,٠٠٠
مجمل الربح	٦٣,٠٠٠
المصروفات الإدارية (١٤ + ٨)	٢٢,٠٠٠
الأرباح قبل الضريبة	٤١,٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل	١٢,٠٠٠

أرباح العام	٢٩,٠٠٠
الأرباح توزع كالتالى :	
مساهمي الشركة القابضة	٢٧,٠٠٠
حقوق الأقلية (٨,٠٠٠ × ٢٥٪)	٢,٠٠٠
	٢٩,٠٠٠

قائمة التغير في حقوق الملكية :

	الأرباح المرحلة جنيه مصري	حقوق الأقلية جنيه مصري	إجمالي حقوق الملكية جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٠٦/١/١	٩٩,٧٥٠	٤,٢٥٠	١٠٤,٠٠٠
إجمالي الربح عن العام	٢٧,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢٩,٠٠٠
الرصيد في ٢٠٠٦/١٢/٣١	١٢٦,٧٥٠	٦,٢٥٠	١٣٣,٠٠٠

لاحظ كيف تم التعامل مع حقوق الأقلية :

(أ) من أول قائمة الدخل إلى أن نصل إلى صافي ربح قائمة الدخل المجمعة لم يتم الإشارة لنصيب المجموعة ونصيب الأقلية ، ثم تم إضافة سطر واحد كتسوية لخصم نصيب الأقلية من الأرباح .

(ب) نصيب الأقلية (٤,٢٥٠ جنيه) في ٢٠٠٦/١/١م (١٧,٠٠٠ × ٢٥٪) تم استبعاده من الأرباح المرحلة للمجموعة ، هذا يعني أن رصيد أخر المدة البالغ ١٢٦,٧٥٠ جنيه مصري هو الذي سوف يظهر بقائمة المركز المالي كرصيد للأرباح المرحلة للمجموعة .

رصيد الأرباح المرحلة للمجموعة :

	الشركة (س) جنيه مصري	الشركة (ص) جنيه مصري
في تاريخ الميزانية	١٠٨,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
بطرح : الأرباح المرحلة قبل الاقتناء		-
		٢٥,٠٠٠
نصيب الشركة س من الأرباح بعد الاقتناء (٢٥,٠٠٠ × ٧٥٪)	١٨,٧٥٠	
	١٢٦,٢٥٠	

نصيب الأقلية من الأرباح المرحلة تتكون من نصيب الأقلية من الأرباح المرحلة أول المدة (٤,٢٥٠) (١٧,٠٠٠ ج م × ٢٥٪) ونصيب الأقلية من أرباح العام (٢,٠٠٠ جنيه مصري) البالغة ٨,٠٠٠ ج م .

١٠٣. المعاملات التجارية بين شركات المجموعة :

- يتم استبعاد المبيعات والمشتريات بين شركات المجموعة من قائمة الدخل المجمعة .

- مثل الحال في قائمة المركز المالي المجمعة ، يجب أن تظهر قائمة الدخل المجمعة نتائج المجموعة وكأنها نتائج شركة واحدة . فعندما تبيع إحدى الشركات بالمجموعة بضاعة لشركة أخرى بالمجموعة تحتوي القيمة إلى إيراد المبيعات بالشركة الأولى وإلى تكلفة المبيعات بالشركة الثانية ، من وجهة نظر المجموعة لم تحدث مبيعات مع طرف خارجي وبالتالي لم تحدث المبيعات .
- يجب أن تظهر أرقام القوائم المجمعة قيمة إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات التي تمثل مبيعات ومشتريات مع أطراف خارجية ، وبالتالي هناك ضرورة لتخفيض قيمة إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات بقيمة المبيعات بين شركات المجموعة خلال العام .
- رأينا في الفصل السابق أن أي أرباح غير محققة نتيجة تعاملات بين شركات المجموعة يجب أن يتم استبعادها من أرقام أرباح المجموعة ، هذا يجب أن يحدث كلما حدث بيع بين شركات المجموعة وربح ولا زالت البضاعة المشتراة ضمن مخزون الشركة المشترية في نهاية العام.
- أفضل طريقة للتعامل مع هذه الحالة هو احتساب الأرباح غير المحققة التي تتعلق بالمخزون غير المباع في نهاية العام وتخفيض مجمل الربح المجمع بهذه القيمة ، وتظهر تكلفة المبيعات كمتبقي .

١٠٤. مثال :

افترض أن في المثال السابق أن الشركة (س) قامت بتسجيل مبيعات للشركة (ص) بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصري خلال عام ٢٠٠٦ ، وكانت الشركة (ص) قد قامت بشراء تلك البضاعة من موردين خارجيين بتكلفة بلغت ٣,٠٠٠ جنيه مصري ، نصف هذه البضاعة لا زالت ضمن مخزون الشركة (ص) في نهاية عام ٢٠٠٦ فما هي قائمة الدخل المجمعة بعد التعديل ؟

الحل :

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

	جنيه مصري
إيراد المبيعات (٧٥ + ٣٨ − ٥)	١٠٨,٠٠٠
تكلفة المبيعات (٣٠ + ٢٠ − ٥ + ١٠)	(٤٦,٠٠٠)
مجمل الربح (٤٥ + ١٨ − ١)	٦٢,٠٠٠
المصروفات الإدارية	(٢٢,٠٠٠)
الأرباح قبل الضريبة	٤٠,٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل	(١٢,٠٠٠)
أرباح العام	٢٨,٠٠٠
توزع كالتالي :	
مساهمي الشركة القابضة	٢٦,٢٥٠
حقوق الأقلية (٢٥٪ × (١,٠٠٠,٠٠٠ − ٨,٠٠٠))	١,٧٥٠
	٢٨,٠٠٠

لاحظ:

	جنيه مصري
رصيد أول المدة للأرباح المرحلة	٩٩,٧٥٠
أرباح العام	٢٦,٢٥٠
رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة	١٢٦,٠٠٠

- الأرباح غير المحققة = ٥,٠٠٠ (٥,٠٠٠ جنيه – ٠ جنيه).

٨.٥ توزيعات الأرباح بين شركات المجموعة:

- في مثالنا السابق كنا قد افترضنا أن الشركة (ص) تحتفظ بكل أرباحها، ولكن قد يحدث أن تقوم الشركة (ص) بتوزيع جزء من أرباحها، كما سبق يجب حساب حقوق الأقلية في أرباح الشركة التابعة بعد رقم ارباح العام بعد الضرائب، لهذا الغرض لا يجب الأخذ في الاعتبار مقدار الأرباح التي توزعها الشركة (ص) للأقلية كأرباح.
- لاحظ أنه يتم تعديل الأرباح المرحلة للمجموعة بقيمة توزيعات الأرباح التي تدفع لمساهمي الشركة القابضة، توزيعات الأرباح التي تدفعها الشركة التابعة للشركة القابضة يجب أن يتم استبعادها عند إعداد القوائم المالية المجمعة، توزيعات الارباح المدفوعة للأقلية لا يستدل بها بتصحيحهم من أرباح الشركة التابعة.

٨.٦ أرباح ما قبل الاقتناء:

- ما يتم إدراجه في قائمة الدخل المجمعة هي ارباح الشركة التابعة ما بعد الاقتناء.
- كما تم شرحه أعلاه، فإن رصيد الأرباح المرحلة آخر المدة هو نفس رقم الأرباح المرحلة بقائمة المركز المالي المجمعة. و كما رأينا في الفصول السابقة فإن الأرباح المرحلة بقائمة المركز المالي المجمعة تتضمن:

(أ) الأرباح المرحلة للشركة القابضة.

(ب) نسبة من الارباح المرحلة للشركة التابعة. هذه الحصة هي نصيب المجموعة من الأرباح المرحلة للشركة التابعة ما بعد الاقتناء. و بالتالي يجب استبعاد نصيب الأقلية من إجمالي الأرباح المرحلة للشركة التابعة و أيضا نصيب المجموعة من الأرباح ما قبل الاقتناء.

- و يجب عمل إجراء معادل في قائمة الدخل المجمعة لجعلها متفقة مع ما هو وارد بقائمة المركز المالي. لم يتضح في الأمثلة السابقة كيف يتم استبعاد نصيب الأقلية من قائمة الدخل.
- نصيب الأقلية من الأرباح يتم تخفيضه من أرباح المجموعة بعد الضرائب، و بهذه الطريقة يتم الأخذ في الاعتبار الأسهم التي تملها أرباح ما قبل الاقتناء في شركة تابعة. يجب أن يتضمن ربح المجموعة فقط نصيب المجموعة من أرباح ما بعد الاقتناء. إذا تم اقتناء الشركة التابعة خلال العام المالي، فانه من الضروري تقسيم أرباح العام بين الأرباح ما قبل الاقتناء و ما بعد الاقتناء. يتم استخدام طريقة جزء السنة.

٥ طريقة جزء السنة تعني أن قائمة الدخل للشركة التابعة تم تقسيمها بين ما قبل و ما بعد الاقتناء و يتم إدراج فقط ما بعد الاقتناء في قائمة الدخل المجمعة.

سؤال:

قامت شركة (س) باقتناء ٦٠% من حقوق ملكية شركة (ص) بالغة ١٠٠,٠٠٠ جنيه في ١ ابريل ٢٠٠٥

قائمة الدخل للشركتين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ معينة ادناه

	شركة (س)	شركة (ص)	شركة (ص) (عن تسعة أشهر)
إيرادات المبيعات	١٧٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات	٦٥,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
إجمالي الأرباح	١٠٥,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٣٣,٠٠٠
إيرادات أخرى – توزيعات أرباح من شركة (ص)	٣,٦٠٠	–	-
مصاريف إدارية	٤٣,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٩,٠٠٠
الأرباح قبل الضرائب	٦٥,٦٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل	٢٣,٠٠٠	٨,٠٠٠	٦,٠٠٠
أرباح العام	٤٢,٦٠٠	٢٤,٠٠٠	١٨,٠٠٠
معلومات اضافية			
توزيعات أرباح (مدفوعة في ٣١ ديسمبر)	١٢,٠٠٠	٦,٠٠٠	
أرباح لم يتم توزيعها	٣٠,٦٠٠	١٨,٠٠٠	
أرباح مرحلة أول الفترة	٨١,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	
أرباح مرحلة آخر الفترة	١١١,٦٠٠	٥٨,٠٠٠	

قم بإعداد قائمة الدخل المجمعة و الأرباح المرحلة ؛ حقوق الأقلية المقتطعة من قائمة التغير في حقوق الملكية

الحل:

قائمة الدخل المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

إيرادات المبيعات (١٧٠٠٠٠+٦٠٠٠٠)	٢٣٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات (٦٥٠٠٠+٢٧٠٠٠)	(٩٢,٠٠٠)
إجمالي الأرباح	١٣٨,٠٠٠
مصاريف إدارية (٤٣٠٠٠+٩٠٠٠)	(٥٢,٠٠٠)
الأرباح قبل الضرائب	٨٦,٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل (٢٣٠٠٠+٦٠٠٠)	(٢٩,٠٠٠)
أرباح العام	٥٧,٠٠٠
الأرباح موزعة على:	

نصيب مساهمي الشركة القابضة	٤٩,٨٠٠
نصيب الأقلية (٤٠,٠٠٠ × ١٨٪)	٧,٢٠٠
	٥٧,٠٠٠

قائمة التغير في حقوق الملكية

	الأرباح المرحلة	حقوق الأقلية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٥	٨٢,٠٠٠	-
توزيعات أرباح مدفوعة (٦,٠٠٠ – ٧,٦٠٠)	(١٢,٠٠٠)	(٢,٤٠٠)
أرباح العام	٤٩,٨٠٠	٧,٢٠٠
تم إضافتها عند اقتناء الشركة التابعة *		٥٨,٤٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	١١٨,٨٠٠	٦٣,٢٠٠
كل أرباح الشركة (ص) المرحلة قبل الاقتناء.		
* تم إضافتها عند اقتناء الشركة التابعة		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠	
أرباح مرحلة أول الفترة	٤٠,٠٠٠	
الأرباح من (يناير – مارس) ٢٠٠٥ (٢٤,٠٠٠ × ٢٥٪)	٦,٠٠٠	
	١٤٦,٠٠٠	
نصيب الأقلية (٤٠٪)	٥٨,٤٠٠	

سؤال:

المعلومات الآتية متعلقة بشركة (س) و شركتها التابعة ليا شركة (ص) للسنة المنتهية في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧.

	شركة س	شركة ص
إيرادات المبيعات	١,٦٠٠	٥٠٠
تكلفة المبيعات	(٦٣٠)	(٣٠٠)
إجمالي الأرباح	٩٧٠	٢٠٠
مصاريف إدارية	(١٠٥)	(١٥٠)
توزيعات أرباح من شركة (ص)	(٢٤)	-
الأرباح قبل الضرائب	٣٨٩	٥٠
مصروف ضريبة الدخل	(٦٥)	(١٠)
أرباح العام	٣٢٤	٤٠
معلومات إضافية		
توزيعات أرباح مدفوعة	٢٠٠	٣٠
أرباح لم يتم توزيعها	١٢٤	١٠
أرباح مرحلة أول الفترة	٤٦٠	١٠٦
أرباح مرحلة آخر الفترة	٥٨٤	١١٦

معلومات أضافية:

أ- رأس المال المصدر للمجموعة:

- شركة (س) : ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم بسعر ١ جنيه للسهم.
- شركة (ص): ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم بسعر ١ جنيه للسهم.

ب- قامت شركة س باقتناء ٨٠% من أسهم شركة ص في عام ٢٠٠٠ . الأرباح المرحلة لشركة (ص) بلغ ٥٦,٠٠٠ جنيه في تاريخ الاقتناء.

المطلوب:

بفرض ما تسمح المعلومات ، قم بإعداد قائمة الدخل المجمعة لشركة (س) للسنة المنتهية في ٣٠ ابريل ٢٠٠٧ و الأرباح المرحلة و حقوق الأقلية المقتطفة من قائمة التغير في حقوق الملكية.

الحل :

قائمة الدخل المجمعة في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧

إيرادات المبيعات (١,١٠٠+٥٠٠)	١,٦٠٠
تكلفة المبيعات (٦٣٠+٣٠٠)	(٩٣٠)
إجمالي الأرباح	٦٧٠
مصاريف إدارية (١٥٠+١٠٥)	(٢٥٥)
الأرباح قبل الضرائب	٤١٥
مصروف ضريبة الدخل (٦٥+١٠)	(٧٥)
أرباح العام	٣٤٠
الأرباح موزعة على:	
نصيب مساهمي الشركة القابضة	٣٣٢
نصيب الأقلية *	٨
	٣٤٠

قائمة التغير في حقوق الملكية

	حقوق الأقلية	الأرباح المرحلة
الرصيد في أول الفترة	-	٥٦
توزيعات أرباح منفوعة (٣٠,٠٠٠ - ٢٤,٠٠٠)	(٦)	(٢٠٠)
ربح العام	٨	٣٣٢
تم إضافتها عند اقتناء الشركة التابعة *	٢١١	
الرصيد في اخر الفترة	٢١٣	٦٣٢

* **حقوق الأقلية**

في أرباح شركة (ص) (٤٠×٢٠%)	٨

٢) أرباح مرحلة اول الفترة	شركة (س)	شركة (ص)
مدفوعة للموال	٤٦٠	١٠٦
ناقصا: قبل الاقتناء:		(٥٦)
		٥٠

٣) تم اضافتها عند اقتناء الشركة التابعة	شركة (ص)
رأس المال	١,٠٠٠
أرباح مرحلة	٥٦
	١,٠٥٦
نصيب الأقلية ٢٠%	٢١١

١,٧ ملخص:

الغرض	لإظهار نتائج الأعمال للمجموعة لفترة محاسبية ما و كأنها شركة واحدة.
من إيرادات المبيعات إلى أرباح العاد	١٠٠% س + ١٠٠% (ص) (باستبعاد المعاملات بين شركات المجموعة).
السبب	لإظهار نتائج أعمال المجموعة و التي تسيطر عليها الشركة القابضة.
المبيعات بين شركات المجموعة	يتم استبعاد أثرها من المبيعات و تكلفة المبيعات.
الأرباح غير المحققة من المبيعات بين شركات المجموعة	أ) المبيعات بواسطة (س): زيادة تكلفة المبيعات بقيمة الأرباح غير المحققة. ب) المبيعات بواسطة (ص): زيادة تكلفة المبيعات بقيمة الأرباح غير المحققة بكامل قيمتها و تخفيض حقوق الأقلية بنصيبهم من الارباح المحققة.
الإهلاك	لو تم زيادة قيمة الأصول في الشركة (ص) بقيمة إعادة التقييم ، سيتم احتساب إهلاك إضافي و يتم تحميله على قائمة الدخل المجمعة. و يتم تعديل حقوق الأقلية بنصيبهم.
تحويل أصل طويل الأجل	يجب زيادة المصروفات بقيمة اى أرباح ناتجة عن تحويل الأصل و تخفيضها بقيمة الإهلاك المحسوب على الارتفاع في القيمة الدفترية للأصل.
حقوق الأقلية	أرباح الشركة (ص) بعد الضرائب يطرح: الأرباح غير المحققة* ارباح بيع الأصول طويلة الاجل** الإهلاك الإضافي الناتج عن إعادة التقييم عند التجميع. يجمع: الإهلاك الإضافي الناتج عن استبعاد قيمة أصول طويلة الأجل *** * فقط عندما يتم بيع البضاعة أو الأصول طويلة الأجل بواسطة الشركة التابعة. ** إذا تم بيع الأصول طويلة الأجل بواسطة الشركة القابضة.

٢. قائمة الدخل الشامل المجمعة (طبقا للمعايير الدولية فقط):

يتم استخدام قائمة الدخل كأساس لإعداد قائمة الدخل الشامل

٢,١. مثال: قائمة الدخل الشامل المجمعة:

قائمة الدخل للشركة (س) كما هي بإجابة السؤال السابق بالإضافة إلى أن الشركة (ص) حققت أرباح إعادة تقييم لحد أصولها الثابتة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه خلال العام.

٢,٢. الحل:

قائمة الدخل الشامل المجمعة في ٣٠ ابريل ٢٠٠٧

إيرادات المبيعات	١,٣٠٠
تكلفة المبيعات	(٩٣٠)
إجمالي الأرباح	٦٧٠
مصاريف إدارية	(٢٥٥)
الأرباح قبل الضرائب	٤١٥
مصروف ضريبة الدخل	(٧٥)
أرباح العام	٣٤٠
الدخل الشامل	
أرباح تقييم أصول	٢٠٠
إجمالي الدخل الشامل	٥٤٠
الأرباح موزعة على:	
نصيب ملاك الشركة القابضة	٣٣٢
نصيب الأقلية ٢.	٨
	٣٤٠
إجمالي الدخل الشامل موزع على:	
نصيب مساهمي الشركة القابضة (١٣٣٢)(٢٠٠×٨٠%))	٤٩٢
نصيب الأقلية (٨ + (٢٠٠ × ٢٠%))	٤٨
	٥٤٠

٢,٣. قائمة الدخل الشامل المجمعة (قائمة مستقلة):

إذا استخدمنا مثال الفقرتين سوف نقوم بإعداد قائمة للدخل و قائمة للدخل الشامل.

٤.٢. **مثال : قائمة الدخل الشامل:**

أرباح العام	٣٤٠
الدخل الشامل	
أرباح تقييم أصول	٢٠٠
إجمالي الدخل الشامل	٥٤٠
إجمالي الدخل الشامل موزع على:	
نصيب مساهمي الشركة القابضة (١٣٢ (٨٠٠٢٢٠٠%))	٤٩٢
نصيب الأقلية (٨+(٢٠٠٢٢٠٠%))	٤٨
	٥٤٠

٤.٥. **قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة:**

سوف تظهر هذه المبالغ في قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة على النحو التالي:

	الأرباح المرحلة	فائض التقييم	الإجمالي	حقوق الأقلية	الإجمالي
إجمالي الدخل الشامل للعام	٣٣٢	١٦٠	٤٩٢	٤٨	٥٤٠

الفصل العاشر

الاستثمارات فى شركات شقيقة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة.

٢. طريقة حقوق الملكية.

٣. قائمة الدخل و قائمة المركز المالى.

المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة

- تم تغطية هذا الموضوع في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة ، الشركة المستثمرة لا يكون لها سيطرة مثل التي تكون لها على الشركة التابعة ، ولكن يكون لها نفوذ مؤثر .

١.١. **تعريفات :**

- **الشركة الشقيقة** : هي شركة يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر و لكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك للمستثمر و تتضمن أيضا شركات الأفراد.
- **النفوذ المؤثر** : هو القدرة على (المشاركة) في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية و سياسات التشغيل للشركة المستثمر فيها و لكن لا تصل تلك القدرة إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات
- **طريقة حقوق الملكية** : هي طريقة محاسبية يتم بناء عليها الاعتراف بالاستثمار – عند اقتنائه– بتكلفة الاقتناء ثم يتم تعديل تلك التكلفة بكل تغير يطرأ على حصة المستثمر في صافي أصول الشركة المستثمر فيها ، وتظهر قائمة الدخل حصة المستثمر في نتائج أعمال الشركة المستثمر فيها.

- لاحظ أنه مثل الاستثمار في الشركة التابعة ، أي حقوق تصويت مستقبلية يجب أن تأخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان للمستثمر نفوذ مؤثر على الشركة المستثمر فيها .
- يتطلب معيار (١٨) أن تتم المحاسبة عن جميع الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية . إلا إذا تم تبويب تلك الاستثمارات على أنها محتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة أو إذا توافرت حالات الإعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية والتي سترد في الفقرة التالية .
- **يتم إعفاء المستثمر من تطبيق طريقة حقوق الملكية لو :**

(أ) تم إعفاء الشركة القابضة من إعداد قوائم مالية مجمعة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٧)

أو

(ب) توافرت جميع الشروط التالية :

١. يكون المستثمر شركة تابعة مملوكة بالكامل أو مملوكة جزئيا لمنشأة أخرى و قد تم إحاطة أصحاب حقوق الملكية بما في ذلك من ليس لهم حق التصويت بإبلاغ المستثمر بأن المستثمر لا يقوم بتطبيق طريقة حقوق الملكية و لم يعترضوا على ذلك.
٢. عدم تداول أدوات حقوق الملكية أو المديونية للمستثمر في البورصة المحلية أو الأجنبية أو خارج البورصة بما في ذلك الأسواق المحلية أو الإقليمية.
٣. عدم قيام المستثمر بتقديم قوائمه المالية لهيئة سوق المال البورصة أو أي جهة إقليمية أخرى أو

عدم شروعه في القيام بذلك بغرض إصدار أي فئة من الأدوات المالية للاكتتاب العام.

٥. قيام الشركة القابضة الأساسية أو الوسيطة للمستثمر بإعداد قوائم مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام وتتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

- النسخة الحالية من معيار (١٨) لم تعد تسمح باستبعاد استثمار في شركة شقيقة من تطبيق طريقة حقوق الملكية لمجرد أن الشركة المستثمر فيها تعمل تحت قيود طويلة الأجل والتي تؤثر على قدرتها على تحويل أموال إلى المستثمر ، يجب أن يتم فقد النفوذ المؤثر حتى يتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية .
- يتم التوقف عن تطبيق طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي لم يعد للمستثمر فيه نفوذ مؤثر .
- من ذلك التاريخ يقوم المستثمر بالمحاسبة عن الاستثمار طبقاً للمعيار المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس ويتم اعتبار القيمة الدفترية للاستثمار في التاريخ الذي تم التوقف فيه عن اعتباره استثمار في شركة شقيقة هي تكلفة الاستثمار لأغراض القياس الأولي كأصل مالي لأغراض تطبيق معيار (٢٦) .

١,٢. القوائم المالية المستقلة للمستثمر

- إذا كان المستثمر يقوم بإصدار قوائم مالية مجمعة (لأن لديه استثمارات في شركات تابعة) : يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركة الشقيقة في القوائم المالية المستقلة إما :

(أ) بالتكلفة .

(ب) أو طبقاً لمعيار (٢٦) (بالقيمة العادلة) .

- إذا كان المستثمر لا يقوم بإصدار قوائم مالية مجمعة (لأن ليس لديه استثمار في شركات تابعة) ولكن لديه استثمار في شركة شقيقة فإنه أيضاً يقوم بإدراج الاستثمار في الشركة الشقيقة أما بالتكلفة أو طبقاً لمعيار (٢٦) في القوائم المالية المستقلة .

٢. طريقة حقوق الملكية :

٢,١. تطبيق طريقة حقوق الملكية :

- إجراءات كثيرة من المتبعة لتطبيق طريقة حقوق الملكية هي نفسها الواجب تطبيقها عند إعداد القوائم المالية المجمعة .

٢,١,١ قائمة الدخل المجمعة(التي يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية بها):

- المبدأ الأساسي هو أن الشركة المستثمرة (س) يجب أن تقوم بالمحاسبة عن حصتها في أرباح الشركة الشقيقة (ص) بغض النظر عن قيام الشركة (ص) بتوزيع تلك الأرباح . تحقق الشركة (س) ذلك عن طريق قيامها بإضافة حصة المجموعة في أرباح الشركة (ص) بعد الضرائب إلى الأرباح المجمعة للمجموعة .

- لاحظ الفرق بين تلك المعالجة وبين تجميع نتائج أعمال الشركة التابعة ، لو كانت الشركة (ص) شركة تابعة تمامت الشركة (س) بأخذ كل الإيرادات والتكاليف والمصروفات ..... إلخ ثم تقوم بإضافة سطر واحد كنسوية لخصم حصة الأقلية من الارباح .
- طبقا لطريقه حقوق الملكية ، لا يتم إضافة إيرادات وتكاليف الشركة الشقيقة إلى الأرقام المجمعة للمجموعة ، وبديلاً عن ذلك يتم إضافة حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة بعد الضرائب إلى الأرباح للمجموعة للمجموعة .

٢.١.٢ **قائمة المركز المالي المجمعة : (التي يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية بها) :**

- تظهر قيمة الاستثمار في شركات شقيقة في تاريخ الاقتناء بالتكلفة ، يتم زيادة (تخفيض) تلك القيمة في نهاية السنة المالية بقيمة حصة المجموعة في ارباح الشركة الشقيقة .

مثال:

شركة (س) تمتلك استثمارات في شركات تابعة (غ) ، في ٢٠٠٨/١/١ قامت الشركة (س) بشراء ٢٥٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص) البالغة ١٠٠٠٠٠ سهم وقيمتها الاسمية ١ جنيه بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه .
في ٢٠٠٨/١٢/٣١ أظهرت نتائج أعمال الشركة (ص) أرباح بلغت ٢٤,٠٠٠ جنيه وقامت بتوزيع أرباح قدرها ٦,٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

كيفية المحاسبة عن نتائج أعمال الشركة (س) في القوائم المالية المستقلة و المجمعة للشركة (س) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٢٠٠٨

الحل:

القوائم المالية المستقلة للشركة (س) :

يتم تسجيل قيمة الاستثمار في ٢٠٠٨/١/١ بالتكلفة ، إلا إذا كان هناك اضمحلال في قيمة الاستثمار ، وتظل هذه القيمة في القوائم المالية المستقلة للشركة (س) ، ويكون القيد الوحيد الذي سيتم تسجيله بقائمة الدخل المستقلة للشركة (س) هو قيد بإثبات حصتها في توزيعات الأرباح كالتالي :

من حـ/ النقدية	١,٥٠٠	
إلى حـ/ إيراد من استثمار في شركات شقيقة		١,٥٠٠

القوائم المالية المجمعة للشركة (س) :

يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المجمعة للشركة (س) للمحاسبة عن الاستثمار في الشركة (ص) ، سوف يشمل الربح المجمع بعد الضرائب حصة المجموعة في أرباح الشركة (ص) بعد الضرائب (٢٤,٠٠٠ × ٢٥% = ٦,٠٠٠ جنيه) إلى المدى الذي كان قد تم توزيعه كأرباح (١٥٠٠ جنيه)، فقد تم إدراج هذا الجزء والمتعلق بالقوائم المالية المستقلة و بالتالي فقد تم إدراجه بالقوائم المالية المجمعة. حصة

المجموعة في الخارج عن توزيع من أرباح الشركة الشقيقة (٤,٥٠٠) يجب أن يتم إدراجه بالقوائم المالية المجمعة بالبند التالي:

٤,٥٠٠ من حق الاستثمارات في شركات شقيقة

٤,٥٠٠ إلى حق ايراد من استثمار في شركات شقيقة

وبالتالي يظهر الاستثمار في شركات شقيقة ضمن الأصول بمبلغ ٦٤,٥٠٠ جنيه تتمثل في التكلفة مضافاً إليها حصة المجموعة من أرباح الشركة الشقيقة بعد الاقتناء والتي لم توزع بعد .

٣. قائمة الدخل و قائمة المركز المالي:

٣,١. قائمة الدخل المجمعة:

- في قائمة الدخل المجمعة يتم إضافة حصة المجموعة المستثمرة في أرباح الشركات الشقيقة بغض النظر عن توزيع تلك الأرباح من عدمه .
- يمكن استخدام الجداول المجمعة لإعداد قائمة الدخل المجمعة للمجموعة والتي تمتلك استثمارات في شركات شقيقة.

٣,٢. مثال:

- الجدول المجمع التالي لمجموعة شركة (س) يتكون من الشركة القابضة والتي تمتلك ٨٠% من الشركة التابعة (ص) والشقيقة (ع) والتي تمتلك فيها المجموعة نسبة ٣٠% .

الجدول المجمع:

	المجموعة	شركة س	شركة ص	شركة ع
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
إيرادات المبيعات	١,٤٠٠	٦٠٠	٨٠٠	٣٠٠
تكلفة المبيعات	٧٧٠	٣٧٠	٤٠٠	١٢٠
مجمل الربح	٦٣٠	٢٣٠	٤٠٠	١٨٠
مصاريف إدارية	٢٩٠	١١٠	١٨٠	٨٠
	٣٤٠	١٢٠	٢٢٠	١٠٠
فوائد دائنة	٣٠	٣٠	٠٠	
	٣٧٠	١٥٠	٢٢٠	١٠٠
فوائد مدينة	(٢٠)	–	(٢٠)	–
حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة (ع) (١٠٠-٤٣٠) ×٣٠%	(١٧)		–	
	٣٦٧	١٥٠	٢٠٠	١٠٠
مصروف ضريبة الدخل				
المجموعة	(١٤٥)	(٥٥)	(٩٠)	–

الشركة الشقيقة	-	-		(٤٣)
أرباح العام	٢٢٢	٩٥	١٢٠	٥٧
حقوق الأقلية	(٢٢)			
	٢٠٠			

- إيرادات المبيعات ، مجمل الربح و التكاليف الخاصة بالمجموعة مثل الإهلاك..الخ لا تتضمن حصة المجموعة في إيرادات المبيعات ، مجمل الربح و التكاليف مثل الإهلاك..الخ الخاصة بالشركة الشقيقة .
- تم إثبات حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة بقائمة الدخل المجمعة. إذا ما تم الاستحواذ على الشركة الشقيقة خلال العام فانه من الضروري إخصم ارباح ما قبل الاستحواذ (تذكر خصم الضريبة على أرباح السنة الحالية) .
- لا يتم تطبيق حقوق الأقلية إلا على الشركات التابعة.

٢.٣. قائمة دخل مجمعة مبدئية:

- الجدول التالي يمثل تخطيط مقترح (باستخدام الأرقام المستخدمة في المثال السابق) لقائمة الدخل المجمعة لشركة لها استثمارات في شركات تابعة و أخرى في شركات شقيقة.

	بالألف جنيه مصري
إيرادات المبيعات	١,٤٠٠
تكاليف المبيعات	(٧٧٠)
مجمل الربح	٦٣٠
إيرادات أخرى: فوائد دائنة	٣٠
مصاريف إدارية	(٢٩٠)
مصاريف تمويلية	(٢٠)
حصة الشركة في أرباح الشركات الشقيقة	١٧
الأرباح قبل الضرائب	٣٦٧
ضرائب الدخل	(١٤٥)
أرباح العام	٢٢٢
يتم تقسيمه على النحو التالي:	
الشركة القابضة	٢٠٠
حقوق الأقلية	٢٢
	٢٢٢

٢,٤ **قائمة المركز المالي المجمعة:**

- يجب أن يتم عرض الاستثمارات في شركات شقيقة كالتالي :

  بتكلفة اقتناء الاستثمار في الشركة الشقيقة .

  يضاف : حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة بعد الاقتناء .

  يخصم : توزيعات أرباح محصلة .

  يخصم : الانخفاض في قيمة الاستثمار .

- كما تم شرحه سابقاً ، تتضمن قائمة المركز المالي المجمعة أصل يسمى الاستثمارات في شركات شقيقة وبالقيمة التي يتم عرضها لذلك الأصل بقائمة المركز المالي هي التكلفة الأصلية مضافاً إليها حصة المجموعة في الأرباح المحققة منذ تاريخ الاقتناء، ولم يتم توزيعها بعد .

٢,٥ **مثال : قائمة المركز المالي المجمعة:**

- في يناير عام ٢٠٠٦ بلغ صافي الأصول الملموسة للشركة (ص) مبلغ ٢٢٠,٠٠٠ جنيه ، تم تمويلها عن طريق ١٠٠,٠٠٠ أسهم عادية (١ جنيه مصري سهم) و احتياطيات بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري. الشركة (س) (تمتلك أيضا شركات تابعة) استحوذت على ٣٠٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (ص) مقابل ٧٥,٠٠٠ جنيه. خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، بلغت أرباح الشركة(ص) مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه منها ١٢,٠٠٠ جنيه تم سدادها كتوزيعات.
- وضح كيف سيتم عرض حساب الاستثمار في الشركة (ص) في قائمة المركز المالي المجمعة للشركة(س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

الأصول الغير متداولة

استثمارات في شركات شقيقة بالتكلفة	٧٥,٠٠٠
حصة المجموعة من الأرباح المرحلة بعد الاستحواذ (١٨,٠٠٠×٤٠%)	٥,٤٠٠
	٨٠,٤٠٠

• النقاط التالية ذات صلة و تتشابه مع حالات أعداد المجموعة للشركات التابعة و التابعة.

(أ) يجب استخدام قوائم مالية معدة عن نفس الفترة المالية .

(ب) إذا كان ذلك غير ممكن ، يتعين إجراء تسويات لأثر المعاملات و الأحداث الهامة و التي تقع بين ذلك التاريخ و تاريخ القوائم المالية للمستثمر. لا يجب أن تكون الفجوة بين تواريخ السنوات المالية للشركة القابضة و شركات المجموعة أكثر من (٣ شهور)

(ح) يجب استخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة والأحداث التي تتم في نفس الظروف ، يجب أن يتم عمل التسويات اللازمة للقوائم المالية للشركة الشقيقة إذا استخدمت تلك الشركة سياسات مختلفة عن تلك المطبقة في القوائم المالية للمستثمر وذلك عن معاملات ، متشابهة و أحداث في ظروف مماثلة.

٢,٦. المعاملات بين الشركة الشقيقة و المستثمر:

- المعاملات الصاعدة هي على سبيل المثال ، بيع الشركة الشقيقة لأصول ثابتة للمستثمر. المعاملات الهابطة(من أعلى إلى أسفل) هي على سبيل المثال ، بيع المستثمر لأصول ثابتة للشركة الشقيقة.
- يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين المستثمر (ويشمل ذلك شركاته التابعة التي تم تجميعها) و شركة شقيقة في القوائم المالية للمستثمر في حدود حصة المستثمر في الشركات الشقيقة. هذا الإجراء مشابه لاستبعاد المعاملات المتبادلة بين الشركة القابضة و شركتها التابعة. من المهم تذكر إن ما يتم استبعاده هو **في حدود حصة المستثمر.**

٢,٧. مثال: المعاملات من أعلى إلى أسفل: (من المستثمر إلى الشركة الشقيقة)

تمتلك الشركة (أ) و شركاتها التابعة ٢٥% من أسهم الشركة (ب) . باعت الشركة (أ) خلال العام بضاعة بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري للشركة (ب) (بالتكلفة مضاف اليها ٢٥%) . الإزالة البضاعة بمخازن الشركة (ب) في نهاية العام.

الحل:

حققت الشركة (أ) أرباح غير محققة بلغت ٢٠٠,٠٠٠ جنية (١,٠٠٠,٠٠٠ x ٢٥ /١٢٥) من مبيعاتها للشركة الشقيقة. يجب استبعاد ٢٥% منها تمثل حصة المجموعة.

(٣) مدين: تكلفة البضاعة المباعة ٥٠,٠٠٠

دائن: استثمار في شركة شقيقة ٥٠,٠٠٠ ١م بلع

بما أن البيع تم من المجموعة إلى الشركة الشقيقة، يعد مخزون المجموعة من المخزون غير المباع جزء من الاستثمار في الشركة الشقيقة في نهاية العام. لو كانت الشركة الشقيقة هي التي باعت للمجموعة كانت المعالجة ستكون كما يلي:

مدين: تكلفة البضاعة المباعة ٥٠,٠٠٠

دائن: المخزون ٥٠,٠٠٠

٢,٨. خسائر الشركة الشقيقة:

- إذا تساوى أو تجاوز نصيب المستثمر خسائر شركة شقيقة ، **يتوقف** المستثمر عن إثبات نصيبه في الخسائر الإضافية و يتم إثبات حصة المساهمة **بصفر.**

- حالة تكون الحصة في شركة شقيقة هي رصيد **الاستثمار** في الشركة التابعة بموجب ظربه حقوق الملكية مع أي **خصص طويلة الأجل** تمثل في جوهرها جزء من صافي **استثمارات** المستثمر في الشركة الشقيقة على سبيل المثال يعتبر القرض الذي ليس له خطة تسوية أو ليس من المحتمل تسويته بمثابة في المستقبل المنظور في جوهره امتداد لاستثمارات المنشأة في الشركة .
- بعد تخفيض حصة المساهمة إلى صفر يتم تكوين **مخصص** للخسائر الإضافية ، يتم إثبات الالتزام فقط إلى المدى الذي يتكبد فيه المستثمر التزامات قانونية أو حكمية أو تعهده بسداد مبالغ نيابة عن الشركة الشقيقة .

٣٩. **خسائر اضمحلال القيمة:**

- يتضمن معيار المحاسبة المصري رقم(٢٦) الخاص بالأدوات المالية – الاعتراف و القياس مجموعة من المؤشرات التي قد تشير إلى أن أصل مالي (يشمل ذلك الاستثمار في شركة شقيقة) قد اضمحل، يتم **القياس** و **الاعتراف** بخسائر الاضمحلال طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم(٣١) الخاص باضمحلال الأصول.
- في حالة الشركة الشقيقة ، أي خسائر اضمحلال سوف تخصم من القيمة الدفترية للاستثمار بقائمة المركز المالي.
- يتم المحاسبة كما يلي:

تكلفة اقتناء الاستثمار في الشركة الشقيقة .

يضاف أو يخصم : حصة المجموعة في أرباح (خسائر) الشركة الشقيقة بعد الاقتناء .

يخصم : الانخفاض في قيمة الاستثمار .

= **القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الشقيقة.**

سؤال:

فيما يلي مستخرجات حسابات الشركة القابضة وشركاتها التابعة بشركة شقيقة. استحوذت الشركة القابضة على ٤٠ ٪ من رأس مال الشركة الشقيقة منذ ثلاث سنوات عندما بلغت الأرباح المرحلة الخاصة بالأخيرة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

قائمة المركز المالى المختصرة

	الشركة القابضة وشركاتها التابعة	الشركة الشقيقة
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
الأصول العاموية طويلة الأجل	٢٢٠	١٧٠
الاستثمارات فى الشركة الشقيقة بالتكلفة	٦٠	–
قرض لشركة الشقيقة	(٢٠)	–
الأصول المتداولة	١٠٠	٥٠
قرض من الشركة القابضة		(٢٠)
	٤٠٠	٢٠٠
رأس المال	٢٥٠	١٠٠
الأرباح المرحلة	١٥٠	(١٠٠)
	٤٠٠	٢٠٠

قائمة الدخل المختصرة

	الشركة القابضة وشركاتها التابعة	الشركة الشقيقة
	بالالف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
الأرباح قبل الضرائب	٩٥	٨٠
ضرائب الدخل	٣٥	٣٠
صافى أرباح العام	٦٠	٥٠

المطلوب:

إعداد القوائم المجمعة المختصرة للشركة القابضة.

ملاحظة:

١- التزامات و أصول الشركة الشقيقة تم إثباتها بالقيمة العادلة.

٢- لا يوجد حقوق أقلية فى الشركات التابعة.

الإجابة:

الشركة القابضة
قائمة الدخل المجمعة

	بالألف جنيه مصرى
صافى الربح	٩٥
حصة الشركة القابضة فى أرباح الشركات الشقيقة (٥٠ × ٤٠%)	٢٠
الأرباح قبل الضرائب	١١٥
ضريبة الدخل	(٣٥)
الأرباح	٨٠

الشركة القابضة
قائمة المركز المالى المجمعة

	بالألف جنيه مصرى
الأصول	
أصول ثابتة طويلة الأجل	٢٢٠
استثمارات فى شركة شقيقة (١)	١٠٤
الأصول المتداولة	١٠٠
إجمالى الأصول	٤٢٤
الالتزامات و حقوق الملكية	
رأس المال	٢٥٠
الأرباح المرحلة (٢)	٢٧٤
إجمالى الالتزامات و حقوق الملكية	٤٢٤

ملاحظة:

(١) استثمارات فى شركات شقيقة	بالألف جنيه مصرى
تكلفة الاستثمار	٦٠
حصة الشركة القابضة فى الأرباح المرحلة بعد الاستحواذ ((١٠٠-٤٠) × ٤٠%)	٢٤
قرض للشركة الشقيقة	٢٠
	١٠٤

(٢) الأرباح المرحلة	الشركة القابضة وشركاتها التابعة	الشركة الشقيقة
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
كما بالمال	١٥٠	١٠٠
قبل الاستحواذ		٤٠
بعد الاستحواذ		٦٠
حصة المجموعة في الشركة الشقيقة ٤٠٪×٦٠	٢٤	
الأرباح المرحلة المجمعة	١٧٤	

السؤال:

قامت الشركة (س) بشراء ٢٥% من حقوق ملكية الشركة (ص) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ بتكلفة قدرها ٣٨,٠٠٠ جنيه مصرى، خلال عام ٢٠٠٩ ، حققت الشركة (ص) أرباح قبل الضرائب بلغت ٨٢,٠٠٠ جنيه مصرى و بلغت الضريبة المستحقة على الأرباح ٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى. بلغت توزيعات الأرباح المدفوعة ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر.

المطلوب:

حساب القيم و عمل القيود اللازمة لحساب الاستثمار في شركات شقيقة و الذى سيظهر في القوائم المجمعة للشركة (س) في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) .

قائمة الدخل المجمعة:

	جنية مصرى
حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة (٨٢,٠٠٠ X ٢٥%)	٢٠,٥٠٠
(يخصم): ضرائب الدخل (٣٢,٠٠٠ X ٢٥%)	(٨,٠٠٠)
حصة المجموعة في أرباح الشركة الشقيقة	١٢,٥٠٠

قائمة المركز المالي المجمعة:

استثمارات في شركات شقيقة	
تكلفة الاستثمار	٣٨,٠٠٠
حصة الشركة القابضة في الأرباح المرحلة بعد الاستحواذ	٧,٥٠٠
((٨٢,٠٠٠ – ٣٢,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠) X ٢٥%)	
	٤٥,٥٠٠

سؤال:

فيما يلي قائمة المركز المالي للشركة (ب) و الشركات المستثمر بها شركة(س) و (ع) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م .

قائمة المركز المالي المجمعة:

	شركة (ب)	شركة (س)	شركة (ع)
	بالألف وحدة نقدية	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
أصول غير متداولة			
مباني	١,٩٥٠	١,٢٥٠	٥٠٠
آلات	٧٩٥	٣٧٥	٢٨٥
استثمارات	١,٥٠٠	–	–
	٤,٢٤٥	١,٦٢٥	٧٨٥
أصول متداولة			
مخزون	٥٧٥	٣٠٠	٢٦٥
عملاء	٣٣٠	٢٩٠	٢٧٠
نقدية	٥٠	١٢٠	٢٠
	٩٥٥	٧١٠	٦٥٥
إجمالي الأصول	٥,٢٠٠	٢,٣٣٥	١,٤٤٠
الالتزامات و حقوق الملكية			
حقوق الملكية			
رأس المال	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٥٠
الأرباح المرحلة	١,٤٦٠	٨٨٥	٣٩٠
	٣,٤٦٠	١,٨٨٥	١,١٤٠
التزامات غير متداولة			
قروض	٥٠٠	١٠٠	–
التزامات متداولة			
موردين	٦٨٠	٣٥٠	٣٠٠
بنوك سحب على المكشوف	٥٦٠	–	–
	١,٢٤٠	٣٥٠	٣٠٠
إجمالي حقوق الملكية و الالتزامات	٥,٢٠٠	٢,٣٣٥	١,٤٤٠

بيانات اضافية:

(١) استحوذت الشركة (م) على ٦٠٠,٠٠٠ سهم عادية فى شركة (ص) فى يناير ٢٠٠٠ بتكلفة قدرها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عندما بلغت الأرباح المرحلة للشركة (ص) مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنية مصرى.

(٢) فى تاريخ اقتناء الشركة (ص) كانت القيمة العادلة للمبانى (باستثناء الأراضى) أكثر من قيمتها الدفترية فى قائمة المركز المالى للشركة (ص) بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى. قامت الشركة (ص) باقتناء هذه الأصول فى يناير ١٩٩٠ والمبانى (تمثل ٥٠% من القيمة الإجمالية) ويتم إهلاكها على ٥٠ عام.

(٣) قامت الشركة (م) بالاستحواذ على ٢٢٥,٠٠٠ سهم عادية فى الشركة (ع) فى يناير ٢٠٠٤ بتكلفة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنية مصرى عندما بلغت الأرباح المرحلة للشركة (ع) مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنية مصرى.

(٤) تقوم الشركة (ص) بتصنيع مكون يتم استخدامه فى الشركة (م) و (ع). التحويلات تتم بواسطة الشركة (ص) بالتكلفة مضاف اليها ٢٥%. تمتلك الشركة (م) مخزون من هذا المكون بلغ رصيده فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى. وتمتلك الشركة (ع) رصيد بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ذلك التاريخ.

(٥) تبين وجود خسائر اضمحلال فى قيمة الشهرة المكتسبة فى الشركة (ص) ولابد من التخلص منها بالكامل. بلغت خسائر الاضمحلال فى قيمة الاستثمار فى الشركة (ع) التى يتوجب الاعتراف بها مبلغ ٩٢,٠٠٠ جنيه مصرى.

المطلوب:

إعداد قائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

قائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

	بالألف جنيه مصرى
اصول غير متداولة	
المبانى (٢)	٣,٥٧٠
آلات (٧٩٥ + ٣٧٥)	١,١٧٠
استثمارات (٩)	٤٧٥,٢٠
	٥,٢١٥ ٢٠
اصول متداولة	
مخزون (٣)	٨٥٥
عملاء (٤)	٦٢٠
نقدية (١٢٠ + ٥٠)	١٧٠
	١,٦٤٥
اجمالى الأصول	٦,٨٦٠
الالتزامات و حقوق الملكية	
حقوق الملكية	
رأس المال	٢,٠٠٠
الأرباح المرحلة (١٠)	١,٧٧٨,١٢
	٣,٧٨٨ ١٢
حقوق الأقلية (١١)	٨٩٢,٠٨
	٤,٦٧٠,٢٠
التزامات غير متداولة	
قروض (٥٠٠ + ١٠٠)	٦٠٠
التزامات متداولة (٥)	١,٥٩٠
اجمالى حقوق الملكية و الالتزامات	٦,٨٦٠,٢٠

طريقة الحل

١- **الهيكل التنظيمي للمجموعة:**

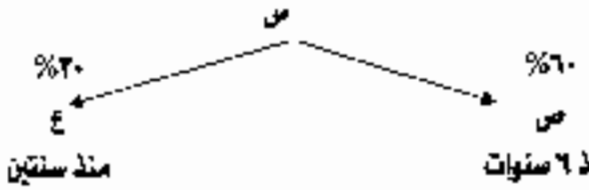

٢- **المباني**

	بالألف جنيه
الشركة (س)	١,٩٥٠
الشركة (ص)	١,٢٥٠
تعديل القيمة العادلة	٤٠٠
اهلاك اضافي(٤٠٠X٥٠% / ٤٠عام متبقية من عام ٩٠)×٦ سنوات منذ تاريخ الاقتناء	(٣٠)
	٣,٥٧٠

٣- **المخزون**

الشركة (س)	٥٧٥
الشركة (ص)	٣٠٠
ارباح غير محققة (٦)	(٢٠)
	٨٥٥

٤- **العملاء**

الشركة (س)	٣٣٠
الشركة (ص)	٢٩٠
	٦٢٠

٥- **الالتزامات المتداولة**

الشركة (س) : بنوك سحب على المكشوف	٥٦٠
الموردين	٦٨٠
الشركة (ص) : الموردين	٣٥٠
	١,٥٩٠

٦- **الأرباح الغير محققة**

مبيعات للشركة (س) (الشركة القابضة) ١٠٠ X ١٢٥/٢٥	٢٠
مبيعات للشركة (ع) (الشركة الشقيقة) ٨٠ X ١٢٥/٢٥ X ٣٠%	٤,٨
	٢٤,٨

٧- **تعديل القيمة العادلة**

	فرق القيمة عند الاستحواذ	فرق القيمة الآن
أراضى ومبانى	٤٠٠	٤٠٠
فرق الإهلاك للمبانى (٢)	-	(٣٠)
	٤٠٠	٣٧٠

يتم إثبات ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى على الأرباح المرحلة

٨- **الشهرة**

الشركة (ص)

	بالألف جنية	بالألف جنية
المبلغ المدفوع		١,٠٠٠
صافى الأصول المقتناه		
رأس المال	١٠٠٠	
الأرباح المرحلة	٢٠٠	
تعديل القيمة العادلة (٧)	٤٠٠	
	١,٦٠٠	
حصة المجموعة ٦٠%		(٩٦٠)
الشهرة عند الاقتناء		٤٠
خسائر الانخفاض فى القيمة		(٤٠)

٩- **الاستثمارات في شركات شقيقة :**

تكلفة الاستثمار	٤٠٠
حصة الشركة في أرباح ما بعد الاقتناء (٣٩٠ - ١٥٠) X ٣٠%	٧٢
يخصم أرباح غير محققة (٦)	(٤,٨)
يخصم خسائر الاضمحلال القيمة	(٩٢)
	٤٧٥,٢

١٠- **الأرباح المرحلة**

	شركة (س)	شركة (ص)	شركة (ع)
	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه
الأرباح المرحلة	١,٤٦٠	٨٨٥	٣٩٠
تسويات	-	-	-
الأرباح الغير محققة (٦)	-	(٢٤,٨)	-
تعديلات القيمة العادلة(٧)	-	(٣٠)	-
	١,٤٦٠	٨٣٠,٢	٣٩٠
يخصم : أرباح ما قبل الاستحواذ		(٢٠٠)	(١٥٠)
	١,٤٦٠	٦٣٠,٢	٢٤٠
الشركة (ص) (٦٠ % × ٦٣٠,٢)	٣٧٨,١		
الشركة (ع) (٣٠ % × ٢٤٠)	٧٢		
يخصم : خسائر الاضمحلال (ص) (٨)	(١٠)		
(ع)	(٩٢)		
	١,٧٧٨,١		

٢١١ **حقوق الأقلية:**

صافي أصول الشركة (ص)		١,٨٨٥
تعديل القيمة العادلة (٧)		٢٧٠
يخصم: أرباح غير محققة : مبيعات للشركة (س) (١٠٠ × ٢٥/١٢٥) (٦)		(٢٠)
مبيعات للشركة (ع) (٨٠ × ٢٥/١٢٥ × ٣٠ %)	(٦)	(٤,٨)
		٢,٢٣٠,٢
حقوق الأقلية (٤٠%)		٨٩٢,٠٨

الفصل الحادى عشر

المخزون و عقود الإنشاء

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. المخزون و أصناف تحت التنفيذ قصيرة الأجل.

٢. عقود الإنشاء.

١. المخزون و أعمال تحت التنفيذ قصيرة الأجل:

١.١ المقدمة:

في معظم الأعمال تعتبر التكلفة المحملة على المخزون من أهم العوامل في تحديد الربح. و بالرغم من أن تقييم المخزون عملية موضوعية للغاية فان هناك طرق كثيرة مختلفة مستخدمة في عملية التقييم.

١.٢ المخزون:

يتم الاعتراف بالمخزون كأصل للمنشأة حتى يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة (أي بيع هذا المخزون) وعند هذه النقطة يتم الاعتراف بالمخزون كمصروف (أي تكلفة مبيعات). يمكن أيضا تحميل قيمة المخزون أو جزء منه على المصروفات بخلاف الدخل و ذلك في حالة الانخفاض في صافي القيمة البيعية عن التكلفة . كما يضم معيار المحاسبة المصري (٢) إرشادات بشأن طرق حساب التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون.

إن الافتراض المحاسبي الأساسي الخاص بأساس الاستحقاق يتطلب مقابلة التكاليف مع الإيرادات المرتبطة بها . وبعبارة أخرى لتحقيق ذلك ، فان التكاليف المتكبدة من السلع التي لا تزال غير مباعة في نهاية العام يجب ادراجها بقائمة المركز المالي ، مقابلتها للإيرادات المستقبلية عند بيع هذه السلع.

١.٣ نطاق المعيار:

- **يطبق هذا المعيار على كافة أنواع المخزون فيما عدا ما يلي:**
  - الأعمال تحت التنفيذ من عقود الانشاء .
  - الأدوات المالية (الأسهم ، السندات) .
  - الأصول البيولوجية.
- **لا تنطبق أسس القياس الواردة بهذا المعيار على الأنواع التالية من المخزون التي يحتفظ بها عن طريق:**
  - منتجي المحاصيل الزراعية ومنتجات الغابات والمحاصيل الزراعية.
  - التجار السماسرة المتعاملون في السلع.

١.٤ تعريفات:

- **المخزون هو أصل:**
  - محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة.
  - أو في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع.

أو في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مرحل الإنتاج او في تقديم الخدمات.

- صافي القيمة البيعية : هو السعر التقديري لبيع من خلال النشاط العادي (ناقص) التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكلفة أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.
- القيمة العادلة : هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى دراية من اتفاقهم ويتعاملان بإرادة حرة.
- تشمل بنود المخزون ما يلي :
  - البضائع المشتراة والمحتفظ بها بغرض إعادة بيعها.
  - المنتجات التامة.
  - المخزون في مراحل الإنتاج (الانتاج تحت التشغيل).
  - المواد الخام والمهمات المجهزة للاستخدام في مراحل الإنتاج.

١.٥. **قياس قيمة المخزون:**

تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

١.٦. **تكلفة المخزون:**

تتضمن تكلفة المخزون ما يلي:

- تكاليف الشراء.
- تكاليف التشكيل.
- التكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

١.٦.١. **تكاليف الشراء**

تتضمن تكاليف شراء المخزون البنود التالية:

- ثمن الشراء و
- الرسوم الجمركية على البنود المستوردة منها والضرائب والرسوم الأخرى (غير تلك التي تستردها المنشأة فيما بعد من الجهة الإدارية) و
- تكاليف النقل والمناولة والتكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة باقتناء المنتجات التامة أو المواد الخام أو الخدمات و

يستنزل الخصم التجاري والتخفيضات المشابهة.

١.٦.٢. **تكاليف التشكيل**

- تتضمن تكاليف تشكيل المخزون جزئين اساسيين:

(أ) التكاليف التي ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل العمالة المباشرة

(ب) الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المنشأة في سبيل تشغيل المواد الخام وتصنيع المنتجات التامة.

- وتعرف تكاليف الانتاج غير المباشرة الثابتة بأنها تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تبقى ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الانتاج مثل الإهلاك ، تكاليف إدارة المصنع.
- وتعرف تكاليف الانتاج غير المباشرة المتغيرة بأنها تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تتغير تغيراً مباشراً أو شبه مباشر مع حجم الإنتاج مثل المواد والعمالة غير المباشرة.
- تحمل التكاليف غير المباشرة المتغيرة لكل وحدة منتج على أساس الاستخدام الفعلي للطاقة الإنتاجية.
- يتم تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة للإنتاج على تكلفة ، التشغيل بناء على الطاقة العادية للإنتاج.

(أ) تعرف الطاقة العادية بأنها الإنتاج المتوقع تحقيقه في المتوسط على مدار فترات أو مواسم عديدة في ظل الظروف العادية مع الأخذ في الاعتبار مقدار الطاقة المفقودة الناتجة عن الصيانة المخطط لها مسبقاً.

(ب) يمكن استخدام مستوى الإنتاج الفعلي إذا ما تساوى تقريباً مع الطاقة العادية للانتاج.

(ج) لا يتم زيادة مقدار التكاليف غير المباشرة الثابتة للإنتاج المحملة على كل وحدة منتج كنتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج أو نتيجة لوجود طاقة عاطلة.

(د) يتم تحميل التكاليف غير المباشرة غير المحملة للإنتاج كمصاريف في الفترة التي انفقت فيها.

(هـ) تخفض قيمة التكاليف غير المباشرة الثابتة المحملة على كل وحدة منتج في الفترات التي يكون فيها مستوى الإنتاج مرتفعا بشكل غير طبيعي حتى لا يكون المخزون مقيما بأعلى من تكلفته.

الأصول

١.٦.٢. التكاليف الأخرى

- تتضمن تكلفة المخزون التكاليف الأخرى التي يتم تحملها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

ومن أمثلة التكاليف التي لا تحمل على تكلفة المخزون وتعتبر مصروفات في الفترة التي تحدث فيها:

(أ) الفاقد غير الطبيعي في المواد أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى.

(ب) تكلفة التخزين إلا اذا كانت ضرورية لعملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاجية أخرى.

(ج) المصاريف الادارية التي لا تسهم في الوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

(د) تكاليف البيع.

١.٦.٤ **أساليب قياس التكلفة**

- هناك طريقتان ذكرهما المعيار و ينتج عن استخدام كلا الطريقتين نتائج اقرب ما تكون للتكلفة و بالتالي يمكن استخدامهم اذا كانا اكثر ملائمة او لاعتباراتهما في بعض الاحوال بشرط ان تفرز النتائج من التكلفة الفعلية :

(أ) **التكاليف المعيارية** على اساس المستويات العادية لكل من المواد والمهمات والعمالة ومستوى الكفاءة ومستوى استعمال الطاقة ويتم مراجعة هذه المستويات بصفة دورية ويتم تعديلها إذا لزم الأمر.

(ب) **طريقة سعر التجزئة** و تستخدم في المنشآت التي تمارس نشاط تجارة التجزئة لقياس تكلفة المخزون الذي يتكون من بنود كثيرة العدد وسريعة التغير وذات هامش ربحية متباين. وطبقاً لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة المخزون عن طريق تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة ويراعى عند تحديد هذه النسبة بنود المخزون التي تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلي ، هذا ويتم عادة استخدام نسبة هامش ربحية مختلف لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.

١.٧. **حساب التكلفة :**

يتم استخدام طريقة التحديد المباشر لحساب تكلفة المخزون و ذلك عندما تكون

(أ) بنود المخزون غير متشابه (يمكن تمييزها عن بعضها و لا يمكن أن تحل محل بعضها البعض).

(ب) يتم انتاج بنود المخزون والتي يتم فصلها و تحديدها لغرض الاستخدام في مشروع محدد.

هذه الطريقة تعني وجود تكاليف خاصة ببنود معينة من المخزون و هذه المعالجة تصلح لبنود المخزون التي يتم فصلها لغرض الاستخدام في مشروع محدد بغض النظر عما إذا كانت تلك البنود مشتراة أو منتجة .

إلا ان هذه المعالجة تكون غير مناسبة عندما يكون هناك عدد ضخم من بنود المخزون التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض عادة ، حيث قد يؤدي استخدام هذه الطريقة في هذه الحالة إلى تحديد التأثير المضلل للمخزون على صافي ربح او خسارة الفترة.

١.٧.١ **الوحدات المتشابهة** (لا يمكن تمييزها عن بعضها و يمكن أن تحل محل بعضها البعض)

- تستخدم طريقة **الوارد اولا يصرف أولا** أو طريقة **المتوسط المرجح** للتكلفة عند تحديد تكلفة المخزون في الحالات التي تكون فيها وحدات المخزون متشابهة و لا يمكن تمييزها عن بعضها و يمكن أن تحل محل بعضها البعض. لاحظ ان استخدام طريقة الوارد اخيرا يصرف اولا لم يعد مسموحا به.

- وعلى المنشأة استخدام نفس طريقة حساب التكلفة لكل أنواع المخزون التي لها نفس الطبيعة أو نفس الاستخدامات .وبالنسبة للمخزون ذو الطبيعة المختلفة أو الاستخدام المختلف فإن استخدام طرق مختلفة لحساب التكلفة قد يكون له ما يبرره.

١٠٨. صافي القيمة البيعية:

- كقاعدة عامة ، يجب ألا تظهر الأصول بقيمة أعلى من تلك المتوقع أن تتحقق من بيعها أو استخدامها. و لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا انخفض سعر بيعه ، وقد لا يمكن أيضا استرداد تكلفة المخزون إذا زادت التكلفة التقديرية لإتمامه أو إذا زادت التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لإتمام عملية البيع عن سعر بيعه.

يمكننا تحديد الحالات التي مرجح فيها أن يكون صافي القيمة البيعية أقل من التكلفة:

- زيادة في التكاليف أو انخفاض في سعر البيع.
- تدهور الحالة المادية للمخزون او التلف .
- تقادم المنتجات.
- قرار كجزء من استراتيجية التسويق في الشركة للتصنيع وبيع المنتجات بخسارة.
- أخطاء في الإنتاج أو الشراء.

- عادة ما يتم تخفيض قيمة المخزون إلى صافي قيمته البيعية على اساس **كل بند على حدة** ؛ إلا أنه في بعض الأحوال قد يكون مناسبا **تجميع البنود المتجانسة أو المتعلقة ببعضها** في مجموعات ، وقد تكون تلك هي الحالة بالنسبة لبنود المخزون المتعلقة بنفس خط الإنتاج.

- ولا يجوز أن تخفض قيمة بند المخزون على أساس تبويب المخزون (مثل البضاعة التامة) أو كل بنود المخزون في صناعة معينة.

- يعتمد تقدير صافي القيمة البيعية على الدلائل المتاحة التي يمكن أن يعتد بها وقت إعداد هذا التقدير والتي يكون من المتوقع أن تحققها بنود المخزون ، وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار تقلبات السعر أو التكلفة المتعلقة مباشرة **بأحداث لاحقة** لتلك ظروفاً كانت قائمة في نهاية الفترة إلى المدى الذي تكون فيه تلك الأحداث مؤكدة لظروف قائمة في تاريخ نهاية الفترة.

- عند تقدير صافي القيمة البيعية يجب أن يؤخذ في الحسبان الغرض من الاحتفاظ بالمخزون ، فعلى سبيل المثال فإن صافي القيمة البيعية لكمية المخزون المحتفظ بها لمقابلة مبيعات المنشأة أو عقود الخدمات تحسب على أساس قيمة العقد و صافي القيمة البيعية للكمية الزائدة تحسب على أساس أسعار البيع عامة عندما تكون صافي القيمة البيعية متدنية.

- مثال : تحتفظ الشركة (س) بعدد ١٠٠,٠٠٠ وحدة من أحد أصناف المخزون بتكلفة دفترية ١٠ جنيه للوحدة و صافى قيمة بيعه ٨ جنيه للوحدة ، علما بأن الشركة عادة ما تبيع عدد ٦٠,٠٠٠ وحدة من ذلك الصنف بسعر بيع ١٢ جنيه للوحدة. بما أن سعر التعاقد لل ٦٠,٠٠٠ وحدة المتعاقد على توريدها أعلى من التكلفة فلا يجب الاعتراف بانخفاض فى قيمة المخزون عن عدد الوحدات ، أما ال ٤٠,٠٠٠ وحدة الأخرى يتم الاعتراف بخسائر انخفاض فى القيمة عن الفرق بين التكلفة ١٠ جنيه و صافى القيمة البيعية ٨ جنيه (الخسائر = ٤٠,٠٠٠ × (١٠ - ٨))
- يتم عمل تقدير جديد لصافى القيمة البيعية فى كل فترة تالية . وعندما تنتهى الظروف التى تم تخفيض قيمة المخزون بسببها إلى أقل من التكلفة أو عندما يوجد دليل واضح بأن هناك زيادة فى صافى القيمة البيعية بسبب تغير الظروف الاقتصادية ، فانه يتم رد مبلغ التخفيض بحيث تظهر قيمة المخزون الجديدة بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية المعدلة أيهما أقل . ويحدث هذا على سبيل المثال عندما يبقى أحد بنود المخزون المقوم بصافى القيمة البيعية نتيجة انخفاض سعر بيعه ضمن المخزون فى الفترة التالية.
- قد يكون الانخفاض فى قيمة المخزون من التكلفة الى صافى القيمة البيعية كبير الحجم أو مهم من حيث الطبيعة مما يجعل الافصاح عنه بصفة مستقلة امرا ضروريا.

١,٩- التحميل كمصروف على قائمة الدخل:

- **المعالجة التالية واجبة عند بيع المخزون:**

- تحميل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف فى الفترة التى تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع.
- تحميل أى تخفيض نتج عن انخفاض صافى القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وأيضا كافة الخسائر فى المخزون كمصروف فى نفس الفترة التى حدث فيها هذا التخفيض أو تحقق فيها هذه الخسائر.

تلميح (-) يجب معالجة قيمة أى رد لأى انخفاض فى قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة فى صافى قيمته البيعية كتخفيض فى تكلفة المخزون المباع فى الفترة التى تم الرد فيها.

سؤال:

أنت محاسب فى شركة مصنعات الدواء وكان قد طلب منك تقييم مخزون الشركة بالتكلفة فى السنة المنتهية فى ٣٠ ابريل ٢٠٠٥.

تقوم شركة مصنعات الدواء بتصنيع مجموعة متنوعة من المصنعات. تقوم الشركة بتجميع مكونات المصنعات ثم لا تقوم بتصنيع الأجزاء . الشركة لا تستخدم نظام التكاليف المعيارية ، وتقدر قيمة الإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام على النحو التالى:

يتم تحديد تكلفة المواد من خلال مواصفة المنتج ، والتي تحدد المكونات المطلوبة للمضخة.

تنتج الشركة مجموعة متنوعة من المضخات ، ويقوم الموظفون بتسجيل الساعات التي يقضونها على تجميع كل نوع من أنواع المضخات في كل وقت ، ويتم ادخال هذه المعلومات في نظام الحاسب الآلي الذي يقوم باحتساب الرواتب ، والذي يمكن منه طباعة اجمالي الساعات المنفصية كل أسبوع على تجميع كل نوع من المضخات .ويدفع لجميع الموظفين العاملين على تجميع المضخات نفس معدل الاجر وليس هناك اية ساعات عمل اضافية.

- تصنف التكاليف غير المباشرة إلى قيمة المخزون وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ (المخزون).
- يتم استخدام السجلات المحاسبية المالية لتحديد التكاليف غير المباشرة ، ويتم تحميلها على الاصناف باستخدام نسبة مئوية على أساس تكلفة العمالة المباشرة.

بالنسبة لتكاليف العمالة المباشرة ، فقد تم الاتفاق على أن تكلفة العمل التي تحمل على الوحدة في الإنتاج تحت التشغيل هي نصف تكلفة العمل التي تحمل على الوحدة في الإنتاج التام.

تظهر مسودة الحسابات التالية تكاليف المواد و وتكاليف العمالة المباشرة في المخزون:

	المواد الخام	الإنتاج تحت التشغيل	المنتج التام
المواد	٧٤,٧٨٦	٨٥,٦٩٢	١٥٢,٦٩٣
العمالة المباشرة	–	(١٣,٠٧٢)	(٤٦,٥٨٤)

التكاليف المتكبدة في أبريل وفقا لسجلات المحاسبة المالية على النحو التالي:

العمالة المباشرة	٦١,٣٢٠
تكاليف البيع	٤٢,٤٥٠
الإهلاك و تكاليف تشغيل اخرى لآلات الإنتاج	٤,٤٩٠
تكاليف التوزيع	٦,٥٧٠
أجر مدير المصنع	٢,٥٦٠
تكاليف انتاج غير مباشرة أخرى	٢٤,٨٢٠
مشتريات و تكاليف محاسبية خاصة بالإنتاج	٥,٤٥٠
تكاليف محاسبية أخرى	٧,١٣٠
مصاريف ادارية غير مباشرة أخرى	٢٤,٧٢٠

لنفترض أن الشركة أنتجت كل الإنتاج تحت التشغيل و المنتج التام في أبريل ٢٠٠٥ والتي كانت تعمل في مستوى النشاط العادي.

المطلوب:

احسب قيمة التكاليف غير المباشرة التي يجب أن تضاف الى الإنتاج تحت التشغيل و المنتج التام طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) (المخزون).

الإجابة:

تكاليف التشغيل الغير مباشرة:

الإهلاك و تكاليف تشغيل أخرى لآلات الإنتاج	٥,٤٩٠
أجر مدير المصنع	٢,٥٦٠
تكاليف انتاج غير مباشرة أخرى	٢٤,٨٢٠
متنوعات و تكاليف محاسبية خاصة بالإنتاج	٥,٤٥٠
	٣٧,٣١٠

العمالة المباشرة = ٦١,٣٢٠

معدل تحميل تكاليف الانتاج غير مباشرة = ٣٧,٣١٠ / ٦١,٣٢٠ = ٦٠,٨٦ %

المخـــزون:

	المواد الخام	الانتاج تحت التشغيل	المنتج التام	اجمالي
المواد	٧٤,٧٨٦	١٥,٦٩٢	١٥٢,٦٩٣	٣١٣,١٧١
العمالة المباشرة	–	١٣,٠٧٢	٤٦,٥٨٤	٥٩,٦٥٦
تكاليف انتاج غير مباشرة (باستخدام معدل تحميل ٦٠,٨٦ %)	–	٧,٩٥٦	٢٨,٣٥١	٣٦,٣٠٧
	٧٤,٧٨٦	١٠٦,٧٢٠	٢٢٧,٦٢٨	٤٠٩,١٣٤

١,١٠ الثبات في التطبيق استخدام طرق مختلفة لتحديد تكلفة المخزون :

تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح للتكلفة عند تحديد تكلفة المخزون ذو الوحدات المتماثلة (القابلة للتبادل). وعلى الشاة استخدام نفس طريقة حساب التكلفة لكل أنواع المخزون التي لها نفس الطبيعة أو نفس الاستخدامات. وبالنسبة للمخزون ذو الطبيعة المخالفة أو الاستخدام المختلف فإن استخدام طرق مختلفة لحساب التكلفة قد يكون له ما يبرره .

على سبيل المثال فإن المخزون في إحدى القطاعات قد يكون له استخدام مختلف عن استخدام نفس المخزون في قطاع آخر، (ومع ذلك فإن الاختلاف الجغرافية التي بها المخزون (أو الاعتبارات ضريبية) في حد ذاتها لا يعتبر مبررا كافياً لاستخدام طرق مختلفة لحساب التكلفة لنفس نوع المخزون.

٢. عقود الإنشاء:

يتم الاعتراف بإيرادات عقود الانشاء عادة على أساس نسبة الإتمام.

٢.١. المقدمة:

(نجيا) انك محاسب في شركة مقاولات، و تقوم شركتك ببنا ، برج اداري كبير يضم مكاتب متعددة ، بموجب عقد مع إحدى الشركات الاستثمارية. و سوف يستغرق بناء البرج ثلاث سنوات وخلال تلك الفترة عليك دفع ثمن مواد البناء ، أجور العاملين في المبنى ، وتكلفة رسوم المهندسين المعماريين ...الخ. سوف تستلم دفعات دورية من الشركة الاستثمارية في مراحل مختلفة محددة سلفاً من البناء. كيف يمكنك أن تقرر ، في كل من الثلاث سنوات ، ماذا سوف يتم الاعتراف به في قائمة الدخل من إيرادات ونفقات العقد ؟

٢.٢. مثال : عقد إنشاء:

لنفترض ان بداية العقد في ١ يناير ٢٠٠٥ ، وموعد الانتهاء المقدر لأعمال العقد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. الايراد التعاقدي للعقد يبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه.

و ما يلي في السنة الأولى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥:

- التكاليف المتكبدة بلغت ٦٠٠,٠٠٠ جنيه.
- تم اكتمال نصف أعمال العقد.
- وقد صدرت شهادات المهندس الاستشاري بالعمل المنجز بقيمة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه. (و من المعتاد ، في عقود المقاولات ، ان يقوم شخص مؤهل (استشاري) مثل مهندس معماري أو مهندس في تقدير العمل المنجز ، وإذا كانت الاعمال مرضية ، يقوم الاستشاري بإصدار شهادة بذلك. تلك الشهادة تكون إخطار للعميل أن المدفوعات الآن تستحق للمقاول ، المدفوعات عادة تكون هي القيمة الظاهرة بشهادة الاستشاري و بالتالي على مستخلصات العمل الصادرة ، ناقصاً منها تامين ضمان ، عمال بنسبة قدرها ١٠ ٪) .
- من المقدر بدرجة معقولة من التأكد أن التكاليف المتبقية لإنجاز العقد في عام ٢٠٠٦ ستكون ٦٠٠,٠٠٠ جنيه.

ما هي الأرباح من العقد في عام ٢٠٠٥ ، و ما هي البنود الواجب تسجيلها للعقد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ إذا:

(أ) تم تأجيل الارباح الى حين الانتهاء من العقد ؟

(ب) تم الاعتراف بنسبة مقدرة من الايرادات والأرباح بقائمة الدخل في عام ٢٠٠٥ ؟

الحل:

(أ) إذا تم تأجيل الأرباح حتى الانتهاء من العقد في عام ٢٠٠٦ ، فإن الإيرادات والأرباح المحققة من العقد في عام ٢٠٠٥ تكون صفر ، وقيمة الأعمال تحت التنفيذ في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ تكون ٦٠٠,٠٠٠ جنيه.

(ب) من الأكثر عدلا الاعتراف بالإيرادات و الأرباح على مدار مدة العقد و ليس في نهاية العقد.

يتم الاعتراف بإيرادات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه و مقابلة تلك الإيرادات مع تكلفة مبيعات قدرها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه في قائمة الدخل ، وبالتالي الاعتراف بربح لعام ٢٠٠٥ قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه.

القيد الوحيد في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ هو قيد الاعتراف بمستحقات الشركة بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه و هذا المبلغ مقابل العمل المنجز حتى الآن.

٢,٢. ماهي عقود الإنشاء ؟

- عقد المقاولة الذي يحتاج الى المعالجة الواردة بمعيار (٨) ليس بالضرورة عقد طويل الاجل يأخذ اكثر من عام في تنفيذه و لكن هو اى عقد يبدأ في فترة مالية و ينتهي في الفترة التالية و بالتالي تظهر مشكلة كيفية توزيع إيرادات و تكاليف العقد على فترات التنفيذ .

- **عقد الانشاء (المقاولة)**: هو عقد تم إبرامه خصيصاً لإنشاء أصل أو مجموعة من الأصول التي ترتبط بعضها أو تعتمد على بعضها البعض من ناحية التصميم او التقنية أو الوظائف أو الغرض أو الاستخدام النهائي لها.

- **المعيار يفرق بين العقود محددة السعر الثابت والعقود بالتكلفة زائد نسبة:**

العقد محدد السعر : هو عقد الإنشاءات الذي يوافق فيه المقاول على سعر محدد للعقد ككل أو على سعر محدد لكل عنصر أو لكل مخرج من مخرجات تنفيذ العملية والذي قد يتضمن في بعض مواده الحق في زيادة الأسعار بنسبة معينة.

عقد بالتكلفة زائد نسبة : هو عقد الإنشاءات الذي يقوم بموجبه المقاول باسترداد التكاليف المسموح بها أو المعرفة بالعقد بالإضافة الى نسبة مئوية من التكاليف أو مبالغ أتعاب محددة.

عقد الإنشاءات قد يلزم لإنشاء أصل واحد مثل كوبري أو مبنى، كما يمكن أن يكون أيضاً لإنشاء عدد من الأصول المرتبطة ببعضها البعض . ومثال ذلك عقود إنشاء محطات تكرير البترول. إن عقود الإنشاءات تتضمن أيضاً عقود تقديم خدمات مثال ذلك خدمات المهندس المعماري و عقود هدم وإزالة بعض الأصول .

٢.٤. تجميع و فصل عقود الانشاء

- عندما يتعلق العقد بإنشاء عدد من الأصول فإنه يجب معاملة إنشاء كل أصل على أنه عقد مستقل عندما:
  - يكون هناك عروض منفصلة قد قدمت لكل أصل على حدة
  - يكون قد تم الاتفاق والتفاوض لكل أصل على حدة وأنه كان من حق كل طرف من أطراف التعاقد (العميل والمقاول) أن يقبل أو يرفض هذا الجزء من العقد على حدة.
  - يكون من الممكن تحديد تكلفة وإيراد كل أصل على حدة.
- يجب أن تعامل مجموعة العقود على أنها عقد واحد عندما:
  - يكون قد تم مناقشة مجموعة العقود وكأنها وحدة واحدة.
  - تكون العقود مرتبطة ومتداخلة وكأنها في حقيقتها عملية واحدة لها هامش ربح اجمالي.
  - يتم تنفيذ العقود المختلفة في ذات الوقت (على التوازي) أو في ترتيب زمني مستمر الواحد تلو الأخر.

٢.٥. ايرادات العقود:

- يجب أن تتضمن إيرادات العقود القيمة الأصلية للإيرادات المتفق عليها في العقد بالإضافة الى التعديلات على الأعمال "وارده في العقد والمطالبات والحوافز وغالبا اذا:
  - اذا كان من المتوقع ان يتحقق إيرادات عن هذه الأعمال.
  - و إذا كان يمكن قياس الإيراد المتعلق بها بدرجة موثوق بها .
- يتم قياس إيرادات العقود بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم أو سيتم استلامه.
- يتأثر قياس إيرادات العقد بالعديد من عوامل عدم التأكد والتي تتوقف على نتائج الأحداث المستقبلية ، ولذلك فإن قيمة الإيرادات من العقد يمكن أن تزيد أو تنقص من فترة إلى أخرى ومثال ذلك:
  - تعديل تم الاتفاق عليه بناء على طلب العميل(الزيادة / النقص).
  - زيادة التكاليف في بنود عقد محدد السعر و يوجد بالعقد بند الموافقة على تعديل الايراد في حال زيادة التكاليف (الزيادة).
  - فرض عقوبات بسبب التأخير من قبل المقاول (النقص).
  - اختلاف عدد الوحدات في عقد محدد السعر لكل وحدة (الزيادة / النقص).
  - مطالبات من المقاول.
  - حوافز للمقاول.

• في حالة وجود اى تعديل او مطالبات او حوافز ، يراعى تقييم التغير من العوامل لتحديد ما إذا كان ينبغي الاعتراف بهذه التعديلات بايراد العقد:

– يكون هناك **توقع** بان العميل سوف يعتمد هذه التعديلات وقيمة الإيرادات المتولدة منها.

– يمكن قياس قيمة الإيرادات الناتجة عن تنفيذ التعديلات المذكورة **قياساً يمكن الاعتماد عليه.**

٢.٦. **تكلفة العقود**

• **تتضمن تكلفة العقد ما يلي:**

(أ) كافة التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد المحدد .

(ب) التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على العقد .

(ج) التكاليف الأخرى والتي يمكن تحميلها للعميل طبقا للشروط التعاقد .

(أ) **تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد المحدد ما يلي:**

– تكلفة العاملين بالموقع شاملة تكاليف الإشراف.

– تكلفة المواد المستخدمة في الإنشاء.

– إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في التعاقد .

– تكلفة نقل الأصول الثابتة والمواد من والى موقع العمل .

– تكلفة استئجار الأصول الثابتة .

– تكلفة التصميمات الهندسية والمعاونة الفنية المتصلة مباشرة بالعقد .

– التكاليف التقديرية لأعمال الضمان بما في ذلك التكاليف المتوقعة للصيانة خلال فترة الضمان .

– المطالبات من الاطراف الأخرى .

ويمكن أن تخفض هذه التكاليف بالإيرادات العارضة التي تتحقق والتي لم تحسب ضمن بنود إيرادات العقد مثل بيع المواد الزائدة والأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة في نهاية عقد المقاولة .

(ب) **التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على العقد.**

– مثل التأمين و تكاليف التصميمات والمعاونة الفنية والتي لا تتعلق بعقد معين و تكاليف الإنشاء غير المباشرة.

ويتم توزيع هذه التكاليف بطريقة منتظمة ومنطقية بصفة مستمرة على كافة التكاليف التي لها نفس الخصائص ، وتتم عملية التحميل في ضوء المستوى العادي لنشاط الإنشاء .

– ومن أمثلة تكاليف الإنشاء غير المباشرة تكاليف إعداد وتنفيذ كشوف مرتبات الأفراد العاملين في المقاولة ، وتعتبر تكاليف الاقتراض.

- من أمثلة التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على عقود بعينها وذلك عند قيام المقاول بتطبيق المعالجة البديلة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) الخاص بتكلفة الاقتراض.

(ج) **التكاليف الأخرى والتي يمكن تحميلها للعميل طبقاً لنصوص العقد:**

- مثل التكاليف الإدارية و العمومية و تكاليف التطوير.

- **يتم استبعاد التكاليف التي لا تتعلق بنشاط العقود أو التي لا يمكن تحميلها على العقد وذلك من تكاليف عقد الإنشاء ، وتتضمن هذه تكاليف ما يلي:**
  - التكاليف الإدارية العامة التي لم يرد نص صريح في العقد على استردادها.
  - تكاليف البيع.
  - تكاليف البحوث والتطوير والتي لم يرد نص في العقد على إمكانية استردادها.
  - تكاليف الإهلاك للآلات والمعدات المعطلة والتي لم تستخدم في عقد معين.

٢,٧. **تحقق إيراد العقد و مصروفاته :**

- اذا امكن تقدير الناتج النهائي لعقد الإنشاء بطريقة موثوق منها ، فإن إيرادات العقد والتكاليف المتصلة به يمكن ادراجها كإيرادات ومصروفات على الترتيب طبقاً لمستوى الإتمام الذي وصل إليه نشاط العقد في تاريخ الميزانية ، ويجب إدراج أية خسارة متوقعة في عقد الإنشاء كمصروف فوراً.
- **يمكن القول إن الناتج النهائي لعقد الإنشاء يمكن تقديره بطريقة موثوق فيها في حالة توافر شروط معينة و هذه الشروط تختلف في حالة العقود ذات السعر المحدد عنها في العقود ذات التكلفة زائد نسبة .**

(أ) **العقود ذات السعر المحدد:**

- عندما يمكن قياس الإيراد الإجمالي للعقد بطريقة موثوق فيها.
- عندما يكون من المتوقع أن تتحقق للمنشأة المنافع الاقتصادية المتوقعة من تنفيذ هذا العقد.
- عندما يمكن قياس كل من التكاليف اللازمة لإتمام العقد ومستوى الإتمام الخاص به في تاريخ الميزانية بطريقة موثوق فيها.
- عندما يمكن تحديد التكلفة الخاصة بالعقد بوضوح ، وكذا قياسها بطريقة موثوق فيها بحيث يكون من الممكن مقارنة التكاليف الفعلية التي تم إنفاقها مع تلك التي تم تقديرها مسبقاً.

(ب) **العقود ذات التكلفة زائد نسبة:**

- أنه من المتوقع أن تتحقق للمنشأة المنافع الاقتصادية المتصلة بهذا العقد.

أن التكاليف المتعلقة بالعقد سواء كانت قابلة أو غير قابلة للاسترداد يمكن تحديدها وقياسها بطريقة موثوق فيها.

- إن طريقة مستوى الإتمام هو تطبيق لافتراض الاستحقاق، فإن إيرادات العقد يتم مقابلتها بالتكاليف التي تم إنفاقها في سبيل الوصول إلى مستوى الإتمام الحالي، و التي ينتج عنها إظهار الإيرادات والمصروفات والأرباح التي تحققت من هذا الجزء المستكمل من العمل.
- **يمكننا تلخيص المعالجات على النحو التالي:**

الإيراد يعتبر قد تحقق ويدرج ضمن الإيرادات في قائمة الدخل عن الفترة التي تم فيها تنفيذ الأعمال.

تكاليف العقد تدرج عادة كمصروفات في قائمة الدخل عن ذات الفترة المحاسبية التي تم خلالها إنجاز هذه الأعمال.

- ان أية زيادة متوقعة في إجمالي تكلفة العقد عن إجمالي إيراداته يجب إثباتها فوراً كمصروف.
- التكاليف المتكبدة المتعلقة بنشاط مستقبلي للعقد، يمكن الاعتراف بها كأصول، عندما يكون من المتوقع تغطية هذه التكلفة.
- في حالة ظهور شك في إمكانية تحصيل أية مبالغ سبق إدراجها كإيرادات للعقد في قائمة الدخل فإنه يجب إثبات المبالغ المشكوك في تحصيلها كمصروف بدلاً من اعتباره تخفيضاً لقيمة إيرادات العقد.

٢,٨. متى يمكن وضع تقديرات موثوقة ؟

- يمكن للمنشأة بصفة دائمة أن تعد تقديرات موثوق فيها إذا كان العقد ينص على الآتي:
  - حقوق الأطراف فيما يتعلق بالأصل الذي تم إنشاؤه.
  - المقابل الذي سيتم تبادله.
  - طريقة وشروط السداد.

من الضروري أن يكون لدى المنشأة نظام داخلي فعال للميزانيات التقديرية وإصدار التقارير وتقوم المنشأة خلال فترة تنفيذ العقد بإعادة النظر في تقديرات إيرادات ومصروفات العقد وتقوم بتعديلها إذا كان ذلك ضرورياً.

٢,٩. تحديد نسبة الإتمام :

يتم تحديد نسبة إتمام العقد بطرق مختلفة مثل:

- نسبة التكلفة المنفقة على العمل المنجز حتى تاريخه إلى إجمالي التكاليف المقدرة للعقد ككل.
- حصر الأعمال المنفذة.
- تم إنجازه فعلياً من أعمال العقد .

٢,١٠. مثال : نسبة الإتمام :

حصلت الشركة (ب) على عقد بسعر محدد لبناء برج سكني ، مبلغ الإيراد الأصلي المتفق عليه ٢٢٠ مليون جنية. قدرت الأولية للتكاليف ، في بداية هذا العقد في ١ يناير ٢٠٠٦ هي ٢٠٠ مليون جنية. في نهاية عام ٢٠٠٦ ارتفعت تقديرات التكاليف إلى ٢٠٢ مليون جنية

خلال عام ٢٠٠٧ وافق العميل على تعديل يزيد من ايرادات العقد ٥ مليون جنية و يؤدى الى تكاليف إضافية ٣ مليون جنية. في نهاية عام ٢٠٠٧ ، هناك مواد مخزنه في الموقع للاستخدام خلال الفترة التالية بلغت تكلفتها ٢,٥ مليون جنية.

تم تحديد نسبة إنجاز العقد عن طريق حساب نسبة التكاليف التي تكبدها العقد حتى تاريخه الى أحدث تقدير للتكاليف الإجمالية للعقد. كانت تكاليف العقد المتكبدة في نهاية كل عام كالتالي:

لعام ٢٠٠٦ مبلغ ٥٢,٥٢٠ مليون جنية

لعام ٢٠٠٧ مبلغ ١٥٤,٢ مليون (متضمنة المواد المخزنة).

لعام ٢٠٠٨ مبلغ ٢٠٥ مليون.

المطلوب:

احسب نسبة الإتمام لكل عام مع توضيح كيفية الاعتراف بالإيراد والمصروف و الأرباح لكل عام.

الحل:

يمكننا تلخيص البيانات المالية في نهاية كل سنة خلال فترة البناء على النحو التالي:

	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م
	الف جنية	الف جنية	الف جنية
قيمة العقد الاصلية المتفق عليها	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠
التعديل	–	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
اجمالى قيمة العقد	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
* التكلفة المتكبدة حتى تاريخه	٥٢,٥٢٠	١٥٤,٢٠٠	٢٠٥,٠٠٠
التكلفة المتبقية لإنهاء العقد	١٤٩,٤٨٠	٥٠,٨٠٠	–
* اجمالى التكلفة المقدرة للعقد	٢٠٢,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠
الأرباح المقدرة	١٨,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
نسبة الإتمام	٢٦% = ٥٢,٥٢٠ / ٢٠٢,٠٠٠	٧٤%	١٠٠%

تم حساب نسبة الإتمام باستخدام المعادلة التالية = التكلفة المتكبدة حتى تاريخه ÷ اجمالي التكلفة المقدرة للعقد.

تم حساب نسبة الإتمام لعام ٢٠٠٧ بعد خصم مبلغ (٢,٥) مليون الخاصة بالمواد المحجزة

١٥٤,٢ – ٢,٥ = ١٥١,٧ نسبة الإتمام = ١٥١,٧ / ٢٠٥ = ٧٤% .

تم الاعتراف بالإيرادات ، المصروفات و الارباح بقائمة الدخل على النحو التالي:

		معترف به في سنوات سابقة	معترف به خلال العام
		ألف جنيه	ألف جنيه
٢٠٠٦م	ايراد (٢٢٥ × ٢٦%)	٥٧,٢٠٠	-	٥٧,٢٠٠
	تكلفة (٢٠٢ × ٢٦%)	٥٢,٥٢٠	-	٥٢,٥٢٠
		٤,٦٨٠	-	٤,٦٨٠
٢٠٠٧م	ايراد (٢٢٥ × ٧٤%)	١٦٦,٥٠٠	٥٧,٢٠٠	١٠٩,٣٠٠
	تكلفة (٢٠٥ × ٧٤%)	١٥١,٧٠٠	٥٢,٥٢٠	٩٩,١٨٠
		١٤,٨٠٠	٤,٦٨٠	١٠,١٢٠
٢٠٠٨م	ايراد (٢٢٥ × ١٠٠%)	٢٢٥,٠٠٠	١٦٦,٥٠٠	٥٨,٥٠٠
	تكلفة (٢٠٥ × ١٠٠%)	٢٠٥,٠٠٠	١٥١,٧٠٠	٥٣,٣٠٠
		٢٠,٠٠٠	١٤,٨٠٠	٥,٢٠٠

- يمكنك أن ترى من المثال السابق أنه عندما يتم تحديد نسبة الإتمام باستخدام تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه ، ينبغي أن تدرج تكاليف العقد فقط التي تعكس العمل المنجز حتى الآن في التكاليف المتكبده حتى الآن.
  - استبعاد التكاليف المتعلقة بنشاط مستقبلي ، على سبيل المثال تكلفة المواد المستلمة و لم تستخدم بعد.
  - لاستبعاد المدفوعات التي دفعت لمقاولين الباطن مقدما من العمل المنجز.

٢,١١. عدم إمكانية تقدير الناتج النهائي من عقد الإنشاءات

- عندما يكون من غير الممكن تقدير الناتج النهائي من عقد الإنشاءات بدرجة معقولة فيجب:
  - عدم الاعتراف بالإيرادات إلا في حدود تكاليف العقد التي أنفقت و التي يكون من المتوقع استردادها.
  - إثبات كافة تكاليف العقد كمصروفات في الفترة التي أنفقت فيها.

- لتجنب أن "لا ربح و لا خسارة" يعكس الحال الذي تكون عليه العقود في نهايتها ، أي يكون من غير الممكن تقدير الناتج النهائي من عقد الإنشاءات بدرجة مقبولة من الثقة و لكن من المتوقع ان يتم تغطية التكلفة.

- يجب أن تحمل تكاليف العقد التي يكون من غير المتوقع تغطيتها كمصروفات فوراً ، معيار المحاسبة المصري(٨) يسرد الحالة التالية التي يمكن أن تحدث:
  - العقود التي لم تصبح بعد ملزمة بالكامل أي التي بدأ تساؤل جاد حول مدى سريانها.
  - يتوقف استكمال العقود على حكم قضائي أو موقف قانوني.
  - العقود المتعلقة بعقارات معرضة للمصادرة أو نزع الملكية.
  - العقود التي يكون فيها العميل غير قادر على الوفاء بالتزاماته.
  - العقود التي يكون المقاول فيها غير قادر على تنفيذ العقد أو غير قادر على الوفاء بالتزاماته طبقاً للعقد.

عند زوال ظروف عدم التأكد التي حالت دون إمكانية التقدير المعوثق به للناتج النهائي للعقد، يكون من الواجب الاعتراف بتحقق الإيرادات والمصروفات الخاصة بعقد الإنشاءات طبقا لنسبة الاتمام.

٢,١٢. إثبات الخسائر المتوقعة:

- عندما يكون هناك احتمال أن تزيد اجمالي التكلفة المتوقعة للعقد عن إجمالي الإيرادات المتوقعة منه يجب إثبات الخسارة المتوقعة كمصروف فورا.

- تحدد قيمة هذه الخسائر بغض النظر عن ما إذا كانت الأعمال قد بدأت في تنفيذ العقد أم لا، درجة الإتمام التي بلغها تنفيذ العقد أو قيمة الأرباح المتوقع تحقيقها من عقود أخرى لم تعالج كعقد إنشاءات واحد.

٢,١٣. التغيير في التقديرات:

- إن التغير في التقدير سواء للإيرادات أو التكلفة وكذلك أثار التغير في تقدير الناتج النهائي للعقد يجب معالجته على أنه تغيير في تقدير محاسبي طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) الخاص بالسياسات المحاسبية و التغييرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء.

٢,١٤. مثال : التغيير في التقديرات:

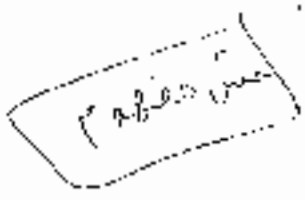

لزمت الشركة (س) عقد لثلاث سنوات.

الإيرادات المقدرة = ٢٠,٠٠٠.

اجمالي التكاليف المقدرة = ١٦,٠٠٠.

خلال السنة الثانية ، قامت الإدارة بتعديل تقديراتها لإجمالي التكاليف ؛ والتالي نتائج العقد. نتيجة لذلك، خلال السنة الثانية تم الاعتراف بخسارة من العقد لهذا العام ، على الرغم من أن العقد سيكون لا يزال مربحا عموما.

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
إيرادات مقدرة	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
إجمالي تكاليف مقدرة	١٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠
أرباح مقدرة	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
التكلفة المتكبدة حتى تاريخه	٨,٠٠٠	١٣,٥٠٠	١٨,٠٠٠
نسبة الإتمام	% ٥٠	% ٧٥	% ١٠٠
أرباح / (خسائر) العام المعترف بها	٢,٠٠٠	(٥٠٠)	٥٠٠
الأرباح المتراكمة المعترف بها	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠

أصدرت الشركة مستخلصات بمبلغ ٨,٠٠٠ ، ٨,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ في اليوم الأخير من كل عام ، و تم تحصيلها في الشهر الأول من السنة التالية.

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
التكلفة المتكبدة	٨,٠٠٠	١٣,٥٠٠	١٨,٠٠٠
الأرباح المعترف بها	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠
(الخسائر) المعترف بها	-	(٥٠٠)	(٥٠٠)
(مستخلصات)	(٨,٠٠٠)	(١٦,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
مبالغ معترف بها كأصل / (التزام)	٢,٠٠٠	(١,٠٠٠)	-

بالإضافة إلى ذلك، تعترف المنشأة بالدفع المستحق لها (ح/عملاء) في نهاية العام بمبالغ ٨,٠٠٠ ، ٨,٠٠٠ و ٤,٠٠٠.

٢,١٥. ملخص

أولاً : قارن بين قيمة إيرادات العقد والتكاليف الإجمالية المتوقع تكبدها من العقد. إذا كان من المتوقع وقوع خسارة (و هي الحالة ، إن كانت التكاليف حتى الآن بالإضافة إلى التكاليف المقدرة لاستكمال العقد تتجاوز قيمة إيرادات العقد) يجب أن يتم تحميل تلك الخسائر على قائمة الدخل. إذا كان قد تم بالفعل تحميل الخسارة في السنوات السابقة ، عندئذ القرق الوحيد الواجب تحميله هو الفرق بين الخسارة المقدرة حالياً و التي قد تم تقديرها مسبقاً.

ثانيا : باستخدام نسبة الاتمام التى أنجزت حتى الآن، احسب إيرادات العقد عن الفترة
(نسبة الإتمام × إجمالى قيمة ايرادات العقد – الأرباح المعترف بها فى الفترات السابقة).

ثالثا : احتساب تكلفة العقد عن الفترة.

اجمالي تكلفة العقد × نسبة الاتمام	xxx
ناقص : التكلفة المعترف بها في فترات سابقة	xxx
	xxx
زائد : خسائر متوقعة (لم يتم الاعتراف بها مسبقا)	xxx
تكلفة العقد عن الفترة	xxx

رابعا : خصم تكلفة العقد عن الفترة من الايرادات (كما تم حسابها فى الخطوات السابقة).

خامساً : احتساب المستحق من / الى العملاء بناءاً على الخطوات السابقة.

تكلفة العقد المتكبدة حتى تاريخه	xxx
الأرباح / (الخسائر) المحققة حتى تاريخه	xxx
	xxx
المستخلصات حتى تاريخه	xxx
المستحق من / الى العملاء	xxx

٢.١٦. ملخص المعالجة المحاسبية:

- **قائمة الدخل :**

(أ) الايراد والتكلفة:

- يجب أن تسجل إيرادات العقد والتكاليف المرتبطة به فى قائمة الدخل كلما تقدم تنفيذ انشطة العقد.
- يجب الاعتراف بنسبة مناسبة من القيمة الإجمالية لإيرادات العقد في قائمة الدخل كإيراد طبقا لنسبة الاتمام.
- يتم مقابلة التكاليف المتكبدة للوصول إلى هذه المرحلة من اتمام العقد مع ايرادات العقد المعترف بها حتى الآن.
- ايرادات العقد المعترف بها هي قيمة الأعمال التي نفذت حتى الآن.

(ب) الأرباح المعترف بها في العقد:

لابد ان تعكس نسبة العمل المنجز .

ينبغي الأخذ في الاعتبار اي تفاوت في الربحية على مدار مراحل العقد.

- **الميزانية:**

(أ) الايرادات المستحقة (اعمال منفذة لم يصدر بها مستخلصات)

التكلفة حتى تاريخه	X
زائد : أرباح معترف بها	X
	X
ناقص : خسائر معترف بها	(X)
	X
ناقص : مستخلصات	(X)
مستحق من العملاء	X

(ب) العملاء:

مستخلصات لم تحصل بعد	X

(ج) المستحق الى العملاء:

المستحق الى العملاء يجب ادرجها تحت الدائنين .

سؤال:

العمل الرئيسي للشركة (س) هو عقود الانشاء. في نهاية سبتمبر ٢٠٠٣ كان هناك عقد غير مكتمل في الدفاتر وتفاصيله كالتالي.

بدء العقد	١-٤-٢٠٠١
التاريخ المتوقع لنهاية العقد	٢٣-١٢-٢٠٠٣
القيمة التعاقدية لإيرادات العقد	٢٩٠,٠٠٠
التكلفة حتى ٣٠-٩-٢٠٠٣	٢١٠,٤٥٠
قيمة الاعمال المعتمدة حتى ٣٠-٩-٢٠٠٣	٢٣٠,٠٠٠
المستخلصات حتى ٣٠-٩-٢٠٠٣	٢١٠,٠٠٠
النقدية المحصلة حتى ٣٠-٩-٢٠٠٣	١٩٤,٠٠٠
التكاليف المتبقية المقدرة لنهاية العقد	٢٠,٦٠٠

المطلوب:

إعداد الحسابات التي تبين المبلغ الواجب إدراجه في قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالعقد أعلاه.

الحل:

الربح النهائي المقدر:

القيمة النهائية لإيرادات العقد	٢٩٠,٠٠٠
ناقص : التكلفة حتى تاريخه	(٢١٠,٤٥٠)
التكاليف المتبقية المقدرة لنهاية العقد	(٢٠,٦٠٠)
الربح النهائي المقدر	٥٨,٩٥٠

الربح حتى تاريخه = الربح النهائي المقدر × الأعمال المنفذة / القيمة النهائية لإيرادات العقد (تعديه الاتضح)

٤٦,٧٥٢ = ٢٩٠,٠٠٠ / ٢٣٠,٠٠٠ × ٥٨,٩٥٠

التكلفة حتى تاريخه	٢١٠,٤٥٠
الربح حتى تاريخه	٤٦,٧٥٢
	٢٥٧,٢٠٢
المستخلصات	(٢١٠,٠٠٠)
المبالغ المستحقة من العملاء	٤٧,٢٠٢
العملاء	١٦,٠٠٠

سؤال:

لدى شركة (س) عقدين تحت التنفيذ ، و تفاصيلها كما يلي:

	عقد (أ) (مربح)	عقد (ب) (يحقق خسائر)
الايراد الأجمالي للعقد	٣٠٠	٣٠٠
التكلفة المتكبدة حتى تاريخه	٩٠	١٥٠
التكلفة المقدرة لإتمام العقد	١٣٥	٢٢٥
المستخلصات المستحقة و المحصلة	١١٦	١١٦

المطلوب:

أعرض متطلبات من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي لكل عقد ، على افتراض أنها على حد سواء:

(أ) مكتملة بنسبة ٤٠%.

(ب) مكتملة بنسبة ٣٦%.

الحل:

عقد (أ)

أ) مكتمل بنسبة ٤٠%

قائمة الدخل

ايرادات (٣٠٠ × ٤٠%)	١٢٠
تكلفة ((٩٠ + ١٣٥) × ٤٠ %)	(٩٠)
ارباح الفترة	٣٠
الايراد الأجمالى للعقد	٣٠٠
التكلفة حتى تاريخه	(٩٠)
التكلفة حتى اتمام العقد	(١٣٥)
اجمالى الأرباح المقدرة	٧٥
الأرباح حتى تاريخه (٧٥ × ٤٠%)	٣٠

قائمة المركز المالى

التكلفة حتى تاريخه	٩٠
الأرباح المحققة حتى تاريخه	٣٠
المستخلصات	(١٠٦)
المستحق من العملاء	٤

ب) مكتمل بنسبة ٣٦%

قائمة الدخل

ايرادات (٣٠٠ × ٣٦%)	١٠٨
تكلفة المبيعات ((٩٠ + ١٣٥) × ٣٦%)	(٨١)
الأرباح حتى تاريخه (٧٥ × ٣٦%)	٢٧

قائمة المركز المالى

التكلفة حتى تاريخه	٩٠
الأرباح المحققة حتى تاريخه	٢٧
مستخلصات	(١١٦)
المستحق من العملاء	١

عقد (ب)

أ) مكتمل بنسبة ٤٠%

قائمة الدخل

ايرادات (٣٠٠ × ٤٠%)	١٢٠
تكلفة المبيعات	(١٦٥)
خسائر	(٧٥)
خسائر الفترة	
اجمالى سعر العقد	٣٠٠
التكلفة حتى تاريخه	(١٥٠)
التكلفة حتى اتمام العقد	(٢٢٥)
الخسائر المقدرة	(٧٥)

قائمة المركز المالي

التكلفة حتى تاريخه	١٥٠
الخسائر المتكبدة حتى تاريخه	(٧٥)
مستخلصات	(١١٦)
المستحق من العملاء	(٤١)

التكلفة المتكبدة حتى تاريخه (١٥٠+٢٢٥)×٤٠% *	١٥٠
الخسائر المتكبدة (٧٥) × ٦٠% **	٤٥
	١٩٥

** النسبة ٤٠% الأخرى قد أخذت في الاعتبار في التكلفة المتكبدة حتى تاريخه. نحن نقوم بهذه التعديلات لحساب كامل الخسارة المتوقعة

ب) مكتمل بنسبة ٣٦%

قائمة الدخل

ايرادات (٣٠٠ × ٣٦%)	١٠٨
تكلفة المبيعات	(١٨٣)
الخسائر المقدرة	(٧٥)

قائمة المركز المالي

التكلفة حتى تاريخه	١٥٠
الخسائر المتكبدة حتى تاريخه	(٧٥)
المدفوعات	(١١٦)
المستحق الى العملاء	(٤١)
= التكلفة المتكبدة حتى تاريخه	١٢٥
(١٥٠+٢٢٥)٣٦٩%	
الخسائر المتكبدة (٧٥) × ٦٤%	٤٨
الخسائر المقدرة	١٨٣

الفصل الثانى عشر

المخصصات والأصول و الالتزامات المحتملة

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. المخصصات.

٢. إعادة الهيكلة.

٣. الأصول و الالتزامات المحتملة.

المخصصات:

طبقا لمعيار المحاسبة المصرى (٢٨) يتم الاعتراف بالمخصص عندما :

(أ) يكون على المنشأة التزام حالى (قانونى أو حكمى) ناتجا عن حدث في الماضى،

و (ب) من المتوقع حدوث تدفق خارج لموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام،

و (ج) يمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد عليها .

١,١ **هدف المعيار:**

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من تطبيق شروط مناسبة للاعتراف و القياس للمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة وأنه قد تم الإفصاح بمعلومات كافية عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ليتمكن مستخدم القوائم المالية من تفهم طبيعتها وتوقيتها وقيمتها .

١,٢ **المخصصات:**

قبل إصدار معيار المحاسبة المصرى (٢٨)، لم يكن هناك معايير محاسبيه توضح كيفية معالجة المخصصات. الشركات الراغبة في إظهار نتائجها بشكل أفضل مما هي عليه فعلا اعتادت على تكوين مخصصات بمبالغ كبيرة في السنوات التي تحقق خلالها مستوى عال من الأرباح ، هذه المخصصات تكون متاحة لمقابلة النفقات في السنوات المقبلة عندما تكون الأرباح غير جيدة، بعبارة أخرى ، كانت تستخدم لمخصصات لعمل تجانس مضلل في الأرباح.

إن الهدف الأساسي لمعيار المحاسبة المصرى (٢٨) هو التأكد من وجود أدلة متاحة عند تكوين المخصصات التي تم تكوينها وكذلك التأكد من اقفال المخصصات التواجد تكوينها.

معيار المحاسبة المصرى (٢٨) يتعامل مع المخصصات على أنها التزام.

المخصص : هو التزام غير محدد التوقيت ولا المقدار .

الالتزام : هو التزام حال على المنشأة ناتج من أحداث حدثت في الماضى والذي يتطلب تسويته حدوث تدفقات خارجة لموارد متضمنة منافع اقتصادية .

يقوم معيار المحاسبة المصرى (٢٨) بتمييز المخصصات عن الالتزامات الأخرى مثل أرصدة الموردين و المصروفات المستحقة بناءا على مستوى عدم التأكد حول توقيت أو قيمة النفقات المستقبلية ، بالنسبة للمخصصات فهناك عدم تأكد حول توقيت أو قيمة النفقات المستقبلية ، بينما حالة عدم التأكد رغم وجودها بوضوح في بعض المصروفات المستحقة إلا أن عدم التأكد فيها يكون اقل بكثير من المخصصات.

١.٣ **الاعتراف:**

يتم الاعتراف بالمخصص عندما :

(أ) يكون على المنشأة التزام حالي (قانوني أو حكمي) ناتجا عن حدث في الماضي.

و (ب) من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام.

و (ج) يمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد عليها.

١.٤ **معنى الالتزام:**

بالرغم من أن تعريف الالتزام القانوني واضح إلى حد كبير إلا أن تعريف الالتزام الحكمي لا يتمتع بنفس درجة الوضوح ، لذا سوف نقوم بتوضيح ذلك.

الالتزام الحكمي : هو التزام ينشأ من تصرفات المنشأة التي:

(أ) من واقع قواعد ثابتة وفقا للممارسات السابقة أو من واقع السياسات المعلنة للمنشأة أو من واقع إعلان محدد تكون المنشأة قد أقرت فيه للغير أنها تقبل مسئولية معينة .

و(ب) نتيجة لذلك قامت المنشأة بإعطاء الطرف الآخر توقع أنها سوف تقوم بسداد هذه المسئوليات.

١.٤.١ **التدفق المتوقع للموارد:**

والمقصود هنا المعيار قبل التدفق الخارج للموارد أو حدث آخر يعتبر متوقعا إذا كان الحدث أقرب ما يكون للحدوث اكثر من عدم الحدوث . بمعنى احتمالية حدوث الحدث أكبر من ٥٠% . ومع ذلك ، فإن المعيار حدد بوضوح أنه عندما يكون هناك عدد من الالتزامات المتشابهة . فإن درجة توقع وجود التدفق الخارج المطلوب للتسوية يتم تحديده عن طريق الأخذ في الاعتبار المجتمع ككل وليس عنصر فردي فقط.

١.٤.٢ **مثال : التدفق المتوقع للموارد:**

إذا كانت الشركة قد دخلت في التزام ضمان ، فإن احتمال تدفق الموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية يكون صعبا للغاية فيما يتعلق بشأن بند واحد محدد ، لكن عند الأخذ في الاعتبار المجتمع ككل فإن احتمال تدفق الموارد من المحتمل أن يكون اعلى بكثير من ذلك ، إذا كان احتمال تدفق الموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أكبر من ٥٠% . فإنه يلزم تكوين مخصص **بالقيمة المتوقعة**.

١.٥ **قياس المخصصات:**

يجب ان يعبر المبلغ الذي يعترف به كمخصص عن افضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الميزانية . ويتم تقدير التدفق المتوقع للموارد وتحديد الأثر الحالي بالتقدير الحكمي لإدارة المنشأة مدعومة بخبرة المعاملات المشابهة .

- يتم التعامل مع حالات عدم التأكد التي تحيط بالقيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص بطرق متعددة وفقا للظروف المحيطة ، فعندما يتم قياس المخصص المرتبط بعدد كبير من البنود فإن الالتزام يتم تقديره عن

طريق ترجيح جميع النتائج الممكنة إلى احتمالاتها المرتبطة بها ، وتسمى تلك الطريقة "الاحتمالية للتقدير بالقيمة المتوقعة" .

- عندما يتم قياس التزام واحد ، فإن الناتج المفرد الأكثر احتمالا قد يكون أفضل تقدير للالتزام .
- عندما يكون هناك **مدى متصل** للمخرجات ، وكل نقطة في هذا المدى لها نفس الاحتمال يتم أخذ **النقطة الوسطى** في هذا المدى **(متوسط المدى)**

مثال :

شركة (س) تبيع السلع و تعطى ضمان للعملاء بموجبه يتم تغطية تكلفة إصلاح أي من عيوب التصنيع، والتي تصبح واضحة خلال الستة الشهور الأولى من الشراء. خبرة الشركة السابقة والتوقعات المستقبلية تشير إلى النمط التالي من الإصلاحات المحتملة.

البضاعة المباعة %	العيوب	تكلفة الإصلاح إذا كانت كل البنود تعاني من هذه العيوب (مليون جنيه)
٧٥	لا يوجد	٠
٢٠	غير خطير	١
٥	خطير	٤

الإجابة:

يتم احتساب التكلفة باستخدام "القيمة المتوقعة"

(٧٥% × ٠) + (٢٠% × ١,٠٠٠,٠٠٠) + (٥% × ٤,٠٠٠,٠٠٠) = ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

- عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود هاماً ، يجب ان تكون قيمة المخصص في **القيمة الحالية** للتدفقات النقدية اللازمة لسداد الالتزام ، ويجب استخدام معدل خصم مناسب،حيث يجب ان يكون معدل الخصم هو المعدل قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقود . ولا يجب أن يعكس معدل الخصم المخاطر التي تم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية .

١,٦ الأحداث المستقبلية:

يجب أن تنعكس الأحداث المستقبلية (مثلا : تشريع جديد ، تغييرات مستقبلية للتكنولوجيا) التي من الممكن أن تؤثر على القيمة المطلوبة لتسوية الالتزام في قيمة المخصص حينما يكون هناك دليل موضوعي كاف أن تلك الأحداث سوف تحدث.

١,٧ التصرفات المتوقعة في الأصول :

الأرباح الناتجة عن التصرف المتوقع في الأصول لا تؤخذ في الحسبان عند قياس المخصص.

١,٨ **الاستردادات :**

عندما يكون من المتوقع إعادة تحميل بعض أو كل النفقات اللازمة لتسوية مخصص لطرف آخر ، يتم الاعتراف بالاسترداد عندما يكون من المؤكد أن الاسترداد سوف يتم إذا قامت المنشأة بتسوية الالتزام. ويعامل الاسترداد **كأصل منفصل** ، ويجب **الا تزيد** القيمة التي يتم الاعتراف بها للاسترداد عن قيمة المخصص .

في قائمة الدخل يمكن عرض المصروف المتعلق بمخصص بعد خصم المبلغ الذي يتم الاعتراف به كاسترداد

١,٩ **التغيرات في المخصصات:**

يجب أن يتم فحص المخصصات في تاريخ إعداد كل ميزانية و يتم تعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي ، فإذا أصبح من غير المتوقع أن يكون هناك تدفق خارج منطوياً للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام فيتم رد المخصص.

١,١٠ **استخدام المخصصات:**

يتم استخدام المخصص فقط لمواجهة النفقات التي تم تكوين المخصص أصلا لمواجهتها، حيث إن تسوية نفقات مقابل مخصص سبق تكوينه لغرض آخر قد يؤدي الى إخفاء أثر الحدثين.

١,١١ **خسائر التشغيل المستقبلية:**

لا يجوز الاعتراف بمخصصات لمواجهة خسائر التشغيل المستقبلية .خسائر التشغيل المستقبلية لا ينطبق عليها تعريف الالتزام و لا شروط الاعتراف العامة المحددة للمخصصات .

١,١٢ **العقود المحملة بخسارة:**

العقد المحمل بخسارة هو العقد الذي تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تفاديها والناتجة عن مواجهة الالتزامات الواردة بالعقد تزيد عن المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من خلال ذلك العقد. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تفاديها من خلال العقد أقل صافي تكلفة متوقعة لانتهاء من العقد (إكمال العقد) أو التعويض أو الغرامات التي تنشأ عن الإخفاق في إتمام العقد، أيهما أقل.

إذا كان لدى منشأة عقد محمل بخسارة فيعترف بالالتزام الحالي في ظل ذلك العقد و يتم قياسه بنفس طريقة قياس المخصصات.

١,١٣ **أمثلة على المخصصات:**

ضمان المبيعات: هو التزام قانوني طبقا للتعاقد. وإذا كان من المتوقع بناء على الخبرة السابقة أن ينشأ عنه بعض المطالبات ، يجب الاعتراف به كمخصص و يتم قياسه على اساس الاحتمالات ككل وليس على المطالبات الفردية.

اعمال الصيانة الجوهرية التي تتضمن تغيير بعض الاجزاء الرئيسية : في الماضي كان شائعا بين الشركات تكوين مخصصات تدريجية لتوفير النفقات لأعمال الصيانة الجوهرية التي تتضمن تغيير بعض الأجزاء الرئيسية. بناء على معيار المحاسبة المصري (٢٨) لم يعد ذلك ممكنا . لأن المعيار يعتبر هذا نية

للصيانة وليس التزام. وإذا قامت المنشأة ببيع الأصول في الفترات بين أعمال الصيانة الجوهرية ، فلن يكون هناك حاجة لتلك الصيانة . الحل الوحيد هو معالجة الأجزاء الرئيسية للأصول كما هو الحال بالنسبة للطائرات والسفن والأفران الخ ، على شكل سلسلة من أصول أصغر حيث كل جزء يمكن استهلاكه على مدى حياة أقصر . وهكذا يمكن القول أن أي صيانة جوهرية يمكن اعتبارها إحلال و بالتالي مصروف رأسمالي و ليس إيرادي.

التأمين الذاتي : يقوم عدد من الشركات بتكوين مخصص التأمين الذاتي نتيجة على الرغم الجيد للتكلفة الناتجة عن أضرار الحرائق.....الخ بدلاً من دفع أقساط إلى شركة التأمين. بناء على معيار المحاسبة المصري (٢٨) هذا المخصص لم يعد له ما يبرره لأن المنشأة ليس لديها التزام حتى وقوع الحريق أو ضرر آخر . لا يوجد التزام حتى ذلك الوقت.

التلوث البيئي : إذا كانت الشركة لديها سياسة بيئية ، فإن الأطراف الأخرى تتوقع من الشركة تنظيف أي تلوث (التزام حكمي) أو إذا قامت الشركة بمخالفة التشريعات البيئية الحالية (التزام قانوني) يجب أن يتم تكوين مخصص عن الأضرار البيئية في الحالتين.

تكاليف الإزالة أو الاستغناء : عندما تقوم شركة نفط بشراء حقل للبترول يفرض عليها عادة التزام قانوني بإزالة هذا الموقع في نهاية العقد. فإن معيار المحاسبة المصري (٢٨) كانت معظم شركات النفط تقوم بتكوين مخصص تدريجيا على مدار عمر حقل البترول لكي لا يكون هناك سنة واحدة مثقلة بتكاليف لا مبرر لها.

معيار المحاسبة المصري (٢٨) يؤكد على وجود التزام قانوني فوري على حقل النفط، وبالتالي يستلزم الاعتراف بالتزام في الحال. هذا من شأنه أن يؤدي الى تحميل مبالغ كبيرة على قائمة الأرباح والخسائر في السنة الأولى من تشغيل حقل النفط.

و مع ذلك فإن معيار المحاسبة المصري (٢٨) يرى أن تكلفة شراء حقل النفط في المقام الأول ليست فقط تكلفة شراء الحقل نفسه وإنما أيضا تكاليف وضعه مرة أخرى في الوضع الصحيح. وهكذا يمكن رسملة جميع تكاليف الإزالة.

٢- إعادة الهيكلة :

هو برنامج أو خطة يتم تنفيذها والسيطرة عليها بواسطة إدارة المنشأة والتي تؤدي إلى تغيير جوهري في:

(أ) نطاق النشاط الذي تقوم به المنشأة.

أو (ب) الأسلوب الذي يتم به أداء نشاط المنشأة.

- توضح الأمثلة التالية بعض الأحداث التي يمكن أن تقع تحت تعريف إعادة الهيكلة

(أ) بيع أو إنهاء أحد خطوط النشاط.

و (ب) إغلاق موقع نشاط في بلد ما أو منطقة أو إعادة توزيع أنواع نشاط من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى .

- (ج) تغييرات في هيكل الإدارة مثل استبعاد مستوى إداري .
- (د) إعادة التنظيم الهامة و التي يكون لها تأثير هام على طبيعة و توجيهات أنشطة المنشأة .

ينشأ الالتزام الحكمي المتعلق بإعادة الهيكلة فقط عندما تكون المنشأة :

١- لديها خطة رسمية محددة لإعادة الهيكلة و

٢ قد أعطت توقعا لدى الجهات التي سوف تتأثر بإعادة الهيكلة أنها سوف تقوم بتنفيذها عن طريق البدء الفعلي في تنفيذها أو إعلان أهم العناصر الرئيسية للجهات التي سوف تتأثر بها .

- أن الالتزام الحكمي لا ينشأ فقط من خلال قرار الإدارة ، إلا أن الالتزام قد ينتج عن أحداث سابقة أخرى بالإضافة إلى هذا القرار ، على سبيل المثال المفاوضات مع ممثلي الموظفين والأطراف الأخرى المعنية من أجل مدفوعات إنهاء الخدمة ، والتي قد يكون قد تم الاتفاق عليها لكنها متوقفة على موافقة الإدارة .
- حدد معيار المحاسبة المصري (٢٨) انه عندما تكون عملية إعادة الهيكلة تنطوي على بيع أحد الأنشطة فانه لا ينشأ التزام عن عملية بيع لنشاط معين ما لم تتعهد المنشأة بعملية البيع ، بمعنى انه لابد أن يكون هناك اتفاق بيع ملزم ، حيث تكون المنشأة قادرة على تغيير رأيها والانسحاب من عملية البيع حتى إذا ما كانت نية البيع أعلنت للعامة.

٢,١ التكاليف التي يجب أن تتضمنها إعادة الهيكلة :

- يجب أن يتضمن مخصص إعادة الهيكلة النفقات المباشرة الناشئة عن إعادة الهيكلة فقط والتي تتمثل في كل مما يلي :
  - (أ) الارتباطات الضرورية الخاصة بإعادة الهيكلة.و
  - (ب) غير المتعلقة بالأنشطة المستمرة للمنشأة .
- لا تشمل أمثلة التكاليف التالية ضمن مخصص إعادة الهيكلة :
  - (أ) إعادة تدريب أو إعادة توزيع الموظفين الحاليين.
  - (ب) التسويق.
  - (ج) الاستثمار في أنظمة جديدة و شبكات التوزيع.

٢,٢ الإفصاح:

تنقسم الإفصاحات إلى جزأين:

(أ) القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة

(ب) أساس تكوين المخصص ودرجة عدم التأكد التي تؤثر على التدفقات الخارجة.

٣ الأصول والالتزامات المحتملة:

لا ينبغي على المنشأة الاعتراف بالالتزام أو الأصل المحتمل ولكن يجب الإفصاح عنهما .

٢.١ معالجة الالتزامات المحتملة:

الالتزام المحتمل:

(أ) هو التزام يمكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة .

أو(ب) التزام حالي نشأ عن أحداث في الماضي ولم يتم الاعتراف به لأنه:

(١) ليس من المتوقع أن يكون هناك تدفقا خارجا للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام.

أو (٢) لا يمكن قياس قيمته بطريقة يمكن الاعتماد عليها بصورة كافية.

- لا يجوز تسجيل الالتزامات المحتملة ولكن يجب الإفصاح عنها إلا إذا كان احتمال حدوثها مستبعد.

٢.٢ معالجة الاصول المحتملة

الأصل المحتمل : هو أصل يمكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة.

لا يجوز الاعتراف بالأصول المحتملة الا إذا كان احتمال تدفق المنافع للمنشأة نتيجة الأصل مؤكد وبالتالي هو في هذه الحالة لا يعتبر اصل محتمل.

٣.٢ الإفصاح:

- **الالتزامات المحتملة** على المنشأة أن تفصح عن كل نوع من أنواع الالتزامات المحتملة في تاريخ الميزانية بوصف مختصر عن طبيعة الالتزام المحتمل إلا إذا كانت إمكانية تسوية أية تدفقات خارجة ضئيلة (مستبعدة) ، وعلى المنشأة أيضا عندما يكون ذلك عمليا أن تفصح عن:

(أ) تقدير التأثير المالي للالتزام المحتمل

و (ب) الإشارة لحالات عدم التأكد و التي تخص كمية أو توقيت أي تدفقات خارجة.

و (ج) إمكانية حدوث أية إستردادات .

- يتم الافصاح عن الأصول المحتملة عندما يكون هناك احتمال تدفق داخل للمنافع الاقتصادية متوقعاً، يجب على المنشأة أن تفصح بشكل مختصر عن طبيعة الأصول المحتملة في تاريخ الميزانية ، و أن تقود بتقدير للتأثير المالي.

- في حالات نادرة جداً ، يكون من المتوقع أن يضر الإفصاح بموقف المنشأة في نزاعها مع الأطراف الأخرى تجاه المخصص أو الالتزام المحتمل أو الأصل المحتمل محل النقاش ، في تلك الحالات لا يطلب من المنشأة الإفصاح عن المعلومات و لكن يطلب منها فقط أن تفصح عن الطبيعة العامة للخلاف بالإضافة إلى السبب ، و أيضا الإفصاح عن حقيقة أن المعلومات لم يتم الإفصاح عنها.

٢.٤ شجرة القرار:

إن غرض شجرة القرار هو تلخيص متطلبات الاعتراف الرئيسية لمعيار المخصصات والالتزامات المحتملة.

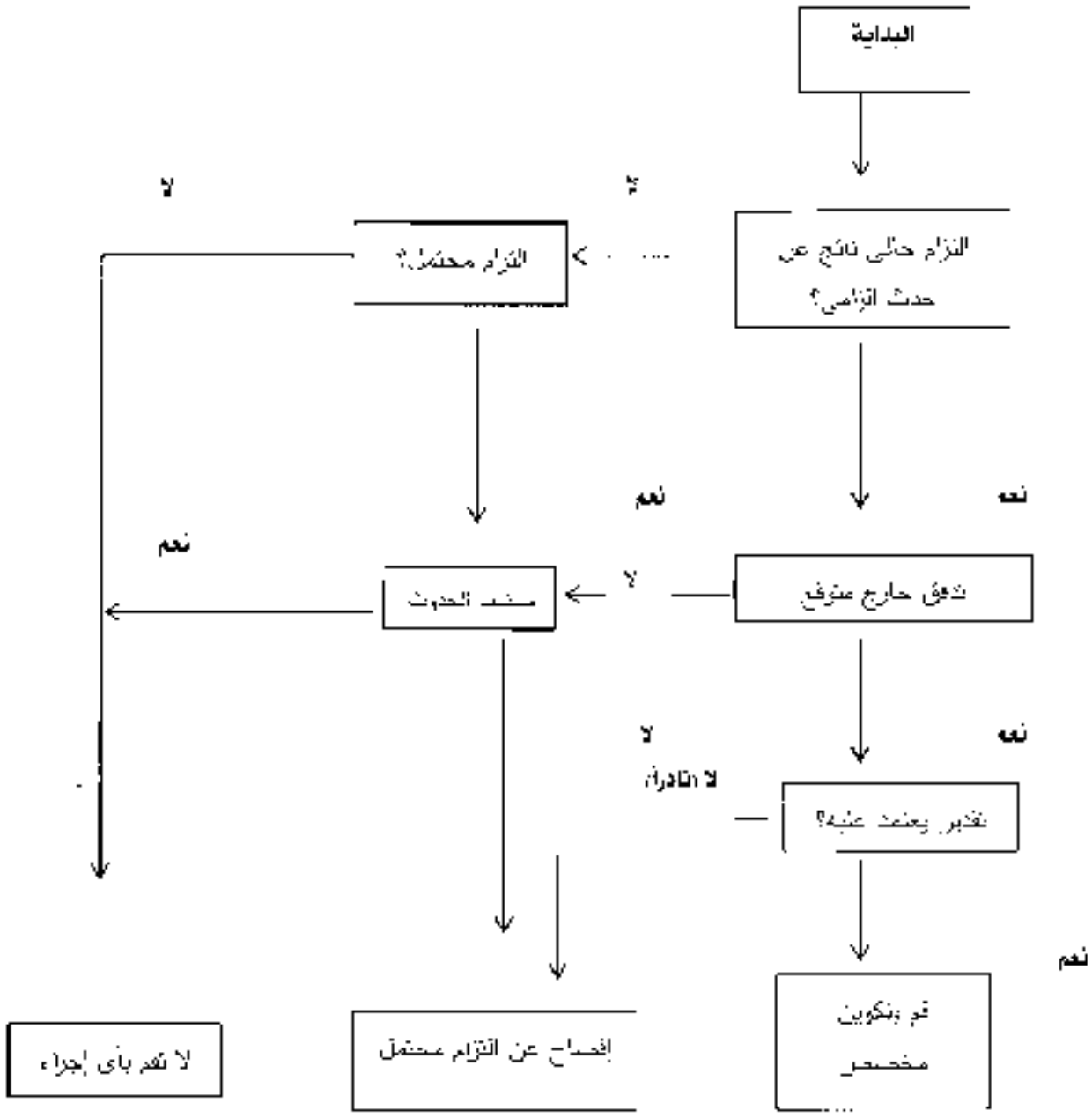

يتضمن ملحق المعيار المصري رقم(٢٨) امثلة على الاعتراف بالمخصصات و يمكن استخدامها لمراجعة بعض المفاهيم التي تم مناقشتها في هذا الفصل.

١. **مثال : ضمان للمبيعات**

يعطي مصنع ضمانا للمبيعات في تاريخ البيع للمشتري لمنتجاته . (وقف لبنود بعد البيع) فإن المصنع يتولى عملية إصلاح أو استبدال العيوب الصناعية التي تظهر خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع . وبناء على الخبرة السابقة ،

عليه من المتوقع (بمعنى أخر محتمل بدرجة أكبر من احتمال عدم التحقق) أن تكون هناك مخالفات وهنا يبدو الضمان.

التزام حال ناتجة لحدث ماضي ملزم : الحدث الملزم هو بيع المنتج بضمان والذي ينشأ عنه التزام قانوني.

تدفق خارج من موارد تتضمن منافع اقتصادية يتم تسويتها : متوقع لضمان المبيعات بأكملها.

الاستنتاج : يعترف بالمخصص الأفضل تقدير للتكاليف الإصلاح وفقا لضمان المنشآت الباقية قبل تاريخ الميزانية.

٢. **مثال: الأرض الملوثة التشريع المؤكد تطبيقه**

تعمل منشأة في صناعة البترول و تتسبب في إحداث تلوث و نزيل آثار التلوث فقط عندما يطلب منها أي افعل ذلك ، وهي إحدى الدول التي تعمل بها لا يوجد تشريع لإزالة آثار التلوث و قامت المنشأة بتلوث الأرض في تلك البلدة لعدة سنوات و في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥ كان من المؤكد أن هناك مشروع قانون يتم وضعه بطلب إزالة آثار الأراضي الملوثة ؛ سوف يتم تطبيقه بعد نهاية العام بمدة قصيرة .

التزام حال ناتجة لحدث ماضي ملزم : الحدث الملزم هو تلوث الأرض وذلك لأن التشريع الذي يطلب إزالة آثار التلوث مؤكد.

تدفق خارج من موارد تتضمن منافع اقتصادية يتم تسويتها : متوقع.

الاستنتاج : يعترف بالمخصص لأفضل تقدير لتكاليف إزالة آثار التلوث

٣. **مثال : الأرض الملوثة و الالتزام الحكمي**

تعمل منشأة في صناعة البترول و الغاز في إحداث تلوث و يفترض أنه لا يوجد تشريع بيئي ، ومع ذلك فالمنشأة لها سياسة بيئية منشورة على نطاق واسع و التي بدء تنفيذها تقوم بإزالة آثار التلوث الذي تسببه ، وللمنشأة سجل مشرف عن الوفاء بهذه السياسة المنشورة.

التزام حال ناتجة لحدث ماضي ملزم : الحدث الملزم هو تلوث الأرض و الذي ينشأ عنه التزام حكمي وذلك لأن سلوك المنشأة قد خلق توقعا صحيحا عند الناس قد تأثروا بهذا التلوث و الذي يشير أن المنشأة سوف تزيل آثار التلوث.

تدفق خارج من موارد تتضمن منافع اقتصادية يتم تسويتها : متوقع.

الاستنتاج : يعترف بالمخصص لأفضل تقدير لتكاليف إزالة آثار التلوث

٤. **مثال : اعادة تسوية الموقع**

تعمل منشأة في مجال استخراج البترول من البحار و تقضي إتفاقية الترخيص بنقل الآلات لاستخراج البترول من المناطق المستغلة في نهاية المدة المحددة للإنتاج و إعادة تجهيز المنطقة ، و يمثل ٩٠ % من التكلفة في التكاليف المتعلقة بنقل آلات استخراج البترول و إعادة تجهيز المنطقة و ١٠ % من التكلفة تتكبدها المنشأة من استخراج واستغلال المناطق المحددة لها ، في تاريخ الميزانية تم تركيب حفار استخراج البترول و لكن لم يتم استخراج البترول بعد.

الالتزامات الحالية الناتجة عن أحداث ماضية ملزمة : يؤدي إنشاء حفار البترول إلى نشأة التزام قانوني طبقا لشروط الاتفاقية مؤونة للنشاط بإزالة معدات الحفر و تسوية قاع البحر عند الانتهاء من أعمال الاستخراج في تلك المناطق ، وذلك على الرغم من عدم وجود التزام محدد في تاريخ الميزانية بتسوية الخسائر أو الأضرار التي قد تنشأ عن مزاولة نشاط استخراج البترول في تلك المناطق.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية التدفق الخارج للموارد المتضمنة : متوقع.

الاستنتاج : يتم الاعتراف بالمخصص بالمعدل المتصاعد بنسبة ٥٠ % من تكاليف إزالة الحطام و تهيئة الأضرار الحادثة بالقاع لتتجه تركيبة و ملاحق هذه البطارة بتضمن تكاليف الحطام و يتم الاعتراف بنسبة ٥٠ % من التكلفة و التي تنشأ عند تنفيذ عملية الاستخراج كالتزام عند نشأته في استخراج الحطام.

٥. مثال : سياسات المرتجعات و مردودات المبيعات

يطبق أحد متاجر التجزئة سياسة تسمح برد كل المشتريات التي لا تحوز رضاء العملاء حتى في حالة عدم وجود التزامات قانونية بذلك . تهدف هذه السياسة لتحقيق التوازن الأمثل المعترف عليه.

الالتزامات الحالية كنتيجة لحدث ماض : الحدث الملزم يتمثل في بيع المنتج و الذي ينشأ عنه التزام حكمي لأن أداء المتجر قد أثار توقعات بأن المتجر سيقوم برد نقدي للمستهلكين.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية للتسوية : من الممكن أن يتم رد نسبة من المبيعات.

الاستنتاج : يتم الاعتراف بالمخصص كأفضل تقدير لتكاليف المردودات .

٦. مثال : غلق نشاط أحد الأقسام – ولم يتم تطبيق القرار قبل تاريخ القوائم المالية

في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ قرر مجلس إدارة أحد المنشآت غلق أحد الأقسام . ولم يتم الإعلان عن القرار لأي من المتأثرين به قبل تاريخ الميزانية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ و لم يتم اتخاذ إجراءات أخرى لتطبيق هذا القرار .

الالتزامات الحالية التي قد تنشأ عن الأحداث الماضية : لا يوجد أية أحداث قد تؤدي إلى نشأة التزامات محتملة وبالتالي لا يوجد التزام.

الاستنتاج : لا يتم تكوين مخصص.

٧. مثال :غلق نشاط أحد الأقسام – و تم الاعلان و البدء في تنفيذ القرار قبل تاريخ الميزانية

في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ قرر مجلس الإدارة غلق نشاط أحد الأقسام الملائم بإنتاج معين ، وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥ وافق مجلس الإدارة على الخطة التفصيلية لغلق نشاط القسم ، وتم إرسال خطابات للعملاء الذين يهدد بإنهاء الإجراءات و ضرورة البحث عن مصدر بديلة أخرى لتوريد إنتاج وكذا إخطارات بالاستغناء عن خدمات العاملين في هذا القسم

الالتزامات الحالية كنتيجة لحدث ملزم الحدث الملزم : هو إبلاغ القرار إلى العملاء و العاملين و الذي أنشأ التزاما حكميا من هذا التاريخ لأنه أوجد توقعا ساريا بأن القسم سوف يتوقف عن النشاط.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية للتسوية : متوفر

الاستنتاج : المخصص يعترف به ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كأفضل تقدير لتكلفة إغلاق القسم.

٨. مثال :المتطلبات القانونية بتركيب منقيات و مرشحات الدخان

طبقا لقوانين البيئة الجديدة يطلب من المنشأة تركيب مرشحات (منقيات) الدخان إلا أن المصنع قبل ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ ولم تقم المنشأة بتركيب المرشحات.

(أ) في تاريخ الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الالتزام الحالي كنتيجة لحدث ماض ملزم : لا يوجد أية التزامات لأنه لا توجد أية أحداث ملزمة سواء لتركيبات منقيات البيئة أو الغرامات التي قد تتعرض لها المنشأة في حالة عدم الالتزام بالقانون.

الاستنتاج : لا يتم الاعتراف بتكلفة تركيب مرشحات الدخان

(ب) في تاريخ الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الالتزامات الحالية التي تنشأ عن حدث ماض ملزم : لا توجد التزامات نحو تكاليف تركيب مرشحات الأبخرة والعوادم لأنه لا توجد حدث في الماضي يؤدي الى نشأة هذا الالتزام (تركيب مرشحات الأبخرة) ، إلا أنه قد ينشأ التزام بدفع غرامات أو عقوبات تأخر تركيب هذه المرشحات طبقا للقوانين الملزمة لأنه قد حدث عدم التزام سلفا ون في الماضي مما يؤدي إلى نشأة (التزام) عدم التزام المصنع

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية للتسوية : يتوقف تقدير احتمالات التعرض للغرامات والعقوبات عند عدم الالتزام بالقانون على التفاصيل و صرامة تطبيق القوانين في هذا المكان.

الاستنتاج : لا يكون مخصص لتكاليف تركيب مرشحات و منقيات الأبخرة و العوادم في حين يجب الاعتراف بمخصص كأفضل تقدير لقيمة الغرامات المتوقعة عند التأخر في تركيب تلك المنقيات في ضوء القوانين الملزمة.

٩. مثال :إعادة تأهيل و تدريب العاملين كنتيجة للتغير في نظام ضرائب الدخل

أصدرت الحكومة قانون جديدا لضرائب الدخل ، ونتيجة لهذا فإن القطاع المالي بأحد المقاطعات سوف يحتاج إلى إعادة تدريب العاملين بالشئون الإدارية و المتعلقة على نطاق واسع بما يتلاءم مع تلك التغيرات وذلك لتأكد من الاستمرار بالالتزام بالقوانين ، وفي تاريخ الميزانية لم يتم عمل التدريب المطلوب للعاملين.

الالتزامات الحالية التي تنشأ عن حدث ماض ملزم : لا توجد أية التزامات محتملة لأنه لا توجد أية أحداث في الماضي تؤدي إلى هذا الالتزام لم يتم البدء في إعادة التدريب للعاملين.

الاستنتاج : لا يكون مخصص

١٠. مثال : عقد محمل بخسارة

تعمل إحدى المنشآت بإنتاج من خلال أحد المصانع المستأجرة ، قامت الشركة خلال ديسمبر ٢٠٠٥ بنقل مقر نشاطها إلى مصنع جديد وسوف يظل المصنع القديم مستأجرا لمدة ٤ سنوات قادمة حيث لا يمكن إلغاء العقد أو نقله إلى أحد المنتفعين الآخرين.

الالتزامات الحالية الناشئة عن حدث ماض ملزم : الأحداث المنشئة للالتزام تتمثل في توقيع عقد الإيجار للمصنع المستأجر و الذي قد يستمر التزاما قانونيا.

التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية في التسوية : عندما يصبح الإيجار محملا بخسارة فإن التدفق النقدي الخارج للمنافع الاقتصادية يكون متوقعا.

الاستنتاج : يتم الاعتراف بالمخصص كأفضل تقدير لمدفوعات إيجار لا يمكن تجنبها

١١. مثال: المنازعات القضائية

توفي عشر أشخاص بعد حفل زواج في عام ٢٠٠٥ نتيجة تطعم مسمم من المنتجات المباعة من منشأة . تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المنشأة ولكن المنشأة اعترضت على الالتزام.

حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ بغرض إصدارها ، يرى المستشار القانوني للمنشأة أنه لن تكون هناك أية مسئولية عن تلك الأضرار ، وعند إعداد القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ،

بناء على التعويضات التي حدثت بالفعلة رأى المستشارون القانونيون أن المنشأة ربما تخسر تلك القضايا و تحتاج ملزمة بالتعويض عن الأضرار الناتجة.

(أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

الالتزام الحالي الناشئ عن حدث ماضي ملزم : بناء على الأدلة المتاحة عند اعتماد القوائم المالية في ذلك التاريخ لم يكن هناك ما يشير إلى أنه التزام محتمل ، وتقدياً على المنشأة.

الاستنتاج : لا يكون مخصص ، ويتم الافصاح عن الأمر كالتزام محتمل ما لم يكن الاحتمال ضئيلا أن تدفق خارج.

(ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الالتزام الحالي الناشئ عن حدث ماضي ملزم : بناء على الدلائل المتاحة في هذا التاريخ فإنه يوجد التزام حال.

تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية في التسوية : متوقع

الاستنتاج : يعترف بالمخصص كأفضل تقدير لقيمة تسوية الالتزام .

٥١٢ مثال : الإصلاح والصيانة

تحتاج بعض الأصول بالإضافة إلى الصيانة الدورية إلى أعمال إعادة تعديل و صيانة كبيرة تتضمن تغيير بعض أجزاء الرئيسية تلك الأصول و يحدد المعيار المحاسبي رقم(١٦) الخاص " بالأصول الثابتة كيفية التعامل مع تلك المصروفات ، بصفة خاصة إذا كانت تلك الأجزاء ذات أعمار إنتاجية مختلفة أو تقدم منافع بطرق مختلفة.

مثال أ :تكاليف التجهيز في حالة عدم وجود متطلبات قانونية

أفران صهر المعادن توجد بها بعض الأجزاء التي تحتاج إلى استبدال كل خمس سنوات لأسباب فنية . في تاريخ التوازن الحالية هذه الأفران كان قد تم استخدامها لمدة ٣ سنوات.

الالتزامات الحالية الناشئة عن حدث ماضي ملزم : لا يوجد التزام حالي.

الاستنتاج : لا يكون مخصص

لا يعترف بتكاليف استبدال الأجزاء المطلوبة في تاريخ القوائم المالية لأنه لا يوجد التزام باستبدال تلك الأجزاء بصورة مستقلة عن المستقبل حتى ولو كان تعمل تلك المعدات بشدة في المستقبل على نوع المنشأة بما الاستمرار في استخدام تلك الأجزاء أو استبدالها ،وفي هذه الحالة بدلا من الاعتراف بمخصص ، يتم أخذ إهلاك الأجزاء الأصلية في الاعتبار بحيث يتم إثبات تكلفتها من خلال مصروف الاهلاك على مدار خمس سنوات ، ويتم رسملة تكلفة إعادة الاستبدال بالأجزاء الجديدة مع استردادها من خلال الإهلاك على مدار الخمس سنوات التالية.

مثال ب :تكاليف التجهيز – في وجود متطلبات قانونية

منشأة تعمل في مجال الطيران مطالبة طبقا للقانون أن تقوم بصيانة شاملة لطائراتها بصفة دورية كل ٣ سنوات.

الالتزامات الحالية الناشئة عن حدث ماضي ملزم : لا يوجد التزامات حالية.

الاستنتاج : لا يكون مخصص

تكلفة أعمال الصيانة الشاملة للطائرات لا تكون لها مخصص وذلك لنفس الأسباب التي تم بيانها لتكلفة الاستبدال من أجزاء بالمثال السابق ، وعلى الرغم من أن الصيانة الشاملة للطائرات تتم طبقا للقانون إلا أن هذا لا يؤدي لالتزامها الالتزام على المنشأة لأنه لا يوجد التزام بصيانة الطائرات بصفة مستقلة عن عمليات الشركة المستقبلية في حالة نقل ذلك حتى بيع تلك الطائرات ، مع بداية الفترة المحددة قبل إعادة الصيانة ،وفي هذه الحالة لا يمكن تكوين مخصص بذلك التقادم. الالتزامة الصيانة يتم رسملة التكاليف ضمن الأصل ، الطائرات المستخدمة على أن يتم استردادها من خلال الإهلاك .

الفصل الثالث عشر

الأدوات المالية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. الأدوات المالية.

٢. عرض الأدوات المالية.

٣. الاعتراف بالقوائم المالية.

٤. قياس الأدوات المالية.

١. الادوات المالية :

١,١. مقدمة :

عند قراءة الصحف غالباً ما سوف ترى التقدم الدولي السريع في استخدام الادوات المالية، وتباين الأدوات المالية ما بين الأدوات التقليدية البسيطة مثل السندات وبين الأشكال الأخرى والتي تسمى الأدوات المشتقة.

وبالتالى يمكن تلخيص الاسباب التي جعلت وجود مشروع للمحاسبة عن الأدوات المالية ضرورياً فيما يلي:

(أ) النمو الكبير في الأدوات المالية خلال السنوات الماضية أظهر ضرورة إيجاد دليل للمحاسبة عن الأدوات المالية.

(ب) يحظى هذا الموضوع باهتمام دولي بالإضافة الى أن لجان وضع المعايير في الدول المختلفة مهتمة به أيضاً.

(ج) حدوث كوارث كبيرة في الفترة الماضية تشمل مشتقات مالية ويزعم من أن تلك الكوارث لم تكن بسبب فشل المعايير المحاسبية إلا أنها أثارت تساؤلات حول المحاسبة والإفصاح.

هناك معياران يتناولان الادوات المالية :

(أ) **معيار (٢٥) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض** والذي يتناول:

I. تبويب / تصنيف الأدوات المالية بين الالتزامات وحقوق الملكية.

II. عرض الأدوات المالية المركبة (الأدوات التي تمثل التزام وحق ملكية).

(ب) معيار (٣٦) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس والذي يتناول:

I. الاعتراف والاستبعاد .

II. قياس الادوات المالية .

III. محاسبة التغطية .

١,٢. تعريفات:

- **الأداة المالية:** هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.
- **الأصل المالي:** هو أي أصل يكون إما:

(أ) نقدية.

(ب) أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى .

(ج) حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى أو لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح لمصلحة المنشأة .

- **الالتزام المالي :** هو أي التزام تعاقدي يكون إما:

(أ) لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر إلى منشأة اخرى او.

(ب) لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح في غير مصلحة المنشأة.

- **أداة حقوق الملكية :** هي أي عقد يثبت الحق في صافي أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها.

- **القيمة العادلة** : هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل ويسعى بينه عن الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .
- يجب توضيح بعض النقاط في التعريفات السابقة:

(أ) **عقد** لا يشترط أن يكون مكتوبا ، ولكن يحتوي على اتفاق له آثار اقتصادية واضحة . لا يكون لأطرافه اختيار التجنب تلك الآثار حيث يكون ذلك الاتفاق ناشئا بحكم القانون.

(ب) **منشأة** قد تكون فرد ، شركة أشخاص ، شركة مساهمة ، مؤسسة ، صندوق أو هيئة حكومية .

- تتضمن أمثلة الأصول المالية :

(أ) العملاء.

(ب) الخيارات.

(ج) الأسهم (المحتفظ بها كاستثمار).

- تتضمن أمثلة الالتزامات المالية:

(أ) الموردون.

(ب) القروض.

(ج) الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد (غير مبوبة كحقوق ملكية).

- يوضح معيار (٢٥) أن البنود التالية لا تعتبر من الأدوات المالية:

(أ) الأصول المادية مثل المخزون ، الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية وحقوق الاختراع

(ب) المصروفات المدفوعة مقدما ، الإيرادات المؤجلة ومعظم التزامات الضمان.

(ج) الأصول والالتزامات التي ليس لها طبيعة تعاقدية.

سؤال:

هل تستطيع إعطاء اسباب لماذا لا تعتبر الأصول العادية والمصروفات المدفوعة مقدماً أدوات مالية ؟

الحل:

بالرجوع إلى تعريفات الأصول والالتزامات المالية :

(أ) **الأصول المادية** : السيطرة على تلك الاصول يتيح الفرصة لتوليد تدفقات نقدية داخلة أو أصول أخرى ولكن لا ينشأ عنها حق حالي الحصول على نقدية أو أصل مالي آخر .

(ب) **المصروفات المدفوعة مقدماً** : المنفعة الاقتصادية المستقبلية منها هي الحصول على سلع/خدمات وليس الحق في الحصول على نقدية أو أصل مالي آخر .

- **الحقوق والالتزامات المحتملة** : ينطبق عليها تعريف الأصول والالتزامات المالية حتى وإن كان معظم تلك البنود لا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية. وذلك بسبب وجود حق أو التزام تعاقدي نتيجة معاملة أو حدث ماضي.

٢ عرض الأدوات المالية :

٢,١ النطاق:

- يجب تطبيق معيار (٢٥) في العرض والإفصاح لكل أنواع الأدوات المالية.
- يتم استثناء بعض البنود مثل : الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة ، التعاقد وعقود التأمين.

٢,٢ الالتزامات وحقوق الملكية :

الاهتمام الأساسي في معيار (٢٥) هو عرض الأدوات المالية وفقاً لجوهرها وليست فقط لشكلها القانوني . على وجه التحديد ، يجب على كل منشأة تصدر أدوات مالية تبويب تلك الأدوات (أو مكوناتها) إما إلى التزامات مالية أو حقوق ملكية.

يتم تبويب الأدوات المالية كالتزام أو حقوق ملكية بناء على ما يلي:

(أ) جوهر الاتفاق التعاقدي عن الاعتراف الأولي .

(ب) تعريف الالتزامات المالية وأداة حقوق الملكية .

كيف يتم التفرقة بين الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية ؟

الخاصية المميزة في الالتزام المالي هو الالتزام بتحويل نقدية أو أصل مالي آخر . وبالتالي فإن الأداة المالية هي التزام إذا كان هذا الالتزام تعاقدي على مصدر الأداة إما أن يدفع نقدية أو أصل مالي آخر لحامل الأداة أو أن يبدل مع حامل الأداة أداة مالية أخرى يكون لها شروط في غير صالح مصدر الأداة.

عندما لا تتحقق تلك الخاصية تكون الأداة المالية أداة حقوق ملكية. يشرح معيار (٢٥) أنه بالرغم من أن حامل أداة حقوق الملكية له الحق في الحصول على حصة نسبية من توزيعات الأرباح ، إلا أن المصدر ليس عليه التزام تعاقدي بعمل تلك التوزيعات ، على سبيل المثال لا تكون الشركة ملزمة بتوزيع أرباح على حملة الأسهم العادية. بالرغم من أن عادة ما يكون الجوهر والشكل القانوني متسقين مع بعضهم البعض إلا أنه ليس بالضرورة ذلك في كل الأحوال. وبالتالي قد يكون الشكل القانوني لأداة مالية هي أداة حقوق ملكية في حين أن جوهرها هو التزام مالي.

هناك أيضا أدوات أخرى قد تجمع بين خصائص أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية. على سبيل المثال تصدر العديد من المنشآت أسهم ممتازة قابلة للاسترداد من قبل المصدر في مقابل قيمة محددة (قابلة للتحديد) في تاريخ مستقبلي محدد (قابل للتحديد) ، أو قد يكون لحامل الأداة الحق في إجبار المصدر على استرداد الأسهم في أو بعد تاريخ محدد وبقيمة محددة .

في مثل هذه الحالات يكون لدى مصدر الأداة التزام وبالتالي تكون الأداة التزام مالي ويجب تصنيفها كذلك.

التفرقة بين الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد وغير القابلة للاسترداد مهم. وللتبسيط فإن معظم الأسهم الممتازة قابلة للاسترداد وبالتالي تصنف كالتزام مالي.

٢,٢ **الأدوات المالية المركبة :**

بعض الأدوات المالية تحتوي على العنصرين معا (التزام وحقوق ملكية) . في مثل هذه الحالات يتطلب معيار (٣٥) تبويب كل جزء من مكونات الأداة المالية بصفة مستقلة ، وذلك بناء على جوهر الاتفاق التعاقدي وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

تعد السندات القابلة للتحويل إلى أسهم هي أحد أهم أنواع الأدوات المركبة. تنشأ هذه الأداة التزام مالي على مصدر الأداة وتعطي خيار لتعامل الأداة بتحويل تلك الأداة إلى أداة حقوق ملكية (عدة أسهم عادية). وتمثل هذه الأداة تاريخياً إصدار قرض بالإضافة إلى تعهد بحق شراء أسهم في المستقبل.

بالرغم أنه من الناحية النظرية هناك عدة طرق لاحتساب قيم الفصل ، يتطلب معيار (٣٥) الطريقة التالية:

(أ) حساب قيمة مكون الالتزام المالي .

(ب) طرح تلك القيمة من قيمة الأداة المالية ككل ، على أن تكون القيمة المتبقية هي قيمة مكون أداة حقوق الملكية.

السبب وراء تلك الطريقة في التوزيع هي ان حقوق الملكية لأي منشأة هي ما يتبقى من صافي الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.

إجمالي القيم الدفترية للموزعة على الالتزام وأداة حقوق الملكية دائماً ما تساوي التكلفة الدفترية التي كانت ستمثل قيمة الأداة بتكامل.

٢,٤ **مثال : تقسيم الأدوات المركبة :**

في بداية عام ٢٠١٠ كان لدى الشركة (ر) ٢٠٠٠ سند قابل للتحويل ، مدة السندات ٣ سنوات وكان قد تم إصدارها بقيمتها الاسمية البالغة ١,٠٠٠ جنيه للسند بقيمة إصدار إجمالية بلغت ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. تدفع الفوائد في نهاية كل سنة بنسبة ٦% من القيمة الاسمية. كل سند قابل للتحويل الى ٢٥٠ سهم في أي وقت وحتى تاريخ الاستحقاق .

عند إصدار السندات كان معدل الفائدة السائد للسندات المثيلة بدون حق التحويل بلغ ٩%.

المطلوب:

ما هي قيمة مكون حقوق الملكية في السندات ؟

الحل:

يجب تقييم مكون الالتزام اولا ، على أن يكون الفرق بين إجمالي المتحصلات من إصدار السندات والقيمة العادلة لمكون الالتزام هي قيمة مكون حقوق الملكية. يتم احتساب القيمة الحالية لمكون الالتزام باستخدام معدل خصم ٩% وهو سعر الفائدة السائد في السوق لسندات مثيلة ليس بها حق التحويل .

جنيه مصري

القيمة الحالية لأصل المبلغ البالغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تستحق السداد في نهاية ٣ سنوات

(٢,٠٠٠,٠٠٠ × ٠,٧٧٢) ← ١,٥٤٤,٢٦٧

القيمة الحالية للفوائد الدائنة ١٢٠,٠٠٠ جنيه تستحق سنويا في نهاية كل عام لمدة ٣ سنوات

(١٢٠,٠٠٠ × ٢,٥٣١) ٣٠٣,٧٥٥

ب إجمالي مكون الالتزام ١,٨٤٨,١٢٢

أ المتحصلات من إصدار السندات ٢,٠٠٠,٠٠٠

ب قيمة مكون حقوق الملكية (الفرق) ١٥١,٨٧٨

يبقى الفصل ما بين مكون حقوق الملكية ومكون الالتزام كما هو طوال فترة الأداة المركبة حتى وإن كان هناك تغيير في احتمالات ممارسة خيار التحويل ، هذا بسبب أنه من الصعب دائما التوقع بكيفية تصرف حامل الأداة ويستمر مصدر الأداة في كونه عليه التزام بسداد مبالغ حتى تاريخ التحويل أو الاستحقاق أو حدوث أي حدث آخر ذا علاقة.

سؤال:

أصدرت الشركة ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سندات ذات عائد ٤% قابلة للتحويل ، تم الإصدار بالقيمة الاسمية في ١ يناير ٢٠٠٩. السندات قابلة للاسترداد في مقابل نقدية أو التحويل في مقابل أسهم حقوق ملكية على أساس ٢٠ سهم عن كل ١٠٠ جنيه سندات وذلك بناء على رغبة حامل السند في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ . السندات المثيلة ولكن غير القابلة للتحويل تعطي فائدة بمعدل ٩% .

- القيمة الحالية لمبلغ ١ جنيه بعد ٣ سنوات بمعدل ٩% = ٠,٧٧

القيمة الحالية لدفعة ١ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩% = ٢,٥٣

المطلوب حساب قيمة السندات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ؟

الحل:

ألف جنيه مصري

مكون الالتزام ومكون حقوق الملكية في تاريخ الإصدار:

القيمة الحالية لأصل المبلغ بعد ٣ سنوات (٢٠,٠٠٠ × ٠,٧٧) ١٥,٤٠٠

القيمة الحالية للفوائد السنوية لمدة ٣ سنوات بمعدل ٤%

(٢٠,٠٠٠ × ٤% × ٢,٥٣) ٢,٠٢٤

إجمالي مكون الالتزام ← ١٧,٤٢٤

إجمالي المتحصلات من إصدار السندات ٢٠,٠٠٠

قيمة مكون حقوق الملكية ٢,٥٧٦

قيمة المعدات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
قيمة مكون الالتزام	١٧,٤٢٤
يضاف : فوائد التعاقد بمعدل ٩% [illegible]	١,٥٦٨
يخصم : فوائد منفوعة ٢٠,٠٠٠ × (٤%) [illegible]	(٨٠٠)
	١٨,١٩٢

٢.٥ الفوائد ، توزيعات الأرباح ، الخسائر و الأرباح :

بالإضافة إلى التعرض بالميزانية ، يأخذ معيار (٢٥) في الاعتبار كيفية تأثير الأدوات المالية على قائمة الدخل (والحركة في حقوق الملكية). تختلف المعالجة بحسب ما إذا كانت الفوائد، توزيعات الأرباح ، الخسائر أو الأرباح تتعلق بالتزام مالي أو تتعلق بأداة حقوق ملكية.

(أ) يتم الاعتراف بالفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح والخسائر المرتبطة بأداة مالية أو مكون يمثل التزاما ماليا، كإيراد أو مصروف في الأرباح أو الخسائر .

(ب)التوزيعات لحاملي الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية (التوزيعات لحملة الأسهم العادية) تقوم المنشأة بخصمها مباشرة من حقوق الملكية و يظهر ذلك بقائمة التغير في حقوق الملكية.

(ج) تكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية (باستثناء تكلفة إصدار أدوات حقوق الملكية التي ترتبط مباشرة بإقتناء الأعمال والتي يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) تجميع الأعمال) فيتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية، عادة من حساب علاوة إصدار الأسهم.

٢.٦ ملخص

- يجب أن يبوب مصدري الأدوات المالية ، الأدوات المالية إلى التزامات أو حقوق ملكية .
- جوهر الأداة المالية أهم من شكلها القانوني .
- الخاصية المميزة في الالتزام المالي هو الالتزام التعاقدي بسداد نقدية أو أداة مالية أخرى .
- الأدوات المركبة يتم فصلها إلى أداة حقوق ملكية والتزام مالي ويتم عرضها كذلك .
- الفوائد ، توزيعات الأرباح ، الخسائر والأرباح يتم معالجتهم بحسب ما إذا كانوا يتعلقوا بالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية .

٣ الاعتراف بالقوائم المالية:

٣.١ نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت ، على كافة أنواع الأدوات المالية فيما عدا التي استثنت صراحة من المعيار مثل الاستثمارات في الشركات التابعة و الشقيقة و حصص الملكية في المشروعات المشتركة.

٢.٢ الاعتراف الأولي:

على المنشأة اثبات الأصل المالي و الالتزام المالي في ميزانيتها عندما – و فقط عندما – تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

لاحظ أن هناك فرق عن شروط الاعتراف الواردة بالإطار العام وفي معظم المعايير ، حيث يتم الاعتراف عادة بالبند عندما يكون هناك تدفق منفع من العوائد داخل أو خارج وان يكون لهذا البند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بطريقة موثوق بها .

٢.٣ استبعاد الأصل المالي من الدفاتر:

- الاستبعاد من الدفاتر يعني استبعاد أداة مالية سبق الاعتراف بها من قائمة المركز المالي للشركة.
- يجب على المنشأة استبعاد **أصل مالي** عندما:
  ١. تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي .
  ٢. إذا قامت المنشأة بتحويل مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية لطرف أخر .
- تستبعد المنشأة **الالتزام المالي** من ميزانيتها عندما تنتهي إما بالتخلص منه أو إلغائه أو انتهاء مدته
- من الممكن استبعاد جزء فقط من الأصل أو الالتزام المالي، يمكن ذلك إذا كان الجزء:
  ١. يتضمن الجزء تدفقات نقدية محددة فقط.
  ٢. يتضمن الجزء فقط نصيبا نسبيا من التدفقات النقدية الإحمالية.

على سبيل المثال عندما تمتلك المنشأة سند يكون لديها الحق في نوعين مستقلين من التدفقات النقدية الداخلة : التدفقات النقدية من الفائدة و التدفقات النقدية من أصل السند ، يمكن للمنشأة بيع الحق في الحصول على الفائدة لطرف أخر مع الإبقاء على الحق في الحصول على أصل السند.

- في حالة استبعاد أصل مالي أو التزام مالي من الدفاتر ، القيمة التي يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر تحسب كما يلي :

القيمة الدفترية للأصل او للالتزام (أو الجزء من الأصل أو الالتزام)	Xx
ناقص	
المقابل المستلم	x
أي أرباح أو خسائر متراكمة سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية **	x
	(xx)
الفرق بقائمة الدخل	X

• إذا كان الأصل المستبعد جزءا من أصل مالي أكبر ، فيتم توزيع القيمة الدفترية للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيستمر الاعتراف به و الجزء الذي سيتم استبعاده على أساس القيمة العادلة لكل جزء منهما في تاريخ التحويل ، ويتم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر بالفرق بين :

(أ) القيمة الدفترية المحتسبة على الجزء الذي سيتم استبعاده من الدفاتر .

(ب) إجمالي القيمة المستلمة عن الجزء الذي سيتم استبعاده من الدفاتر .

٣.٤ **ملخص:**

- يجب الاعتراف بكل الأصول والالتزامات المتبادلة بواسطة المركز المالي بما في ذلك المشتقات .
- يجب استبعاد الأصل المالي من الدفاتر عندما تنتهي فترة سريان الحق في الحصول على تدفقات نقدية أو تم نقل معظم مخاطر ومنافع الملكية لطرف آخر .
- يجب استبعاد الالتزام المالي عندما يتم التخلص منه .

٤ قياس الأدوات المالية :

٤.١ القياس الأولي :

• عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي أو الالتزام المالي على المنشأة قياسه بالقيمة العادلة (عادة التكلفة)، و
- تضاف (في أغلب الحالات) تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.

• الاستثناء من هذه القاعدة هو عندما تكون الأداة المالية تم تبويبها على أنها أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر . في هذه الحالة لا يتم إضافة تكلفة المعاملة على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي.

• القيمة العادلة للمقابل هو عادة سعر المعاملة أو أسعار السوق. إذا كانت أسعار السوق لا يمكن الاعتماد عليها ، يمكن تقدير القيمة العادلة باستخدام إحدى طرق التقييم(على سبيل المثال التدفقات النقدية المخصومة).

٤.٢ القياس اللاحق :

• لأغراض قياس أصل مالي بعد الاعتراف الأولي بموجب هذا المعيار الأصول المالية إلى فئات أربعة يتم تعريفها هنا:

١. **الأصل أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر** : هو الأصل المالي أو الالتزام المالي الذي تتوافر فيه أي من الشروط التالية :

(أ) تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض تجارية ، ويتم هذا التبويب إذا كان :

I. تم اقتناؤه أو نشأ بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدى زمني قصير .

II. جزءا من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معا و يوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثة لكيفية الحصول على أرباح قصيرة الأجل .

III. مشتقات مالية فيما عدا المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة .

(ب) تم تبويبه عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح .

٣. **الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق** : هي أصول مالية غير مشتقة لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد و تاريخ استحقاق محدد و لدى المنشأة النية و القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها .

٣. **القروض و المديونيات** : هي أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد و غير متداولة في سوق نشط .

٤. **الأصول المالية المتاحة للبيع** : هي أصول غير مشتقة تم تحديدها كأصول متاحة للبيع عند الاقتناء ، و غير المبوبة :

(أ) كقروض و مديونيات .

(ب) كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

(ج) كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

- بعد الاعتراف الاولي ، كل الأصول المالية يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة ، دون خصم اي مصروفات للمعاملة و التي يمكن أن يتم تحملها عند البيع أو أي استبعاد أخر فيما عدا:

(أ) القروض و المديونيات

(ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

(ج) الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية و التي ليست مدرجة في سوق نشط و التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة موثوق بها .

القروض و المديونيات و الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يجب قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

تعريفات أساسية:

- **التكلفة المستهلكة** لأصل أو التزام مالي هي التي يتم بها قياس الاصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي مطروح منه المبالغ **يضاف إليه** أو يطرح منه الاستهلاك المجمع لأيه فروق بين القيمة الأولية و القيمة التي تستحق في تاريخ الاستحقاق و يطرح منه أي انخفاض في القيمة أو المبالغ التي لن يتم تحصيلها .
- **طريقة معدل العائد الفعلي** هي طريقة لاحتساب التكلفة المستهلكة لأداة مالية و لتوزيع عائد أو مصروف الفوائد على الفترات .
- **معدل العائد الفعلي** هو المعدل الذي إذا تم خصم به المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية للأداة المالية يساوي القيمة الدفترية الحالية .

٤,٢ مثال التكلفة المستهلكة :

في أول يناير ٢٠٠١ قامت الشركة (س) بشراء اداة دين بقيمتها العادلة التي بلغت ١,٠٠٠ جنيه مصري و تستحق الأداة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥. القيمة الاسمية للأداة بلغت ١,٢٥٠ جنيه و معدل العائد على تلك الأداة هو ٤,٧٢% معدل ثابت يدفع سنويا. معدل العائد الفعلي يبلغ ١٠% .

كيف تقوم الشركة (س) بالمحاسبة عن تلك الأداة خلال عمرها البالغ ٥ سنوات .

الحل :

سوف تحصل الشركة (س) على فوائد قدرها ٥٩ جنيه مصري (١٢٥٠ × ٤,٧٢%) سنويا و تحصل على ١١٥٠ جنيه عند استحقاق الأداة .

يجب أن تقوم الشركة (س) باستهلاك مبلغ خصم الإصدار البالغ ٢٥٠ جنيه و الفوائد المستحقة على خمس سنوات باستخدام معدل ثابت على القيمة الدفترية للأداة. ولعمل ذلك يجب أن تستخدم معدل العائد الفعلي ١٠% و يوضح الجدول التالي هذا التوزيع على خمس سنوات :-

السنة	التكلفة المستهلكة في بداية العام	الفائدة المحملة على قائمة الدخل باستخدام معدل ١٠%	الفوائد المحصلة خلال العام	التكلفة المستهلكة في نهاية العام
٢٠٠١	١,٠٠٠	١٠٠	(٥٩)	١,٠٤١
٢٠٠٢	١,٠٤١	١٠٤	(٥٩)	١,٠٨٦
٢٠٠٣	١,٠٨٦	١٠٩	(٥٩)	١,١٣٦
٢٠٠٤	١,١٣٦	١١٣	(٥٩)	١,١٩٠
٢٠٠٥	١,١٩٠	١١٩	(٥٩ + ١,٢٥٠)	صفر

كل عام يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل التالي بقيمة إيراد الفوائد و يتم تخفيض القيمة الدفترية بالفوائد المحصلة فعلا خلال العام.

- يجب قياس الاستثمارات التي يتعذر قياس قيمتها العادلة باستخدام التكلفة.

٤,٤ التبويب:

هناك قدرا من المرونة فيما يتعلق بالأدوات المالية التي تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر ولكن هذه المرونة لمرة واحدة فقط و تكون عند الاعتراف الأولي فقط، وذلك لان عند تبويب هذه الأدوات هذا التبويب لا يسمح بإعادة تبويبها مرة أخرى حتى وان كان ممكن قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المستهلكة، وبالتالي يكون من الصعوبة على المنشأة أن تقوم بإعادة قياس تلك الأدوات بالقيمة العادلة.

لتبويب الأدوات المالية على إنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . يجب أن يتوافر بها عدة اشتراطات، يجب أن يكون لدى المنشأة النية و القدرة على الاحتفاظ بتلك الأدوات حتى تاريخ الاستحقاق , ولا تتوافر تلك الاشتراطات في الحالات الآتية :-

(أ) أن تكون أداة حق ملكية .

(ب) أن تنوي المنشأة الاحتفاظ بالأصل المالي لفترة غير محددة.

(ج) تكون المنشأة مستعدة لبيع الأصل المالي استجابة لتغير معدل الفائدة أو المخاطر أو الاحتياج إلى سيولة و عوامل أخرى مثيلة (إلا إذا كانت تلك الحالات ليس من الممكن توقعها)

(د) الزيادة في قيمة الأصل المالي بقيمة تقل بكثير عن التكلفة المستهلكة (إلا عندما تحقق غالباً عند سوء أداء استخدامه).

(هـ) ليس لدى المنشأة مصادر مالية مناحة حتى تستمر في تمويل الاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق

(و) على المنشأة قيد قانوني او قيود أخرى تمنع المنشأة من الاحتفاظ بالأصل المالي حتى تاريخ الاستحقاق.

إذا لم تستطع المنشأة الاحتفاظ بالاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق ، لا يجب أن تستمر المنشأة في قياس الاستثمار بالتكلفة المستهلكة بعد ذلك و يجب قياس الأصل بالقيمة العادلة.

ويجب قياس باقي الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة و يجب تبويبها على أنها متاحة للبيع .

٤ ٥ القياس اللاحق للالتزامات المالية :

- بعد الاعتراف الأولي ، يجب قياس جميع الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يجب قياس تلك الالتزامات بالقيمة العادلة ، وفي حالة عدم القدرة على إيجاد القيمة العادلة بطريقة موثوق بها يجب قياس تلك الالتزامات بالتكلفة.

مثال:

- قامت الشركة (س) بإصدار سندات بمبلغ ٥٠٣,٧٧٨ جنيه مصري في يناير ٢٠٠٢. ان بند سداد قوائد دورية على تلك السندات و لكن سيتم سداد تلك السندات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري . لم يتم تبويب تلك السندات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر . معدل العائد الفعلي ٦%.

المطلوب :

- حساب ما سوف يتم تحميله على قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ و الرصيد القائم بالميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

الحل:

- تعد هذه السندات ذات خصم إصدار كبير ، كما تعد التزاماً مالياً بالنسبة للشركة (س) .
- يتم قياس تلك السندات بالتكلفة المستهلكة مع أنه ليس هناك فائدة بالمعنى الصريح ، بعد الفرق بين التكلفة الأولية و القيمة التي سوف يتم تسوية السندات بها في تاريخ الاستحقاق هو تكلفة تمويل. ويجب توزيع تكلفة التمويل على عمر تلك السندات باستخدام عائد ثابت على القيمة الدفترية ، ويتم إجراء ذلك باستخدام معدل العائد الفعلي.

- ما سوف يتم تحميله على قائمة الدخل هو :
٣٠,٢٢٦ جنيه مصري (٥٠٣,٧٧٨ × ٦٪)
- الرصيد القائم في تاريخ الميزانية هو :
٥٣٤,٠٠٤ جنيه مصري (٥٠٣,٧٧٨ + ٣٠,٢٢٦)

٤.٦ الأرباح و الخسائر :

- بالنسبة للأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر : يتم الاعتراف بالارباح و الخسائر بقائمة الدخل .
- بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع : يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر مباشرة بحقوق الملكية (من خلال قائمه الدخل الشامل بالنسبة للمعايير الدولية) وعند استبعاد الأصل المالي يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر (المتجمعة) والتي كان تم الاعتراف بها سابقا بحقوق الملكية.
- بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة : يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر بقائمة الدخل كنتيجة لعملية الاستهلاك وأيضا عند استبعاد الأداة المالية.

٤.٧ الاضمحلال و عدم تحصيل الأصول المالية :

في تاريخ كل ميزانيه ، يجب على المنشأة تقرير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن هناك أصلاً ماليا او مجموعه من الأصول قد اضمحل.

عند وجود دليل موضعي على الاضمحلال يجب على المنشأة تحديد مقدار خسائر الاضمحلال.

٤.٧.١ الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة :

- تقاس خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل و قيمته الاستردادية .
- القيمة الاستردادية للأصل هي القيم الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي.
- يجب الاعتراف بالخسائر بقائمة الدخل.

٤.٧.٢ الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة :

- أدوات حقوق الملكية غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية يتم قياسها بالتكلفة إذا لم يمكن تحديد قيمتها العادلة بطريقة موثوق بها.
- خسائر الاضمحلال هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد السائد في السوق حاليا لأداء مماثله. ولا يمكن رد تلك الخسائر فيما بعد.

٤.٧.٣ **الأصول المالية المتاحة للبيع:**

- الأصول المالية المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم إدراج الأرباح والخسائر مباشرة بحقوق الملكية. إلا خسائر اضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع يجب تحويلها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل. عن الفترة حتى وان لم يتم استبعاد الأصل المالي.
- يتم قياس خسائر الاضمحلال بالفرق بين تكلفة الاقتناء (مطروح منها أي سداد للقيمة الاسمية و الاستهلاك) والقيمة العادلة الحالية (ناقص حقوق الملكية) أو القيمة الاستردادية (لأدوات الدين) مطروحاً منها أي خسائر اضمحلال سبق الاعتراف بها في قائمة الدخل.

٤.٨ **ملخص:**

- عند الاعتراف الأولي . تقاس الأدوات المالية بالتكلفة.
- القياس اللاحق يعتمد على تبويب الأصل المالي.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة . يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر بحقوق الملكية.
- القروض و المديونيات و الاستثمارات المحتفظ بها في تاريخ الاستحقاق يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة و يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل.
- الالتزامات المالية عادة يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة . إلا التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.

الفصل الرابع عشر

الإيـــراد

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. الاعتراف بالإيراد.

٢. قياس الإيراد.

٣. بيع البضائع.

٤. تقديم الخدمات.

٥. العوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح.

٦. الإفصاح.

١. الاعتراف بالإيراد :

• يعتبر الاعتراف بالإيراد عملية بسيطة ومباشرة في معظم الأعمال ، ولكن في بعض الأحوال تكون أكثر تعقيدا وتعطي فرص للتلاعب.

١.١ مقدمة:

• يتطلب أساس الاستحقاق مقابلة المنافع - بالإيرادات التي تتحقق - من المهم طبقا لهذا المبدأ هو ان نحدد اللحظة التي يمكن أن يتم الاعتراف بالإيراد عندها حتى يتم تطبيق معالجة محاسبية للتكاليف المقابلة ، على سبيل المثال ، يجب الاعتراف بتكلفة إنتاج بضاعة تامة كأصل بقائمة المركز المالي إلى أن يتم بيع هذه البضاعة ، عندها يتم تحميل التكلفة إلى قائمة الدخل. لا يمكن تحديد أي من المعالجتين المحاسبتين سيتم تطبيقها إلى أن يتضح في أي لحظة تم بيع تلك البضاعة.

• هذا القرار له تأثير مباشر على الربح لان طبقا لمفهوم الحيطة و الحذر لا يجوز الاعتراف بربح البيع إلى أن يتم البيع طبقا لقواعد الاعتراف بالإيراد.

• يتم عادة الاعتراف بالإيراد عند استحقاقه عند نقطة البيع، وذلك لان عند تلك النقطة تتحقق أربع شروط:

(أ) تم تقديم الباعة أو الخدمة للمشتري.

(ب)قام المشتري بالاعتراف بالتزامه بسداد قيمة السلع و الخدمات المقدمة. و من ناحية أخرى اعتراف البائع أن ملكية السلع قد انتقلت منه إلى المشتري.

(ج) ابدى المشتري استعداده لسداد نقدية أو أصول أخرى وفاءاً لالتزامه.

(د) تم تحديد قيمة نقدية للسلع و الخدمات.

• يصعب خلال المراحل الأولى من دورة الأعمال وجود دليل قوي على تحقق الشروط السابقة. فقبل اكتمال العمل في المنتج هناك إحتمال أن يكون هناك مشاكل في العملية الإنتاجية تتطلب تحميل التكلفة على قائمة الدخل كخسائر ، و حتى بعد تمام الإنتاج ليس هناك ضمان أن المنتج سوف يجد من يشتريه.

• في المراحل الأخيرة من دورة الأعمال، على سبيل المثال عندما يتم تحصيل ثمن البيع ، يمكن الاعتراف بالإيراد في فترة بعد الاعتراف بالتكاليف المتعلقة به. وهنا قد يواجه الاعتراف بالإيراد على ظروف غير متوقعة مثل انخفاض النقدية للعملاء والتي من الممكن أن تتغير من فترة لأخرى.

• هناك حالات يتم الاعتراف بالإيراد في أوقات اخرى غير اكتمال عملية البيع، على سبيل المثال، في عقود الإنشاء يتم الاعتراف بإيرادات وتكاليف العقد طبقا لنسبة الإنجاز في نهاية الفترة المالية :

(أ) نظرا لطول المدة الزمنية التي يتم فيها تنفيذ العقد، قد يؤدي تأجيل الاعتراف بالربح لحين الانتهاء من العقد إلى قائمة دخل لا تعطي صورة عادلة عن نشاط الشركة خلال الفترة.

(ب) يمكن القول أنه في تلك الحالة يتم الاعتراف بالإيراد طبقا لاكتمال تنفيذ الأعمال أي بالجزء من اجمالي إيراد العقد الذي تم فعلا.

١,٣. **الإيراد:**

- ينظم المعيار المصري رقم (١١) الاعتراف بالإيراد في حالات معينة(عامة) من أنواع المعاملات ، عادة يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتوفر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة المعاملة إلى المنشأة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.
- ويشمل الإيراد كما تم تعريفه بالإطار العام كلا من الإيراد والربح. وينشأ الإيراد من نشاط الشركة المعتاد ويمكن أن يطلق عليه أكثر من مسمى مثل المبيعات ، الأتعاب ، الفوائد ، توزيعات الأرباح أو الإتاوات.

١,٢. **النطاق:**

- يغطي المعيار المصري رقم (١١) الإيراد من أنواع مختلفة من المعاملات والأحداث:

(أ) بيع البضائع (المنتجات المصنعة والبضاعة المشتراة بغرض البيع).

(ب) تقديم الخدمات.

(ج) استخدام الغير لأصول الشركة وإعطائها فوائد ، إتاوات أو توزيعات أرباح.

- يتضمن الإيراد الفوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح لأنها تنشأ من استخدام الغير لأصول الشركة.
- تعريفات:
  - **فوائد** : مقابل استخدام النقدية أو ما في حكم النقدية أو المبالغ المستحقة للمنشأة.
  - **إتاوات** : مقابل استخدام الأصول طويلة الأجل الخاصة بالمنشأة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر وبرامج الحاسب الآلي ... إلخ.
  - **توزيعات الأرباح**: توزيعات الأرباح عن المساهمة في منشأة أخرى.
- لا يتناول هذا المعيار الإيرادات الناتجة عن اتفاقيات التأجير ، عقود التأمين في شركات التأمين ، التغير في القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المالية أو التصرف فيها ، الزيادة الطبيعية في قطعان الماشية و الانتاج الزراعي و إنتاج الغابات ، مستخرجات المناجم الطبيعية.

١,٤. **تعريفات:**

- **الإيراد** : هو إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة للمنشأة خلال الفترة المالية و التي تنشأ من ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية وينتج عن تلك التدفقات زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات المشتركين في رأس المال.
- **القيمة العادلة** : هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة.
- لا يعتبر إيرادا تلك المبالغ المحصلة لحساب طرف أخر مثل ضرائب المبيعات ، والضرائب على البضائع والخدمات ، وضرائب القيمة المضافة حيث إن هذه المبالغ لا تعتبر ضمن المنافع الاقتصادية التي تتدفق إلى المنشأة كما أنه لا ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية ، وكذلك الحال في عمليات **الوكالة** فإن إجمالي التدفق الداخل للمنشأة من المنافع الاقتصادية يتضمن المبالغ المحصلة لحساب الموكل والتي لا ينتج عنها زيادة في

حقوق الملكية للمنشأة ، وعلى ذلك فإن هذه المبالغ المحصلة بالنيابة عن العملاء لا تدرج ضمن إيراد المنشأة بينما يمثل إيراد المنشأة في قيمة العمولة فقط.

٢. قياس الإيراد :

- عادة ما يتم تحديد قيمة الإيراد الناتج عن أية معاملة بموجب اتفاق متبادل بين المنشأة والمشتري أو مستخدم الأصل موضوع الاتفاق ، ويقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق مع الأخذ في الاعتبار قيمة أي خصم تجاري أو خصم كمية تسمح به المنشأة.

١.٥. تحديد المعاملة:

- يتم تطبيق أسس إثبات المعاملات وفقاً لهذا المعيار بالنسبة لكل نوع من المعاملات على حدى ، وفي بعض الحالات يكون من الضروري تطبيق أساس إثبات المعاملات على كل مفردة من مكونات المعاملة الواحدة. وعلى سبيل المثال ، إذا تضمن سعر أحد المنتجات مبلغاً محدداً كمقابل لخدمات مستقبلية ، فإنه يجب تأجيل إدراج هذا المبلغ كإيراد وتسجيله على مدار فترة تقديم الخدمات المستقبلية.
- على العكس ، فإنه يجب تطبيق أساس إثبات المعاملات على اثنين أو أكثر من المعاملات معاً إذا كانت هذه المعاملات مترابطة بالشكل الذي يجعل الأثر التجاري لها لا يمكن تفهمه بدون الرجوع إلى مجموعة متكاملة من المعاملات . على سبيل المثال ، قد تقوم المنشأة ببيع بضائع وفي نفس الوقت تعقد اتفاقاً مستقلاً لإعادة شراء هذه البضائع في تاريخ لاحق مما يترتب عنه إلغاء الأثر التفصيلي للمعاملة ، وفي هذه الحالة يتم دراسة و تسجيل المعاملتين معاً.

٣. بيع البضائع:

- يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية :

(أ) أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر و العوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشتري .

(ب) ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة .

(ج) أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

(د) أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة .

(هـ) إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

- يتطلب تحديد التوقيت الذي قامت فيه المنشأة بنقل المخاطر و العوائد الأساسية للملكية إلى المشتري فحص الظروف المحيطة بالمعاملة ، ففي أغلب الأحيان يتزامن نقل مخاطر وعوائد الملكية مع نقل حق الملكية القانوني أو نقل حيازة الأصل إلى المشتري ، وذلك كما هو الحال في أغلب عمليات البيع بالتجزئة.

- إذا احتفظ البائع بمخاطر أساسية للملكية فلا تعتبر المعاملة كعملية بيع و بالتالى **لا يعترف بالإيراد** ، مثل عندما يتوقف تحصيل الإيراد الخاص بعملية بيع معينة على الإيراد الذى يحققه المشترى من بيعه للبضائع المشتراة.
- من الممكن ان يحتفظ البائع بأحد المخاطر **غير الأساسية** للملكية وفى هذه الحالة تعتبر المعاملة **كعملية بيع** تامة وبالتالى يعترف بالإيراد المخصص لها ، فعلى سبيل المثال قد يحتفظ البائع بحق الملكية القانونى للبضائع وذلك فقط بغرض ضمان تحصيل القيمة المستحقة ، هذه معاملة تجارية شائعة و عندما تحدث يجب الاعتراف بالإيراد فى تاريخ البيع.
- يجب تقدير احتمالية حصول المنشأة على الإيراد الناتج من المعاملة. ويتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوفر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى المنشأة ، وفى بعض الحالات لا تتوفر الدرجة الكافية من التأكد حتى يتم استلام المقابل أو تزول درجة عدم التأكد. هذا على عكس الحالة التى تم فيها الاعتراف بالإيراد و لكن هناك شك فى تحصيل النقدية. وإذا تواقرت درجة من عدم التأكد من إمكانية تحصيل مبلغ مدرج فعلا بالإيراد فإن القيمة التى لن يتم تحصيلها أو التى أصبح تحصيلها محل شك كبير يجب إدراجها ضمن المصروفات (لا تزم استبعاد قيمتها من الإيراد السابق الاعتراف به.)
- مقابلة الإيرادات بالمصروفات " يجب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بذات المعاملة فى نفس الوقت " وعادة يمكن قياس قيمة المصروفات بدقة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن الاعتراف بالإيراد إذا لم يتم قياس المصروفات المتعلقة به بشكل دقيق ، وفى هذه الحالات يتم إدراج قيمة أى مقابل تم استلامه عن بيع البضائع كالتزام.

٣,١. مثال:

- يتم بيع آلة بمبلغ ٥٠٠ جنية بضمان لمدة عام. البائع يعلم بناء على الخبرة السابقة أن ١٥% من هذه الآلات تصاب بأعطال و يتكلف الإصلاح فى المتوسط حوالى ١٠٠ جنية. تم بيع عدد ٢٠٠ آلة. كيف يقوم البائع بالمحاسبة عن تلك المبيعات؟

الحل:

- يقوم البائع بالاعتراف بإيراد قدرة ١٠٠,٠٠٠ جنية (٥٠٠ جنية x ٢٠٠) و يقوم بالاعتراف بمصروفات بمبلغ ٣٠٠٠ جنية (١٠٠ جنية x ٢٠٠ x ١٥%) .

٣,٢. سعر البيع يتضمن مقابل خدمات:

- قد يتضمن سعر البيع قيمة معينة لخدمات لاحقة . فى هذه الحالة يتم تأجيل تلك القيمة و يتم الاعتراف بها على مدار مدة تقديم الخدمات ، يجب أن تكون القيمة التى تم تأجيلها تغطى تكلفة تلك الخدمات و تحقق أيضا ربح معقول على تلك الخدمات.

٣٠٣. مثال:

- يتم بيع برنامج محاسبة مع تقديم خدمة الدعم الفني لمدة عام بعد البيع. تكلفة الدعم الفني لمدة عام اميل واحد تقدر بـ ٥٠ جنيه. تحقق الشركة عادة هامش ربح فوق التكلفة بـ ١٥% . يتم بيع المنتج بمبلغ ٣٥٠ جنيه.
- كيف يقوم البائع بالمحاسبة عن تلك المبيعات؟

الحل:

- ٥٧,٥ (٤٥٠+(٥٠×١٥%)) سيتم اعتبارها إيراد مؤجل و و يتم الاعتراف بها على مدار مدة تقديم الخدمات البالغة عام. القيمة المتبقية البالغة ٢٩٢,٥ جنيه سيتم الاعتراف بها كإيراد.

٤. تقديم الخدمات:

- يعترف بالإيراد الخاص بتقديم خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذى تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ الميزانية(نسبة الإتمام)، و يمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :
  (أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
  (ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
  (ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ الميزانية.
  (د) أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.
- تكون المنشأة قادرة بصفة عامة على عمل تقديرات يعتمد عليها اذا ما قامت بالاتفاق مع الأطراف الأخرى فى المعاملة على الأمور التالية :
  (أ) حقوق كل طرف فيما يتعلق بالخدمات التى يجب تأديتها وتلقيها بمعرفة الأطراف المعنية.
  (ب) المقابل الذى سيتم تبادله.
  (ج) طريقة وشروط السداد
- يمكن تحديد مستوى إتمام المعاملات بأكثر من طريقة:
  (أ) حصر الأعمال المنفذة .
  (ب) حساب نسبة الخدمات التى تم أداؤها حتى تاريخه إلى إجمالى الخدمات الواجب اداؤها.
  (ج) حساب نسبة التكاليف المتكبدة حتى تاريخه إلى التكاليف الكلية المقدرة للمعاملة
- عندما يتطلب تأدية الخدمة تنفيذ عدد غير محدد من الأعمال خلال فترة محددة من الوقت فلأغراض التطبيق العملى يتم الاعتراف بالإيراد **بطريقة القسط الثابت** خلال الفترة المعنية ، إلا إذا توافر الدليل بأن إحدى الطرق الأخرى تعبر بصورة أفضل عن مستوى الإتمام و اذا كان عملا معينا هو أهم الأعمال الواجب تنفيذها فإنه يجب تأجيل الاعتراف بالإيراد إلى أن يتم استكمال هذا العمل الهام .

- إذا كانت المعاملة تشكل تأدية خدمة ولا يمكن تقدير نتائج تنفيذها بفضل الدوار عدم تسجيل ربح أو خسائر ، يتم الاعتراف بالإيراد المخصص بها إلى الحد الذي يقابل ذلك الحد من التكاليف المتكبدة و المتوقع استردادها.
- خلال المراحل الأولى للمعاملة لا يمكن في معظم الأحوال تقدير نتائج تنفيذ المعاملة بشكل يعتمد عليه ومع ذلك يكون من المتوقع بشكل كبير حصول المنشأة على الإيراد الذي يغطي تكاليف التنفيذ المتكبدة. ولهذا فإنه في هذه الحالة يتم الاعتراف بالإيراد بقدر التكاليف المتكبدة و المتوقع تغطيتها.
- عندما لا يمكن تقدير نتائج تنفيذ العملية بشكل يعتمد عليه و يكون من غير المتوقع تغطية تكاليف التنفيذ فلا يتم الاعتراف بالإيراد الخاص بها وتدرج تكاليف التنفيذ المتكبدة ضمن المصروفات ، وحينما تزول ظروف عدم التأكد التي تمنع تقدير نتائج العملية فيتم الاعتراف بالإيراد في ضوء ما جاء بأعلى.

٥. العوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح :

- الإيراد الناتج من استخدام الغير لموارد المنشأة و التي ينتج عنها عوائد وإتاوات وتوزيعات أرباح يعترف بها إذا توافر الشرطان التاليان :
  (أ) يكون من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
  (ب) يمكن قياس الإيراد بشكل يعتمد عليه.
- يعترف بالإيراد وفقا للأسس التالية :
  (أ) العوائد – على أساس نسبة زمنية أخذا في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.
  (ب) الإتاوات – على أساس مبدأ الاستحقاق و طبقا لشروط الاتفاق .
  (ج) توزيعات الأرباح – يتم الاعتراف بها حينما يصدر الحق لحاملي الأسهم في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.
- تستحق الإتاوات طبقا لشروط الاتفاق الخاص بها ويتم الاعتراف بها عادة طبقا لهذا الأساس إلا إذا تبين (تبعا لطبيعة المعاملة) أنه من المناسب الاعتراف طبقا لأسس أخرى مناسبة ومنطقية.
- مرة أخرى النقاط التي تم مناقشتها في الجزء الخاص ببيع البضائع فيما يتعلق بالاحتمالية والقابلية للتحصيل تسري هنا أيضا.

٦. الإفصاح:

- يجب أن تفصح المنشأة عن الآتي :
  (أ) السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد بما يتضمن الطريقة المستخدمة لتحديد مستوى الإتمام للعمليات التي تشمل تأدية خدمات .
  (ب) توزيع الإيراد المعترف به خلال الفترة على العناصر الأساسية المكونة له بما يتضمن الإيراد الناتج عما يلي :
  - بيع سلع
  - تأدية خدمات
  - العوائد
  - الإتاوات

• توزيع الأرباح

(ج) قيمة الإيرادات الناتجة عن تبادل السلع والخدمات والمدرجة ضمن كل مجموعة من مجموعات الإيراد الهامة.

• يجب على المنشأة الإفصاح عن الأرباح و الخسائر المحتملة وذلك في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة ، وقد تنشأ الأرباح والخسائر المحتملة من بعض البنود مثل تكاليف فترة الضمان أو الشطائبات أو الغرامات أو الخسائر المحتملة.

سؤال:

• بالأخذ في الاعتبار الحيطة و الحذر كاعتبار أساسي ، ناقش في أي من المراحل التالية يمكن تسجيل الإيراد ؟ .

(أ) أفلست الشركة بضائع و هي على يقين من قدرتها على إعادة بيعها سريعا.

(ب) تقدم العميل بطلب مؤكد لشراء بضاعة.

(ج) تم تسليم البضاعة للعميل.

(د) تم إصدار الفاتورة للعميل.

(هـ) قام العميل بسداد قيمة البضاعة .

(و) تم تحصيل الشيك المقدم من العميل بواسطة البنك.

الحل:

(أ) لا يمكن الاعتراف هنا، علم تأكد من حيث قيمة البيع ، و توقيت البيع ، وإمكانية التحصيل (تدفق المنافع الاقتصادية) حتى وإن كان هناك تأكد إن البضاعة ستباع.

(ب) لا يمكن الاعتراف بالإيراد عندما يتم طلب البضاعة بواسطة العميل ، حتى وإن كان طلب العميل محدد من حيث كمية البضاعة و بسعر بيع محدد ، ليس من المؤكد حتى الآن إن عملية البيع سوف تتم. من الممكن أن يلغي العميل طلبه ، من الممكن ألا يستطيع المورد توريد المطلوب أو من الممكن أن تقرر الشركة عدم البيع للعميل لعدم جدارته الائتمانية.

(ج) يجب الاعتراف بالبيع عند تسليم البضاعة(قبض)عندما:

- إذا كان البيع نقدي ، و بالتالي تم تسلم النقدية في نفس الوقت.
- البيع اجل و العميل قبل الاستلام.

(د) الحدث المهم في البيع الأجل عادة هو إصدار الفاتورة للعميل. يصبح هناك دين ملزم ، بشروط دفع محددة لعملية بيع تامة.

(هـ) الحدث المهم في البيع النقدي هو عندما يحدث التسليم و تحصل النقدية ، و يحدث الاثنان في نفس الوقت. تعتبر حيطة و حذر أكثر من اللازم إذا تم انتظار تحصيل النقدية في عملية بيع اجل قبل تسجيل الإيراد إلا إذا كانت مخاطر التحصيل من العميل عالية و هناك شك حقيقي في قدرة العميل على السداد.

(و) أيضا تعتبر حيطة و حذر أكثر من اللازم إذا تم انتظار تحصيل الشيك المقدم من العميل بواسطة البنك قبل تسجيل الإيراد إلا إذا كانت مخاطر التحصيل عالية و هناك شك حقيقي في أن البنك سوف يقبل الشيك.

الفصل الخامس عشر

التـأجير

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية :

١. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر .

٢. التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين .

٣. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر .

٤. البيع مع إعادة الاستئجار .

٥. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر طبقا للمعيار الدولى .

٦. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر طبقا للمعيار الدولى .

١. المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر :

١.١ متى يتم اعتبار عقد الإيجار إيجارا تمويليا :

- يلتزم بما ورد فى هذا المعيار كل من توافر لديه حالة أو أكثر من الحالات التالية :

أ- كان طرفا فى عقد التأجير التمويلى المسجل فى السجل المعد لذلك بالجهة الإدارية المختصة (مصلحة الشركات) .

و

ب- كانت شروط دفع دعاوى المستأجر التى فى شأن امتلاك المؤجر فى التاريخ و بالمبلغ المحدد فى العقد.

و

جـ- كانت مدة العقد تمثل (٧٥ %) على الأقل من العمر الإنتاجى الأصلى للمال المؤجر .

أو

كانت القيمة الحالية لإجمالى القيمة التعاقدية عند بداية العقد تمثل ٩٠ % على الأقل من قيمة المال المؤجر .

- لا ينطبق هذا المعيار على عقود التأجير التى يلتزم فيها المستأجر بشراء المال المؤجر فى نهاية مدة التأجير والذى يعتبر بيعا مؤجلا بالتقسيط .

١.٢ المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمؤجر:

(أ) يدرج المال المؤجر كأصول ثابتة مؤجرة بدفاتر المؤجر بالتكلفة الدفترية لاقتنائه .

(ب) يتم إجراء الإهلاكات على تلك الأصول وفقا لعمرها الإنتاجى المقدر حسبما جرى عليه العمل عادة وفقا للعرف و طبيعة المال الذى يجرى إهلاكه .

(ج) تسجل إيرادات عقود التأجير التمويلى على أساس معدل العائد الناتج من عقد الإيجار مضافا إليه مبلغا يعادل قسط الإهلاك الدورى .

(د) يجنب الفرق بالزيادة أو بالنقص حسب الأحوال بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة و القيمة الإيجارية المستحقة عن نفس الفترة المحاسبية فى حساب مستقل مدين أو دائن يتم تسوية رصيده مع صافى القيمة الدفترية للمال المؤجر عن انتهاء العقد .

(هـ) يتم تحميل قائمة الدخل للمؤجر بتكلفة الصيانة و التأمين و كافة المصروفات اللازمة للحفاظ على الأصل إلا إذا تم الاتفاق على أن يتحملها المستأجر .

(و) إذا شك المؤجر فى تحصيل دفعات الإيجار ينبغى عليه تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها .

١.٣ مثال:

فى أول يناير ١٩٩٧ قام المؤجر بتأجير أصل قيمته ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بعقد تأجير تمويلى لمدة ست سنوات مقابل قيمة إيجاريه قدرها ٢١٥٨٣٨ جنيه سنويا و يحق للمستأجر فى نهاية مدة العقد شراء الأصل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه.

وكان العمر الإنتاجى المقدر للأصل خمس سنوات و كان معدل العائد الذى يرغب المؤجر فى استخدامه فى هذا التعاقد يبلغ ١٥ % سنويا و الذى بتطبيقه ينتج عائد سنوى خلال فترة العقد كالآتي :

	بالجنيه
١٩٩٧م	١١٧,٠٢٥
١٩٩٨م	١٠١,٦٠٣
١٩٩٩م	٨٣,٨٦٧
٢٠٠٠م	٦٣,٤٧٢
٢٠٠١م	٤٠,٠١٧
٢٠٠٢م	١٣,٠٤٤

الإيراد الذى يثيثه المؤجر سنويا باستخدام المعدل المذكور عاليه كالآتي :

	مبلغ الفائدة	قسط الإهلاك	الإيراد المكتسب
	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٩٧م	١١٧,٠٢٥	١٠٠,٠٠٠	٢١٧,٠٢٥
١٩٩٨م	١٠١,٦٠٣	١٠٠,٠٠٠	٢٠١,٦٠٣
١٩٩٩م	٨٣,٨٦٧	١٠٠,٠٠٠	١٨٣,٨٦٧
٢٠٠٠م	٦٣,٤٧٢	١٠٠,٠٠٠	١٦٣,٤٧٢
٢٠٠١م	٤٠,٠١٧	١٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠١٧
٢٠٠٢م	١٣,٠٤٤	١٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٤٤

و يكون حساب تحت التسوية هو الفرق بين الإيراد المكتسب و القيمة الإيجارية و يظهر كالآتى :

	القيمة الإيجاريه	الإيراد المكتسب	الفرق (حساب تحت التسوية)
	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٩٧م	٢١٩,٨٣٨	٢١٧,٠٢٥	٢,٨١٣
١٩٩٨م	٢١٩,٨٣٨	٢٠١,٦٠٣	١٨,٢٣٥
١٩٩٩م	٢١٩,٨٣٨	١٨٣,٨٦٧	٣٥,٩٧١
٢٠٠٠م	٢١٩,٨٣٨	١٦٣,٤٧٢	٥٦,٣٦٦
٢٠٠١م	٢١٩,٨٣٨	١٤٠,٠١٧	٧٩,٨٢١
٢٠٠٢م	٢١٩,٨٣٨	١١٣,٠٤٤	١٠٦,٧٩٤
			٣٠٠,٠٠٠

- وحيث إن قيمة الأصل الدفترية في نهاية مدة العقد ستصبح ٢٠٠,٠٠٠ جنيه و بفرض اختيار المستأجر شراء الأصل فإنه سيقوم بسداد مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه ثمنا لهذا الأصل و يتم استخدام مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه رصيد حساب تحت التسوية في إقفال حساب الأصل لدى المؤجر.

- **و إذا استعرضنا قيود اليومية اللازمة لتطبيق هذا تكون كالآتي:**

سنة ١٩٩٧م

٢١٩,٨٣٨		من البنك
		إلى مذكورين
	٢١٧,٠٢٥	الإيرادات
	٢,٨١٣	تسوية عقود تأجير
١٠٠,٠٠٠		من أ.خ إهلاك
	١٠٠,٠٠٠	إلى مجمع الإهلاك

سنة ١٩٩٨م

٢١٩,٨٣٨		من البنك
		إلى مذكورين
	٢٠١,٦٠٣	الإيرادات
	١٨,٢٣٥	تسوية عقود تأجير

١٠٠,٠٠٠		من أ.خ إهلاك
	١٠٠,٠٠٠	إلى مجمع الإهلاك

وهكذا حتى عام ٢٠٠٢

٢١٩,٨٣٨		من البنك
		إلى مذكورين
	١١٣,٠٤٤	الإيرادات
	١٠٦,٧٩٤	تسوية عقود تأجير
١٠٠,٠٠٠		من أ.خ إهلاك
	١٠٠,٠٠٠	إلى مجمع الإهلاك
		من مذكورين
١٠٠,٠٠٠		البنك

٦٠٠,٠٠٠	مجمع الإهلاك
٣٠٠,٠٠٠	تسوية عقود تأجير
١٠٠٠,٠٠٠	إلى الأصول الثابتة المؤجرة

ويفرض عدم اختيار المستأجر شراء الأصل في تاريخ نهاية عقد التأجير يقوم المؤجر بدراسة مدى إمكانية الاستفادة من هذا الأصل و إذا تبين أنه لن يمكن الاستفادة منه و أن قيمته التجريبية تبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه مثلا يجرى القيد التالي:

وهكذا حتى عام ٢٠٠٢

	من مذكورين
٦٠٠,٠٠٠	**مجمع الإهلاك**
٣٠٠,٠٠٠	**تسوية عقود تأجير**
٦٠,٠٠٠	**خسائر أصول ثابتة مؤجرة**
٤٠,٠٠٠	**أصول ثابتة**
١٠٠٠,٠٠٠	**إلى الأصول الثابتة المؤجرة**

٢. التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين:

- إذا كان المؤجر هو المصنع أو الموزع لمال المؤجر ، تدرج أرباح أو خسائر البيع في حساب النتيجة عن الفترة للمصنعين أو الموزعين وفقا للسياسة المتبعة عادة في البيع للغير .
- لاحظ أن ما يتم الاعتراف به فورا هو أرباح أو خسائر البيع إما عائد التأجير يتم معالجته كما سبق.

٢. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر:

- تدرج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل الخاصة بالمستأجر خلال كل فترة مالية.
- إذا قام المستأجر في نهاية العقد باستخدام حق شراء المال المستأجر يثبت هذا المال كأصل ثابت بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء المال والمتفق عليها طبقا للعقد و يتم إهلاكه على مدار العمر الإنتاجي المتبقي المقدر له وفقا للطرق و المعدلات التي يتبعها المستأجر للأصول المماثلة .

٤. البيع مع إعادة الاستئجار:

- قد يقوم المؤجر بتأجير مال إلى مستأجر و يكون هذا المال قد آلت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد تأجير تمويلي وفي هذه الحالة يجب أن يقوم المستأجر كبائع بتأجيل أية أرباح أو خسائر تنتج عن الفرق بين ثمن البيع و صافي القيمة الدفترية للأصل في دفاتره و يتم استهلاك هذا الفرق على مدار مدة عقد التأجير .

٥. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر طبقا للمعيار الدولي:

- **مقدمة:**

يعد الإيجار التمويلي من أهم تطبيقات مبدأ الجوهر فوق الشكل حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المؤجر إيجارا تمويليا ضمن أصوله بدلا من الاعتراف بالمدفوعات الإيجارية كمصروف.

- **تعريفات:**

الإيجار التمويلي - هو أي عقد إيجار ينتقل بمقتضاه مخاطر و منافع الملكية من المؤجر إلى المستأجر.

- لاحظ : انتقال الملكية للمستأجر في أي وقت من أوقات العقد ليس ضروري لاعتبار العقد إيجار تمويليا.
- لاحظ أيضا انه بالرغم من أن المعيار الدولي أعطى مؤشرات تؤخذ في الاعتبار لتحديد ما إذا كان العقد إيجارا تمويليا من عدمه ، إلا أن القاعدة الأساسية هي انتقال مخاطر و منافع الملكية من المؤجر إلى المستأجر.

الإيجار التشغيلي : هو أي إيجار لم ينطبق عليه تعريف الإيجار التمويلي.

٥.١ مؤشرات الإيجار التمويلي:

(أ) إذا نص عقد الإيجار على انتقال الملكية في نهاية العقد من المؤجر إلى المستأجر.

(ب) كانت شروط العقد تعطي للمستأجر الحق في شراء المال المؤجر في التاريخ و بالسعر المحدد في العقد

- يجب أن يكون سعر ممارسة الحق أقل من القيمة العادلة للأصل بدرجة كافية و التي تجعل استعمال الحق متوقعاً .

(ج) كانت مدة العقد تمثل معظم العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤجر .

- لاحظ أن نسبة الـ ٧٥% لم تذكر صراحة و لكن تؤخذ كاسترشاد .

(د) كانت القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل معظم قيمة المال المؤجر.

- لاحظ أن نسبة الـ ٩٠% لم تذكر صراحة و لكن تؤخذ كاسترشاد .

(هـ) في حالة إلغاء العقد ، يتحمل المستأجر الخسائر الناتجة عن الإلغاء .

(و) التغير في القيمة العادلة للقيمة المتبقية للأصل في نهاية العقد يتحملها المستأجر .

(ز) يمكن مد العقد لفترات أخرى بقيمة تقل عن القيمة المتوقعة للإيجار .

(ح) الأصل المؤجر ذا طبيعة متخصصة و التي تجعل المستأجر فقط هو الذي يستطيع الاستفادة من الأصل دون تعديلات جوهرية .

٥,٢ المعالجة المحاسبية فى القوائم المالية للمستأجر :

٥,٢,١ الاعتراف و القياس الأولى:

- إذا توافر أى من المؤشرات التى تفيد أن مخاطر و منافع الملكية قد انتقلت من المؤجر إلى المستأجر ، يقوم المستأجر بالاعتراف ، بالأصل المؤجر إيجارا تمويليا ضمن أصوله خلال من الاعتراف بالمدفوعات الإيجارية كمصروف و يكون الطرف الدائن هو التزم الإيجار التمويلى

مدين : الأصل xxxx

دائن : التزام الإيجار التمويلى xxxx

- يتم قياس تلك المعاملة بأيهما أقل : القيمة العادلة للأصل او القيمة الحالية المدفوعات الإيجارية.
- يتم احتساب القيمة الحالية باستخدام معدل العائد الناتج من العقد الإيجارى و هو معدل الفائدة الذى يستخدمه المؤجر لحساب القيمة الإيجارية و أس الشراء وهو الذى يجعل القيمة الحالية الإجمالى القيمة التعاقدية تساوى قيمة العدل المؤجر عند بدء سريان العقد
- فى حالة تعذر الوصول لذلك المعدل يتم استخدام معدل اقتراض المستأجر إذا قام بالحصول على قرض الأن.

٥,٢,٢ القياس اللاحق:

- نشأ نتيجة الاعتراف الأولى أصل و التزام .

الأصل : سيتم إهلاكه على العمر الاقتصادى أو مدة العقد أيهما أقل .

- الالتزام : يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة كما بمعيار الأدوات المالية رقم (٣٩) .
- عند الاستحقاق (السداد): يتم توزيع مبلغ القسط ما بين أصل الالتزام و الفوائد فيما عدا القسط الأول فى حالة السداد الفورى المقدم .

مدين : التزام الإيجار التمويلى (المبلغ الذى يستنزل من الالتزام – متضم)

مدين : مصروف الفوائد (فوائد الفترة)

دائن : النقدية (بقيمة القسط)

٥,٢,٣ مثال:

قامت الشركة (أ) بالدخول فى عقد إيجار ، كانت شروطه كما يلى :

- مدة الإيجار ٣ سنوات.
- القيمة الإيجارية ١٨,٠٠٠ جنيه كل نصف سنة.
- القيمة العادلة للأصل بلغت ٦٠٠,٠٠٠ جنيه و عمر الأصل المقدر ٤ سنوات .
- معدل العائد الناتج من العقد الإيجارى ٩,٣% .
- معدل اقتراض المستأجر إذا قام بالحصول على قرض الأن ١٠% .

المطلوب: القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية باستخدام معدل ٩,٣ % مبلغ ٩٦,٩٣٦ جنيه .

- تستحق القيمة الإيجارية في بداية كل فترة.

المطلوب تحديد ما إذا كان هذا الإيجار إيجارا تمويليا أم تشغيليا و المعالجة المحاسبية المناسبة للسنة الأولى.

الحل:

- يتم اعتبار ذلك الإيجار إيجارا تمويليا و ذلك لتوافر المؤشرات التالية:

(أ) مدة العقد تمثل معظم العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤجر (٣ من ٤ سنوات).

(ب) القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل معظم قيمة المال المؤجر (القيمة الحالية ٩٦,٩٣٦ جنيه و القيمة العادلة للأصل بلغت ١٠٠,٠٠٠ جنيه) .

- **الاعتراف و قياس الأصل.**

يتم قياس تلك المعاملة بأيهما اقل : القيمة العادلة للأصل ١٠٠,٠٠٠ جنيه أو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية ٩٦,٩٣٦ جنيه .

مدين : الأصل ٩٦,٩٣٦

دائن : التزام الإيجار التمويلي ٩٦,٩٣٦

- **القياس اللاحق .**

- **الأصل** : سيتم إهلاكه على العمر الإنتاجي أو مدة العقد أيهما اقل و بالتالي سيتم إهلاكه على ٣ سنوات و بالتالي يكون الإهلاك السنوي (٩٦,٩٣٦ جنيه على ٣ سنوات قسط ثابت) ٣٢,٣١٢ جنيه

- **الالتزام** : يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة كما بمعيار الأدوات المالية رقم (٣٩)

رصيد الالتزام بعد القسط الأول و الذي دفع فورا (٩٦,٩٣٦ – ١٨,٠٠٠) = ٧٨,٩٣٦

مدين : التزام الإيجار التمويلي ١٨,٠٠٠ (المبلغ الذي يستنزل من الالتزام)

دائن : النقدية ١٨,٠٠٠ (بقيمة القسط)

لاحظ أنه تم استنزال كل القسط المدفوع من أصل المبلغ لعدم وجود فائدة في أول قسط نظرا لسداده فورا مقدما .

الفوائد الخاصة بالقسط الثاني = ٩,٣ % × ٧٨,٩٣٦ = ٣,٦٧٠

رصيد الالتزام بعد القسط الثاني

(٧٨,٩٣٦ رصيد أول المدة + الفائدة التي استحقت ٣,٦٧٠ – القسط المدفوع ١٨,٠٠٠) = ٦٤,٦٠٦

مدين : التزام الإيجار التمويلي ١٤,٣٣٠ (المبلغ الذي يستنزل من الالتزام – مقدم)

مدين : مصروف الفوائد ٣,٦٧٠ (فوائد الفترة).

دائن : النقدية ١٨,٠٠٠ (بقيمة القسط).

٦. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمؤجر طبقاً للمعيار الدولي:

- يتم استبعاد الأصل من الدفاتر و يتم الاعتراف بأرصدة مستحقة التحصيل من العملاء بالقيمة الحالية للاستثمار و التي تساوي أيضا تكلفة الأصل

مدين : أرصدة مستحقة التحصيل من العملاء

دائن : الأصل

- عند تحصيل كل قسط يتم توزيعه بين أصل المبلغ وإيراد الفوائد فيما عدا القسط الأول في حالة التحصيل الفوري المقدم

مدين : النقدية (بقيمة القسط)

دائن : أرصدة مستحقة التحصيل عن العملاء (المبلغ الذي يستنزل من ارصدة العملاء – متم)

دائن : إيراد الفوائد (فوائد الفترة)

٦,١ التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين:

- إذا كان المؤجر هو المصنع أو الموزع للسلع المؤجرة ، تدرج أرباح أو خسائر البيع في حساب النتيجة عن الفترة للمصنعين أو الموزعين وفقاً للسياسة المتبعة عادة في البيع للغير
- لاحظ ان ما يتم الاعتراف به فوراً هو أرباح أو خسائر البيع أما عائد التأجير يتم معالجته كما سبق.

الفصل السادس عشر

المحاسبة عن الضرائب

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. الضريبة الجارية.

٢. الضريبة المؤجلة.

٣. الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة .

٤. الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً.

٥. القياس والاعتراف بالضريبة المؤجلة.

٦. الضرائب في حسابات الشركة.

الضريبة الجارية :

١١. مقدمة:

- وبما افترضت أن المحاسبة عن ضرائب الدخل هي عملية بسيطة جدا بالنسبة للشركات ، حيث تقوم بحساب مقدار الضريبة مستحقة السداد على صافي الربح الضريبي للشركة ثم تقوم بتسجيلها :

من ح/ مصروف الضرائب (قائمة الدخل)

إلى ح/ التزام الضرائب (قائمة المركز المالي)

- في الحقيقة ، إن هذا الجانب من ضرائب الشركات (الضريبة الحالية) هو في العادة أمر مباشر ، بينما تظهر التعقيدات عندما نأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية المستقبلية لما يحدث الآن في الدفاتر ، وهذا الجانب من الضرائب يطلق عليه الضريبة المؤجلة وهو ما سنتناوله في الجزء القادم

١٢. معيار (٣٤) ضرائب الدخل:

- يغطي معيار (٣٤) كلاً من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة . تعتبر الأجزاء الخاصة بالضريبة الجارية مختصرة حيث أنها تعتبر مبسطة .

١٣. تعريفات:

- **الربح أو الخسارة المحاسبية** :هو ربح أو خسارة الفترة قبل خصم عبء الضرائب (طبقاً لمعايير المحاسبة) .

- **الربح الضريبي (الخسارة الضريبية)**:هو ربح (خسارة) الفترة المحدد طبقاً للتشريع الضريبي و القواعد التي تضعها الإدارة الضريبية و التي تسدد (تسترد) على أساسه ضرائب الدخل .

العبء الضريبي (الضرائب المستردة) هو القيمة الإجمالية التي تدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة والمتعلقة بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة.

الضريبة الجارية: هي قيمة الضرائب المستحقة السداد (الاسترداد) المرتبطة بصافي الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترة.

- قبل المضي قدما يجب أن نوضح الفرق بين الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة :

(أ) الضريبة الجارية هي القيمة الواجبة السداد الى مصلحة الضرائب عن أنشطة المنشأة خلال الفترة .

(ب) الضريبة المؤجلة هي قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها أو استردادها في الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة (فقرة ٢-٣) .

١.٤ الاعتراف بالتزامات وأصول الضريبة الجارية :

- يتطلب معيار المحاسبة (٢٤) الاعتراف بالضرائب غير المدفوعة عن الفترة الحالية أو الفترات السابقة كالتزام وبالعكس الاعتراف بالضرائب المدفوعة بالزيادة عن الفترة الحالية أو الفترات السابقة كأصل .

سؤال :

بلغ الربح الضريبي للشركة (س) في عام ٢٠٠٨ مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه ، وبلغ ضريبة الدخل عن أرباح عام ٢٠٠٧ مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وبلغ معدل الضريبة ٣٠% .

المطلوب حساب مبلغ الضريبة المستحقة للسداد والمصروف الضريبة عن عام ٢٠٠٨ إذا علمت أنه تم الاتفاق مع مصلحة الضرائب على رقم الضريبة المستحقة للسداد عن أرباح عام ٢٠٠٧ ما يلي :

(أ) ٣٥,٠٠٠ جنيه مصري (ب) ٢٥,٠٠٠ جنيه مصري

الحل :

	جنيه مصري	
(أ) الضريبة المستحقة عن أرباح عام ٢٠٠٨ (١٢٠,٠٠٠ × ٣٠%)	٣٦,٠٠٠	
فرق الضرائب عن عام ٢٠٠٧	٥,٠٠٠	
المصروف والالتزام الضريبي	٤١,٠٠٠	
(ب) الضريبة المستحقة عن أرباح عام ٢٠٠٨	٣٦,٠٠٠	
فرق الضرائب عن عام ٢٠٠٧	(٥,٠٠٠)	
المصروف والالتزام الضريبي	٣١,٠٠٠	

كبديل ، يمكن عرض السند بالزيادة بقائمة الدخل مصورة منفصلة كإيراد وبقائمة المركز المالي كأصل ، إجراء مقاصة كما سبق هو الأسلوب الأكثر شيوعاً .

- يتطلب معيار (٢٤) أيضاً الاعتراف بأصل بقيمة الخسائر الضريبية التي يمكن **الرجوع بها** لسنوات سابقة لاسترداد الضرائب المدفوعة في السنوات السابقة ، بعد هذا مسموح لأن هناك منفعة متوقعة ويمكن قياسها بطريقة موثوق بها .

١.٥ مثال:

لخسائر الضريبية التي يمكن الرجوع بها لسنوات سابقة :

في عام ٢٠٠٧ قامت الشركة (س) بسداد مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري ضريبه عن أرباحها ، في عام ٢٠٠٨ حققت الشركة خسائر ضريبية بلغت ٢٤,٠٠٠ جنيه مصري تسمح القواعد الضريبية بخصم الخسائر الضريبية من الأرباح الضريبية عن الأعوام السابقة ، معدل الضريبة ٣٠% .

المطلوب :

احتساب المصروف والالتزام الضريبي لعام ٢٠٠٨ م .

الحل:

الضريبة التي يمكن استعادتها بسبب الخسائر = ٣٠% × ٢٤,٠٠٠ جنيه = ٧,٢٠٠ جنيه مصري .

القيد المحاسبي :

٧,٢٠٠	من حـ/ الأصل الضريبي (قائمة المركز المالي)
٧,٢٠٠	إلى حـ/ الضرائب (قائمة الدخل)

١,٦. القياس:

- قياس الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للعام الحالي والأعوام السابقة يعد أمر بسيط ، حيث تقاس بالقيمة التي من المتوقع دفعها (استردادها) من مصلحة الضرائب ، بتم استخدام معدلات الضريبة (قوانين الضرائب) المطبقة (غالبا سيتم تطبيقيا لأن القانون في سبيله للإصدار) في نهاية الفترة .

١,٧. الاعتراف بالضريبة الجارية:

- عادة يعترف بالضريبة الجارية كإيراد أو كمصروف و تدرج في ربح أو خسارة الفترة ، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من:

(أ) الضريبة الناشئة عن تجميع الاعمال يتم معالجتها بطريقة مختلفة (الأصول و الالتزامات الضريبية الخاصة بالشركة التابعة المقتناة تدخل في احتساب الشهرة) .

(ب) الضريبة الناشئة عن عملية أو حدث يعترف به في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - ضمن حقوق الملكية مباشرة .

- الفقرة في (ب) منطقية. إذا تم الاعتراف بعملية أو حدث ضمن حقوق الملكية مباشرة بدلا من قائمة الدخل فيجب ان يتم الاعتراف بالضرائب المتعلقة بها أيضا ضمن حقوق الملكية. مثال على هذه الحالة طبقا لمعيار(٥) يتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن تغيير في السياسات المحاسبية المطبقة بأثر رجعي أو تصويب الأخطاء كتسويات في الرصيد الافتتاحي للاحتياطيات و الأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية .

١,٨. العرض:

- يجب عرض الأصول والالتزامات المتعلقة بالضريبة الجارية بالميزانية بصورة منفصلة عن الأصول و الالتزامات الأخرى
- يمكن أن تقوم المنشأة بإجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية (المتداولة) إذا كان:

(أ) كان للمنشأة الحق القانوني في إجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها .

(ب) يكلف المنشأة بتوفير أن تحدد الضريبة على أساس وعاء المقاصة ، أو أن تقوم بتحصيل الأصل الضريبي وتقوم بسداد الالتزام الضريبي في نفس الوقت.

- يجب عرض مصروف (إيراد) الضريبة المرتبط بأرباح أو خسائر الأنشطة العادية منفردا في صلب قائمة الدخل.

٢. الضريبة المؤجلة :

- الضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية للقياس تستخدم لمعالجة الأثر الضريبي للمعاملات مع أثرها المحاسبي.

٢.١ ما هي الضريبة المؤجلة

- عندما تعترف المنشأة بأصل أو التزام فإنها تتوقع استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لذلك الأصل أو الالتزام ، بعبارة أخرى تتوقع المنشأة أن تبيع أو تستخدم الأصول ، وأن تدفع قيمة الالتزامات ، فعادة يحدث عندما يكون من المتوقع أن هذا الاسترداد أو التسوية يؤدي إلى سداد ضرائب أكبر (أو أقل) من ما كان من الممكن حدوثه إذا كان الاسترداد أو التسوية ليس لهم أثر ضريبي ؟ في مثل هذه الحالات يتطلب معيار (٢٤) أن تقوم المنشآت بالاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل (أو أصل ضريبي مؤجل) .

٢.٢ تعريفات:

- **الالتزامات الضريبية المؤجلة** : هي قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها في الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية موقتة .
- **الأصول الضريبية المؤجلة** :هي قيمة الضرائب التي يستحق استردادها في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بـ:
  (أ) الفروق الموقتة المخصومة (أي القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية) .
  (ب) الخسائر الضريبية غير المستخدمة و المرحلة للفترات التالية .
  (ج) الخصم الضريبي غير المستخدم و المرحل للفترات التالية .
- **الفروق الموقتة** : هي الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في الميزانية والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات ، و تتمثل الفروق الموقتة إما في :

(أ) **فروق موقتة خاضعة للضريبة** : و هي الفروق الموقتة التي سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في الفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام .

(ب) **فروق موقتة قابلة للخصم** : وهي الفروق الموقتة التي سوف يترتب عليها خصومات تخفض مقدار الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في الفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام .

- **الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام** : هو القيمة المتعلقة بهذا الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية

٢.٤ الأساس الضريبي:

الأساس الضريبي للأصل:

- هي القيمة التي تخصم للأغراض الضريبية من المزايا الاقتصادية الخاضعة للضريبة التي ستتدفق أو تزد للمنشأة استردادا للقيمة الدفترية للأصل. أما إذا كانت هذه المزايا الاقتصادية غير خاضعة للضريبة ، فإن الأساس الضريبي لهذا الأصل يكون مساويا للقيمة الدفترية .

سؤال:

أذكر الأساس الضريبي للأصول في كل من الحالات التالية :

(أ) تكلفة الآلة ١٠٠ جنيه ، و للأغراض الضريبية تم إهلاك ٣٠% من تكلفة الآلة خصما من إيرادات الفترة الحالية والفترات السابقة وسوف تخصم التكلفة المتبقية لهذه الآلة في الفترات المستقبلية ، إما كإهلاك أو يخصم عند التصرف في الآلة ، و سوف يخضع الإيراد المتولد بواسطة الآلة للضريبة و أية أرباح من التصرف في الآلة ستخضع للضريبة أيضا ، كما أن أية خسائر من التصرف فيها سوف يتم خصمها للأغراض الضريبية.

(ب) تبلغ القيمة الدفترية للفوائد مستحقة التحصيل ١٠٠ جنيه بينما يتم المحاسبة الضريبية للفوائد المحصلة على الأساس النقدي.

(ج) تبلغ القيمة الدفترية للعملاء ١٠٠ جنيه ، و قد تم إدراج الإيرادات المرتبطة بهؤلاء العملاء ضمن الربح الضريبي .

(د) تبلغ القيمة الدفترية لقرض مستحق للمنشأة ١٠٠ جنيه ، تحصيل هذا القرض لن يترتب عليه أثار ضريبية.

الحل:

(أ) الأساس الضريبي للآلة ٧٠ جنيه .

(ب) الأساس الضريبي للفوائد المستحقة صفرا .

(ج) الأساس الضريبي للعملاء هو ١٠٠ جنيه .

(د) الأساس الضريبي للقرض هو ١٠٠ جنيه .

الأساس الضريبي للالتزام:

- هو القيمة الدفترية للالتزام مخصوما منها أية مبالغ تتعلق بهذا الالتزام يسمح بخصمها للأغراض الضريبية في السنوات المستقبلية.
- وبالنسبة للإيراد المحصل مقدما يكون أساسه الضريبي هو قيمته الدفترية مخصوما منها أي مبلغ من هذا الإيراد لن يكون خاضع للضريبة مستقبلا.

سؤال:

(أ) تتضمن الالتزامات المتداولة مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة. فإذا كانت المصروفات المرتبطة بها سوف تخصم للأغراض الضريبية على أساس نقدي .

(ب) تتضمن الالتزامات المتداولة إيرادات فوائد محصلة مقدما ٢,٠٠٠ جنيه ، فإذا كانت إيرادات الفوائد تتم المحاسبة الضريبية عليها على أساس نقدي .

(ج) تتضمن الالتزامات المتداولة مصروفات مستحقة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه ، فإذا كانت المصروفات المرتبطة بها تم خصمها بالفعل للأغراض الضريبية .

(د) تتضمن الالتزامات المتداولة جزاءات وغرامات مستحقة بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه. الجزاءات والغرامات لا يتم خصمها للأغراض الضريبية .

(هـ) تبلغ القيمة الدفترية لقرض مستحق على المنشأة ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، فإذا كان لا يوجد أثر ضريبي لسداد القرض .

الحل:

(أ) الأساس الضريبي للمصروفات المستحقة صفرا.

(ب) الأساس الضريبي للفوائد المحصلة مقدما صفرا

(ج) الأساس الضريبي للمصروفات المستحقة ٣,٠٠٠ جنيه.

(د) الأساس الضريبي للغرامات والجزاءات هو ٠٠٠ جنيه.

(هـ) الأساس الضريبي للقرض يكون ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

•يعطي معيار (٢٤) أمثلة لحالات تكون فيها القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام مساوية لأساسه الضريبي.

(أ) المصروفات المستحقة والتي تم خصمها بالفعل عند تحديد الضريبة الجارية للمنشأة عن العام الحالي أو فترات سابقة .

(ب) قرض يتم تسجيله بالدفاتر بالقيمة الأصلية التي تم الحصول عليها وهي القيمة التي سوف يتم سدادها عند تاريخ استحقاق القرض .

(ج) مصروفات مستحقة والتي لن يتم اعتماد خصمها ضريبياً أبداً .

(د) إيراد مستحق والذي لن يخضع للضرائب أبداً .

٢,٥. **الفروق المؤقتة :**

- تختلف الأرباح المحاسبية عن الأرباح الضريبية وهناك نوعان من الفروق :

(أ) **فروق دائمة** : وتحدث عندما يكون هناك إيراد أو مصروف لن يدخل في احتساب الأرباح الضريبية (على سبيل المثال مصروفات الترفيه لا تكون قابلة للخصم ضريبياً) .

(ب) **فروق مؤقتة** : و تحدث عندما تدرج عناصر الإيراد و المصروف في كلا من الأرباح المحاسبية والضريبية و لكن تدرج في نفس الفترة المحاسبية.

- **على سبيل المثال:** قد يكون هناك مصروف قابل للخصم ضريبياً عند احتساب الربح الضريبي في عام ٢٠٠٧ و غير مدرج بالدفاتر المحاسبية حتى عام ٢٠٠٨ أو بعدها.
- **على المدى الطويل** ، يتساوى إجمالي الأرباح الضريبية و إجمالي الأرباح المحاسبية (فيما عدا الفروق الدائمة) حيث تنشأ الفروق الزمنية في فترة معينة و تنعكس خلال فترة أو فترات لاحقة.

- و تعتبر الضريبة المؤجلة هي الضريبة المتعلقة بالفروق المؤقتة.

٢,٦. **ملخص:**

- الضريبة المؤجلة هي إداء محاسبية و لا تمثل مبالغ مستحقة السداد لمصلحة الضرائب.
- الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام هي قيمة الأصل أو الالتزام من وجهة نظر ضريبية.
- يجب التفرقة بين الفروق المؤقتة و الفروق الدائمة.
- تنشأ الضريبة المؤجلة من الفروق المؤقتة .

٣. الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة :

تذكر إن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ينشأ عنها التزامات ضريبية مؤجلة.

٣,١. **أمثلة :**

- فيما يلي بعض أمثلة للحالات التي قد ينشأ عنها فروق مؤقتة خاضعة للضرائب.

٣,١,١ **المعاملات التي تؤثر على قائمة الدخل :**

(أ) إيرادات الفوائد التي تدرج في الربح المحاسبي عند استحقاقها على الأساس الزمني بينما تدرج في الربح الضريبي عند تحصيلها نقداً.

(ب) مبيعات السلع التي تدرج في الربح المحاسبي عند تسليم البضاعة للعميل بينما تدرج في الربح الضريبي عند تحصيل ثمنها نقداً.

(ج) إهلاك معجل للأصل ما للأغراض الضريبية. عند اقتناء أصل جديد تسمح القواعد الضريبية بخصم جزء من الأصل مقابل الأرباح الضريبية فوراً و هذه القيمة قد تزيد عن الإهلاك المحسوب في الدفاتر المحاسبية في سنة الاقتناء.

(د) تكاليف التطوير و التي تم رسملتها على ان يتم استهلاكها على قائمة الدخل في حين يتم خصمها من الربح الضريبي في عام استحقاقها.

(هـ) المصروفات المدفوعة مقدماً و التي تم خصمها من الربح الضريبي عند سدادها على اساس نقدي.

٣،١،٢ المعاملات التي تؤثر على قائمة المركز المالي:

(أ) إهلاك احد الأصول غير المسموح به ضريبياً و لا يسمح بخصم أي مبالغ للأغراض الضريبية عند بيع أو تخريد الأصل.

(ب) مدين قام بتسجيل قرض بقيمة المتحصلات التي تم استلامها (الصافي في تاريخ الاستحقاق) ناقصاً عنه تكاليف المعاملة. و يتم زيادة القيمة الدفترية للقرض في الفترات اللاحقة بقيمة استهلاك تكاليف المعاملة و يتم تحميل الاستهلاك على الربح المحاسبي في حين يتم خصم تكاليف المعاملة من الربح الضريبي في الفترة التي تم الاعتراف فيها بالقرض.

٣،١،٣ تعديلات القيمة العادلة وإعادة التقييم:

(أ) الاستثمارات المنازلة أو الأدوات المالية و التي تم تقييمها بالقيمة العادلة. تزيد هذه القيمة عن التكلفة و لا يوجد مثل هذه التعديلات للأغراض الضريبية.

(ب) قد يتم تقييم بعض عناصر الأصول الثابتة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) و لا يتم إجراء هذه التعديلات للأغراض الضريبية. هذا يسري ايضاً على الاستثمارات طويلة الأجل. بما أن الأساس الضريبي يظل كما هو بالقيمة الأصلية سيكون هناك فرق بين القيمة بالدفاتر و الأساس الضريبي يتطلب زيادة في الالتزام الضريبي المؤجل.

٣،١،٤ الفروق التي لا ينشأ عنها التزام ضريبي مؤجل:

- تذكر القاعدة السابقة : أن كل الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ينشأ عن التزام ضريبي مؤجل. هناك حالتان نص عليهما المعيار لا ينشأ عنهما التزام ضريبي مؤجل:

(أ) الالتزام الضريبي المؤجل الناشئ عن الشهرة و التي لا يسمح باستهلاكها للأغراض الضريبية.

(ب) الالتزام الضريبي المؤجل الناشئ عن الاعتراف الأولي للأصل أو الالتزام في معاملة:

I. ليست عملية تجميع أعمال.

II. في تاريخ المعاملة لم تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الضريبي.

- نحاول أن نتفهم السبب وراء الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة:

(أ) عندما يتم الاعتراف بأصل ، فمن المتوقع أن قيمته الدفترية سيتم استردادها في شكل منافع اقتصادية سوف تتدفق للمنشأة في المستقبل.

(ب)إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من أساسه الضريبي ، فإن المنافع الاقتصادية الخاضعة للضرائب سوف تكون أكبر من القيمة التي سوف تكون معمولة الخصم ضريبيا.

(ج)و لذلك فإن الفرق يعتبر فرق مؤقت خاضع للضريبة ، و يكون الالتزام بسداد ضرائب الدخل في المستقبل هو التزام ضريبي مؤجل.

(د) عندما تسترد المنشأة القيمة الدفترية للأصل ، تعكس الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة و يكون لدى المنشأة ربح خاضع للضريبة.

(هـ)و بالتالي من المتوقع خروج منافع اقتصادية من المنشأة في شكل ضرائب مستحقة مما يحتم الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل طبقا لمعيار (٢٤).

٣.٣. مثال : الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة :

قامت الشركة بشراء أصل بتكلفة ١٥٠٠ جنيه ، في نهاية عام ٢٠٠٨ بلغت القيمة الدفترية للأصل مبلغ ١٠٠٠ جنيه و بلغ مجمع الإهلاك للأغراض الضريبية مبلغ ٩٠٠ جنيه و بلغ معدل الضريبة الحالي ٢٥%

المطلوب:

حساب التزام الضريبة المؤجل.

الحل:

أولاً : ما هو الأساس الضريبي للأصل ؟ هو

١,٥٠٠ جنيه – ٩٠٠ جنيه = ٦٠٠ جنيه

من أجل استرداد القيمة الدفترية البالغة ١,٠٠٠ جنيه ، يجب على ادارة الشركة تحقيق إيرادات خاضعة للضريبة بمبلغ ١,٠٠٠ جنيه . ولكنها سوف تستطيع خصم مبلغ ٦٠٠ جنيه فقط كمصروفات قابلة للخصم ضريبياً ، وبالتالي سوف تدفع الشركة ضرائب بمعدل ٤٠٠ جنيه × ٢٥ % = ١٠٠ جنيه عن استرداد القيمة الدفترية للأصل.

بالتالي يجب على الشركة الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل بمبلغ ٤٠٠ جنيه × ٢٥ % = ١٠٠ جنيه .

٣.٣. الفروق المؤقتة (الزمنية) :

- بعض الفروق المؤقتة يطلق عليها الفروق الزمنية ، وتحدث تلك الفروق عندما يدرج إيراد أو مصروف في أرباح الفترة المحاسبية في حين يدخل في حساب الأرباح الضريبية في فترة مختلفة . الأنواع الرئيسية للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والتي تعتبر فروق زمنية وينشأ عنها التزامات ضريبية مؤجلة في الأمثلة التالية :

– الفوائد المحصلة التي تتم المحاسبة عنها طبقاً لأساس الاستحقاق ولكن تتم المحاسبة الضريبية عنها طبقاً للأساس النقدي .

– الإهلاك المعجل للأغراض الضريبية.

– رسملة واستهلاك تكاليف التطوير .

٣,٤ ملخص :

- فيما عدا استثناءين ، جميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ينشأ عنها التزام ضريبي مؤجل .
- تعتبر فروق ضريبية كثيرة فروق زمنية .
- تنشأ الفروق الزمنية عندما يدرج إيراد أو مصروف عند حساب الأرباح المحاسبية في فترة ويدرج عند حساب الأرباح الضريبية في فترة أخرى .

٤. الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبيا

٤,١ تعريف :

تذكر هذه القاعدة : جميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل .

يجب أن يستوفى الأصل الضريبي المؤجل شروط الاعتراف الواردة بمعيار (٢٤) . وهي أنه يتم الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة عن كل الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً إلى المدى الذي يكون فيه من **المتوقع** أن تكون الأرباح الضريبية المستقبلية كافية لاستخدام الأصل الضريبي المؤجل . هذا يعتبر تطبيق لمبدأ الحيطة والحذر .

٤,٢ العاملات التي تؤثر على قائمة الدخل :

أ - تكلفة المعاش يتم خصمها من الربح المحاسبي عند تقديم الموظف للخدمة . ولكن لا يتم خصمها من الربح الضريبي إلا عندما تقوم الشركة بسدادها إما كمزايا تقاعد أو لصندوق المعاش .

ب - مجمع الاهلاك لأصل في القوائم المالية اكبر من مجمع الإهلاك المحسوم للأغراض الضريبية حتى نهاية الفترة المحاسبية .

ج - تكلفة المخزون الذي تم بيعه قبل نهاية الفترة المالية تم خصمه من الربح المحاسبي عند تسليم السلعة ولكن سوف يتم خصمه من الربح المحاسبي عند استلام النقدية مقابل البيع .

د - صافي القيمة البيعة لمخزون أو القيمة الاستردادية لأصل ثابت التي تكون أقل من قيمته الدفترية وبالتالي تم تخفيض القيمة الدفترية ولكن ذلك التخفيض لم يتم الاعتراف به ضريبياً حتى يتم بيع الأصل.

هـ - تكلفة الأبحاث يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة المحاسبية التي حدثت فيها ولكن لن يتم خصمها من الربح الضريبي إلا في فترة لاحقة .

و - تم تأجيل إيراد وظهر بقائمة المركز المالي ولكن تم الاعتراف به في الربح الضريبي في الفترة الحالية

ز المنحة الحكومية تم إدراجها بقائمة المركز المالي كإيراد مؤجل ولكنها لن تخضع للضرائب في الفترات المستقبلية : (لن يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل في هذه الحالة طبقا لنص المعيار) .

٤.٣ **تعديلات القيمة العادلة وإعادة التقييم :**

الاستثمارات المتداولة أو الأدوات المالية يمكن تسجيلها بالقيمة العادلة والتي من الممكن أن تكون أقل من التكلفة ولكن لم تعترف الضرائب بتلك التعديلات للأغراض الضريبية .

٤.٤ **الاعتراف بالفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً :**

كما هو الحال في الفروق المؤقتة الخاضعة للضرائب هناك حالات لا يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل :

- عندما ينشأ الأصل الضريبي المؤجل من الاعتراف الأولي لأصل أو التزام في معاملة :
  - ليست عملية تجميع أعمال .
  - في تاريخ المعاملة لم تؤثر على كلاً من الربح المحاسبي أو الربح الضريبي .

تحليل أن تنقيم السبب وراء الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً :

(أ) عندما يتم الاعتراف بالالتزام ، فمن المفترض أن قيمته الدفترية سوف يتم تسويتها في شكل منافع اقتصادية خارجة من المنشأة في المستقبل .

(ب) عندما تتحقق تلك المنافع من المنشأة ، جزء منها أو كلها قد تكون قابلة للخصم ضريبياً عند تحديد الربح الضريبي في فترة لاحقة عن الفترة التي تم الاعتراف فيها بالالتزام .

(ج) يوجد فرق ضريبي مؤقت بين القيمة الدفترية للالتزام وأساسه الضريبي .

(د) بالتالي ينشأ أصل ضريبي مؤجل يمثل ضريبة الدخل التي يمكن استردادها في الفترات اللاحقة عندما يتم السماح بخصم جزء من أو الالتزام من الربح الضريبي .

(هـ) بالمثل ، عندما تكون القيمة الدفترية لأصل أقل من أساسه الضريبي هذا الفرق ينشأ عنه أصل ضريبي مؤجل فيما يتعلق بضرائب الدخل التي يمكن استردادها في الفترات اللاحقة .

٤.٥ **مثال : فروق ضريبية قابلة للخصم :**

تعترف الشركة (ب.) بالتزام بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه يتمثل في مصروفات ضمان مستحقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ لن يتم السماح بخصم تكلفة الضمان للأغراض الضريبية حتى يتم سدادها بواسطة الشركة ، معدل الضريبة ٢٥ % .

المطلوب :

حساب الضريبة المؤجلة في هذه الحالة .

الحل :

ما هو الأساس الضريبي للالتزام ؟ هو صفر (القيمة الدفترية ١٠٠,٠٠٠ جنيه ناقص القيمة التي سوف يسمح بخصمها للأغراض الضريبية من هذا الالتزام في المستقبل) .

عندما يتم تسوية هذا الالتزام بقيمته الدفترية سوف يتم تخفيض الربح الضريبي للشركة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه وبالتالي ١٠,٠٠٠ جنيه × ٢٥ % = ٢,٥٠٠ جنيه .

الفرق بين القيمة الدفترية البالغة ١٠,٠٠٠ جنيه والأساس الضريبي البالغ صفر يعد فرق قابل للخصم ضريبياً . وبالتالي يجب على الشركة الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل ١٠,٠٠٠ جنيه × ٢٥ % = ٢,٥٠٠ جنيه بشرط أن يكون من المتوقع أن تحقق الشركة أرباح ضريبية مستقبلية كافية للاستفادة من ذلك الأصل .

٤,٦ الأرباح الضريبية في الفترات المستقبلية :

حتى تكون متأكدين من أن الأرباح الضريبية المستقبلية ستكون كافية حتى يمكن استخدام الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً ؟

ينص معيار (٢٤) انه يمكن افتراض ذلك إذا كان هناك فروق ضريبية موقتة خاضعة للضريبة تتعلق بنفس جهة الضرائب ولنفس الشركة الخاضعة الضريبة ، والتي من المتوقع أن تتعكس :

أ - في نفس الفترة التي من المتوقع أن تتعكس فيها الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً.

ب - في الفترات التي ينشأ فيها خسائر ضريبية من أصل ضريبي مؤجل يمكن ترحيلها .

في هذه الحالات فقط يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل ، في الفترة التي ينشأ فيها فروق ضريبية موقتة قابلة للخصم .

٤,٧ الخسائر الضريبية والخصم الضريبي غير المستخدم :

- قد يكون للشركة خسائر ضريبية أو خصم ضريبي غير مستخدم (يمكن أن يتم تخفيضه من الأرباح الضريبية) في نهاية فترة محاسبية ما .

هل يجب الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل فيما يتعلق بهذه القيم ؟

ينص معيار (٢٤) على أنه يمكن الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل، في مثل هذه الحالات إلى المدى الذي يكون فيه من المتوقع وجود ارباح ضريبية مستقبلية كافية لاستخدام ذلك الأصل الضريبي المؤجل .

٤,٨ إعادة تقدير الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها :

يجب على المنشآت أن تقوم في نهاية كل فترة بإعادة تقدير مدى وجود أرباح ضريبية مستقبلية متاحة وإلى أي مدى يجب الاعتراف بجزء من الأصول الضريبية غير المعترف بها .

٥. القياس والاعتراف بالضريبة المؤجلة

٥،١ أساس تسجيل الضريبة المؤجلة :

- ينص معيار (٢٤) أسلوب التسجيل الكامل للمحاسبة عن الضريبة المؤجلة .
- أسلوب التسجيل الكامل له ميزة حيث يعترف بأ ، كل فرق زمني في نهاية الفترة المحاسبية له أثر على مدفوعات الضرائب المستقبلية ، إذا قامت الشركة بخصم اهلاك سعجل الان ، الضرائب المستقبلية ستكون أعلى من ما كانت سوف تكون عليه لو لم تقم الشركة بذلك مثال :

الشركة بدأت نشاطها في ٢٠٠٧/١/١ . في أول عام لها حققت الشركة ٥ مليون جنيه أرباح وكان مصروف الاهلاك بمبلغ ١ مليون جنيه مصري والاهلاك الضريبي مبلغ ١،٥ مليون جنيه ، معدل الضريبة ٣٠% .

الحل:

الالتزام الضريبي ١،٣٥ مليون جنيه (٣٠% × (٥ + ١ – ١،٥) ولكن المحمل على قائمة الدخل سوف يزيد بقيمة الالتزام الضريبي المؤجل ٣٠% × ٠،٥ مليون = ١٥٠،٠٠٠ جنيه مصري وبالتالي يصبح إجمالي مصروف الضرائب المحمل على قائمة الدخل مبلغ ١،٥ مليون (١،٣٥ مليون + ١٥٠،٠٠٠) والمعدل الفعلي للضريبة هو ٣٠% على الأرباح المحاسبية (٥ مليون × ٣٠%) .

٥،٢ التغير في معدلات الضريبة :

- عندما يتغير معدل الضريبة من سنة لأخرى ، تظهر مشكلة فيما يتعلق بالضريبة المؤجلة التي يجب تحميلها على قائمة الدخل .
- يتطلب معيار (٢٤) قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع أن تكون مطبقة عندما يمكن الأصل أو يسوى الالتزام ، بناء على معدلات الضرائب المفروضة (أو في طريقها أن تكون مفروضة) في نهاية الفترة المحاسبية .
- بعبارة أخرى يتطلب معيار (٢٤) استخدام طريقة "الالتزام" للاعتراف بالضريبة المؤجلة .

٥،٣ الخصم :

- يتم استخدام الخصم للأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود .
- ينص معيار (٢٤) أنه لا يجوز خصم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة للصعوبة والتعقيد في الاحتساب ، يتم استخدام الخصم للالتزامات طويلة الأجل الأخرى مثل المخصصات .

٥،٤ القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة :

- يجب مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في نهاية كل فترة مالية ويتم تخفيضها إذا كان ذلك مناسباً (في حالة عدم وجود أرباح ضريبية مستقبلية) ويمكن رد ذلك الانخفاض في الفترات المستقبلية .

٥,٥ **الاعتراف :**

- كما هو الحال في الضريبة الجارية ، يتم عادة الاعتراف بالضريبة المؤجلة كإيراد أو مصروف ويتم إدراجها بقائمة الدخل عن الفترة .
- يكون هناك استثناء إذا نشأت الضريبة عن معاملات أو أحداث تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .
- قيمة الضريبة المؤجلة التي تظهر بقائمة الدخل تشمل عنصرين :

(أ) الضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروق المؤقتة .

(ب) التسويات المتعلقة بالتغير في القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة مثل التغير في سعر الضريبة أو إعادة تقدير استرداد الأصول الضريبية المؤجلة أو تغير طريقة الاستفادة المتوقعة من أصل .

- بالنسبة للبنود في (ب) يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل إلا في الحالات التي تتعلق ببنود تم الاعتراف بها مباشرة بحقوق الملكية .
- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والجارية مباشرة بحقوق الملكية إذا كانت تتعلق ببنود تم إدراجها مباشرة بحقوق الملكية .
- أمثلة من المعايير والتي تسمح بالاعتراف المباشر بحقوق الملكية :

(أ) إعادة تقييم الأصول الثابتة (معيار ١٦) .

(ب) أثر التغير في السياسات المحاسبية المطبقة بأثر رجعي أو تصحيح الأخطاء الجوهرية معيار (٨).

٥,٦ **لماذا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة ؟**

(أ) التسويات التي يتم إجراؤها والمتعلقة بالضريبة المؤجلة تتم وفقا لمفهوم الاستحقاق ووفقا لتعريف الالتزام الوارد بالإطار للعام ، أي حدث ماضي ينشأ عن التزام في شكل زيادة في الضرائب والتي سيتم دفعها في المستقبل ويمكن تقدير القيمة بطريقة موثوق بها ، وبالمثل ينطبق تعريف الأصل على الأصل الضريبي المؤجل

(ب) إذا لم يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية المستقبلية ، قد يجعل ذلك الأرباح أكبر مما يجب مما يؤدي إلى توزيع أرباح أكبر مما يجب والتأثير السلبي على سعر السهم وتصيب السهم من الأرباح.

٦. الضرائب في حسابات الشركة :

٦,١ الضرائب في قائمة الدخل :

- يتم حساب الضريبة على الربح من الأنشطة العادية بتجميع :
  - (أ) ضريبة الدخل الجارية على صافي الربح الضريبي .
  - (ب) التحويل من وإلى الضريبة المؤجلة .
  - (ج) أي زيادة أو نقص في ضريبة الدخل التي تتعلق بسنوات سابقة .
- عندما يتم حساب الضريبة على الأرباح ، يتم الاحتساب بناء على تقدير الشركة من وجهة نظرها لالتزامها الضريبي ، في التعاملات اللاحقة مع الجهات الضريبية قد يتم الاتفاق على مصروف ضريبي أكثر .
- الفرق بين الضريبة المقدرة على الربح في سنة ما وبين مصروف الضريبة الفعلي المتفق عليه عن نفس العام يتم اعتباره كتسوية للضريبة على الأرباح في السنة التالية وينشأ عن ذلك إيضاح بقيمة الزيادة أو النقص في الضريبة .

سؤال :

في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ حققت الشركة (س) أرباح تشغيل قبل الضرائب بمبلغ ١١٠,٠٠٠ جنيه . تم تقدير ضريبة الدخل على أرباح التشغيل بمبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه مصري ، في السنة السابقة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ كانت ضريبة الدخل على أرباح عام ٢٠٠٢ قد تم تقديرها بمبلغ ٣٨,٠٠٠ جنيه مصري ولكن تم الاتفاق لاحقا على مبلغ ٤٠,٥٠٠ جنيه ، تم تحويل مبلغ ناتج من الضرائب المؤجلة بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه مصري في عام ٢٠٠٣ .

المطلوب :

(أ) حساب الضريبة على أرباح عام ٢٠٠٣ ؟

(ب) حساب الضريبة الواجبة السداد ؟

الحل :

(أ) الضريبة على أرباح عام ٢٠٠٣ :

	جنيه مصري
ضريبة الدخل على الأرباح	٤٥,٠٠٠
	(التزام بقائمة المركز المالي)
الضريبة المؤجلة	١٦,٠٠٠
محمل عن ضرائب سنوات سابقة	
(٤٠,٥٠٠ – ٣٨,٠٠٠)	٢٥٠٠
الضريبة عن أرباح عام ٢٠٠٣ (قائمة الدخل)	٦٣,٥٠٠

(ب) الضريبة المستحقة السداد عن أرباح ٢٠٠٣ بالتزام ١٥٠٠٠ جنيه .

٦,٢ الضريبة بقائمة المركز المالي :

- من الواضح من الأمثلة السابقة أن مصروف ضريبة الدخل المحمل على قائمة الدخل غالبا لن يكون مساوي لالتزام ضريبة الدخل الظاهر بقائمة المركز المالي .
- هناك عدة بنود من المتوقع أن تحدها بقائمة المركز المالي :

(أ) قد تكون ضريبة الدخل مستحقة السداد فيما يتعلق مثلا بالفوائد المدفوعة في آخر فترة عن أرباح العام أو استحقت .

(ب) إذا لم يكن هناك ضريبة مستحقة السداد (أو صغيرة) فمن الممكن أن يكون هناك ضريبة دخل أصل مميز مفصح عنه في الأصول المتداولة .

(ج) عادة ما سوف يكون هناك التزام للضرائب ، ومن الممكن أن يشمل مبالغ مستحقة من سنوات سابقة ولم يتم سدادها .

(د) يمكن أيضاً أن تجد التزام في حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة ، وتظهر الضريبة المؤجلة ضمن بنود الالتزامات طويلة الأجل بقائمة المركز المالي .

سؤال :

في السنة المنتهية في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ حققت الشركة (س) أرباح ضريبية بلغت ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ويستحق عنها سداد ضرائب بمعدل ٣٠% :

(أ) سوف يتم تحويل مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى حساب الضريبة المؤجلة ، وكان رصيد ذلك الحساب قبل إجراء ذلك القيد التسوية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

(ب) الضريبة المدفوعة عن أرباح العام المنتهي في ٣١ يوليو ٢٠٠٣ كانت ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري وتم الاتفاق لاحقاً مع مصلحة الضرائب على سداد مبلغ ٨٤,٠٠٠ جنيه وتم سدادها بالكامل .

(ج) الضريبة على أرباح العام المنتهي في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ تستحق السداد في ١ مايو ٢٠٠٥ .

(د) خلال السنة المنتهية في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ حققت الشركة أرباح رأسمالية بلغت ٦٠,٠٠٠ جنيه عن بيع بعض الأصول .

المطلوب :

(أ) حساب مصروف الضريبة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ ؟

(ب) حساب الالتزامات الضريبية بقائمة المركز المالي للشركة في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ ؟

الحل :

(أ) **مصروف الضريبة عن السنة :**

	جنيه مصري
(I)- الضريبة على أرباح التشغيل الضريبية	
(١,٢٠٠,٠٠٠ × ٣٠٪)	٣٦٠,٠٠٠
الضريبة على الربح الرأسمالي	١٨,٠٠٠
الضريبة المؤجلة	٢٠,٠٠٠
	٣٩٨,٠٠٠
فرق الضريبة عن السنة السابقة	
(٨٤,٠٠٠ – ٨٠,٠٠٠)	٤,٠٠٠
مصروف الضريبة عن السنة	٤٠٢,٠٠٠
(II)- قائمة الدخل تظهر كالتالي :	
الأرباح قبل الضرائب	
(١,٢٠٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠)	١,٢٦٠,٠٠٠
مصروف الضريبة	(٤٠٢,٠٠٠)
صافي ربح العام بعد الضرائب	٨٥٨,٠٠٠

(ب) **الضريبة المؤجلة :**

	جنيه مصري
رصيد أول المدة	١٠٠,٠٠٠
محمل على قائمة الدخل	٢٠,٠٠٠
الضريبة المؤجلة بالمركز المالي	١٢٠,٠٠٠
الالتزام الضريبي كالتالي : المستحق السداد في ٢٠٠٥/٥/١	
الضريبة عن الربح العادي	٣٦٠,٠٠٠
الضريبة على الربح الرأسمالي	١٨,٠٠٠
مستحق السداد في ٢٠٠٥/٥/١	٣٧٨,٠٠٠

٦.٣ **عرض الأصول والالتزامات الضريبية :**

- يجب عرض الأصول والالتزامات الضريبية منفصلة عن الأصول والالتزامات الأخرى بقائمة المركز المالي.
- بالإضافة إلى إن الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة لا يجب عرضها ضمن الأصول والالتزامات المتداولة .
- هناك حالات محدودة التي يمكن إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية ، وهذا يحدث فقط عندما :

(أ) يكون لدى الشركة الحق القانوني لإجراء تلك المقاصة .

(ب) تنوي الشركة السداد على أساس الصافي أو تحصيل الأصل وسداد الالتزام في نفس التوقيت .

- نفس الاشتراطات تسري على المقاصة للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة .

٦.٤ **عرض المصروف الضريبي :**

- يجب عرض المصروف الضريبي (الإيراد) الذي يتعلق ببنود قائمة الدخل بقائمة الدخل

الفصل السابع عشر

نصيب السهم في الأرباح

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. نصيب السهم في الأرباح.

٢. النصيب الأساسي للسهم في الأرباح.

٣. أثر التغير في هيكل رأس المال على النصيب الأساسي للسهم في الأرباح.

٤. النصيب المخفض للسهم في الأرباح.

٥. العرض و الإفصاح و أمور أخرى.

١. معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

١,١. هدف المعيار:

- يهدف هذا المعيار إلى تحسين مقارنة الأداء بين شركات مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية و بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس الشركة ، وذلك عن طريق شرح طريق تحديد عدد الأسهم التي تدخل في حساب نصيب السهم في الأرباح وتحديد طرق العرض.

١,٢. تعريفات:

- **الأسهم العادية** : هي أداة ملكية تابعة في الحقوق لكل أنواع أدوات الملكية الأخرى.
- **الأسهم العادية المحتملة** : هي أداة مالية أو عقد قد يمنح حاملها الحق في امتلاك أسهم عادية .
- **الخيارات والتعهدات وما في حكمها** : هي أدوات مالية تعطي لحاملها الحق في شراء أسهم عادية .
- **الأداة المالية** : هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى .
- **أداة حقوق الملكية** : هي أي عقد يثبت الحق في باقي أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها .

١,٢,١. الأسهم العادية:

- يمكن أن يكون هناك عدة أنواع من الأسهم العادية و لكن يكون لكل نوع منها نفس الحقوق في توزيعات الأرباح. تشارك الأسهم العادية في صافي أرباح الفترة بعد مشاركة الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة .

١,٢,٢. الأسهم العادية المحتملة:

- يحدد المعيار المصري رقم (٢٢) الأمثلة الآتية عن الأدوات المالية و العقود الأخرى و التي تنشأ الأسهم العادية المحتملة:

(أ) الالتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية بما فيها الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

(ب) الخيارات والتعهدات.

(ج) خطط الموظفين التي تسمح لهم بالحصول على أسهم عادية كجزء من مقابل عملهم.

(د) أسهم عادية سوف يتم إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن اتفاقيات تعاقدية مثل شراء شركة و/أو أصول أخرى.

١,٣. نطاق المعيار:

- لتطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) للمحددات التالية:

(أ) الشركات التي تكون أسهمها العادية الحالية أو المحتملة مقيدة في أحد أسواق الأوراق المالية (وأيضاً الشركات التي في طريقها لتصبح مقيدة) فقط هي التي تلتزم بعرض نصيب السهم في الأرباح.

(ب) عند عرض نتائج أعمال الشركة الأم يجب عرض نصيب السهم في الأرباح على أساس نتائج الأعمال المجمعة.

(ج) إذا اختارت الشركات عرض نصيب السهم في الأرباح طواعية برغم أن أسهمها العادية الحالية أو المحتملة غير مقيدة في أحد أسواق الأوراق المالية فيجب الالتزام بما ورد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) .

٣. النصيب الأساسي للسهم في الأرباح :

٣,١. القياس :

- يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام).
- **النصيب الأساسي للسهم في الأرباح = صافي أرباح (خسائر) الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية.**
  المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٣,٢. الأرباح :

- عند تحديد صافي ربح او خسارة الفترة يؤخذ في الاعتبار كافة بنود الدخل والمصروفات الخاصة بحاملي الأسهم العادية للشركة التي تحققت خلال الفترة (بما في ذلك الضرائب و حقوق الأقلية) مخصوما منه توزيعات أرباح الأسهم الممتازة.
- يتحدد المبلغ الخاص بنصيب حملة الأسهم الممتازة من الأرباح والذي يتم خصمه من صافي ربح الفترة كما يلي:

(أ) توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح والتي يتم إعلان توزيعها عن الفترة.

(ب) إجمالي التوزيعات المطلوبة للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح سواء تم إعلان التوزيع أو لم يتم ، ولا تتضمن توزيعات الأرباح عن الفترة الخاصة بالأسهم الممتازة أية توزيعات تم دفعها او إعلانها للأسهم مجمعة الأرباح والمتعلقة بفترات سابقة.

(ج) لتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية ، يخصم نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة من الأرباح.

٣,٣. نصيب السهم:

- لغرض حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح يحسب عدد الأسهم العادية على أساس المتوسط المرجح لهذه الاسهم القائمة خلال الفترة . يعدل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة وكل الفترات المعروضة ليعكس كافة الأحداث بخلاف تلك الناتجة عن تحويل الأسهم العادية المحتملة والتي غيرت من عدد الأسهم العادية القائمة دون تغيير مقابل في موارد المنشأة.
- ويتم حساب الترجيح بعامل الوقت على أساس عدد الأيام التي يظل فيها عدد من الأسهم قائماً بالنسبة الى الإجمالي.

٢.٤ مثال : المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة:

• فيما يلي المعاملات التي حدثت خلال العام على أسهم شركة (س) إحدى الشركات المقيدة بالبورصة:

التاريخ	التفصيل	الاسهم المصدرة
١ يناير ٢٠١٠	رصيد أول السنة	١٧٠,٠٠٠
٣١ مايو ٢٠١٠	إصدار أسهم نقدية جديدة	٨٠,٠٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	رصيد آخر السنة	٢٥٠,٠٠٠

المطلوب:

حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال ٢٠١٠

الحل:

يمكن حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال ٢٠١٠ بطريقتين:

(أ) (١٧٠,٠٠٠ × ٥/١٢) + (٢٥٠,٠٠٠ × ٧/١٢) = ٢١٦,٦٦٦ سهما

(ب) (١٧٠,٠٠٠ × ١٢/١٢) + (٨٠,٠٠٠ × ٧/١٢) - = ٢١٦,٦٦٦ سهماً

٢.٥ **المقابل:**

• في معظم الحالات تؤخذ الأسهم في الاعتبار عند حساب المتوسط المرجح اعتبارا من تاريخ استحقاق مقابل هذه الأسهم (الذي يكون عادة هو تاريخ الإصدار). وبتوقف توقيت أخذ الأسهم العادية في الاعتبار على الشروط المتعلقة بإصدار هذه الأسهم ، ويجب إعطاء عناية خاصة لجوهر أي عقد مرتبط بالإصدار. فيما يلي معالجة إصدار الأسهم العادية في حالات مختلفة:

الأسهم العادية المصدرة مقابل نقدية .	عند استحقاق السداد نقدي.
الأسهم العادية التي تصدر كنتيجة لتحويل أداة مديونية إلى أسهم عادية.	من تاريخ توقف حساب استحقاق الفوائد.
الأسهم العادية التي تصدر بدلا من فوائد أو أصل أو أداة مالية أخرى.	من تاريخ توقف حساب استحقاق الفوائد.
الأسهم العادية التي تصدر مقابل تسوية التزام على الشركة .	من تاريخ إجراء التسوية .
الأسهم العادية التي تصدر مقابل اقتناء أصل بخلاف النقدية .	من تاريخ الاعتراف بالاقتناء .
الأسهم العادية التي تصدر مقابل تقديم خدمة .	من تاريخ تأدية الخدمة .

• الأسهم العادية التي تصدر كجزء من مقابل الشراء في عملية اقتناء شركة تؤخذ في الاعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتبارا من تاريخ الاقتناء ، وذلك لأن الشركة المقتنية تدرج نتائج تشغيل الشركة المقتناة في قائمة الدخل الخاصة بها اعتبارا من تاريخ الاقتناء .

• إذا لم يتم سداد جزء من مقابل الأسهم العادية . فإن كجزء من الأسهم العادية إلى المدى الذي يحق لتلك الأسهم الحصول على أرباح بالمقارنة الأسهم العادية المدفوعة بالكامل.

- الأسهم المحتملة تعامل كأسهم قائمة وتؤخذ في الاعتبار عند حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح فقط من تاريخ اصدارها ، كافة الشروط اللازمة لإصدارها .

٣- أثر التغير في هيكل رأس المال على النصيب الأساسي للسهم في الأرباح :

٣,١- مقدمة :

- كما سبق رأينا أثر إصدار أسهم جديدة على نصيب السهم الأساسي في الأرباح ، في تلك الحالات ، سنكرن رقم نصيب السهم الأساسي في الأرباح قابل للمقارنة مع العام الحالي وذلك بسبب أن المتوسط المرجح لعدد الأسهم قد ارتفع عندما كان هناك زيادة مقابلة في الموارد. تم استلام نقدية عندما تم إصدار الأسهم . تم افتراض أنه تم إصدار الأسهم بكامل القيمة العادلة .

٣,٢- مثال : نصيب السهم في الأرباح عند إصدار أسهم جديدة :

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ م : أصدرت الشركة (س) ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمتها العادلة بالكامل ، تبدأ السنة المالية للشركة في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر ، فيما يلي بعض المعلومات المالية عن عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م .

	٢٠١١ م	٢٠١٠ م
عدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر	٩,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
صافي أرباح العام بعد الضرائب ونصيب السهم الممتاز	٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه	٣,٢٨٠,٠٠٠ جنيه

المطلوب :

حساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح لعام ٢٠١١ ورقم المقارنة لعام ٢٠١٠

الحل :

	٢٠١١ م	٢٠١٠ م
المتوسط المرجح لعدد الأسهم		
٨,٠٠٠,٠٠٠ × ٩/١٢	٦,٠٠٠,٠٠٠	
٩,٠٠٠,٠٠٠ × ٣/١٢	٢,٢٥٠,٠٠٠	
	٨,٢٥٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٢٨٠,٠٠٠
نصيب السهم الأساسي من الأرباح	٤٠ قرشاً	٤١ قرشاً

بالرغم من زيادة الأرباح بمقدار ٢٠,٠٠٠ جنيه خلال عام ٢٠١١ م ، إلا أن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لم يكن بنفس مستوى ٢٠١٠ م وذلك لأنه تم صح رأسمال إضافي خلال الثلاث أشهر الأخيرة من عام ٢٠١١ م.

ه هناك أحداث أخرى ينشأ عنها زيادة في عدد الأسهم المصدرة القائمة ولا ينشأ عنها تغيير في الموارد . في مثل هذه الحالات يجب إجراء تعديلات من أجل جعل النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام الحالي والعام السابق قابلين للمقارنة . هناك أربع حالات أحدهم معيار (٢٢) في الاختبار :

(أ) رسملة الأرباح ، الإصدار المجاني (توزيعات الأرباح في صورة أسهم مجانية).

(ب) عنصر المنحة في أية إصدارات أخرى مثل المزايا والحقوق الممنوحة لقدامى المساهمين عند إصدار أسهم جديدة.

(ج) تجزئة الأسهم.

(د) دمج الأسهم (عكس التجزئة).

٣.٣. رسملة الأرباح ، عنصر المنحة في الإصدار ، تجزئة الأسهم و دمج الأسهم :

- يمكن اعتبار أن تلك الأحداث أثر متشابه حيث تصدر أسهم عادية لقدامى المساهمين دون مقابل إضافي وبالتالي يزيد عدد الأسهم العادية القائمة دون زيادة في موارد المنشأة ، وفي هذه الحالة يجب تعديل عدد الأسهم العادية التي كانت قائمة قبل هذا الإجراء بنسبة التغيير في الأسهم العادية القائمة كما لو كان هذا الحدث قد تم في بداية أول فترة مالية تم عرضها في القوائم المالية المقدمة.

٣.٤. مثال : نصيب السهم في الأرباح عند الاصدار كمنحة (أسهم مجانية)

لدى شركة (ب) ٤٠٠٠٠٠ سهم مصدر وقائم ، في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ م قامت الشركة بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم مجاني كمنحة.

احسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعامي ٢٠١١م ورقم المقارنة لعام ٢٠١٠ م إذا علمت أن الأرباح في ٢٠١١ م بلغت ٨٠٠٠٠٠ جنيه والنصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١٠ م كان ١٨,٧٥ قرش وأن السنة المالية للشركة تبدأ ١ يناير وتنتهي ٣١ ديسمبر .

الحل :

	٢٠١١ م
الأرباح	٨٠٠٠٠٠ جنيه
عدد الأسهم القائمة في ١ يناير	٤٠٠٠٠٠ سهم
عدد الأسهم المجانية المصدرة	١٠٠٠٠٠ سهم
	٥٠٠٠٠٠ سهم
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح	١٦ قرشا

يجب أيضا تعديل عدد الأسهم القائمة الخاصة بعام ٢٠١٠ حتى يمكن جعل أرقام النصيب الأساسي للسهم في الأرباح قابلة للمقارنة . ثم تعديل النصيب الاساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١٠ كالتالي :

$$\text{١٨,٧٥ قرش} \times \frac{\text{٤٠٠٠٠٠}}{\text{٥٠٠٠٠٠}} = \text{١٥ قرش}$$

٣.٥ **الإصدار بحقوق شراء :**

- الإصدار بحقوق شراء الأسهم هو إصدار أسهم جديدة للمساهمين الحاليين بسعر أقل من السعر الحالي للسوق . يتم عرض الأسهم الجديدة على أساس (ن) عدد أسهم لكل (م) عدد أسهم قائمة حالياً . على سبيل المثال : إصدار حق شراء "١ لكل ٣" يعني عرض إصدار ١ سهم جديد بسعر معين لكل ٣ أسهم قائمة حالياً . وهذا يعني أن هناك عنصر منحه (مجاز) . للوصول إلى رقم النصيب الأساسي للسهم في الأرباح عند وجود إصدار بحقوق الشراء ، يجب حساب أولاً السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء .

٣.٦ **مثال : السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء :**

لدى الشركة (س) ١٠٠٠٠٠ سهم مصدر وقائم . قامت الشركة بعرض حق شراء ١ سهم لكل ٤ سهم بسعر ٣ جنيه للسهم علماً بأن سعر السوق للأسهم في آخر يوم قبل الإصدار بحقوق الشراء هو ٣.٥ للسهم .

المطلوب حساب السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء.

الحل :

	جنيه مصري
قبل الإصدار ٤ أسهم بقيمة ٣.٥ جنيه للسهم	١٤
إصدار ١ سهم بقيمة ٣ جنيه للسهم	٣
القيمة النظرية لعدد ٥ أسهم	١٧

السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء = $\frac{١٧}{٥}$ = ٣.٤ جنيه للسهم

٣.٧ **الإجراءات :**

- الإجراءات التي تم إتباعها لحساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام الحالي والرقم المقارن للعام السابق هي كالتالي :

(أ) يجب ضرب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام السابق بالكسر التالي :

القيمة العادلة النظرية للسهم بعد الإصدار بحقوق شراء

القيمة العادلة للسهم مباشرة قبل استخدام حقوق الشراء

(ب) للحصول على النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للعام الحالي :

(i) يجب ضرب عدد الأسهم قبل الإصدار بحقوق شراء في كسر السنة قبل تاريخ الإصدار والكسر التالي

القيمة العادلة للسهم قبل استخدام حقوق الشراء

القيمة العادلة النظرية للسهم بعد الإصدار بحقوق شراء

(ii) يجب ضرب عدد الأسهم بعد الإصدار بحقوق شراء بكسر السنة بعد تاريخ الإصدار ثم يتم الجمع على الرقم الناتج من الخطوة (i) .

٣.٨. **مثال: نصيب السهم في الأرباح عند الإصدار بحقوق شراء:**

لدى الشركة (س) ١٠٠٠٠٠٠ سهم مصدر وقائم كما قامت الشركة بإصدار أسهم بحقوق شراء ١ سهم لكل ٥ أسهم في ١ أكتوبر ٢٠١١ بسعر ١ جنيه . القيمة السوقية للسهم في آخر يوم عرض متضمناً حق الشراء كان ١,٦ جنيه .

المطلوب حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١١ م والرقم المقارن لعام ٢٠١٠ م علماً بأن أرباح العام بلغت ٥٠,٠٠٠ جنيه عن عام ٢٠١١م ، ٤٠,٠٠٠ جنيه عن عام ٢٠١٠م .

الحل :

حساب السعر النظري للسهم بعد الإصدار بحقوق الشراء

	جنيه مصري
قبل الإصدار ٥ أسهم × ١,٦ جنيه للسهم	٨
إصدار ١ أسهم × ١ جنيه للسهم	١
القيمة النظرية لـ ٦ أسهم	٩

السعر النظري للسهم بعد الإصدار بحقوق الشراء = ٩ جنيه = ١,٥ للسهم
٦

* النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١٠ م :

يتم حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح قبل الأخذ في الاعتبار الإصدار بحقوق شراء = ٤٠ قرشاً (٤٠,٠٠٠ جنيه مقسومة على ١٠٠٠٠٠٠ سهم)

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح = ١,٥ / ١,٦ × ٤٠ قرش = ٣٧,٥ قرشاً

* النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لعام ٢٠١١ م :

عدد الأسهم قبل الإصدار بحقوق شراء ١٠٠٠٠٠٠ سهم وتم إصدار ٢٠٠٠٠٠ سهم

المرحلة الأولى : ١٠٠,٠٠٠ × ٩/١٢ × ١,٦/١,٥ = ٨٠,٠٠٠

المرحلة الثانية : ١٢٠,٠٠٠ × ٣ / ١٢ = ٣٠,٠٠٠

١١٠,٠٠٠

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح = ٥٠,٠٠٠ / ١١٠,٠٠٠ = ٤٥,٥ قرشا

سؤال :

بلغ صافي أرباح الشركة (س) عن السنوات المنتهية في ٣١ من ديسمبر كالتالي :

	مليون جنيه
٢٠٠٦ م	١,١
٢٠٠٧ م	١,٥
٢٠٠٨ م	١,٨

في ١ يناير ٢٠٠٧ م بلغ عدد الأسهم القائمة المصدرة ٥٠٠,٠٠٠ سهم ، خلال عام ٢٠٠٧ قامت الشركة بالإعلان عن إصدار حقوق شراء كالتالي :

- الحقوق : ١ سهم جديد لكل ٥ أسهم قائمة (إجمالي ١٠٠,٠٠٠ سهم جديد)
- سعر التنفيذ : ٥ جنيه
- آخر يوم لاستخدام الحق : ١ مارس ٢٠٠٧ م .

سعر السوق (القيمة العادلة) للسهم من الشركة (س) مباشرة قبل استخدام الحقوق في ١ مارس ٢٠٠٧م = ١١ جنيه للسهم.

المطلوب : حساب النصيب الأساسي للسهم من الأرباح عن أعوام ٢٠٠٦م ، ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م

الحل:

- **حساب السعر النظري للسهم بعد استخدام حقوق الشراء =**

القيمة العادلة لكل الأسهم القائمة + الإجمالي المستلم من استخدام حقوق الشراء

عدد الأسهم القائمة قبل استخدام حقوق الشراء + عدد الأسهم التي تم اصدارها عند استخدام حقوق الشراء

= (١١ جنيه × ٥٠٠,٠٠٠) + (٥ جنيه × ١٠٠,٠٠٠) / ٥٠٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ = ١٠ جنيهات

- **حساب النصيب الأساسى للسهم في الأرباح:**

٢٠٠٦ م النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

الذى تم عرضه $\frac{\text{١٬٦٠٠٬٠٠٠ جنيه}}{\text{٥٠٠٬٠٠٠}}$ = ٢,٢ جنيه

٢٠٠٦ م النصيب الأساسى للسهم في الأرباح

بعد تعديله باستخدام حقوق الشراء

$\frac{\text{١٬٦٠٠٬٠٠٠ جنيه}}{\text{٥٠٠٬٠٠٠}} \times \frac{١٠}{١١}$ = ٢ جنيه

٢٠٠٧ م النصيب الأساسى للسهم في الأرباح

متضمناً أثر الإصدار بحقوق الشراء

$\frac{\text{١٬٥٠٠٬٠٠٠ جنيه}}{(٥٠٠٬٠٠٠ \times \frac{٢}{١٢} \times \frac{١١}{١٠}) + (٦٠٠٬٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٢})}$ = ٢,٥٤ جنيه

٢٠٠٨ م النصيب الأساسى للسهم فى الارباح

متضمناً أثر الإصدار بحقوق الشراء

$\frac{\text{١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه}}{\text{٦٠٠٬٠٠٠}}$ = ٣ جنيهات

٤. النصيب المخفض للسهم في الأرباح:

٤.١ مقدمة:

- في نهاية فترة محاسبية معينة يمكن أن يكون للشركة أدوات مالية مصدرة ليس لها حق حالى فى المشاركة فى أرباح الملاك ، ولكن قد تعطي هذا الحق في المستقبل. وتتضمن تلك الأدوات المالية ما يلي :

(أ) نوع من أسهم الملكية والتى لا يكون لها الحق فى توزيعات الأرباح حالياً ولكن قد يكون لها هذا الحق في تاريخ معين في المستقبل .

(ب) الأسهم الممتازة والقروض القابلة للتحويل والتى تعطي لحاملها الحق في تحويل تلك الأدوات المالية إلى أسهم عادية للشركة في تاريخ مستقبلي وذلك بناء على معدل تحويل محدد مسبقاً .

(ج) الخيارات والتعهدات بإصدار أسهم .

- في هذه الحالات ، عدد السهم المستقبلية القائمة يجب أن تزيد وبالتالي تؤدي إلى تخفيض النصيب الأساسي للسهم في الأرباح . بعبارة أخرى ، زيادة عدد الأسهم العادية في المستقبل يؤدي إلى " تخفيف " حقوق الملكية وبمر الممكن حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح (النصيب الأساسي للسهم في الارباح والذي من الممكن الحصول عليه خلال فترة مالية إذا تم التخفيف حدثها) ، هذا سيعطي المستثمرين مؤشراً للآثار المحتملة للتخفيف ..

٤.٢ الأرباح:

- لأغراض حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح تقوم المنشأة بتعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة والمنسوب لحملة الأسهم العادية بأثر كل مما يلي بعد حساب الضريبة:

(أ) أية توزيعات أرباح للأسهم العادية المحتملة الخافضة التي تم خصمها للوصول لصافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية.

(ب) أية فوائد تم الاعتراف بها خلال الفترة والمتعلقة بالأسهم العادية المحتملة الخافضة .

(ج) أي تغيرات في الدخل أو المصروفات والناتجة عن تحويل الأسهم العادية المحتملة الخافضة.

- قد يؤدي تحويل بعض الأسهم العادية المحتملة إلى تغيرات في الإيرادات أو المصروفات ، فقد يؤدي التخفيض في مصروف الفائدة المرتبطة بالأسهم العادية المحتملة إلى الزيادة في الأرباح بعصيب العاملين في الأرباح ، ولذا ينبغي تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة بأي تغيرات في الإيراد أو المصروف لاغراض حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح .

٤.٣ الأسهم:

- من أجل حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح يتعين أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بالإضافة إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض إلى أسهم عادية، ويعتبر أنه قد تم تحويل الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو إذا كان ذلك لاحقاً في تاريخ إصدار الأسهم العادية المحتملة.
- يتم تحديد عدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها عند تحويل الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض حسب شروط الأسهم العادية المحتملة ، ويفترض الحساب استخدام أفضل سعر تحويل أو سعر ممارسة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتملة.
- كما هو الحال عند حساب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح فإن الأسهم العادية المحتملة تعامل كأسهم قائمة ويتم أخذها في الاعتبار عند حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح عندما تتحقق الشروط الخاصة بإصدار هذه الأسهم. ويتم أخذ الأسهم المحتملة في الاعتبار في بداية الفترة وإذا لم تتحقق الشروط الخاصة بالأسهم المحتملة فإن عدد الأسهم المحتملة التي يتم أخذها في الاعتبار عند

حساب النصيب المخفض للسهم في الارباح تكون معتمدة على عدد الأسهم التي سوف تم إصدارها إذا كانت نهاية فترة الاحتمال هي نهاية الفترة المعروضة. هذا ، ولا يسمح بتعديل أرقام المقارنة إذا لم تستوف الشروط عند نهاية فترة الصلاحية.

٤,٤ مثال: النصيب المخفض للسهم في الأرباح :

في عام ٢٠١١ م بلغ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للشركة (س) ١٠٥ قرش تم حسابه على أساس أرباح بلغت ١٠٥,٠٠٠ جنيه وعدد أسهم عادية بلغ ١٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ١ جنيه . كما بلغت السندات المصدرة مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه ، ١٥% ، قابلة للتحويل خلال سنتين بمعدل تحويل ٤ أسهم عادية لكل ١٠٠ بقيمة اسمية ٥ جنيه .

بلغ معدل الضرائب ٣٠% . بلغ معدل الربح عن عام ٢٠١١ م مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه والمصروفات مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه تشمل فوائد السندات ٦,٠٠٠ جنيه .

المطلوب : حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح.

الحل:

الخطوة الأولى :

عدد الأسهم : عدد الأسهم الإضافية التي سوف تصدر عند التحويل ٤٠,٠٠٠ جنيه × $\frac{٤}{٥}$ = ٣٢,٠٠٠ سهماً

الخطوة الثانية :

الأرباح : سوف لم يرفع مصروفات الفوائد البالغة ٦,٠٠٠ جنيه ولكن تلك الزيادة في صافي الربح سوف تخضع للضرائب وبالتالي يمكن إعادة حساب الأرباح كما يلي :

	جنيه مصري
محمل الربح	٢٠٠,٠٠٠
المصروفات (٥٠,٠٠٠ − ٦,٠٠٠)	(٤٤,٠٠٠)
صافي الربح قبل الضرائب	١٥٦,٠٠٠
الضرائب ٣٠%	(٤٦,٨٠٠)
الأرباح	١٠٩,٢٠٠

الخطوة الثالثة : حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح

$$\frac{١٠٩,٢٠٠ \text{ جنيه}}{١٣٢,٠٠٠} = ٨٢,٧ \text{ قرش للسهم}$$

الخطوة الرابعة : الانخفاض : ١٠٥ قرش − ٨٢,٧ قرش = ٢٢,٣ قرش للسهم

سؤال :

بلغت الأسهم المصدرة والقائمة للشركة (س) عدد ٥٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٥ قرش للسهم كما لدي الشركة الإصدارات التالية :

(أ) ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، ١٤% ، سندات ، قابلة للتحويل في خلال ٣ سنوات بمعدل تحويل ٢ سهم عن كل سند بقيمة اسمية ١٠ جنيهات .

(ب) ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، ١٠% ، سندات قابلة للتحويل في خلال عام بمعدل تحويل ٣ أسهم عن كل سند بقيمة اسمية ٥ جنيهات .

بلغت إجمالي أرباح عام ٢٠١١ م ١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه كما بلغ معدل الضريب ٣٥% .

المطلوب :

حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح :

الحل :

(أ) النصيب الأساسي للسهم في الأرباح = $\frac{١,٧٥٠,٠٠٠}{٥,٠٠٠,٠٠٠}$ = ٣٥ قرشا

(ب) يجب تحديد أي من الأدوات المالية القابلة للتحويل (الأسهم العادية المحتملة) سوف تكون مخفضة إذا تم التحويل:

الزيادة في النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للسندات ، ١٤% =

(١-٣٥%) ($\frac{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ جنيه} \times ١٤\%}{٢٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم}}$) = ٤٥,٥ قرشا

الزيادة في النصيب الأساسي للسهم في الأرباح للسندات ، ١٠% =

$\frac{٠,٦٥ \times ٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ جنيه}}{١٢٠٠٠٠٠ \text{ سهم}}$ ١٠,٨ قرشا

أثر تحويل السندات ذات العائد ١٤% هو زيادة نصيب السهم في الأرباح وذلك لأن الزيادة في نصيب السهم في الأرباح بلغت ٤٥,٥ قرش وهو أعلى من النصيب الأساسي للسهم في الأرباح البالغ ٣٥ قرش وبالتالي السندات ذات العائد ١٤% هي مضادة للخفض .

أما السندات ذات العائد ١٠% فتعتبر مخفضه .

نصيب المخفض للسهم في الأرباح $\frac{١,٧٥٠,٠٠٠ \text{ جنيه} + ١٢٠,٠٠٠ \text{ جنيه}}{٥,٠٠٠,٠٠٠ + ١,٢٠٠,٠٠٠}$ = ٣٠,٣ قرشا

٤,٥ معالجة الخيارات :

- من أجل حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح ، على المنشأة افتراض ممارسة الخيارات المؤدية للتخفيض والأسهم العادية الأخرى المحتملة المؤدية للتخفيض المنشأة ، وتعتبر المتحصلات المفترضة من هذه الإصدارات إنه قد تم استلامها من إصدار الأسهم بقيمتها العادلة ، كما يعامل الفرق بين عدد الأسهم الصادرة وعدد الأسهم التي كانت ستصدر بقيمتها العادلة على إنها إصدار لأسهم عادية دون مقابل .
- تعتبر الخيارات والتعهدات الأخرى لشراء الأسهم مؤدية للتخفيض إذا كان سينجم عنها صدور أسهم عادية بأقل من قيمتها العادلة ، وتكون قيمة التخفيض هي القيمة العادلة (أقصى سعر الإصدار ، وعلى ذلك من أجل حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح ، تتم معاملة الأسهم العادية المحتملة على أنها تتكون مما يلي:-

(أ) عقد لإصدار عدد معين من الأسهم العادية بما يعادل قيمتها العادلة خلال الفترة ، و هذه الأسهم تكون مسعرة بشكل عادل ويفترض أنها غير مؤدية للتخفيض وليست مضادة للتخفيض ، ويتم تجاهلها في حساب حصة السهم في الأرباح المخفضة.

(ب) عقد لإصدار الأسهم العادية الباقية دون مقابل ، وهذه الأسهم العادية لا تنتج متحصلات وليس لها تأثير على صافي الربح أو الخسارة المنسوب للأسهم العادية القائمة ، وعلى ذلك فإن هذه الأسهم تؤدي إلى التخفيض وتضاف إلى عدد الأسهم القائمة عند حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح.

(ج- تعتبر الأسهم المسددة قيمتها جزئياً كخيارات أو تعهدات إلى المدى الذى لا يحق لها الحصول على توزيعات أرباح.

سؤال :

فيما يلي نتائج أعمال الشركة (صـ) عن السنة المنتهية في ٣١ من ديسمبر ٢٠١١ م

صافي ربح العام	١,٢١٠,٠٠٠ جنيه
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام	٥٠٠٠٠٠ سهم
متوسط القيمة العادلة لسهم عادي واحد خلال العام	٢٠ جنيه
المتوسط المرجح لعدد أسهم محل الخيار	١٠٠٠٠٠ سهم
سعر الممارسة أو التنفيذ للخيار	١٥ جنيه للسهم

المطلوب : حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

الحل:

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح = ١٢٠٠,٠٠٠ جنيه / ٥٠٠٠٠٠ = ٢,٤ جنيه

عدد الأسهم التي كان الممكن إصدارها إذا تم الإصدار بالقيمة العادلة = ١٠٠٠٠٠ × (١٥ جنيه / ٢٠ جنيه) = ٧٥,٠٠٠

النصيب المخفض للسهم في الأرباح = ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه / (٥٠٠٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ - ٧٥,٠٠٠) = ٢,٢٩ جنيه

٤,٦ الأسهم العادية المحتملة الخافضة:

- يجب معاملة الأسهم العادية المحتملة على أنها عادية للتخفيض فقط عندما يؤدي تحويلها إلى أسهم عادية إلى تخفيض في صافي ربح السهم من الأنشطة العادية المستمرة .

٥. العرض والإفصاح وأمور أخرى:

٥,١ العرض:

- على المنشأة عرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح في قائمة الدخل والناتج عن الأرباح أو الخسائر عن النشاط العادي المستمر والمتعلق بحملة الأسهم بالشركة الأم و لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف في المشاركة في صافي ارباح الفترة ، ويجب على المنشأة عرض النصيب الأساسي والمخفض في الأرباح وخسائره بشكل متساو عن كافة الفترات المعروضة.
- يجب عرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح حتى لو كانت الأرقام المفصح عنها سالبة (نصيب السهم في الخسائر) .

٥,٢ الإفصاح:

- على الشركة الإفصاح عما يلي:

(أ) المبالغ المستخدمة في بسط معادلة حساب كل من النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وكذلك تسوية هذه المبالغ مع صافي الربح أو الخسارة للفترة .

(ب) المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في معادلة حساب كل من النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وكذلك التسوية بين الرقمين .

٥,٣ بدائل نصيب السهم في الأرباح

- إذا قامت الشركة بالإضافة إلى النصيب الأساسي و المخفض للسهم في الأرباح – عن مبالغ نصيب السهم باستخدام أحد مكونات صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل بخلاف صافي الربح أو الخسارة للفترة لحملة الأسهم العادية فيجب مراعاة ما يلي:

(أ) يتم حساب نصيب السهم من هذه المبالغ باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحددة طبقاً لهذا المعيار

(ب) إذا استخدم أحد مكونات صافي الربح غير الظاهرة كبند منفصل في قائمة الدخل، فيتم إجراء مطابقة بين المكون المستخدم والبند الظاهر في قائمة الدخل.

(ج) يجب الإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح الأساسي والمخفض وإدراجها بشكل متساوٍ.

٥,٤ **أهمية نصيب السهم من الأرباح:**

- نصيب السهم من الأرباح هو من أكثر الإحصائيات المستخدمة في التحليل المالي. يسبب الاستخدام العريض لنسبة السعر إلى الأرباح كمحجر أساسي في القرارات الاستثمارية تزايدت أهمية نصيب السهم من الأرباح.
- هي بالتأكيد حقيقة ، أن نصيب السهم من الأرباح يعطي صورة أكثر دقة عن العائد الحقيقي للمستثمر أكثر مما تعطيه الأرباح المعروضة بالقوائم المالية والتي لا توضح الأثر المخفض لإصدار أسهم.
- نصيب السهم في الأرباح الفعلي والمتوقع يمكن من خلال نسبة "السعر إلى الأرباح" أن يكون له اثر كبير على سعر سهم الشركة ، وبالتالي سعر السهم قد ينخفض إذا كان من المتوقع أن يكون نصيب السهم من الأرباح سيكون منخفض.
- هناك عدد من الأسباب توضح لماذا لا يجب أن يستخدم نصيب السهم من الأرباح في تحديد قيمة أسهم الشركة ، يركز معيار ٣٣ على النظام (عدد الأسهم) بالرغم من أن البسط (الأرباح) يصعب تنظيمه.
- الأرباح المعروضة قد تتأثر بعدد من العوامل ، اختيار السياسة المحاسبية ، تقييم الأصول ، مشاكل الضرائب ، فبعض الإدارة الذي يود عرض نصيب سهم في الأرباح مرغوب فيه يمكن أن يجد طرق لتضخيم الأرباح المعروضة.
- يعد نصيب السهم في الأرباح أحد طرق تقييم الدور الإداري والمهمة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين ، قد يتم ربط المكافآت بنمو نصيب السهم في الأرباح وبالتالي زيادة الضغط على الإدارة لتحسين نصيب السهم في الأرباح ، الخطر من ذلك هو أن جهد الإدارة قد يوجه إلى التلاعب بالنتائج لإظهار نصيب السهم في الأرباح مرغوب فيه.
- يجب أيضاً ملاحظة أن نصيب السهم في الأرباح لا يأخذ في الاعتبار الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على مدى جدوى الاستثمار في شركة مثل المخاطر ومع ذلك فإن السوق حساس تجاه نصيب السهم في الأرباح.

الفصل الثامن عشر

التحليل المالي و تفسير القوائم المالية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. الأنواع الرئيسية للنسب المالية.

٢. الربحية والعائد على رأس المال.

٣. السيولة ، الرافعة المالية و رأس المال العامل.

٤. نسب استثمار حملة الأسهم.

٥. القيود التي تحد من فوائد القوائم المالية وأساليب التحليل.

٦. السياسات المحاسبية والقيود على النسب المالية.

الأنواع الرئيسية للنسب المالية :

١١. الأنواع الرئيسية للنسب المالية :

بصفة عامه النسب المالية الأساسية يمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع :-

- الربحية والعائد.
- السيولة طويلة الأجل و الثبات.
- السيولة قصيرة الأجل.
- الكفاءة (معدلات الدوران).
- نسب استثمار حملة الأسهم.

تحت كل نوع سوف يتم تحديد عدد من أساليب القياس أو النسب المالية و التي يتم حسابها في العادة و تلقى قبولا عاما كمؤشر له معنى.

يجب التأكيد على أن كل نشاط اقتصادي يجب أن يتم تقييمه بصفه مستقلة حيث قد تكون احد النسب ذات معنى لشركه صناعية ولكن في نفس الوقت غير ذات معنى للمؤسسات المالية.

الهدف من الحصول على معلومات ذات معنى من النسب المالية هي المقارنة. و هذا يشمل مقارنه النسب المالية لشركه من عام لأخر لتحديد ما إذا كان هناك تطور أو تدهور ، أو مقارنة النسب المالية للشركة مع شركات منافسه لتحديد ما إذا كانت الشركة التي يتم تحليل أدائها اقل أو أفضل من متوسط الصناعة.

يجب التأكيد على أن التحليل بالنسب المالية بمفرده ليس كافيا لتقييم القوائم المالية و هناك معلومات أخرى يجب أن يتم النظر إليها على سبيل المثال :

(أ) محتويات أي معلومات و تقارير مكمله للحسابات و القوائم المالية.

(ب) عمر و طبيعة أصول الشركة.

(ج) التطورات الحالية و المستقبلية للأسواق التي تعمل بها الشركة سواء في الدولة التي تقيم بها الشركة أو الدول الخارجية ، اقتناء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة للشركة.

(د) البنود غير العادية و التي تم الإفصاح عنها بصوره مستقلة في قائمة الدخل .

(هـ) أي صفات ملحوظة في التقرير أو الحسابات مثل الأحداث بعد تاريخ القوائم المالية، الالتزامات المحتملة، تقرير مراقب الحسابات المتحفظ، الموقف الضريبي للشركة.... الخ

١٢. مثال : حساب النسب المالية:

لتوضيح كيفية حساب النسب المالية، سوف يتم استخدام المعلومات التالية لقائمة المركز المالي وأرقام قائمة الدخل.

قائمة الدخل للشركة (س)
عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ م

	إيضاح	٢٠٠٨ م	٢٠٠٧ م
		جنية مصرى	جنية مصرى
الإيرادات	(١)	٣,٠٩٥,٥٧٦	١,٩٠٩,٠٥١
أرباح التشغيل	(١)	٣٥٩,٥٠١	٢٤٤,٢٢٩
صافى المصروفات التمويلية	(٢)	١٧,٣٧١	١٩,١٢٧
الأرباح قبل الضرائب		٣٤٢,١٣٠	٢٢٥,١٠٢
ضرائب الدخل		٧٤,٢٠٠	٣١,٢٧٢
أرباح العام		٢٦٧,٩٣٠	١٩٣,٨٣٠
نصيب السهم فى الأرباح		١٢,٨	٩,٣

قائمة المركز المالى للشركة (س)
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ م

	إيضاح	٢٠٠٨ م	٢٠٠٧ م
		جنية مصرى	جنية مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة		٨٠٢,١٨٠	٦٥٩,٠٧١
الأصول المتداولة			
المخزون		٦٤,٤٢٢	٨٦,٥٥٠
الأرصدة المدينة	(٣)	١,٠٠٢,٧٠١	٨٥٣,٤٤١
النقدية بالصندوق ولدى البنوك		١,٣٢٧	٦٨,٣٦٣
		١,٠٦٨,٤٥٠	١,٠٠٨,٣٥٤
اجمالى الأصول		١,٨٧٠,٦٣٠	١,٦٦٤,٤٢٥
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
الأسهم العادية	(٥)	٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠
علاوة الإصدار		٤٨,١٧٨	٤٨,١٧٨
الأرباح المرحلة		٦٥١,٧٢١	٤١٠,٥٩١
		٩٠٩,٨٩٩	٦٦٨,٧٦٩
الالتزامات غير المتداولة			
قروض		١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الالتزامات المتداولة	(٤)	٨٦٠,٧٣١	٨٩٥,٦٥٦
اجمالى حقوق الملكية والالتزامات		١,٨٧٠,٦٣٠	١,٦٦٤,٤٢٥

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م
	جنية مصرى	جنية مصرى
(١) إيرادات المبيعات و الأرباح		
إيرادات المبيعات	٣,٠٩٥,٥٧٨	١,٩٠٩,٠٥١
تكلفة المبيعات	٢,٤٠٢,٦٠٩	١,٤٤١,٩٥٠
مجمل الربح	٦٩٢,٩٦٩	٤٩٧,١٠١
المصروفات الإدارية	٣٣٣,٤٦٦	٢٢٢,٨٧٢
أرباح التشغيل	٣٥٩,٥٠١	٢٧٤,٢٢٩
الاهلاك	١٥١,١٠٧	١٢٠,١٤٧
(٢) صافى المصروفات التمويلية		
الفوائد المدينة على بنوك سحب على المكشوف والقروض الأخرى	٨,١١٥	١١,٩٠٩
الفوائد المدينة على القرض طويل الأجل	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
	١٨,١١٥	٢١,٩٠٩
الفوائد الدائنة على ودائع قصيرة الأجل	٧٤٤	٣,٧٨٢
الصافى	١٧,٣٧١	١٩,١٢٧
(٣) الأرصدة المدينة		
الأرصدة المستحقة خلال عام		
العملاء	٩٠٥,٦٧٩	٨٠٧,٧١٢
الأرصدة المدينة والإيرادات المستحقة	٩٧,٠٢٢	٤٥,٧٢٩
	١,٠٠٢,٧٠١	٨٥٣,٤٤١
(٤) الالتزامات المتداولة		
الموردين	٦٢٧,٠١٨	٥٤٥,٣٤٠
الارصدة الدائنة والإيرادات المؤجلة	٨١,٢٧٩	٢٨٠,٤٦٤
ضرائب الدخل المستحقة	١٠٨,٠٠٠	٣٧,٢٠٠
الضرائب الأخرى	٤٤,٤٢٤	٣٢,٦٥٢
	٨٦٠,٧٢١	٨٩٥,٦٥٦
(٥) رأس المال		
رأس المال المرخص به	١٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠
رأس المال المصدر والمدفوع	٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠
(٦) توزيعات الأرباح المدفوعة	٢٠,٠٠٠	–

٢. الربحية والعائد على رأس المال:

- يمكن استخدام معدل العائد على رأس المال المستخدم بواسطة حملة الأسهم أو مجلس الإدارة لتقييم أداء الإدارة.
- في مثالنا السابق ، حققت الشركة أرباح في عامي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ م وكن هناك زيادة في الأرباح من عام إلى آخر :
  (أ) بنسبة ٥٢% قبل الضرائب .
  (ب) بنسبة ٣٩% بعد الضرائب .
- يعتبر استخدام الأرباح قبل الضرائب كمؤشر أفضل من استخدام الأرباح بعد الضرائب ، وذلك بسبب أنه قد يكون هناك تغيرات غير طبيعية في المعدل الضريبي من عام إلى آخر والتي لا تؤثر على ربحية عمليات المنشأة .
- يجب احتساب مؤشر ربحية آخر وهو الربح قبل الفوائد والضرائب ، ويمثل هذا الرقم ما حققته الشركة قبل سداد الفوائد للدائنين مثل القروض وأوراق الدفع وقروض البنوك متوسطة الأجل والتي سوف تظهر في قائمة المركز المالي ضمن الالتزامات غير المتداولة .

وبالتالي : الربح قبل الفوائد والضرائب يساوي :

(أ) الربح من الأنشطة العادية قبل الضرائب .

وضاف:

(ب) فوائد القروض .

- القوائم المصدرة عالمياً لا تعطي معلومات كافية عن الفوائد الواجب سدادها لتحديد مقدار الفوائد التي تتعلق بالتمويل طويل الأجل ، وسنفترض في مثالنا السابق أن كل الفوائد الواجبة السداد تتعلق بتمويل طويل الأجل(١٨,١١٥ جنيه) .
- وبالتالي يكون الربح قبل الفوائد والضرائب كما يلي :

	٢٠٠٨ م	٢٠٠٧ م
الربح من الأنشطة العادية قبل الضرائب	٣٤٢,١٣٠	٢٢٥,١٠٢
الفوائد	١٨,١١٥	٢١,٩٠٩
الربح قبل الفوائد والضرائب	٣٦٠,٢٤٥	٢٤٧,٠١١

وهذا يشير إلى نمو قدره ٤٦% في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ م .

٢.١ العائد على رأس المال المستخدم :

- من المستحيل تقييم الأرباح أو نمو الربح بدون أن يتم تنسيب الربح إلى مقدار الأموال (رأس المال) التي تم استخدامها لتحقيق تلك الأرباح .
- وبالتالي تعتبر نسبة العائد على رأس المال المستخدم من أهم نسب الربحية والتي تعرض الربح كنسبة من رأس المال المستخدم .

$$\text{العائد على رأس المال المستخدم} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة}} \times ١٠٠\%$$

رأس المال المستخدم = حقوق الملكية + الالتزامات الغير متداولة

أو = إجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة

- والمبدأ المستخدم هنا أنه يجب مقارنة المثل بالمثل ، فإذا كان رأس المال المستخدم هنا يعني رأس المال والاحتياطيات مضافاً إليها الالتزامات طويلة الأجل والقروض ، فإن الربح هنا يعني الربح المحقق من كل هذه الأموال المستثمرة وذلك يتم استخدام الربح قبل خصم الفوائد والضرائب .
- في مثالنا السابق ، رأس المال المستخدم :

٢٠٠٨ م : ١,٨٧٠,٦٣١ جنيه - ٨٦٠,٧٣١ جنيه = ١,٠٠٩,٨٩٩ جنيه.

٢٠٠٧ م : ١,٦٦٤,٤٢٥ جنيه - ٨٩٥,٦٥٦ جنيه = ٧٦٨,٧٦٩ جنيه.

وهذه المبالغ تمثل إجمالي الأصول مطروحاً منها الالتزامات المتداولة في عامي ٢٠٠٨ م ، ٢٠٠٧ م بقائمة المركز المالي .

	٢٠٠٨ م		٢٠٠٧ م	
العائد على رأس المال المستخدم	٣٦٠,٢٤٥	٣٥,٧%	٢٤٧,٠١١	٣٢%
	١,٠٠٩,٨٩٩		٧٦٨,٧٦٩	

ماذا يقول لنا معدل العائد على رأس المال ؟ ماذا يجب أن ننظر إليه ؟ هناك ٣ مقارنات يجب إجراؤها :

(أ) التغير في العائد على رأس المال المستخدم من عام إلى آخر يمكن اختباره ، في المثال السابق هناك تغير في العائد على رأس المال المستخدم بحوالي ٤% عن عام ٢٠٠٧ .

(ب) العائد على رأس المال المستخدم والمحقق بواسطة شركات أخرى ، لو كانت تلك المعلومات متاحة .

(ج) مقارنة العائد على رأس المال المستخدم مع معدلات الاقتراض الموجودة حالياً بالسوق .

i. ماذا ستكون تكلفة الاقتراض الجديد إذا كانت الشركة في حاجة إلى اقتراض إضافي ، وهل تحقق الشركة عائداً على رأس المال يشير إلى قدرة الشركة على تحقيق أرباح لتجعل الاقتراض الجديد ذا منفعة .

ii. هل تحقق الشركة عائداً على رأس المال يشير إلى أن الشركة تحقق قيمة من الأموال التي تقترضها حالياً؟

في المثال السابق ، لو افترضنا أن معدل الفائدة الحالي بالسوق لقرض متوسط الأجل من البنوك حوالي ١٠% ، فإن معدل العائد على رأس المال المستخدم في عام ٢٠٠٨ م والذي بلغ حوالي ٣٦% لا يبدو قليلا مل على العكس يمكن القول بأن معدل العائد على رأس المال المستخدم يعتبر عالياً .

- من السهل إيجاد معدل عائد منخفض على رأس المال من إيجاد معدل عائد مرتفع ، حيث هناك دائماً فرصة أن تكون أصول الشركة طويلة الأجل وبالأخص الأصول الثابتة مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية بقائمة المركز المالي .
- وبالتالي فإن رقم رأس المال المستخدم هو أقل مما يجب ، إذا حققت الشركة معدل عائد على رأس المال المستخدم ٦% بدلاً من ٣٦% فإن هذا العائد يعتبر أقل من معدل فائدة الاقتراض الحالي وبالتالي يعتبر معدل العائد قليلاً جداً وغير مناسب .

٢,٢ العائد على حقوق الملكية :

يعطى العائد على حقوق الملكية رؤية أكثر تحديداً مما يعطيها العائد على رأس المال المستخدم ولكن يتم استخدام نفس المبادئ عند الاحتساب .

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح قبل الضرائب وتوزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق ملكية المساهمين}} \times ١٠٠\%$$

في مثالنا السابق يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية كما يلي :

	٢٠٠٨ م		٢٠٠٧ م	
	٢٦٧,٩٣٠	٢٩,٤%	١٩٣,٨٣٠	٢٩%
	٩٠٩,٨٩٩		٦٦٨,٧٦٩	

ولا يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من النسب واسعة الاستخدام ، وذلك لوجود نسب ومؤشرات أخرى مفيدة تعطى مؤشرات العائد على حقوق الملكية مثل نصيب السهم من الأرباح ، نصيب السهم من التوزيعات، معدل توزيعات الأرباح ومعدل العائد كما سيتم شرح هذه المؤشرات لاحقاً .

٢,٣ تحليل نسب الربحية والعائد أكثر تفصيلاً : النسب الثانوية :

عادةً ما يتم تحليل معدل العائد على رأس المال المستخدم أكثر تفصيلاً لمعرفة لماذا يكون معدل العائد على رأس المال عالياً أو منخفضاً ؟ ، وتماذا يكون أفضل أو أسوأ من العام السابق ؟ هناك عاملان يؤثران في معدل العائد على رأس المال المستخدم وكلاهما يتعلق بإيرادات المبيعات .

(١) هامش (صافي الربح) :

يمكن للشركة أن تحقق صافي ربح عالياً أو منخفضاً على مبيعاتها على سبيل المثال شركة تحقق ٢٥ قرشاً ربحاً من كل جنيه مبيعات ، تحقق عائد على مبيعاتها أكبر من الشركة التي تحقق ربح ١٠ قروش من كل جنيه مبيعات .

(ب) معدل دوران الأصول :

معدل دوران الأصول يقيس مدى كفاءة استخدام أصول المشروع لتحقيق مبيعات على سبيل المثال : إذا كان هناك شركتان لكل منهما رأس مال مستخدم يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وتحقق الشركة (أ) مبيعات ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في العام وتحقق الشركة (ب) مبيعات ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فقط في العام فإن الشركة (أ) تحقق مبيعات أعلى باستخدام نفس مقدار رأس المال المستخدم وهذا يساعد الشركة (أ) على تحقيق معدل عائد على رأس المال أعلى من الشركة (ب) ، ويتم التعبير عن معدل الدوران بـ "عدد مرات" أي أن الأصول تحقق عدد مرات معينة مبيعات سنوية ، في هذا المثال تحقق الشركة (أ) معدل دوران على الأصول قدره ٤ مرات وتحقق الشركة (ب) معدل دوران على الأصول قدره ٢ مرة .

- مجمل الربح ومعدل دوران الاصول معنويا يقرران معدل العائد على رأس المال المستخدم ، وإذا كان معدل العائد على رأس المال المستخدم هو النسبة الاصلية فإن مجمل الربح ومعدل دوران الأصول يعتبران نسب ثانوية ، العلاقة بين النسب الثلاثة يمكن عرضها حسابياً كالتالي :

معدل العائد على رأس المال = نسبة صافي الربح × معدل دوران الأصول

نسبة صافي الربح = الربح قبل الفوائد والضرائب / المبيعات

معدل دوران الأصول = المبيعات / رأس المال المستخدم

في المثال السابق :

(أ) ٢٠٠٨م :

نسبة صافي الربح		معدل دوران الأصول		معدل العائد على رأس المال
٣٦٠,٢٤٥	/	٣,٠٩٥,٥٧٦	=	٣٦٠,٢٤٥
٣,٠٩٥,٥٧٦		١,٠٠٩,٨٩٩		١,٠٠٩,٨٩٩
%١١,٦٤	×	٣,٠٦ مرة	=	%٣٥,٦

(ب) ٢٠٠٧م :

٢٤٧,٠١١		١,٩٠٩,٠٥١		٢٤٧,٠١١
١,٩٠٩,٠٥١	×	٧٦٨,٧٦٩	=	٧٦٨,٧٦٩
%١٢,٩٤	×	٢,٤٨ مرة	=	%٣٢,١

في هذا المثال ، التحسن الذي حدث في معدل العائد على رأس المال المستخدم من عام ٢٠٠٧ م إلى عام ٢٠٠٨ م نتج نتيجة معدل دوران على الأصول أعلى ، وفي الحقيقة أن نسبة صافي الربح انخفض قليلاً ولكن الارتفاع الكبير في معدل دوران الأصول عوض الانخفاض في نسبة صافي الربح .

ومن الجدير بالذكر ، يجب التعليق على تغير إيراد المبيعات من عام إلى آخر . وربما تكون قد لاحظت ارتفاع مبيعات الشركة بنسبة ٥٠% حيث ارتفعت من ١.٩ مليون إلى ٢,٨ مليون جنيه من عام ٢٠٠٧ م إلى عام ٢٠٠٨ م .

٣,٣,١ تحذير بشأن التعليق على نسبة صافي الربح ومعدل دوران الأصول :

من الخطأ التفكير في أن نسبة صافي ربح عال يعتبر شيئاً جيداً ومعدل دوران منخفض هو شيء سيئ ، بصفة عامة ذلك صحيح ولكن يجب الموازنة بين نسبة صافي الربح ومعدل دوران الأصول ولا يمكن النظر لأحدهم دون الآخر .

(أ) هامش ربح مرتفع يعني أن الربح لكل جنيه مبيعات مرتفع ، وهذا يعني أيضاً أن أسعار البيع قد تكون مرتفعة وبالتالي هناك احتمال قوي بانخفاض حجم المبيعات وبالتالي معدل دوران الأصول

(ب) معدل دوران أصول مرتفع يعني أن الشركة تحقق حجم مبيعات مرتفع وقد يعني ذلك أيضاً أن الشركة تحافظ على أسعار بيعها منخفضة وبالتالي هامش ربح منخفض لكل جنيه مبيعات .

يمكن أخذ المثال التالي في الاعتبار:

الشركة (س)		الشركة (ص)	
إيرادات المبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م	إيرادات المبيعات	٤,٠٠٠,٠٠٠ ج.م
رأس المال المستخدم	١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م	رأس المال المستخدم	١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	٢٠٠,٠٠٠ ج.م	الأرباح قبل الفوائد والضرائب	٢٠٠,٠٠٠ ج.م

الأرقام السابقة سوف تعطي النسب المالية التالية:

	الشركة (س)		الشركة (ص)
العائد على رأس المال المستخدم	$= \frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٢٠\%$	العائد على رأس المال المستخدم	$= \frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٢٠\%$
نسبة صافي الربح	$= \frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٢٠\%$	نسبة صافي الربح	$= \frac{٢٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{٤,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٥\%$
معدل دوران الأصول	$= \frac{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ١$	معدل دوران الأصول	$= \frac{٤,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}}{١,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ج.م}} = ٤$

الشركتين تحققان نفس معدل العائد على رأس المال ولكن بطريقتين مختلفتين تماماً . الشركة (أ) تعمل بمعدل دوران أصول منخفض وهامش ربح عال أما الشركة (ب) تقوم بنشاط أكبر ومبيعات أعلى أي معدل دوران أعلى ولكن بهامش ربح أقل . قد تكون الشركة (أ) تتعامل مع طبقات السوق الغنية اما الشركة (ب) قد تكون تتعامل مع طبقات السوق الشعبية .

٢,٤ هامش مجمل الربح ، هامش صافي الربح وتحليل الربحية :

على حسب شكل قائمة الدخل ، يمكنك أن تحسب نسبة هامش مجمل الربح ونسبة هامش صافي الربح ، وانظر إلى هذين المؤشرين مجتمعين يعطي معلومات مفيدة جداً .

على سبيل المثال - افترض أن الشركة لديها قائمة الدخل المختصرة التالية لسنتين متعاقبتين :

	السنة الأولى	السنة الثانية
	جنية مصري	جنية مصري
الإيرادات	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات	٤٢,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مجمل الربح	٢٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
المصروفات	٢١,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
صافي الربح	٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠

بالرغم من أن نسبة صافي الربح لم تتغير في السنتين وتساوي ١٠% إلا أن نسبة مجمل الربح تغيرت كما يلي:

$$\text{في السنة الأولى} \quad \frac{\text{٢٨,٠٠٠ ج م}}{\text{٧٠,٠٠٠ ج م}} = \%٤٠$$

$$\text{و في السنة الثانية} \quad \frac{\text{٤٥,٠٠٠ ج م}}{\text{١٠٠,٠٠٠ ج م}} = \%٤٥$$

نحسن نسبة مجمل الربح لم يؤد إلى تحسن في نسبة صافي الربح. وذلك لأن المصروفات كنسبة مئوية من المبيعات ارتفعت من ٣٠٪ في السنة الأولى إلى ٣٥٪ في السنة الثانية.

٢,٥ التكلفة التاريخية مقابل التكلفة الحالية :

- في هذا الفصل تم مناقشة تفهم القوائم المالية المعدة بناءً على التكلفة التاريخية للحسابات .
- من الجدير مراعاة كيف سوف يختلف التحليل لو كنا نتعامل مع قوائم مالية تم إعدادها بناءً على التكلفة الحالية .
- هناك بعض النقاط سوف تظهر :
  - الأصول غير المتداولة سوف تظهر غالباً بالقيمة العادلة والتي تكون عادةً أعلى من التكلفة التاريخية بعد الاهلاك ، وبالتالي سيكون رأس المال المستخدم أعلى وبالتالي ستكون نسبة معدل العائد على رأس المال المستخدم أقل .
  - استخدام قيمة أعلى للأصول يؤدي إلى قيمة اهلاك أعلى ويؤدي ذلك إلى تخفيض صافي الربح .
  - إذا تم تقييم مخزون أول المدة بالتكلفة الحالية ، فسوف تزيد تكلفة البضاعة المباعة وينخفض صافي الربح .
- بالتالي يمكن أن نرى أن نسبة العائد على رأس المال المستخدم المحسوبة بناءً على حسابات بالتكلفة التاريخية قد تكون أعلى مما يجب .

٢. السيولة ، الرافعة المالية ورأس المال العامل :

البنوك والدائنون الآخرون سوف يكونون مهتمين بالرافعة المالية الخاصة بالشركة .

٢,١ السيولة طويلة الأجل : الديون والرافعة المالية :

نسب الدين تهتم بما على الشركة من ديون مقارنة بحجمها ، وما إذا كانت الشركة تدخل في ديون أكثر أم تحسن حالتها المالية وما إذا كانت لديها ، الدين تقيلة أم خفيفة .

أ - عندما يكون على الشركة اقتراض كبير ، يكون الدائنون والبنوك والمقرضون المحتملون غير راغبين في إعطاء الشركة أموالاً إضافية .

ب - عندما تكون الشركة تحقق عائد متوسط قبل خصم الفوائد والضرائب ويكون لديها أعباء قرض ثقيلة ، سيكون صافي الربح بعد سداد الفوائد والمتبقي لحملة الأسهم قليل جداً ، وإذا ارتفعت أسعار الفائدة أكثر أو اضطرت الشركة الى اقتراض أموال أكثر سوف تتحمل الشركة مصروفات فائدة أعلى من الربح قبل الفوائد والضرائب ، وقد يؤدي ذلك إلى تصفية الشركة في النهاية .

* هناك مبررين كبيرين لماذا يجب أن تكون أعباء الدين للشركة تحت السيطرة ، هناك أربع نسب مالية تحلل هذه النقطة بالذات وهم : نسبة الدين ، الرافعة ، معدل تغطية الفوائد ونسب التدفقات النقدية

٢,٢ نسبة الدين :

نسبة الدين هي نسبة ديون الشركة الإجمالية الى إجمالي الأصول .

أ - **تشمل الأصول** : الأصول غير المتداولة بقيمتها الدفترية بالإضافة على الأصول المتداولة .

ب - **تشمل الديون** : كل الدائنين ، سواء كانت تستحق خلال عام أو بعد أكثر من عام .

يمكن أن نتجاهل الالتزامات طويلة الأجل الأخرى مثل الضرائب المؤجلة .

لا يوجد إرشاد محدد للحد الأقصى المسموح به لنسبة الدين ولكن هناك إرشاد عام باعتبار نسبة الدين التي تبلغ ٥٠% نسبة آمنة . في الحياة العملية هناك شركات كثيرة تعمل بنجاح بالرغم من أن لديها نسبة دين أكثر من ٥٠% ، ولكن يمكن القول بأن نسبة الـ ٥٠% تعتبر مقياسا مساعداً . بالإضافة إلى ذلك إذا كانت نسبة الديون أكثر من ٥٠% وتزداد سوءا ، فان من المفيد النظر بعناية أكثر في موقف نسبة الدين بالشركة .

في الحالة العملية السابقة نسبة الدين هي كما يلي:

	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م
اجمالي الديون / اجمالي الأصول	(٨٦٠,٧٣١ + ١٠٠,٠٠٠) / ١,٨٧٠,٦٣٠	(٨٩٥,١٥٦ + ١٠٠,٠٠٠) / ١,٧٦٤,٢٢٥
	=٥١%	=٦٠%

في هذه الحالة، نسبة الديون تعتبر عالية ، وذلك أساسا بسبب أن الالتزامات المتداولة مرتفعة. ومع ذلك، فقد انخفضت نسبة الدين من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ بين عامي ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨ م ؛ وبالتالي يتضح أن الشركة تحسن موقف ديونها.

٢.٣ نسبة الرافعة المالية:

تهتم هذه النسبة بهيكل رأس المال طويل الأجل للشركة. يمكننا اعتبار الشركة على أنها تتكون من الأصول غير المتداولة وصافي الأصول المتداولة (أي رأس المال العامل، الذي هو الأصول المتداولة مخصوما منها الالتزامات المتداولة)، يجب تمويل هذه الأصول عن طريق رأس المال طويل الأجل للشركة، والذي هو واحد من اثنين من الأشياء :

(أ) رأس المال المصدر الذي يمكن تقسيمه إلى:

١ – أسهم عادية بالإضافة الى عناصر حقوق الملكية الأخرى (على سبيل المثال الاحتياطيات)

٢ – الأسهم الممتازة الغير مستردة (غير عادية).

(ب) الديون طويلة الأجل بما في ذلك الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد

وتصنف عادة الأسهم الممتازة كالتزام غير متداول وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥)، وتدرج أرباح الأسهم الممتازة (المدفوعة أو المستحقة) في تكاليف التمويل في قائمة الدخل.

نسبة الرافعة المالية لرأس المال هي مقياس لنسبة الدين في رأس مال الشركة. يتم قياس ذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض المحملة بفوائد}}{\text{حقوق الملكية + القروض المحملة بفوائد}} \times ١٠٠٪$$

كما هو الحال مع نسبة الدين، ليس هناك حد مطلق لما ينبغي أن تكون عليه نسبة الرافعة المالية. يمكن اعتبار شركة ذات نسبة رافعة مالية أكثر من ٥٠٪ على أنها نسبة مرتفعة (في حين ان النسبة المنخفضة تعني نسبة الرافعة أقل من ٥٠٪).

العديد من الشركات ذات نسبة رافعة مالية عالية، ولكن إذا كانت الشركة ذات نسبة رافعة مالية عالية بدرجة متزايدة ، فمن المرجح أن تواجه صعوبة في استغلال عندما تريد أن تقترض بدرجة أكثر من ذلك، إلا إذا كان من الممكن أن تعزز رأس المال ، إما من خلال الأرباح المحتجزة أو عن طريق إصدار أسهم جديدة.

لاحظ أنه يمكن النظر للرافعة المالية بشكل عكسي ، عن طريق حساب نسبة إجمالي الأصول الممولة من حقوق الملكية، والتي يمكن أن تسمى نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول، يتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة حقوق المساهمين الى الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{حقوق الملكية} - \text{القروض المحملة بفوائد}} \times ١٠٠\%$$

أو

$$= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول مخصوما منها الالتزامات المتداولة}}$$

في مثال الشركة (س)، نجد أن للشركة، على الرغم من وجود نسبة ديون مرتفعة بسبب التزاماتها المتداولة، لديها نسبة رافعة مالية منخفضة. الشركة ليس لديها أسهم ممتازة ودينها الوحيد طويل الأجل هو فقط قرض بفائدة ١٠٪. وبالتالي فان نسبة حقوق الملكية إلى الأصول مرتفعة.

	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م
الرافعة المالية =	١٠٠,٠٠٠ / ١,٠٠٩,٨٩٩	١٠٠,٠٠٠ / ٧٦٨,٧٦٩
	= ١٠%	= ١٣%
نسبة حقوق المساهمين الى الأصول =	٩٠٩,٨٩٩ / ١,٠٠٩,٨٩٩	٦٦٨,٧٦٩ / ٧٦٨,٧٦٩
	= ٩٠%	= ٨٧%

كما نرى، فإن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول هي مرآيا عكسية من الرافعة المالية.

٢,٤ الآثار المترتبة على ارتفاع أو انخفاض الرافعة المالية

ذكرنا في وقت سابق أن "الرافعة المالية هي، من بين أمور أخرى، محاولة لتحديد درجة المخاطرة التي ينطوي عليها امتلاك أسهم في شركة، والمخاطر سواء كانت من حيث قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة العمل ومن حيث توزيعات الأرباح العادية المتوقعة من الشركة. المشكلة مع شركة ذات نسبة رافعة مالية مرتفعة هي أنها بحكم التعريف لديها الكثير من الديون.

يحمل الدين عموما فائدة ثابتة (أو معدل ثابت من الأرباح إذا كان في شكل أسهم ممتازة)، وهناك بالتالي مبلغ محدد (وكبير) واجب سداده من الأرباح لحاملي الديون قبل الوصول إلى النقطة المتاحة لتوزيعها على أصحاب الأسهم. ربما تصبح المخاطرة أكثر وضوحا بالاستعانة بالمثال التالي:

	الشركة (س)	الشركة (ص)	الشركة (ع)
	(٠٠٠) ج م	(٠٠٠) ج م	(٠٠٠) ج م
الأسهم العادية	٦٠٠	٤٠٠	٣٠٠
الأرباح المرحلة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
احتياطي إعادة التقييم	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٩٠٠	٧٠٠	٦٠٠
الأسهم الممتازة (قابلة للاسترداد) (٦%)	-	-	١٠٠
قرض (١٠%)	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠
رأس المال المستخدم	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
نسبة الرافعة المالية	%١٠	%٣٠	%٤٠
نسبة حقوق الملكية للأصول	%٩٠	%٧٠	%٦٠

بافتراض ان كل شركة تحقق ربحا قبل خصم الضرائب والفوائد بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى وتسوية الضريبة على أرباح الشركات هو ٣٠٪. والمبالغ المتاحة للتوزيع على المساهمين على النحو التالى:

	الشركة (س)	الشركة (ص)	الشركة (ع)
	(٠٠٠) ج م	(٠٠٠) ج م	(٠٠٠) ج م
الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد	٥٠	٥٠	٥٠
الفوائد / توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة	(١٠)	(٣٠)	(٣٦)
الأرباح الخاضعة للضرائب	٤٠	٢٠	١٤
الضريبة (٣٠%)	١٢	٦	٤
أرباح الفترة	٢٨	١٤	١٠

إذا كان الربح قبل الفوائد والضرائب فى السنة التالية يبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى فان المبالغ المتاحة لحملة الأسهم العادية تصبح كما يلي:

	الشركة (س)	الشركة (ص)	الشركة (ع)
	(٠٠٠) ج م	(٠٠٠) ج م	(٠٠٠) ج م
الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد	٤٠	٤٠	٤٠
الفوائد / توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة	١٠	٣٠	٣٦
الأرباح الخاضعة للضرائب	٣٠	١٠	٤
الضريبة (٣٠%)	٩	٣	١
أرباح الفترة	٢١	٧	٣

لاحظ الآتي

نسبة الرافعة المالية	%١٠	%٣٠	%٤٠
نسبة حقوق الملكية للأصول	%٩٠	%٧٠	%٦٠
التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب	%٢٠-	%٢٠-	%٢٠-
التغير في المبالغ المتاحة للتوزيع على المساهمين	%٢٥-	%٥٠-	%٨٧,٥-

كلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية، كلما ازداد خطر أن التمويل سوف يكون متاح للتوزيع كأرباح على حملة الأسهم العادية (إن وجد شيء).

بعرض المثال بوضوح هذه الحقيقة : كلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية كلما كان التغيير في الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية كبير عند حدوث اى تغيير في الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد.

العلاقة بالمثل عند زيادة الأرباح، إذا ارتفع الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة ٢٠٪ ، فستجد ان التغيير في الربح المتاح لحملة الأسهم العادية سيكون اكبر كلما زادت نسبة الرافعة المالية.

هذا يعني أنه سيكون هناك تقلبات كبيرة في الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وبالتالي تقلبات كبيرة في توزيعات أرباح الأسهم المدفوعة لهؤلاء المساهمين إذا كانت نسبة الرافعة المالية عالية.

وهذا هو الخطر : قد تتحسن النتائج أو قد تسوء بشكل كبير جدا رغم ان التغيير في الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد لم يتغير بشكل كبير.

٣,٥ تغطية الفوائد :

نسبة تغطية الفائدة تبين ما إذا كانت الشركة تحقق أرباح كافية قبل خصم الضرائب والفوائد لدفع تكاليف الفائدة بسهولة، أو ما إذا كانت تكاليف الفائدة مرتفعة بالنسبة لحجم أرباحها، وبالتالي فان التراجع في مستوى الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد عندئذ يكون له تأثير كبير على الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية.

$$\textbf{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\textbf{الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد}}{\textbf{الفوائد التمويلية}}$$

عندما تكون نسبة تغطية الفائدة هي مرتين أو أقل تكون منخفضة، ويجب أن تتجاوز ٣ مرات قبل اعتبار تكلفة الفائدة على الشركة ضمن الحدود المقبولة.

بالتوجه أولا الى المثال الخاص بالشركات (س)، (ص)، و (ع) فان نسبة تغطية الفائدة كما يلي:

	الشركة (س)	الشركة (ص)	الشركة (ع)
(أ) الأرباح قبل الفوائد و الضرائب - ٥٠,٠٠٠ ج م	٥٠,٠٠٠ ج م	٥٠,٠٠٠ ج م	٥٠,٠٠٠ ج م
	١٠,٠٠٠ ج م	٣٠,٠٠٠ ج م	٣٠,٠٠٠ ج م
	٥ أمثال	١,٦٧ أمثال	١,٦٧ أمثال
(ب) الأرباح قبل الفوائد و الضرائب - ٤٠,٠٠٠ ج م	٤٠,٠٠٠ ج م	٤٠,٠٠٠ ج م	٤٠,٠٠٠ ج م
	١٠,٠٠٠ ج م	٣٠,٠٠٠ ج م	٣٠,٠٠٠ ج م
	٤ أمثال	١,٣٣ أمثال	١,٣٣ أمثال

معدل تغطية الفوائد بالنسبة للشركة (ص) و الشركة (ع) منخفض وهذا يعتبر تحذير لحملة الأسهم العادية بأن تصيبهم في الأرباح يتأرجح بدرجة كبيرة (كنسبة) بالنسبة للتغير (حتى ولو بدرجة طفيفة) في الأرباح قبل الفوائد و الضرائب.

سؤال (نسبة تغطية الفوائد)

بالرجوع إلى المثال ٢,٢، ما هي نسبة تغطية الفوائد للشركة (س) ؟

ينبغي اتخاذ الفائدة الإجمالية، من إيضاحات القوائم المالية، وليس الصافي بعد خصم إيرادات الفائدة كما هو موضح في قائمة الدخل.

	٢٠٠٨ م	٢٠٠٧ م
الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد / الفوائد الدائنة	٣٦٠,٢٤٥ / ١٨,١١٥	٢٤٧,٠١١ / ٢١,٩٠٩
	= ٢٠ مرة	~ ١١ مرة

الشركة لديها نسبة تغطية للفوائد أكثر من كافيه. وبالنظر إلى انخفاض نسبة الرافعة المالية للشركة، فهذا ليس من المستغرب وبالتالي في النهاية نحصل على صورة للشركة كأنها شركة لا يبدو لديها مشكلة في سداد الديون، على الرغم من ارتفاع (بشكل متناقص) نسبة الدين.

٣,٦ نسبة التدفق النقدي:

نسبة التدفق النقدي هي نسبة صافي التدفقات النقدية الواردة للشركة إلى إجمالي ديونها.

أ- صافي التدفقات النقدية الواردة للشركة هي المبالغ النقدية الناتجة للنشاط من عمليات التشغيل. ويمكن الحصول على المبلغ الدقيق لصافي التدفق النقدي من قائمة التدفقات النقدية.

ب- اجمالي الديون هي الديون قصيرة وطويلة الأجل، بما في ذلك المخصصات. ويمكن التمييز بين الديون المستحقة خلال سنة واحدة والديون الأخرى والمخصصات.

من الواضح أن الشركة تحتاج إلى كسب ما يكفي من المال من عمليات التشغيل لتكون قادرة على سداد الديون المتوقعة والارتباطات المستقبلية، ونسبة التدفقات النقدية، والتغيرات في نمية التدفقات النقدية من سنة إلى أخرى، توفر مؤشرا مفيدا عن الموقف النقدي للشركة.

٣.٧ القدرة على سداد الديون والسيولة على المدى القصير:

تعتبر الربحية بالطبع جانبا هاما من جوانب أداء الشركة ونسبة الرافعة المالية تعتبر جانبا آخر، ومع ذلك، كلاهما لا يتناول بشكل مباشر مسألة أساسية وهي السيولة .

السيولة هي كمية النقدية التي يمكن للشركة الحصول عليها على وجه السرعة لسداد ديونها (وربما لتلبية مطالبات أخرى غير متوقعة للسداد النقدي أيضا).

الأوعية السائلة تتكون من:

(أ) النقدية .

(ب) الاستثمارات قصيرة الأجل والتي لها سوق نشط .

(ج) الودائع لأجل ثابت مع البنوك أو مؤسسات مالية أخرى، على سبيل المثال، الودائع ذات العائد المرتفع لمدة ستة أشهر مع البنك .

(د) المدينون التجاريون (لأنهم سوف يقومون بسداد ما هو مستحق في غضون فترة قصيرة معقولة من الوقت).

(هـ) الكمبيالات (لأنها مثل المدينون التجاريون، فهي تمثل مبالغ نقدية من المقرر أن ترد خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن).

وخلاصة القول، الأصول السائلة هي الأصول المتداولة والتي سيتم أو يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة، والنقدية نفسها.

هناك تعريفين شائعين للأصول السائلة وهما:

(أ) جميع الأصول المتداولة دون استثناء.

(ب) جميع الأصول المتداولة باستثناء المخزون.

يمكن لشركة الحصول على الأصول السائلة من مصادر أخرى غير المبيعات من السلع والخدمات، مثل إصدار أسهم في مقابل نقدية، الحصول على قرض جديد أو بيع الأصول غير المتداولة. ولكن لا يمكن للشركة أن تعتمد على هذه الطرق في جميع الأوقات، وبشكل عام، فإن الحصول على الأوعية السائلة يكون بالاعتماد على تحقيق إيرادات من المبيعات والأرباح. وحتى مع ذلك، فإن الأرباح لا تؤدي دائما إلى زيادة في السيولة. وهذا بشكل أساسي يرجع الى أن الأموال الناتجة من عملية المتاجرة ربما استثمرت في أصول غير المتداولة أو دفعت كأرباح وقت تحققها.

السبب في احتياج الشركة للأصول السائلة هو القدرة على سداد ديونها عند استحقاقها.

تتم المدفوعات باستمرار لمصروفات التشغيل والتكاليف الأخرى، وبالتالي فهناك دورة نقدية من الأنشطة التجارية للمقبوضات النقدية المتدفقة من المبيعات والمدفوعات النقدية لتغطية النفقات.

٢.٨ دورة النقدية:

لمساعدتك على فهم سبب الحاجة من المفيد أن تبدأ مع شرح موجز لدورة النقدية.

دورة النقدية تصف التدفق النقدي من و إلى النشاط مرة أخرى كنتيجة للعمليات التجارية العادية.

تستخدم النقدية لسداد المشتريات، الأجور والمرتبات وغيرها من النفقات، على الرغم من امكانية تأجيل المدفوعات من خلال استخدام بعض فترات الائتمان الممنوحة. يمكن للنشاط الاحتفاظ بالمخزون لفترة من الوقت ثم بيعه. سوف يتم استعادة النقدية من خلال المبيعات، على الرغم من أن العملاء قد تؤجل سداد مديونياتهم نتيجة استخدام فترات الائتمان.

النقاط الرئيسية حول دورة النقدية هي كما يلي:

(أ) توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاط لا يتزامن مع وقت حدوث المبيعات وتكاليف المبيعات. يمكن تأجيل التدفقات النقدية الخارجة من خلال استخدام الائتمان. يمكن أن تتأخر التدفقات النقدية الواردة للنشاط من خلال وجود ارصدة للمدينين.

(ب) الوقت بين إجراء عمليتي الشراء والبيع قد يؤثر أيضا على التدفقات النقدية. إذا تم الاحتفاظ بالمخزون لفترة طويلة، فان الوقت بين سداد النقدية مقابل المخزون ووقت التحصيلات النقدية من عملية البيع سيكون طويلا أيضا.

(ج) الاحتفاظ بالمخزون ووجود أرصدة مدينة مستحقة يمكن بالتالي أن ينظر إليهما على أنهما سببين لتأخير التحصيلات النقدية. طريقة أخرى لقول هذا هي أنه إذا كانت الشركة تستثمر في رأس المال العامل، فان موقفها النقدي سوف يظهر انخفاض مماثل.

(د) وبالمثل، استخدام الائتمان الممنوح من الدائنين هو السبب في تأجيل المدفوعات النقدية. موقف سيولة الشركة يزداد سوءا عندما يتوجب عليها السداد للموردين، إلا إذا كان يمكنها الحصول على المزيد من النقدية من خلال المبيعات والأرصدة المدينة في هذه الأثناء.

تستخدم نسب السيولة ونسب معدل دوران رأس المال العامل لاختبار السيولة للشركة، بطول دورة النقدية، والاستثمار في رأس المال العامل.

٢.٩ نسب السيولة: نسبة التداول ونسبة التداول السريع:

الاختبار القياسي لمستوى السيولة هو نسبة التداول. ويمكن الحصول على ذلك من قائمة المركز المالي.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

والفكرة وراء ذلك هو أن الشركة ينبغي أن يكون لديها الأصول المتداولة الكافية و التي تبشر بإمكانية تحصيل "النقدية في المستقبل" لتلبية تعيداتها المستقبلية لتسديد الالتزامات المتداولة. من الطبيعي توقع نسبة تزيد على ١. خلاف ذلك، يكون هناك احتمال أن الشركة لن تكون قادرة على سداد ديونها في الوقت المحدد. في الواقع العملي، ينبغي أن يتوقع نسبة مريحة تزيد على ١، ولكن ما هو مريح يختلف بين أنواع الشركات المختلفة.
الشركات ليست لديها القدرة على تحويل كل ما لديها من الأصول المتداولة إلى نقدية بسرعة كبيرة. في الممارسة العملية، فإن بعض شركات التصنيع تحتفظ بكميات كبيرة من مخزون المواد الخام، والتي يجب أن تستخدم في إنتاج مخزون السلع النهائية. قد يتم تخزين هذه السلع لفترة طويلة، أو بيعها بأجل طويل. في هذه الشركات، حيث يكون معدل دوران المخزون بطيء، معظم المخزون يكون غير قابل للتحويل إلى أصل سائل بصوره سهلة، وذلك لأن دورة النقدية تكون طويلة. لهذه الأسباب، يتم حساب نسبة سيولة إضافية، والمعروفة باسم نسبة السيولة السريعة أو اختبار السيولة السريعة.

يتم حساب نسبة السيولة السريعة أو اختبار السيولة السريعة على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة مخصوما منها المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة بشكل مثالي على الأقل ١ للشركات ذات معدل دوران مخزون بطيء، بالنسبة للشركات ذات معدل دوران مخزون سريع، يمكن أن تكون نسبة السيولة السريعة مريحة رغم انها أقل من ١ وذلك دون أن تكون لدي الشركة مشكلة في التدفق النقدي.
تقدم كلا من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة مؤشرا على موقف سيولة الشركة، ولكن لا ينبغي أن تفسر الأرقام المطلقة بشكل حرفي تام . نظريا ، تكون نسبة التداول المقبولة هي ١,٥ ونسبة السيولة السريعة المقبولة هي ٨.٠ ولكن يجب استخدام ذلك كدليل استرشادي فقط ، و ذلك لان أنشطة مختلفة تعمل بطرق مختلفة جدا. على سبيل المثال، مجموعة سوبر ماركت قد تكون لديها نسبه تداول ٢,٥، ونسبة السيولة

السريعة ٠,١٧ . محلات السوبر ماركت لها أرصدة عملاء منخفضة (الناس لا تقوم بشراء البقالة بالأجل)، والنقدية منخفضة (الإدارة النقدية الجيدة)، وأرصدة مخزون متوسطة (أرصدة مخزون مرتفعة ولكن معدل دوران سريع، ولا سيما في ضوء التلف) وأرصدة دائنة عالية جدا.

مقارنة هذا مع شركات تصنيع وتجارة التجزئة، كانت نسبة تداول ١,٤٤ ونسبة سيولة سريعة ٠,٠٣. هذه الشركات تعمل مع نسب سيولة أقرب إلى المعيارية.

المفهوم هو اتجاه هذه النسب بحيث يمكن للمرء التأكد بسهولة ما إذا كانت السيولة تتحسن أو تتدهور. إذا كان السوبر ماركت قام بتداول تجاري خلال السنوات العشرة الماضية (بنجاح كبير) مع نسبة تداول ٠,٥٢ و نسبة سيولة سريعة ٠,١٧ و بالتالي يمكن أن يفترض أن الشركة يمكن أن تستمر في النشاط مع هذه المستويات من السيولة. وإذا كانت نسبة التداول في العام التالي قد انخفضت إلى ٠,٣٨ ونسبة التداول السريع إلى ٠,٠٩، فمن ثم لابد إجراء مزيد من التحقيق في موقف السيولة المناسب. ذلك الموقف النسبي هو الآن أكثر أهمية من الأرقام المطلقة.

لا يجب أن ننسى الوجه الآخر للعملة أيضا، حيث يمكن الحصول على نسبة تداول ونسبة سيولة سريعة أكبر مما يجب أن تكون، فقد تكون الشركة لديها كميات كبيرة من المخزون وأرصدة العملاء ، وبالتالي يعتبر ذلك ربط لمزيد من الأموال في النشاط اكثر مما يحتاج إليه. يشير ذلك إلى سوء إدارة أرصدة العملاء (الائتمان) أو المخزون من قبل الشركة.

٣,١٠ نسب الكفاءة: الرقابة على المخزون وأرصدة العملاء

فترة التحصيل لأرصدة العملاء :هي مقياس تقريبي لمتوسط الوقت الذي يستغرقه عملاء الشركة لسداد ما هو مستحق . ويحسب متوسط فترة التحصيل لأرصدة العملاء على النحو التالي:

$$\frac{\text{أرصدة العملاء}}{\text{المبيعات}} \times ٣٦٥ \text{ يوم}$$

ينبغي أن يؤخذ رقم المبيعات كما هو ظاهر في قائمة الدخل، مع ملاحظة أنه ينبغي استبعاد البيع النقدي – هذه النسبة تستخدم فقط المبيعات الأجلة.

تقدير متوسط فترة التحصيل لأرصدة العملاء هو تقريبي فقط بسبب :

(أ) قيمة المستحقات في قائمة المركز المالي قد تكون مرتفعة بشكل غير طبيعي أو منخفضة بالمقارنة مع المستوى الطبيعي لدي الشركة عادة.

(ب) مبلغ إيرادات المبيعات في قائمة الدخل صافي من الضرائب على المبيعات، ولكن المستحقات في قائمة المركز المالي تشمل الضريبة على المبيعات . نحن لا نقارن بدقة مثل مع مثل.

عادة ما تكون المبيعات قد تمت بشروط الائتمان العادية للسداد في خلال ٣٠ يوما. اذا زادت فترة التحصيل عن هذا المعدل بدرجة كبيرة ستكون مثلا على سوء إدارة أموال النشاط. ومع ذلك، يجب أن تسمح بعض الشركات بشروط ائتمان سخية لكسب العملاء.

اتجاه متوسط فترة التحصيل لأرصدة العملاء مع مرور الوقت ربما يكون أفضل دليل. إذا كانت فترة التحصيل في تزايد عاما بعد عام، فهذا يدل على سوء التحكم في إدارة الائتمان (وبالتالي يحتمل أن تكون الشركة تدار بشكل سيئ).

٢,١١ فترة تحصيل أرصدة العملاء:

باستخدام نفس أنواع نشاط الشركات كمثال، فإن فترة التحصيل لكل شركة هي كما يلي:

نشاط الشركة	العملاء التجاريون ÷ ٣٦٥ / المبيعات	فترة التحصيل	السنة السابقة	فترة التحصيل
سوبر ماركت	٤,٠١٦ الف ج م × ٣٦٥ / ٢٨٤,٩٨٦ الف ج م	٦,٤ يوم	٣,٩٧٧ الف ج م × ٣٦٥ / ٢٩٠,٩٩٨ الف ج م	٥ يوم
نشاط صناعي	٤٥٨,٣ مليون ج م × ٣٦٥ / ٢,٠٥٩,٥ مليون ج م	٨١,٢ يوم	٢٧٢,٤ مليون ج م × ٣٦٥ / ١,٢٧٤,٢ مليون ج م	٧٨ يوم
تكرير السكر و بائع	٣١٤,٤ مليون ج م × ٣٦٥ / ٣,٨١٧,٣ مليون ج م	٢٩,٣ يوم	٢٨٧ مليون ج م × ٣٦٥ / ٣,٣٦٦,٣ مليون ج م	٣١,١ يوم

الاختلاف في فترة التحصيل يعكس الاختلافات بين أنواع الأعمال. محلات السوبر ماركت يكون لديها أرصدة العملاء التجاريين قليلة ، في حين أن شركات التصنيع لديها أكثر من ذلك بكثير. فترات التحصيل تعتبر ثابتة إلى حد ما عن السنة السابقة لجميع الشركات الثلاث.

٢,١٢ فترة دوران المخزون :

نسبة مالية أخرى تستحق الاحتساب هي فترة دوران المخزون. هذا رقم آخر تقديري، يمكن الحصول عليها من الحسابات المنشورة، وهي تدل على متوسط عدد الأيام التي يتم الاحتفاظ خلالها ببنود المخزون. كما هو الحال مع متوسط فترة تحصيل أرصدة العملاء، فإنها ليست سوى رقم تقديري تقريبي، ولكن هي نسبة موثوقة بما فيه الكفاية لمقارنة التغييرات على أساس سنوي.

يتم حسابها كما يلي :

$$\frac{\text{المخزون}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times ٣٦٥ \text{ يوم}$$

هي مقياس آخر لمدى قوة إدارة النشاط. إطالة فترة دوران المخزون من سنة إلى أخرى يشير إلى:

١ - تباطؤ في تداول النشاط، أو

٢ تراكم في مستويات المخزون، مما يشير إلى أن الاستثمارات في المخزون أصبحت مفرطة . عموما كلما كان دوران المخزون أعلى فان ذلك أفضل، بمعنى كلما قلت فترة دوران المخزون كلما كان أفضل، ولكن العديد من جوانب سياسة الاحتفاظ بالمخزون يجب أن تكون متوازنة:

١- فترة تنفيذ أوامر الشراء.

٢- التقلبات الموسمية في الطلب.

٣- أوجه الاستخدام البديلة للمستودعات و المخازن.

٤- الخصومات عند الشراء بكميات كبيرة.

٥- درجة تعرض بنود المخزون للتقادم و التلف.

يفترض إذا أضفنا معا فترة دوران المخزون وفترة تحصيل ارصدة العملاء، يعطينا هذا مؤشرا على مدى سرعة تحويل المخزون إلى نقدية ، كلا من فترة تحصيل أرصدة العملاء و فترة دوران المخزون تعطي لنا دليل آخر على سيولة الشركة.

٣.١٣ مثال على فترة معدل دوران المخزون:

فترات معدل دوران المخزون المقدرة لسوبر ماركت هي كما يلي:

	فترة دوران المخزون		
الشركة	$\frac{\text{المخزون}}{\text{تكلفة المبيعات}}$	× ٣٦٥	العام السابق
السوبر ماركت	$\frac{٣٦٥ \times ١٥,٥٥٤}{٢٥٤,٥٧١}$ = ٢٢,٣ يوم		$\frac{٣٦٥ \times ١٤,٠٩٤}{٢٦١,٣٦٨}$ × ٣٦٥ = ١٩,٧ يوم

يتم حسابها باستخدام المعادلة التالية : الأرصدة الدائنة للموردين / المشتريات × ٣٦٥ يوم

من النادر أن تجد إيضاح عن المشتريات في القوائم المالية المنشورة وبالتالي فان تكلفة المبيعات بمثابة تقريب. فترة السداد عادة ما تساعد على تقييم سيولة الشركة،عندما تزيد فهذا غالبا ما يكون إما علامة على قصر التمويل طويل الاجل او سوء إدارة للأصول المتداولة، مما يؤدى إلى اللجوء إلى زيادة استخدام الائتمان الممنوح من الموردين، وزيادة السحب على المكشوف لدى البنوك، وهكذا.

سؤال: (السيولة ورأس المال العامل)

احسب نسب السيولة و نسب رأس المال العامل من واقع حسابات شركة (ص)، والتى تقدم خدمات دعم (تنظيف وغيرها) للعملاء في جميع أنحاء العالم. ما هو تعليقك على نتائج هذه النسب.

	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م
	مليون جنيه مصرى	مليون جنيه مصرى
إيرادات المبيعات	٢,١٧٦,٢	٢,٣٤٤,٨
تكلفة المبيعات	١,٦٥٩	١,٧٣١,٥
مجمل الربح	٥١٧,٢	٦١٣,٢
الأصول المتداولة		
المخزون	٤٢,٧	٧٨
عملاء و أرصدة مدينة (إيضاح ١)	٣٧٨,٩	٤٣١,٤
النقدية و الودائع قصيرة الأجل	٢٠٥,٢	١٤٥
إجمالى الأصول المتداولة	٦٢٦,٨	٦٥٤,٤
الالتزامات المتداولة		
القروض و بنوك سحب على المكشوف	٣٢,٤	٨١,١
ضرائب الدخل	٦٧,٨	٧٦,٧
الاستحقاقات	١١,٧	١٧,٢
موردون و أرصدة دائنة (إيضاح ٢)	٤٨٧,٢	٤٦٧,٢
إجمالى الالتزامات المتداولة	٥٩٩,١	٦٤٢,٢
صافى الأصول المتداولة	٢٧,٧	١٢,٢
الإيضاحات		
١ **عملاء تجاريون**	٢٩٥,٢	٣٣٥,٥
٢ **موردون**	١٩٠,٨	١٨٨,١

الإجابة:

	٢٠٠٢م		٢٠٠٦م	
نسبة التداول	$\frac{٦٢٦,٨}{٥٩٩,١}$	= ١,٠٥ مرة	$\frac{٦٥٤,٤}{٦٤٢,٢}$	= ١,٠٢ مرة
نسبة التداول السريع	$\frac{٥٨٤,١}{٥٩٩,١}$	= ٠,٩٧ مرة	$\frac{٥٧٦,٤}{٦٤٢,٢}$	= ٠,٩٠ مرة
فترة تحصيل أرصدة العملاء	$\frac{٢٩٥,٢}{٢,١٧٦,٢}$ × ٣٦٥	= ٤٩,٥ يوم	$\frac{٣٣٥,٥}{٢,٣٤٤,٨}$ × ٣٦٥	= ٥٢,٢ يوم
فترة معدل دوران المخزون	$\frac{٤٢,٧}{١,٦٥٩}$ × ٣٦٥	= ٩,٤ يوم	$\frac{٧٨}{١,٧٣١,٥}$ × ٣٦٥	= ١٦,٤ يوم
فترة سداد أرصدة الموردين	$\frac{١٩٠,٨}{١,٦٥٩}$ × ٣٦٥	= ٤٢ يوم	$\frac{١٨٨,١}{١,٧٣١,٥}$ × ٣٦٥	= ٤٠ يوم

نسبة التداول الخاصة بالشركة هي أقل قليلا من المتوسط لكن نسبة التداول السريع تعد أفضل من المتوسط وأقل القليل جدا من نسبة التداول. هذا يشير إلى أن مستويات المخزون تخضع للرقابة الصارمة، والتي عززتها فترة قصيرة لمعدل دوران المخزون. يبدو أن رأس المال العامل يدار بشكل محكم ، لتجنب ضعف السيولة التي يمكن أن تسببها فترة طويلة لتحصيل أرصدة العملاء وأرصدة الموردين عالية نسبيا .

الشركة في المثال هي شركة خدمية وبالتالي فمن المتوقع أن مستويات المخزون منخفضة جدا و فترة معدل دوران المخزون قصيرة جدا. التشابه في فترة تحصيل أرصدة العملاء و فترة سداد أرصدة الموردين يعني ان الشركة تقوم بتعزيز التأخير في تحصيل المستحقات إلى الموردين.

سؤال:

(دورة التشغيل)

أ- **احسب دوره التشغيل للشركة(س) للعام ٢٠٠٢ بناء على البيانات التالية:**

	جنية مصري
المخزون : مواد خام	١٥٠,٠٠٠
إنتاج تحت التشغيل	٦٠,٠٠٠
منتج تام	٢٠٠,٠٠٠
المشتريات	٥٠٠,٠٠٠

أرصدة العملاء	٢٣٠,٠٠٠
الموردين	١٢٠,٠٠٠
المبيعات	٩٠٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات	٧٥٠,٠٠٠

ب- اذكر الخطوات التي يمكن إتباعها لتحسين دورة التشغيل.

الإجابة:

أ- دورة التشغيل يمكن حسابها كما يلي :

فترة دوران المخزون = **اجمالى أرصدة المخزون فى نهاية العام / تكلفة المبيعات × ٣٦٥**

يضاف

فترة تحصيل أرصدة العملاء = **اجمالى أرصدة العملاء فى نهاية العام / المبيعات × ٣٦٥**

يخصم

فترة سداد أرصدة الموردين = **اجمالى أرصدة الموردين فى نهاية العام / المشتريات × ٣٦٥**

اجمالى أرصدة المخزون في نهاية العام (ج م)	٤١٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات (ج م)	٧٥٠,٠٠٠
فترة دوران المخزون	١٩٩,٥ يوم
اجمالى أرصدة العملاء في نهاية العام (ح م)	٢٣٠,٠٠٠
المبيعات	٩٠٠,٠٠٠
فترة تحصيل أرصدة العملاء	٩٣,٣ يوم
اجمالى أرصدة الموردين فى نهاية العام	١٢٠,٠٠٠
المشتريات	٥٠٠,٠٠٠
فترة سداد أرصدة الموردين	٨٧,٦ يوم
عدة دورة التشغيل (١٩٩,٥ + ٩٣,٣ - ٨٧,٦)	٢٠٥,٢ يوم

ب- الخطوات التي ينبغي أن تتبع لتقليل مدة دورة التشغيل تتضمن ما يلي:

١- خفض فترة دوران المخزون من المواد الخام.

٢- تقليص الوقت اللازم لإنتاج السلع، لكن يجب على الشركة ضمان عدم التضحية بالجودة نتيجة لتسريع عملية الإنتاج.

(٣) زيادة فترة الائتمان المأخوذة من الموردين. فترة الائتمان الممنوحة للشركة من الموردين تعدو طويلة حيث أنها ٣ أشهر ومن المحتمل عدم زيادتها لأن الشركة قد تفقد خصومات الدفع الفوري.

٤- تخفيض فترة دوران مخزون السلع التامة.

(٥) تخفيض فترة تحصيل أرصدة العملاء. يجب تقييم التكاليف الإدارية اللازمة لتسريع عملية التحصيل وتأثير الحد من فترة الائتمان المسموح به على المبيعات. لكن فترة الائتمان تعدو بالفعل طويلة جدا وفقا لمعايير معظم الصناعات. قد يكون تم السماح بتلك الشروط الائتمانية لتأمين إبرام عقود مبالغ كبيرة قليلا.

٤. نسب استثمار المساهمين:

هي النسب التي تساعد المساهمين الحاليين والمستثمرين الآخرين على تقييم قيمة ونوعية الاستثمار في الأسهم العادية للشركة وهي:

(أ) ربحية السهم.

(ب) توزيعات الأرباح/ السهم.

(ج) تغطية توزيعات الأرباح.

(د) السعر / ربحية السهم.

(هـ) نسبة الربح الموزع إلى السعر.

قيمة الاستثمار في الأسهم العادية في الشركات المدرجة في البورصة هي القيمة السوقية، ولذلك نسب الاستثمار يجب أن تراعي ليس فقط المعلومات في قوائم الشركة المنشورة، ولكن أيضا السعر الحالي، وسيتم احتساب النسبة الرابعة والخامسة باستخدام سعر السهم.

٤.١ ربحية السهم (نصيب السهم من الارباح)

من الممكن حساب العائد المتوفى على كل سهم عادي ، هذا هو نصيب السهم من الأرباح. ربحية السهم هو مقدار نصيب السهم من صافي الربح للفترة.

٤.٢ توزيعات الأرباح لسهم ومعدل تغطية توزيعات الأرباح:

الأرباح الموزعة للسهم بالجنيه لا تحتاج إلى تفسير ، وبوضوح فهي عنصر له بعض الاهتمام من المساهمين.

$$\text{معدل تغطية توزيعات الأرباح} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح}}{\text{توزيعات الأرباح للسهم (العادي)}}$$

تدل هذه النسبة على نسبة الجزء الذي تم توزيعه من أرباح العام والنسبة التي سيتم الاحتفاظ بها لتمويل نمو النشاط في المستقبل. معدل تغطية توزيعات الأرباح ٢ مرة يشير إلى أن الشركة قد سددت ٥٠٪ من

أرباحها العائلة للتوزيع كتوزيعات أرباح، واحتفظت بنسبة ٥٠٪ في النشاط للمساعدة في تمويل العمليات المستقبلية. الأرباح المحتجزة مصدرا مهما للتمويل في المستقبل بالنسبة لمعظم الشركات، ولذلك فان معدل تغطية توزيعات الأرباح يمكن ان يكون في بعض الحالات عاليا جدا.

عندما يحدث تغير هام في معدل تغطية توزيعات الأرباح من سنة إلى أخرى، قد يكون من المفيد النظر فيه عن كثب. على سبيل المثال، إذا كان معدل تغطية توزيعات الأرباح للشركة قد انخفض بشكل حاد بين سنة والسنة التالية، يمكن أن يكون ذلك بسبب أن أرباحها قد انخفضت، ولكن الإدارة ترغب في دفع ما لا يقل عن نفس القدر من الأرباح كما هو الحال في العام السابق، وذلك لتبقي توقعات المساهمين بالارتياح.

٤,٣ السعر / ربحية السهم:

نسبة (السعر / ربحية السهم) هي نسبة سعر سهم الشركة الحالي إلى ربح للسهم .

إذا كانت نسبة (السعر / ربحية السهم) مرتفعة، فذلك يؤدي إلى الثقة القوية للمساهمين في الشركة وستقبلها، على سبيل المثال: الثقة في نمو الأرباح، إما انخفاض نسبة (السعر / ربحية السهم) يشير إلى انخفاض تلك الثقة.

يمكن مقارنة نسبة (السعر / ربحية السهم) لشركة واحدة مع تلك النسبة لأي من:

- الشركات الأخرى في نفس القطاع الصناعي.
- الشركات الأخرى بشكل عام.

وغالبا ما تستخدم في تقارير البورصة حيث تكون الأسعار متاحة بسهولة.

٤,٤ نسبة الربح الموزع إلى سعر السهم:

نسبة الربح الموزع إلى السعر هو العائد الذي يتوقعه المساهم حاليا على أسهم الشركة.

$$\text{نسبة الربح الموزع الى سعر السهم} = \frac{\text{توزيعات الأرباح للسهم عن العام}}{\text{القيمة السوقية الحالية للسهم}} \times 100$$

يتم أخذ توزيعات الأرباح للسهم على أنها عن العام السابق.

يبحث المساهمين عن كلا من الربح الموزع ونمو رأس المال، ومن الواضح ان الربح الموزع يعتبر جانب هام من جوانب أداء السهم.

سؤال:

في العام المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨ م، قامت الشركة بالإعلان عن توزيعات أرباح دورية لحملة الأسهم العادية بمبلغ ٧,٤ قرش للسهم الواحد وتوزيع أرباح في نهاية العام لحملة الأسهم العادية بمبلغ ٨,٦ قرش للسهم الواحد. على افتراض ان سعر السهم ٣١٥ قرشا، ما هي نسبة الربح الموزع إلى السعر؟

الإجابة:

إجمالي توزيعات الأرباح / السهم = (٧,٤ + ٨,٦) = ١٦ قرش

$$\frac{١٦}{٣١٥} \times ١٠٠ = \%٥,١$$

سؤال:

قائمة الدخل حتى ٣٠ ابريل

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	بالألف جنية	بالألف جنية
إيرادات المبيعات	١١,٢٠٠	٩,٧٥٠
تكلفة المبيعات	٨,٤٦٠	٦,٨٢٥
صافي الأرباح قبل الضرائب	٤٦٥	٣٢٠
هذا بعد طرح ما يلي		
الاهلاكات	٣٦٠	٢٨٠
فوائد تمويلية على القرض	(٨٠)	(٦٠)
فوائد تمويلية على شراء محل على المكشوف	١٥	٩
أتعاب المراجعة	١٢	١٠

قائمة المركز المالي في ٣٠ ابريل

	٢٠٠٩		٢٠٠٨	
	بالألف جنية		بالألف جنية	
الأصول				
الأصول غير المتداولة		١,٨٥٠		١,٤٣٠
الأصول المتداولة				
المخزون	٦٤٠		٤٩٠	
العملاء	١,٢٣٠		١,٠٨٠	
النقدية بالصندوق ولدى البنوك	٨٠		١٢٠	
		١,٩٥٠		١,٦٩٠
إجمالي الأصول		٣,٨٠٠		٣,١٢٠
حقوق الملكية والالتزامات				
حقوق الملكية				
الأسهم العادية	٨٠٠		٨٠٠	
الأرباح المرحلة	١,٣١٠		٩٣٠	
		٢,١١٠		١,٧٣٠
الالتزامات غير المتداولة				
قرض		٨٠٠		٦٠٠
الالتزامات المتداولة		٩٩٠		٧٩٠

بنوك سحب على المكشوف	١١٠	٨٠
الموردين	٧٥٠	٦٩٠
ضرائب مستحقة	٣٠	٢٠
	٨٩٠	٧٩٠
اجمالى حقوق الملكية والالتزامات	٣,٨٠٠	٣,١٢٠

استعن بالنسب المالية للشركة (س)، ثم حللها استنادا إلى قوائمها المالية التي نشرت في السنة السابقة، وأيضا من أحدث نسب لمتوسط الصناعة.

	الشركة (س)	متوسط الصناعة
	٣٠ ابريل	
	٢٠٠٨	
العائد على رأس المال المستخدم	%١٦,٧٠	%١٨,٥٠
الأرباح/المبيعات (نسبة صافي الربح)	%٣,٦٠	%٤,٧٣
نسبة التداول	٢	١,٩٠
نسبة التداول السريع	١,٤٢	١,١٧
هامش مجمل الربح	%٣٠	%٣٥,٢٣
فترة تحصيل أرصدة العملاء	٤٠ يوم	٥٢ يوم
فترة سداد أرصدة الموردين	٣٧ يوم	٤٩ يوم
معدل دوران المخزون (مرة)	١٣,٩٠	١٨,٣٠
معدل دوران الأصول	٤,٢٩	٣,٩١
الرافعة المالية	%٢٦,٣٧	%٣٢,٧١

المطلوب:

(١) حساب النسب المقارنة (التي أقرب علامتين عشريتين كلما أمكن) للشركة (س) للسنة المنتهية في ٣٠ أبريل ٢٠٠٩، يجب أن تظهر كيفية الحساب بشكل واضح.

(٢) كتابة تقرير إلى مجلس الإدارة خاص بتحليل أداء الشركة، ومقارنة النتائج بالعام السابق و بمتوسط الصناعة.

الإجابة:

	الشركة (س)			متوسط الصناعة
	٢٠٠٨م		٢٠٠٩م	
العائد على رأس المال المستخدم	$\frac{٦٠+٣٢٠}{٢,٣٣٠}$ = %١٦,٣٠	-	$\frac{٨٠+٤٦٥}{٢,٩١٠}$ = %١٨,٧٢	%١٨,٥٠
الأرباح/المبيعات	$\frac{٦٠+٣٢٠}{٩,٧٥٠}$ = %٣,٩٠	-	$\frac{٨٠+٤٦٥}{١١,٢٠٠}$ = %٤,٨٧	%٤,٧٣
معدل دوران الأصول	$\frac{٩,٧٥٠}{٢,٣٣٠}$ = ٤,١٨	=	$\frac{١١,٢٠٠}{٢,٩١٠}$ = ٣,٨٥	٣,٩١
نسبة التداول	$\frac{١,٦٩٠}{٧٩٠}$ = ٢,١٠	-	$\frac{١,٩٥٠}{٨٩٠}$ = ٢,٢	١,٩٠
نسبة التداول السريع	$\frac{١٢٠-١,٠٨٠}{٧٩٠}$ = ١,٥٢-	-	$\frac{٨٠+١,٢٣٠}{٨٩٠}$ = ١,٤٧	١,٢٧
هامش مجمل الربح	$\frac{٦,٨٢٥-٩,٧٥٠}{٩,٧٥٠}$ = %٣٠	-	$\frac{٨,٤٦٠-١١,٢٠٠}{١١,٢٠٠}$ =%٢٤,٤٦	%٣٥,٢٣
فترة تحصيل أرصدة العملاء	$\frac{٣٦٥\times١,٠٨٠}{٩,٧٥٠}$ = ٤٠ يوم	-	$\frac{٣٦٥\times١,٢٣٠}{١١,٢٠٠}$ = ٤٠ يوم	٥٢ يوم
فترة سداد أرصدة الموردين	$\frac{٣٦٥\times٦٩٠}{٦,٨٢٥}$ = ٣٧ يوم	-	$\frac{٣٦٥\times٧٥٠}{٨,٤٦٠}$ = ٣٢ يوم	٤٩ يوم
فترة معدل دوران المخزون	$\frac{٦,٨٢٥}{٤٩٠}$ = ١٣,٩ مره	-	$\frac{٨,٤٦٠}{٦٤٠}$ = ١٣,٢ مره	١٨,٣٠ مره
الرافعة المالية	$\frac{٦٠٠}{٢,٣٣٠}$ = %٢٥,٧٥	-	$\frac{٨٠٠}{٢,٩١٠}$ = %٢٧,٥	%٣٢,٧١

التقرير

إلى: أعضاء مجلس الإدارة

من: المحاسب

الموضوع: تحليل أداء الشركة

ينبغي قراءة هذا التقرير بالتزامن مع الملحق المرفق الذي يبين النسب ذات الصلة (من الجزء (أ))

التداول والربحية.

تحسن العائد على رأس المال المستخدم بشكل كبير بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و أصبح الآن أعلى من متوسط الصناعة.

وقد تحسن صافي الدخل كنسبة من المبيعات بشكل ملحوظ بين السنوات، وأيضا الآن أعلى من متوسط الصناعة بشكل هامشي، و مع ذلك هامش مجمل الربح أقل بكثير مما كان عليه في العام السابق، ويمثل فقط حوالي ٧٠٪ من متوسط الصناعة.

(هذا يشير إلى إما أن هناك تغيير في هيكل تكاليف الشركة أو أنه هناك تغيير في طريقة توزيع التكاليف بين الفترات. وفي كلتا الحالتين، هذا يعتبر تغيير ملحوظ يتطلب التحقق منه.)

قد تكون الشركة في فترة انتقالية حيث زادت المبيعات بنسبة ١٥٪ خلال العام ويبدو أنه تم شراء أصول غير متداولة جديدة.

انخفض العائد على الأصول بين الفترات على الرغم من ان أرقام عام ٢٠٠٩ متماشية مع متوسط الصناعة. هذا الانخفاض(يشير إلى أن الكفاءة في استخدام الأصول قد تراجع أو أنها تشير إلى أن الأصول المقتناة في عام ٢٠٠٩ حتى الآن لم تساهم بشكل كامل في النشاط. اتجاه النشاط على المدى الطويل قد يوضح الصورة.

السيولة و إدارة رأس المال العامل:

تحسنت نسبة التداول بشكل طفيف خلال العام وأعلى هامشيا من متوسط الصناعة. بل هي أيضا تتماشى مع ما ينظر إليه عادة باعتباره نسبة مرضية (٢:١).

انخفضت نسبة السيولة السريعة بشكل طفيف لكنها لا تزال أفضل من متوسط الصناعة.(هذا يشير إلى أن الشركة ليس لديها مشاكل في السيولة على المدى القصير ولا يتوقع أن يكون هناك صعوبة في دفع ديونها عند استحقاقها.)

أرصدة العملاء كنسبة من المبيعات لم تتغير عن عام ٢٠٠٨ والتي هي أقل بكثير من متوسط الصناعة. وبناء على ذلك،(فمن المحتمل أن توجد فرصة ضئيلة لتخفيض النسبة اكثر من هذا ؛ وكذلك قد يكون هناك في المستقبل ضغط من العملاء لزيادة فترة الائتمان الممنوح.)

انخفاض فترة الائتمان الممنوحة من الموردين من ٣٦ يوما إلى ٣٢ يوما وهي أقل بكثير من متوسط الصناعة، وبالتالي قد يكون من الممكن تمويل أي أرصدة عملاء إضافية عن طريق الاقتراض مع الموردين على شروط ائتمان أفضل.

انخفض معدل دوران المخزون قليلا وهو أيضاً بكثير من متوسط الصناعة، وهذا قد يعكس أن هناك احتمال أن يكون مخزون لمقابلة زيادة كبيرة في المبيعات. بديلا عن ذلك، قد يكون هناك بعض الاحتمال أن يكون المخزون متضمن على عناصر متقادمة تتطلب التخلص منها.

الرافعة المالية:

زاد مستوى الرافعة المالية بدرجة طفيفة فقط خلال العام وهي أقل من متوسط الصناعة. وحيث أن العائد على رأس المال المستخدم هو تقريبا ضعف سعر الفائدة على القرض، فإن الربحية من المحتمل أن تزداد في مقابل زيادة متواضعة في مستوى الرافعة المالية.

إمضاء: محاسب

٥ القيود التى تحد من فوائد القوائم المالية وأساليب التحليل:

قيود القوائم المالية:

تتأثر القوائم المالية بعيوب المعلومات بالتكلفة التاريخية كما أنها معرضة للتلاعب.

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء عرض عادل للأداء المالى للمنشأة عن فترة مالية و عن مركزها المالى في نهاية تلك الفترة. تهدف معايير المحاسبة المصرية و الإطار العام إلى التأكد من أن القوائم المالية تحقق ذلك بقدر الإمكان. ولكن هناك عدد من الأسباب تبرر عدم أخذ المعلومات المالية كما هي.

٥,١ مشاكل معلومات التكلفة التاريخية:

تتميز معلومات التكلفة التاريخية بأنها يمكن الاعتماد عليها و التحقق منها ولكن تفقد عنصر الملائمة بمرور الزمن. القيمة التي تظهر بها الأصول في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية قد لا يكون لها أى علاقة بما قد تكون عليه القيمة الحالية وتكلفة الإحلال.

تكلفة الإهلاك أيضا ستكون منخفضة مما يؤدى إلى تضخم في الأرباح. وبالتالى فإن القوائم المالية لا تظهر تكلفة الاستخدام الحقيقية لتلك الأصول.

هذا قد يكون مضلل عند محاولة توقع الأداء في المستقبل. فقد يكون هناك أصل يجب احتلاله في خلال عامين قيمة أكبر بكثير من التكلفة الأصلية التي يظهر بها الأصل الحالى بقائمة المركز المالى. وهذا سوف يؤدى إلى إهلاك و مصروفات أكبر (إذا تم التمويل عن طريق القروض). بالإضافة إلى تضخم الأرباح نتيجة لانخفاض الإهلاك مما قد يؤدى الى توزيع أرباح أكثر مما يجب وبالتالى زيادة فرص افتقاد

الأصل الحديث عن طريق القروض. هذه المعلومات لا يمكن الوصول اليها لمجرد النظر الى القوائم المالية.

في خلال فترات التضخم، تعتبر القوائم المالية بالكلفة التاريخية اكثر تعرضا للتضليل. حيث سيكون سعر الربح وكلفة المشتريات متماشين مع التضخم، في حين ان استخدام طريقة الوارد اولا يصرف أولا (والى حد ما طريقة المتوسط المرجح) للمخزون يؤدي الى أن المصروف يكون من الاصناف القديمة (الاقل سعرا) وهذا يؤدي إلى انخفاض تكلفة المبيعات وتضخيم الأرباح. وهذا بسبب تسجيل المخزون بالكلفة التاريخية.

٥,٢ المحاسبة الخلاقة:

تعد الشركات المسجلة في البورصة قوائمها المالية وتصب أعينها بورصة الأوراق المالية، وكلما أمكن تقوم تلك الشركات بإعداد قوائمها المالية بالشكل الذي يعرض للمحللين الماليين ما يرغبون رؤيته. على سبيل المثال، الارتفاع المستمر في الأرباح من غير منحنى ذو قمة وقاع يعطي اطمئنان للمستثمر. تقوم الشركات في بعض الأحيان بتحقيق ذلك باستخدام المخصصات لتفادي الارتفاع والانخفاض في الأرباح. هذا ما حاول معيار المخصصات منعه ولكن لازالت الشركات بإمكانها تحقيق ذلك بتأجيل أو تقديم إصدار الفواتير أو التلاعب في توقيت الاستحقاقات.

"الإدارة التي تحصل على مكافآت بناء على الأداء تفضل الارتفاع المستمر (كف تضمن الحصول على مكافآت سنوية: أفضل من الحصول على مكافآت مرتفعة في سنة ومنخفضة في أخرى) أما الإدارة التي تحصل على خيارات امتلاك أسهم تهدف إلى الحصول على نتائج عالية للمحاسبة في تلك الأسهم قبل قيامهم ببيع.

جانب هام في تحسين مظهر قائمة المركز المالي الاحتفاظ بنسبة الرافعة المالية منخفضة قدر المستطاع. يعلم المستثمرون إن مدفوعات الفوائد تعتبر تخفيض من المبالغ المتاحة للتوزيع كما أن الدائنون المحتملون سوف يكونون أقل رغبة في إقراض الشركة في حالة أنها ذات رافعة مالية مرتفعة.

هناك عدد من مقاييس المحاسبة الخلاقة والتي تهدف الى تخفيض الرافعة المالية. في الماضي كانت الشركات القابضة تجد مبررات لاستبعاد الشركات التابعة ذات الرافعة العالية من القوائم المجمعة. وبذلك تستفيد من القروض التي حصلت عليها تلك الشركات التابعة ولكن هذه القروض لن تظهر بالقوائم المالية المجمعة.

تمكن معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) من القضاء على تلك النقطة ولكن لازال هناك طرق لعدم تسجيل التزام بالمركز المالي للمنشأة. قد يتم بيع أصل مع إعادة استئجاره. وقد يتم سداد قرض قبل نهاية السنة المالية على أن يتم أخذه مرة ثانية في بداية السنة التالية.

٥ ٣ أثر الأطراف ذات علاقة:

الهدف من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) هو التأكد من احتواء القوائم المالية على الإيضاحات الضرورية التى تلفت الانتباه الى احتمال أن يكون المركز المالى والأرباح و الخسائر قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة مع تلك الأطراف .

الأطراف ذات العلاقة هى خاصية طبيعية فى النشاط، فمن الشائع أن تقوم الشركات بأداء أنشطة عن طريق شركة تابعة أو شقيقة أو ترتيط بمعاملة مع أحد المديرين أو أحد أقاربهم. النقطة هى أنه لا يمكن الافتراض أن تلك المعاملات تمت بإرادة حرة أو فى مصلحة الشركة وهو ما يجب ان يكون واضحا للمستثمرين المحتملين للشركة. يمكن استخدام سعر التحويل لتحويل ربح من شركة لأخرى.

على الرغم من وجود معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥)، تستطيع الشركات التى ترغب فى إخفاء المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ايجاد طرق معقدة لتحقيق ذلك ولا تظهر القوائم المالية اثر تلك العلاقات. على سبيل المثال: يمكن أن تمنع الشركة القابضة الشركة التابعة من التنافس على مناقصة معينة ولا يعلم باقى الملاك عن تلك الفرصة التى ضاعت عليهم.

٥,٤ التجارة الموسمية:

هناك عامل أخر قد يشوه النتائج المعروضة. شركات كثيرة والتى تتميز تجارتها بالموسمية تحدد نهاية السنة المالية لها بعد الموسم مباشرة من أجل تخفيض الوقت اللازم لجرد المخزون. وفى هذا التوقيت يظهر المركز المالى قدر مرغوب فيه من النقدية وأرصدة العملاء والموردين بفرض انه تم سداد معظم الأرصدة. وبالتالى يعرض المركز المالى فى توقيت تكون فيه السيولة فى أعلى درجاتها. إذا ما تم إعداد القوائم المالية بعد أشهر قليلة أو قبل أشهر قليلة من الموسم عندما يكون النشاط فى غير أوقات الرواج ويجب سداد التكاليف الثابتة، فان تلك القوائم سوف تظهر صورة مختلفة تماما.

٥,٥ اقتناء الأصول:

اقتناء الأصول قبل الفترة المحاسبية مباشرة قد يشوه أيضا النتائج. فسوف تظهر قائمة المركز المالى أصول بقيمة عالية مقابل التزامات عالية أيضا، ولكن الإيراد الذى سوف ينشأ عن استخدام تلك الأصول لم يتحقق بعد. سوف يؤثر ذلك سلبا على معدل العائد على رأس المال المستخدم.

٥,٦ الأحداث التالية لتاريخ الميزانية معيار المحاسبة المصرى رقم (٧):

- تعريفات:

الأحداث التالية لتاريخ الميزانية : هى تلك الأحداث التى تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية سواء كانت تلك الأحداث فى صالح المنشأة أو فى غير صالحها.

ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:

(١) أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة فى تاريخ الميزانية و تتطلب تعديل فى القوائم المالية.

(ب) أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ الميزانية ولا تتطلب تعديل في القوائم المالية وقد تتطلب الإفصاح عنها في القوائم المالية

تقع أحداث بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية و التي تشير إلى أن الأصول والالتزامات في نهاية الفترة المالية يجب أن تعدل او يجب الإفصاح عن تلك الأحداث.

٥,٦,١ أحداث تالية لتاريخ الميزانية تستوجب تعديل القوائم المالية :

يتطلب المعيار أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية في حالات معينة.

على المنشأة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي تستوجب تعديل القوائم المالية و لا تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي لا تستوجب تعديل القوائم المالية .

من أمثلة الأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي تستوجب أن تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية هو إفلاس أحد العملاء عادة ما يؤكد أن هناك خسارة محققة بالفعل في تاريخ الميزانية في حساب العملاء وأن المنشأة في حاجة إلى تعديل القيمة المدرجة لحساب العملاء .

فيما يتعلق بالاستمرارية ، قد يستدعي التدهور في نتائج التشغيل والمركز المالي بعد تاريخ الميزانية دراسة ما إذا كان فرض الاستمرارية مازال مناسبًا من عدمه . فإذا لم يعد فرض الاستمرارية مناسبًا ، فإن تأثير ذلك يكون خطيرًا جدًا حيث يتطلب هذا المعيار تعديلا جوهريًا في أساس المحاسبة أكثر من مجرد تعديل المبالغ المثبتة وفقًا لأساس المحاسبة المتبع.

فيما يلي أمثلة للأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي تستوجب أن تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية أو أن تدرج بها عناصر لم تكن قد أدرجت:

(أ) صدور حكم قضائي بعد تاريخ الميزانية يكشف عن وجود التزام على المنشأة وكان هذا الالتزام قائمًا بالفعل في تاريخ الميزانية

(ب) ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تكشف أن قيمة أحد الأصول قد اعتراها انخفاض في تاريخ الميزانية عن القيمة المثبتة في الميزانية أو أن قيمة خسارة الانخفاض السابق إثباتها لهذا الأصل تحتاج إلى تعديل

i. بيع المخزون بعد تاريخ الميزانية قد يوفر دليلا على صافي القيمة البيعية لهذا المخزون في تاريخ الميزانية.

ii. إفلاس أحد العملاء والذي قد يحدث بعد تاريخ الميزانية عادة ما يؤكد أن هناك خسارة محققة بالفعل في تاريخ الميزانية في حساب العملاء وأن المنشأة في حاجة إلى تعديل القيمة المدرجة لحساب العملاء

(ج) التحديد الذي يتم بعد تاريخ الميزانية لتكلفة شراء أصل أو المتحصلات من عملية بيع أصل تمت قبل تاريخ الميزانية.

(د) الاكتشاف بغش أو خطأ و يشير إلى ان القوائم المالية لم تكن سليمة.

٥.٦.٣ أحداث تالية لتاريخ الميزانية لا تستوجب تعديل القوائم المالية:

يدار المعيار بعد ذلك على الأحداث التي لا تستوجب تعديل القوائم المالية

فيما يلي أمثلة على أحداث تالية لتاريخ الميزانية لا تستوجب تعديل القوائم المالية :

(أ) عملية اندماج كبيرة بعد تاريخ الميزانية أو استبعاد إحدى الشركات التابعة الهامة.

(ب) الإعلان عن خطة للتوقف عن جزء من النشاط أو استبعاد أصول أو سداد التزامات تتعلق بالتوقف عن مزاولة جزء من النشاط أو الدخول في عقد ارتباط لبيع هذه الأصول أو سداد تلك الالتزامات .

(ج) شراء أو استبعاد أصول هامة أو مصادرة أصول هامة بواسطة الحكومة.

(د) تدمير أحد المصانع الكبرى بالحريق بعد تاريخ الميزانية.

(هـ) الإعلان عن أو البدء في تنفيذ عملية إعادة هيكلة هامة.

(و) المعاملات الهامة على الأسهم العادية والمعاملات المحتملة على الأسهم العادية بعد تاريخ الميزانية

(ز) التغيرات الكبيرة غير العادية بعد تاريخ الميزانية في أسعار الأصول أو أسعار الصرف.

(ح) التغيرات في معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب التي تم إقرارها أو الإعلان عنها بعد تاريخ الميزانية

(ط) الدخول في ارتباطات هامة أو التزامات محتملة مثل إصدار ضمانات هامة.

(ي) الشروع في رفع دعوى قضائية كبيرة بسبب أحداث تمت بعد تاريخ الميزانية.

- إذا كانت الأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي لا تستوجب تعديل القوائم المالية جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح واتخاذ القرارات السليمة بناء على هذه القوائم المالية ، فيجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التالية لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث .

(أ) طبيعة الحدث.

(ب) تقدير الأثر المالي للحدث أو ذكر عدم إمكان تقديره

من أمثلة الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي لا تستوجب تعديل في القوائم المالية ، الانخفاض في القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بعد تاريخ الميزانية وقبل تاريخ إصدار القوائم المالية .فالانخفاض في القيمة السوقية هنا لا يتعلق بحالة الاستثمار في تاريخ الميزانية ولكن يعكس ظروف حدثت خلال الفترة اللاحقة و بناء على ذلك لا تعدل المنشأة المبالغ المدرجة بالقوائم المالية والخاصة بالاستثمارات . ويتمثل فقط على المنشأة أن تحدث مبالغ الاستثمارات المفصح عنها في تاريخ الميزانية على الرغم من أنها قد تحتاج لإضافة إيضاح اخر .

٦ السياسات المحاسبية والقيود على النسب المالية :

٦,١ أثر اختيار السياسات المحاسبية :

عندما تسمح المعايير المحاسبية بمعالجات بديلة لبعض الحسابات، يجب أن يتم الإفصاح في إيضاح السياسات المحاسبية عن السياسة التي تم اختيارها وينبغي أن يتم تطبيقها بثبات.

يجب عليك التفكير في أن اختيار السياسة المحاسبية قد يؤثر على القوائم المالية على سبيل المثال وسعلة الفوائد على الأصول المؤهلة لتضمن الفوائد أو تضمينها كمصروف على قائمة الدخل.

٦,٢ تغير السياسة المحاسبية :

يتم معالجة أثر التغير في السياسة المحاسبية كتعديل للفترات السابقة طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥). وهذا يعني أن أرقام المقارنة سيتم تعديلها لعكس التغير في السياسة لأغراض المقارنة ويتم إدراج أثر التغير في الأرباح المرحلة.

طبقا لمبدأ الثبات في العرض طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم(١)، فإن أي تغيير في السياسة يمكن عمله إذا كان مبرر بناء على أن السياسة الجديدة تعد أفضل من السياسة التي ستحل محلها لأنها سوف تعطي عرض أكثر ملاءمة وعدالة للنتائج والمركز المالي للمنشأة.

المشكلة هنا أن الإدارة يمكن ان تتلاعب بالنتائج باستخدام التغير في السياسات المحاسبية وهذا قد يحدث للغاية أثر المعالجة القديمة أو لكسب أثر المعالجة الجديدة.

هذا غالبا ما يحدث في الفترات الحساسة، عندما تكون ارباح الشركة منخفضة أو الشركة بصدد إصدار أسهم جديدة، على الإدارة أن تقنع مراقب الحسابات ان السياسة الجديدة تعتبر أفضل.

أثر ذلك التغيير هو قصير الأجل جدا. معظم المحللين والمستخدمين ذوي المعرفة سوف يستبعدوا أثر ذلك التغيير إلا إذا كان سيؤثر على توزيعات الأرباح. قد يساعد ذلك أيضا على تجنب مخالفة اتفاقيات القروض وذلك لأثر التغيير على بعض النسب المالية.

من الواضح أن تغيير السياسة المحاسبية ليست ما ممكن أن يحدث مرة كل فترة طويلة. لن يسمح مراقبي الحسابات بتغيير آخر حتي وان كان للرجوع للسياسة القديمة إلا إذا كان هناك سببا استثنائيا جدا.

المديرين بمكنهم اختيار السياسات المحاسبية التي تناسب الشركة أو نوع النتائج الذي يرغبون في الحصول عليه. أي تغيير يجب أن يكون مبرر، ولكن بعض المديرين يمكن ان يحاولوا التغيير فقط للتلاعب بالنتائج.

٦.٢ القيود على التحليل بالنسب المالية:

الاعتبارات التي تناقش كيف يمكن استخدام السياسات المحاسبية المتلاعب بالنتائج تؤدي بنا الى بعض القيود على التحليل بالنسب المالية أهمها:

إذا كانت هذه هي السنة الأولى للشركة فلن يكون هناك أرقام مقارنة وبالتالي لن يمكن تحديد اذا كان هناك تحسن في النسب المالية من عدمه.

المقارنة مع متوسط الصناعة قد لا يكون معبرا. قد تكون للشركة عوامل خاصة ولا تكون شائعة في الصناعة.

- النسب التي تعتمد على حسابات بالتكلفة التاريخية غالبا تكون مشوهة. بالأخص الأصول غير الملموسة سوف تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستخدم والرافعة.
- تتأثر النسب المالية باختيار السياسات المحاسبية فمثلا لزيادة العائد على رأس المال المستخدم يجعل الشركة تختار عدم تقييم الأصول كلما أمكن.
- القوائم المالية معرضة للتلاعب وبالتالي النسب المالية التي تحسب على أساسها. عادة عند استخدام المحاسبة الخلاقة تكون بهدف التأثير على النسب المالية المهمة .
- التضخم خلال فترة سيشوه النتائج والنسب. يمكن أن يتضخم كلا من صافي الربح وبالتالي معدل العائد على رأس المال عند استخدام سياسة الوارد أولا يصرف أولا خلال فترات التضخم.
- لا يوجد شركتان حتى وان كانتا يعملان في نفس الصناعة يكون لهما نفس المخاطر المالية والتشغيلية.

الفصل التاسع عشر

قائمة التدفقات النقدية

يشمل هذا الفصل الموضوعات التالية:

١. قائمة التدفقات النقدية.

٢. إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٣. تفسيرات قائمة التدفقات النقدية.

١ معيار المحاسبة المصري (٤) قائمة التدفقات النقدية :

تعتبر المعلومات عن التدفقات النقدية لأية منشأة مفيدة في إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية.

١,١ مقدمة :

تُر الجدل على أن الأرباح لا تفيد أو تعطي صورة واضحة عن نشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن تضليل مستخدمي القوائم المالية برقم الأرباح المعروض.

(أ) يمكن أن يعتقد المساهمين أن رقم الأرباح بعد الضرائب، وليكن ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري هو المبلغ الذي سوف يتم دفعة كتوزيعات للأرباح. إذا لم تكن المنشأة لديها **نقدية كافية** تجعلها قادرة على إدارة النشاط وتستطيع أيضاً دفع التوزيعات، فإن توقعات المساهمون سوف تكون خاطئة.

(ب) قد يعتقد الموظفون أنه إذا كانت المنشأة تحقق أرباح، فإنها قادرة على دفع أجور أعلى في العام المقبل، هذا الافتراض قد يكون خاطئاً ، فدفع الأجور يعتمد بشكل أساسي على **النقدية المتاحة**.

(ج) بناء المنشأة لا يعتمد كثيراً على تحقيق أرباح مثلما يعتمد على قدرتها **على سداد** مديونياتها **عند استحقاقها**. مثل هذه المدفوعات قد تشمل مدفوعات "إيجاريه" مثل شراء المواد الخام، الأجور ، الفوائد والضرائب .. الخ ، ولكن تشمل أيضاً المدفوعات الرأسمالية لشراء أصول جديدة طويلة الأجل وإعادة سداد القروض عند استحقاقها (على سبيل المثال عند سداد السندات المالية).

نستنتج من تلك الأمثلة ، أنه من الواضح أن الأداء المالي للمنشأة لا يعتمد بشكل كبير على الأرباح المحققة خلال الفترة، ولكن يعتمد في الحقيقة على السيولة وكذلك **التدفقات النقدية**.

١,٢ التدفق النقدي وتدفق الأموال :

في بعض الدول ، سواء حالياً أو في الماضي، يكون من الواجب عرض قوائم أخرى على أساس تدفق الأموال بدلاً من التدفق النقدي، ومع ذلك فإن تعريف "الأموال" يمكن أن يكون غامضاً بشكل كبير ومثل هذه القوائم قد تحتاج إعادة ترتيب للأرقام الموجودة بالفعل و المعروضة في الميزانية وقائمة الدخل. وعلى العكس فإن قائمة التدفقات النقدية غير مبهمة وتعطي معلومات أضافية لتلك الموجودة في باقي القوائم. وتعطي تصوير بالنشاط وابين بتبويب قائمة الميزانية.

عادة يتم عرض قوائم التدفق النقدي كقائمة إضافية تدعم الميزانية، و قائمة الدخل والإيضاحات المتممة لهم.

١.٣ هدف معيار المحاسبة المصري (٤):

والهدف من هذا المعيار هو إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها والاحتياجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية. و تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها للمنشأة والتي سبب التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

١.٤ نطاق المعيار:

على المنشأة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقا لمتطلبات هذا المعيار ويتبعي عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية. يهتم مستخدمو القوائم المالية بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها. وذلك مهما كان النشاط في أنشطتها الرئيسية الخاصة بإنتاج الإيراد، ومن ثم فإن هذا المعيار يتطلب من جميع المنشآت عرض قائمة التدفق النقدي.

١.٥ أهمية عرض معلومات التدفق النقدي:

توفر قائمة التدفق النقدي عند استخدامها بالاشتراك مع باقي القوائم المالية المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم التغييرات التي تحدث في صافي أصول المنشأة وهي هيكلها المالي (بما في ذلك درجة السيولة والمديونية) وقدرتها على سداد ديونها) وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية من أجل أن تتوافق مع الظروف والفرص المتغيرة. وتعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها كما أنها تحسن من القدرة على المقارنة لأن هذه القائمة تستبعد الآثار الناتجة من استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات والأحداث.

تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها أيضاً تفيد في فحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية، والاختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر تغير الأسعار.

١.٦ تعريفات:

يعطي المعيار التعريفات التالية ، وأهمها تعريف النقدية وما في حكمها.

النقدية : تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب.

ما في حكم النقدية: هي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة، والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً.

التدفقات النقدية : هي التدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.

أنشطة التشغيل : هي الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمنشأة، والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل .

أنشطة الاستثمار : هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية.

أنشطة التمويل : هي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة.

١,٧ النقدية وما في حكمها:

يعتد المعيار في تعريف ما في حكم النقدية ليوضح أن البنود التي في حكم النقدية هي لغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى طويلة الأجل، و يمكن وصف استثمار ما بأنه في حكم النقدية عندما يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل، ويمكن القول بأنها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء. وتستبعد الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية من البنود التي في حكم النقدية (مثل الأسهم في شركات أخرى). استثناءً من ذلك الأسهم الممتازة التي لها تاريخ استحقاق ويتم اقتنائها قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها.

تعتبر القروض البنكية بمثابة أنشطة تمويلية. ولا يعتبر السحب على المكشوف من البنوك في بعض الدول نشاطاً تمويلياً وإنما يتم تضمينه كأحد مكونات النقدية وما في حكمها، ومن سمات هذه الترتيبات المصرفية أنها تظهر رصيد البنك في كثير من الأحيان على أنه يتذبذب ما بين رصيد موجب إلى رصيد سحب على المكشوف.

لا تتضمن التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تمثل النقدية أو ما في حكمها، لأن هذه المكونات تمثل جزءاً من إدارة النقدية للمنشأة بدلاً من كونها جزء من أنشطتها التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية ، وتتضمن إدارة النقدية عملية استثمار النقدية الزائدة والبنود التي في حكم النقدية.

١,٨ عرض قائمة التدفق النقدي :

يتطلب معيار المحاسبة المصري (٤) أن تعرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة الى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

تقوم المنشأة بعرض تدفقاتها النقدية من كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون اكثر ملاءمة لأعمالها. ويوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمنشأة وأرصدتها النقدية وما في حكمها ، ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً لتقييم العلاقات بين تلك الأنشطة.

١,٨,١ أنشطة التشغيل:

يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل الجزء الأهم من قائمة التدفقات النقدية، حيث يعرض ما إذا كانت المنشأة قادرة على تولد تدفقات نقدية من التشغيل ومدى ذلك . وهذه التدفقات من أنشطة التشغيل هي التي يجب في النهاية أن تتيح سداد كافة التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بالأنشطة الأخرى مثل سداد فوائد القروض وسداد التوزيعات على الأسهم وغيرها.

تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أساسا عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمنشأة، وذلك قابلها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. والأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل هي :

(أ) المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات.

(ب) المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.

(ج) المدفوعات النقدية للموردين سداداً لقيمة بضائع وخدمات.

(د) المدفوعات النقدية إلى العاملين ونيابة عنهم.

قد ينشأ عن بعض المعاملات ربح أو خسارة مثل ما ينتج من بيع أصل من الأصول الثابتة والذي يتم أخذه في الاعتبار عند تحديد صافي الربح أو الخسارة ومع ذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بمثل هذه المعاملات تمثل تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار .

١.٨.٢ أنشطة الاستثمار:

تمثل التدفقات النقدية المعروضة تحت هذا العنوان في قائمة التدفقات النقدية مدى الإنفاق الذي تم خلال الفترة للحصول على أصول تستخدم في توليد دخل مستقبلي وتدفقات نقدية، ويعطي المعيار الأمثلة التالية على التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار هي :

(أ) المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق منها بتكاليف التطوير المرسملة وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاؤها بالموارد الذاتية.

(ب) المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.

(ج) المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في منشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة.

(د) المقبوضات النقدية عن بيع أسهم أو سندات منشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة.

(هـ) المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى .

(و) المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى.

١.٨.٣ أنشطة التمويل:

يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل مهما، لأنه يساعد على التنبؤ باحتياجات عرضي رأس المال للمنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية، ويعتبر ذلك مؤشراً على الفوائد وتوزيعات الأرباح المستقبلية والأمثلة على التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل هي :

(أ) المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم.

(ب) المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.

(ج) المقبوضات النقدية من اصدار أدوات المديونية والقروض وأوراق الدفع والمنشآت والرهونات وتسهيلات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

(د) المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بالتأجير التمويلي. (لاحظ يأخذ في الاعتبار هذه التعديلة لأغراض المعايير الدولية فقط)

١,٩ عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

يتيح المعيار اختيار عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام إما :

(أ) **الطريقة المباشرة** : والتي يتم بمقتضاها الافصاح عن الانواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية.

(ب) **الطريقة غير المباشرة**: والتي يتم بمقتضاها تسوية صافي الربح أو الخسارة لمراعاة أثر المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية وأي تأجيل أو استحقاق لمقبوضات أو لمدفوعات التشغيل الماضية أو المستقبلية، وبنود الإيرادات أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية للاستثمار أو التمويل.

تعتبر الطريقة المباشرة هي الأفضل حيث يفصح عن معلومات قد لا تكون موجودة في أماكن أخرى بالقوائم المالية، والتي قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

١,٩,١ استخدام الطريقة المباشرة:

هناك طرق مختلفة للحصول على المعلومات عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية. وتتمثل أوضح طريقة في استخراج تلك المعلومات من الدفاتر المحاسبية. قد يكون ذلك أمرا شاقاً، لذلك فإن الطريقة غير المباشرة تعد أكثر سهولة.

١,٩,٢ استخدام الطريقة غير المباشرة:

مما لاشك فيه، تعد هذه الطريقة أسهل من وجهة نظر معد قائمة التدفقات النقدية. يتم تسوية صافي أرباح أو خسائر الفترة بالبنود التالية:

(أ) المديونيات خلال الفترة من المدينون والدائنون من الأنشطة التشغيلية.

(ب) البنود غير النقدية، مثل الإهلاك، والمخصصات.

(ج) بنود أخرى، وهي التدفقات النقدية التي تبوب تحت أنشطة الاستثمار والتمويل مثل الأرباح أو الخسائر من بيع الأصول الثابتة.

ويمثل النموذج التالي شكل تلك القائمة وهي مستخرجة من معايير المحاسبة المصرية

جنيه مصري

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
الأرباح قبل الضرائب	X
تسويات:	
الإهلاك	X
خسائر فروق عملة	X
إيراد استثمارات	(X)
فوائد مدينة	X
	X
الزيادة في العملاء والمدينون	(X)
النقص في المخزون	X
النقص في الموردين	(X)
النقدية الناتجة من انشطة التشغيل	X
فوائد مدفوعة	(X)
ضرائب دخل مدفوعة	(X)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	X

أنه من الهام تفهم سبب أن بعض البنود قد تم أضافتها، في حين إن هناك بعض البنود قد تم طرحها، فتجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

(أ) لا يمثل الإهلاك مصروف نقدي، ولكن تم طرحة للوصول إلى صافي ربح، وبالتالي يتم استبعاده من خلال أضافته مرة أخرى.

(ب)وبنفس المنطق، فإن خسائر استبعد الأصول طويلة الأجل (الناتجة عن الإهلاك بمعدل أقل مما يجب)، فيتم استبعادها من خلال أضافته مرة أخرى.

(ج) الزيادة في المخزون تعني نقص في النقدية، وبمعنى أخر أنه تم صرف النقدية لشراء المخزون.

(د) الزيادة في المدينون تعني ان مدينو الشركة لم يقوموا بدفع نقدية، وبالتالي نقص النقدية.

(هـ)في حالة الدفع الدائنين، نسبب نقص رصيد الدائنين ، وبالتالي نقص النقدية.

١٠٩٠٢ **الطريقة المباشرة مقارنة بالغير مباشرة:**

يفضل استخدام الطريقة المباشرة عندما لا يكون هناك تكلفة إضافية لاستخراج المعلومات الضرورية لإعدادها، ولكن لا بشترط معيار المحاسبة المصري (٤) استخدام هذه الطريقة. وفي الواقع العملي، يتم استخدام الطريقة غير المباشرة بصورة أكثر اتساعاً، حيث انها تتميز بالسهولة والسرعة في إعدادها.

١٠١٠ **الفوائد وتوزيعات الأرباح:**

ينبغي الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بشكل منفصل كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة ثابتة من فترة لأخرى إما على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل.

يمكن ان يتم تبويب التوزيعات المدفوعة بإحدى الطريقتين التاليتين:

(أ) ضمن **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل**، لإظهار تكلفة الحصول على مصادر التمويل.

(ب) عنصر من عناصر **التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل**، بحيث يستفيد مستخدموا القوائم المالية تقييم قدرة المنشأة على دفع التوزيعات من تدفقاتها النقدية التشغيلية.

١٠١١ **الضرائب على الدخل:**

ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص.

عادة، يكون من الصعب الربط بين المعاملات و التدفقات النقدية الضريبية الناتجة منها، ومع ذلك فإنه في معظم الاحوال تكون التدفقات النقدية الضريبية ناتجة عن معاملات الشركة التشغيلية ولذلك تبوب ضمن الانشطة التشغيلية.

١٠١٢ **مكونات النقدية وما في حكمها :**

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها كما ينبغي عرض التسوية للمبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع البنود المقابلة لها والتي تظهر في الميزانية.

نظرا للتنوع في ممارسات إدارة النقدية والترتيبات المصرفية في أنحاء العالم ونعرض الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" ، تفصح المنشأة عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها .

١٠١٣ **افصاحات أخرى:**

ينبغي أن تفصح المنشأة عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير المتاحة للاستخدام بواسطة المجموعة مع **تعليق** الإدارة على ذلك. وعلى سبيل المثال:

(أ) القيود على استخدام أرصدة النقدية وما في حكمها.

(ب)مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة والتي قد تكون متاحة.

(ج) إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل منفصلة عن التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل.

(د) أهمية التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل لكل قطاع صناعي أو جغرافي.

١٠١٤ مثال على قائمة التدفقات النقدية:

في الجزء التالي سوف نلقي "نظرة على إجراءات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

١٠١٤،١ الطريقة المباشرة:

قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

	جنيه	جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
مقبوضات نقدية من العملاء	٣٠,٣٣٠	
مدفوعات نقدية للموردين والموظفين	(٢٧,٦٠٠)	
نقدية متولدة من التشغيل	٢,٧٣٠	
فوائد مدفوعة	(٢٧٠)	
ضرائب دخل مدفوعة	(٩٠٠)	
صافي النقدية من أنشطة التشغيل		١,٥٦٠
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء أصول ثابتة	(٩٠٠)	
مقبوضات من بيع آلات	٢٠	
فوائد مقبوضة	٢٠٠	
توزيعات مقبوضة	٢٠٠	
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(٤٨٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من اصدار أسهم رأس المال	٢٥٠	
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	٢٥٠	
توزيعات مدفوعة *	(١,٢٩٠)	
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		(٧٩٠)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها		٢٩٠
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة		١٢٠
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		٤١٠

* يمكن أن تعرض أيضاً كتدفق نقدي تشغيلي.

٢.١٠.١ الطريقة غير المباشرة:

قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

	جنيه	جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الربح قبل الضرائب	٢,٥٧٠	
يتم تسويته بـ :		
الإهلاك	٤٥٠	
إيرادات الاستثمار	(٥٠٠)	
الفوائد المدينة	٤٠٠	
	٣,٩٢٠	
الزيادة في أرصدة العملاء و الأرصدة المدينة الأخرى	(٥٠٠)	
النقص في المخزون	١,٠٥٠	
النقص في حسابات الدائنون	(١,٧٤٠)	
النقدية المتولدة من التشغيل	٢,٧٣٠	
فوائد مدفوعة	(٢٧٠)	
ضرائب دخل مدفوعة	(٩٠٠)	
صافي النقدية من أنشطة التشغيل		١,٥٦٠
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء أصول ثابتة	(٩٠٠)	
مقبوضات من بيع الآلات	٢٠	
فوائد مقبوضة	٢٠٠	
توزيعات مقبوضة	٢٠٠	
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(٤٨٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال	٢٥٠	
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	٢٥٠	
توزيعات مدفوعة *	(١,٢٩٠)	
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		(٧٩٠)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها		٢٩٠
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة		١٢٠
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		٤١٠

* يمكن أن تعرض أيضاً كتدفق نقدي تمويلي.

٢ إعداد قائمة التدفقات النقدية :

٢.١ مقدمة :

بصفة أساسية ، فإن إعداد قائمة التدفقات النقدية بعد أمر بسيط جداً. وما عليك فقط هو تفهم نموذج للقائمة، واتباع الخطوات المشار إليها في المثال اللاحق. قد يكون من الملاحظ أن بعض البنود قد تبدو معالجاتها بطريقة مثيرة للحيرة، ولكن سوف تجدها أكثر منطقية إذا حملت تفكيرك من وجهة نظر التدفق النقدي.

(أ) الزيادة في المخزون تم إظهارها بإشارة سالبة (مائتين أقواس)، وذلك لأنه بعد تدفق نقدي خارج تم صرفة للحصول على المخزون.

(ب)الزيادة في العملاء تم إظهارها بإشارة سالبة، وذلك لنفس الأسباب. فزيادة العملاء تعني نقص في النقدية

(ت) وعلى العكس فالزيادة في الدائنون موجبة، وهذا يعني أنه تم الاحتفاظ بالنقدية والتي لم تستخدم لسداد الدائنين، وبالتالي زيادة النقدية.

٢.٢ مثال توضيحي ١ : إعداد قائمة التدفقات النقدية :

فيما يلي قائمة الدخل و الميزانية لشركة (س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م

شركة (س)

قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
مبيعات		٧٢٠
مواد خام مستخدمة	٧٠	
أجور	٩٤	
إهلاك	١٠٨	
خسائر استبعاد أصول طويلة الأجل	١٨	
		٣٠٠
أرباح التشغيل		٤٢٠
فوائد مدينة		(٢٨)
الأرباح قبل الضرائب		٣٩٢
الضرائب		(١٢٤)
أرباح العام		٢٦٨

شركة (س)
الميزانية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٠٢م	٢٠٠١م
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
أصول طويلة الأجل		
التكلفة	١,٥٩٦	١,٥٦٠
الإهلاك	(٣١٨)	(٢٢٤)
	١,٢٧٨	١,٣٣٦
أصول متداولة		
مخزون	٢٤	٢٠
عملاء	٧٦	٥٨
بنوك	٤٨	٥٦
	١٤٨	١٣٤
إجمالي الأصول	١,٤٢٦	١,٤٧٠
حقوق الملكية و الالتزامات		
حقوق الملكية		
رأس المال	٣٦٠	٣٤٠
علاوة إصدار	٣٦	٢٤
أرباح مرحلة	٧١٦	٥١٤
	١,١١٢	٨٧٨
التزامات غير متداولة		
قروض طويلة الأجل	٢٠٠	٥٠٠
التزامات متداولة		
دائنون	١٢	٦
ضرائب	١٠٢	٨٦
	١١٤	٩٢
إجمالي حقوق الملكية و الالتزامات	١,٤٢٦	١,٤٧٠

معلومات أضافية

- التوزيعات المدفوعة مبلغ ٦٦,٠٠٠ جنيه مصري.
- قامت الشركة خلال العام بدفع مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه مصري مقابل شراء آلات.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة (س) عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤) باستخدام الطريقة غير المباشرة.

الحل:

الخطوة ١ قم بإعداد **نموذج قائمة التدفقات النقدية** بالعنوان المشار إليه في معيار المحاسبة المصري (٤). يجب أن تعطى **عملك** مساحة من الوقت. وقم باستخدام ثلاث ورقات أو أكثر. واحدة للقائمة الرئيسية، وواحدة للملاحظات، وواحدة لأعمال الحسابات. وهذا أمر أساسي لإعداد النموذج بطريقة أفضل.

الخطوة ٢ قم بالبدء بقدر المستطاع بإعداد **التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل** وعندما تقوم بإعداد القائمة من الميزانية، فعليك القيام باحتساب بعض البنود مثل الإهلاك، خسائر من بيع أصول طويلة الاجل، أرباح العام والضرائب المدفوعة (أنظر الخطوة ٤). لاحظ أنه من الممكن عدم إعطائك رقم الضرائب المحملة على قائمة الدخل ، فعليك اعتبار ان الضرائب المدفوعة خلال العام هي الرصيد المستحق للضرائب العام السابق ومن ثم احتساب الضرائب المحملة على أنه الرصيد المتبقي.

الخطوة ٣ قم باحتساب رقم **المشتريات أو مبيعات الأصول طويلة الأجل، وإصدار الأسهم وإعادة سداد القروض** إذا لم يكن معطى.

الخطوة ٤ إذا لم يتم إعطائك رقم صافي الربح، قم بإعداد **حساب للأرباح و الخسائر**، باستخدام رصيد أول وأخر المدة للأرباح المرحلة، الضرائب المحملة والتوزيعات المعلنة والمدفوعة. سوف يكون بإمكانك احتساب أرباح العام على أنه الرصيد المتبقي لتضعه في قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

الخطوة ٥ الآن سوف يكون بإمكانك استكمال **القائمة** من خلال تحديد وقت محدد لكل رقم معطى أو تم احتسابه.

شركة (س)

قائمة التدفقات النقدية عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

ألف جنيه مصري

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الربح قبل الضرائب	٣٩٢	
الإهلاك	١١٨	
خسائر استبعاد أصول طويلة الأجل	١٨	
الفوائد المدينة	٢٨	
الزيادة في المخزون	(٤)	
الزيادة في العملاء	(١٨)	
الزيادة في الدائنون	٦	
النقدية المتولدة من التشغيل	٥٤٠	
فوائد مدفوعة	(٢٨)	
توزيعات مدفوعة	(٦٦)	
ضرائب دخل مدفوعة (٨٦+١٢٤-١٠٢)	(١٠٨)	
صافي النقدية من أنشطة التشغيل		٣٣٨
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء أصول طويلة الأجل	(٩٠)	
مقبوضات من بيع آلات*	١٢	
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(٧٨)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال	٣٢	
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	(٣٠٠)	
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		(٢٦٨)
صافي النقص في النقدية وما في حكمها		(٨)
النقدية وما في حكمها في ١ يناير ٢٠٠٢م		٥٦
النقدية وما في حكمها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م		٤٨

* فيما يلي كيفية حساب عملية استبعاد الأصول طويلة الاجل:

التكلفة

ألف جنيه مصري		ألف جنيه مصري	
١,٥٦٠	الرصيد فى ١ يناير ٢٠٠٢	١,٥٩٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢
٩٠	مشتريات	٥٤	استبعادات (رصيد)
١,٦٥٠		١,٦٥٠	

مجمع الإهلاك

ألف جنيه مصري		ألف جنيه مصري	
٣١٨	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢	٢٢٤	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٢
٢٤	إهلاك الاستبعادات (رصيد)	١١٨	إهلاك العام
٣٤٢		٣٤٢	

صافى القيمة الدفترية للاستبعاد(٥٤ - ٢٤)	٣٠
خسائر الاستبعاد	(١٨)
مقبوضات من الاستبعادات	١٢

٢,٣ مثال توضيحي ٢ : إعداد قائمة التدفقات النقدية :

فيما يلي قائمة الدخل و الميزانية لشركة (س) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ م و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م أنت الان المدير المالي ومطالب بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري (٤).

شركة (س)

قائمة الدخل عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م

	بالألف جنية مصري
مبيعات	٢,٥٥٣
تكلفة مبيعات	(١,٨١٤)
أرباح التشغيل	٧٣٩
إيرادات أخرى: فوائد دائنة	٢٥

مصروفات توزيع	(١٢٥)
مصروفات إدارية	(٢٦٤)
تكاليف تمويلية	(٧٥)
الأرباح قبل الضرائب	٣٠٠
ضرائب الدخل	(١٤٠)
أرباح العام	١٦٠

شركة (س)
الميزانية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٠٢م بالألف جنيه مصري	٢٠٠١م بالألف جنيه مصري
أصول طويلة الأجل		
أصول ثابتة	٣٨٠	٣٠٥
أصول ملموسة	٢٥٠	٢٠٠
استثمارات	-	٢٥
أصول متداولة		
مخزون	١٥٠	١٠٢
عملاء	٣٩٠	٣١٥
استثمارات قصيرة الأجل	٥٠	-
بنوك	٢	١
إجمالي الأصول	١,٢٢٢	٩٤٨
حقوق الملكية والالتزامات		
حقوق الملكية		
رأس المال (قيمة السهم العادي ١ جنيه مصري)	٢٠٠	١٥٠
علاوة إصدار	١٦٠	١٥٠
فائض إعادة تقييم	١٠٠	٩١
أرباح مرحلة	٢٦٠	١٨٠
التزامات غير متداولة		
قروض طويلة الأجل	١٧٠	٥٠
التزامات متداولة		
دائنون	١٢٧	١١٩
بنك سحب على المكشوف	٨٥	٩٨
ضرائب	١٢٠	١١٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	١,٢٢٢	٩٤٨

معلومات أضافية:

- تمثل المقبوضات من بيع استثمارات طويلة الأجل مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري.

- تم بيع تجهيزات بمبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه مصري تبلغ تكلفتها الأصلية مبلغ ٨٥,٠٠٠ جنيه مصري، وصافي قيمتها الدفترية مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه مصري.
- فيما يلي المعلومات التي تخص الأصول الثابتة:

	٢٠٠٢م	٢٠٠١م
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
التكلفة	٧٢٠	٥٩٥
مجمع الإهلاك	٣٤٠	٢٩٠
صافي القيمة الدفترية	٣٨٠	٣٠٥

- تم إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم خلال العام قيمة السهم ١ جنيه مصري وبعلاوة إصدار ٢٠ قرش للسهم.
- تعد الاستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية وقد اقترب تاريخ استحقاقها.
- تم دفع توزيعات خلال العام بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري.

المطلوب:

إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة (س) عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤) باستخدام النموذج المشار إليه في المعيار.

شركة (س)

قائمة التدفقات النقدية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ م

ألف جنيه مصري

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
صافي الربح قبل الضرائب	٣٠٠
الإهلاك (ملحوظة ١)	٩٠
خسائر استبعاد أصول طويلة الأجل (٤٥ - ٣٢)	١٣
أرباح بيع استثمارات طويلة الأجل	(٥)
الفوائد المدينة (بالصافي)	٥٠
(الزيادة) / النقص في المخزون	(٤٨)
(الزيادة) / النقص في العملاء	(٧٥)
الزيادة في الدائنون	٨
النقدية المتولدة من النشاط	٣٣٣
فوائد مدفوعة	(٧٥)
توزيعات مدفوعة	(٨٠)
ضرائب دخل مدفوعة (١١١٠ + ١٤٠ - ١٢٠)	(١٣٠)
صافي النقدية من أنشطة التشغيل	٤٨

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	
مدفوعات لشراء أصول ثابتة (ملحوظة ٢)	(٢٠١)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة طويلة الأجل	(٥٠)
مقبوضات من بيع أصول ثابتة	٣٢
مقبوضات من بيع استثمارات طويلة الأجل	٣٠
فوائد محصلة	٢٥
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	(١٦٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	
إصدار رأس المال	٦٠
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	١٢٠
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	١٨٠
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها	٦٤
النقدية وما في حكمه في ١ يناير ٢٠٠٢م	(٩٧)
النقدية وما في حكمه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م	(٣٣)

ملاحظات:

١. **الإهلاك المحمل:**

	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م		٣٤٠
الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م	٢٩٠	
إهلاك الأصول المباعة (٨٥-٤٥)	٤٠	
		(٢٥٠)
المحمل خلال العام		٩٠

٢. **شراء أصول ثابتة:**

الأصول الثابتة (تكلفة)

ألف جنيه مصري		ألف جنيه مصري	
٥٩٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٢	٨٥	استبعادات
٩	إعادة تقييم (١٠٠-٩١)		
٢٠١	مشتريات (رصيد)	٧٢٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢
٨٠٥		٨٠٥	

ملاحظة:

بشكل عام، يجب الأخذ في الاعتبار النقاط التالية عند حل أمثلة التدفقات النقدي :

- فيما يتعلق برأس المال، فيجب فصل رأس المال عن علاوة الإصدار.
- فيما يتعلق بالمكافآت، فانها لا تمثل نقدية.
- إعادة تقييم الأصول طويلة الأجل، فيجب أخذها في الاعتبار عند حساب الإضافات والاستبعادات.
- الحركة على الضريبة المؤجلة، يجب أخذها في الاعتبار عند حساب الضرائب المدفوعة.

٣ تفسيرات قائمة التدفقات النقدية :

٣,١ مقدمة:

ما نوع المعلومات التي تعدها قائمة التدفق النقدي وإيضاحاتها ؟

يركز معيار المحاسبة المصري (٤) أن قائمة التدفقات النقدية تعطى بعض المعلومات والتي لا توجد في القوائم المالية الأخرى.

(أ) يمكن الربط الواضح والتحليل للعلاقة بين الأرباح والنقدية.

(ب) يتم الأخذ في الاعتبار ما في حكم النقدية، والذي يعطى صورة أفضل لسيولة الشركة.

(ج) يجب أظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة التمويل، بدلاً من إظهارها كاحتياطيات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر هام وهو أنه من الخطأ أن يتم تقييم مدى تقدم أو سوء أداء الشركة باستخدام مؤشر واحد. فعند تحليل بيانات التدفقات النقدية لا يجب المقارنة بين التدفقات النقدية والأرباح عن فترة، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار عدد من الفترات أيضاً (مثل ثلاث أو خمس أعوام).

مفهوم الأساس النقدي لا يتطابق مع مفهوم الأرباح كل عام، فإن الأرباح تتأثر بالاستحقاقات، والدفعات المقدمة، المخصصات والمفاهيم المحاسبية الأخرى، وهو ما لا يطبق على النقدية ولذلك فيجب مقارنة ارقام التدفق النقدي على حدى على مستوى الفترات المالية.

العلاقة بين الربح والتدفق النقدي سوف تتغير باستمرار. لاحظ أن المنشآت ذات الأداء الجيد لا تظهر أرباحاً تتعدى التدفقات النقدية التشغيلية. وبنفس الطريقة فإن الشركات ذات الأداء السيئ يمكن أن تظهر تدفقات نقدية تشغيلية تتعدى الأرباح. والفائدة من هذه المقارنة هو تحديد إلى أي مدى يمكن ربط الأرباح بالتدفقات نقدية.

لا يجب الاهتمام بمدى تحويل الأرباح إلى نقدية بصفة مستمرة. فيجب النظر إلى هذه العملية وتقديرها على فترات تزيد عن العام.فيجب مقارنة التدفقات النقدية والأرباح لنفس الفترات لتحديد مدى قدرة المنشأة على تحويل الأرباح إلى نقدية.

يجب الأخذ في الاعتبار العلاقة بين ارقام التدفق النقدي وبعضها البعض كل فترة، فإن مفهوم "ترابط التدفقات النقدية" يمكن تحديده من خلال مقارنة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل مع التدفقات النقدية من أنشطة التمويل ، وخصوصاً التسهيلات ، لتقييم مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي.

٣,٢ مميزات المحاسبة عن التدفقات النقدية :

تتمثل مميزات التدفقات النقدية فيما يلي:

(أ) تعتمد استمرارية الشركة على مدى قدرتها على توليد النقدية، وهذا ما تلفت إليه التدفقات النقدية الانتباه.

(ب)التدفقات النقدية هي أشمل من الأرباح والتي تعتمد على المفاهيم والمبادئ المحاسبية.

(ج)يهتم الدائنون (طويل وقصير الأجل) بمدى قدرة المنشأة على السداد لهم بدلاً من تحقيقها للأرباح. بينما توضح الأرباح مدى احتمالية وجود نقدية، وهذا ما يكون أكثر وضوحاً من خلال التدفقات النقدية.

(د) يتيح عرض التدفقات النقدية صورة أوضح لمقارنة النتائج بين الشركات المختلفة، وذلك أكثر من عرض الأرباح التقليدية.

(هـ)ترضي التدفقات النقدية حاجة المستخدمين:

- تعد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار (في المحاسبة الإدارية "التكلفة الملائمة" لاتخاذ قرار هي تدفقاتها النقدية المستقبلية). محاسبة الأرباح التقليدية لا تفيد في اتخاذ القرارات.
- أما بالنسبة لمراقبي الحسابات والمساهمين فإن محاسبة التدفقات النقدية تعطي أساسا من الرجوع كمحاسبة اشرافية أو رقابية.
- وكما هو موضح في السابق، فإن احتياجات الدائنون والموظفين سوف يتم إشباعها بالمحاسبة عن التدفقات النقدية.

(و) تعد تنبؤات التدفقات النقدية أسهل في إعدادها كما أنها أكثر فائدة من تنبؤات الأرباح.

(ز) في بعض الأحيان يكون من الأسهل مراجعتها بالمقارنة مع مراجعة الحسابات المعدة وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

(ح) تعد مفاهيم التدفقات النقدية أسهل في الفهم إذا ما قورنت مع مفاهيم الاستحقاق.

(ط) تعد محاسبة التدفقات النقدية ذات قيمة عالية لكل المستخدمين حيث أنها تشمل تصور للأحداث السابقة وكذلك تنبؤ بالأحداث المستقبلية.

(ي) يمكن مراقبة التنبؤات، وذلك من خلال قوائم تحليل الانحرافات حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الفعلية بالتوقعات.

٣,٣ انتقادات معيار المحاسبة المصري (٤) :

تم انتقاد تضمين ما في حكم النقدية، وذلك لأنها لا تعكس الطريقة التي يدار بها النشاط، و بالأخص بعد مطلب أن يكون الاستثمار الذي يستحق خلال ثلاثة أشهر ضمن ما في حكم النقدية ، امرا غير واقعيا. لا يمكن التفرقة بين إدارة الأصول التي تعتبر في حكم النقدية عن باقي القرارات الاستثمارية.

الفهرس

الصفحة

الفصل الأول : الإطار العام ١

١. الإطار العام و مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً. ٢

٢. الإطار العام. ٣

٣. أهداف القوائم المالية. ٧

٤. الافتراضات الأساسية. ٨

٥. الخصائص النوعية للقوائم المالية. ٩

٦. عناصر القوائم المالية. ١٣

٧. الاعتراف بعناصر القوائم المالية. ١٧

٨. قياس عناصر القوائم المالية ١٨

٩. سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية. ١٩

الفصل الثاني : عرض القوائم المالية ٢١

١. عرض القوائم المالية. ٢٢

٢. الميزانية (قائمة المركز المالي). ٢٤

٣. الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة و غير المتداولة. ٢٨

٤. قائمة الدخل الشامل (طبقا للمعيار الدولي رقم ١). ٣٠

٥. قائمة الدخل ٣٢

٦. مراجعة على بعض المفاهيم والحسابات الأساسية. ٣٧

٧. قائمة التغير في حقوق الملكية. ٣٩

٨. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. ٤١

الفصل الثالث : الأصول طويلة الأجل. ٤٩

١. معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة . ٥٠

٢. محاسبة الإهلاك . ٦٠

٣. معيار المحاسبة المصري (١٢) المنح الحكومية . ٦٦

٤. معيار المحاسبة المصري (٢٤) الاستثمار العقاري . ٧٣

٥. معيار المحاسبة المصري (١٤) تكلفة الاقتراض . ٧٧

الفصل الرابع : الأصول غير الملموسة ٨٣
١. المعيار المصرى رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة. ٨٤
٢. تكاليف البحث و التطوير. ٨٧
٣. الشهرة. ٩٢
الفصل الخامس : الاضمحلال فى قيمة الأصول ٩٧
١. معيار المحاسبة المصري (٣١) الاضمحلال في قيمة الأصول. ٩٨
٢. وحدات توليد النقد. ١٠٢
٣. الشهرة و اضمحلال الأصول. ١٠٤
٤. المحاسبة عن خسائر الاضمحلال. ١٠٥
الفصل السادس : التقرير عن الأداء المالى ١٠٩
١. السياسات المحاسبية و التغييرات فى التقديرات المحاسبية و الأخطاء. ١١٠
٢. التغييرات فى السياسات المحاسبية. ١١٢
٣. الأخطاء. ١١٤
٤. الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة. ١١٧
الفصل السابع : مقدمة عن المحاسبة عن المجموعة ١٢٥
١. حسابات المجموعة . ١٢٦
٢. المعيار المصري رقم (١٧) القوائم المالية المجمعة و المستقلة. ١٢٨
٣. مكونات حسابات المجموعة و هيكل المجموعة. ١٣٢
٤. حسابات المجموعة : مشكلات الأطراف ذات العلاقة. ١٣٤
الفصل الثامن : الميزانية المجمعة ١٣٧
١. ملخص اجراءات تجميع الأعمال. ١٣٨
٢. حقوق الأقلية. ١٤٤
٣. توزيعات أرباح مدفوعة من الشركات التابعة. ١٤٩
٤. الشهرة الناتجة من تجميع الأعمال. ١٥٠
٥. العمليات التجارية داخل المجموعة. ١٦٠
٦. بيع أصول غير متداولة داخل المجموعة. ١٦٦
٧. ملخص الميزانية المجمعة. ١٦٧
٨. الاستحواذ على شركة تابعة خلال الفترة المالية. ١٦٨

٩. توزيعات الأرباح و أرباح ما قبل الاستحواذ. ١٧١
١٠. القيمة العادلة للمحاسبة عن الاستحواذ. ١٧٣
الفصل التاسع : قائمة الدخل المجمعة **١٨١**
١. قائمة الدخل المجمعة. ١٨٢
٢. قائمة الدخل الشامل المجمعة (المعيار الدولي). ١٩٠
الفصل العاشر : الاستثمارات فى شركات شقيقة **١٩٣**
١. المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة. ١٩٤
٢. طريقة حقوق الملكية. ١٩٥
٣. قائمة الدخل و قائمة المركز المالى. ١٩٧
الفصل الحادى عشر : المخزون و عقود الانشاء **٢١٣**
١. المخزون و أعمال تحت التنفيذ قصيرة الأجل. ٢١٤
٢. عقود الإنشاء. ٢٢٢
الفصل الثانى عشر : المخصصات والأصول و الالتزامات المحتملة **٢٣٩**
١. المخصصات. ٢٤٠
٢. إعادة الهيكلة. ٢٤٤
٣. الأصول و الالتزامات المحتملة. ٢٤٥
الفصل الثالث عشر : الأدوات المالية **٢٥٣**
١. الأدوات المالية. ٢٥٤
٢. عرض الأدوات المالية. ٢٥٦
٣. الاعتراف بالقوائم المالية. ٢٥٩
٤. قياس الأدوات المالية. ٢٦١
الفصل الرابع عشر : الإيـــــراد **٢٦٧**
١. الاعتراف بالإيراد. ٢٦٨
٢. قياس الإيراد. ٢٧٠
٣. بيع البضائع. ٢٧٠
٤. تقديم الخدمات. ٢٧٢
٥. العوائد و الإتاوات و توزيعات الأرباح. ٢٧٣
٦. الإفصاح. ٢٧٣

الفصل الخامس عشر : التـأجيـر ٢٧٥
١. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمؤجر . ٢٧٦
٢. التأجير من قبل المصنعين أو الموزعين . ٢٧٩
٣. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر . ٢٧٩
٤. البيع مع إعادة الاستئجار . ٢٧٩
٥. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر طبقا للمعيار الدولي . ٢٨٠
٦. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية المؤجر طبقا للمعيار الدولي . ٢٨٣
الفصل السادس عشر . المحاسبة عن الضرائب ٢٨٥
١. الضريبة الجارية. ٢٨٦
٢. الضريبة المؤجلة. ٢٨٩
٣. الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة . ٢٩٢
٤. الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً. ٢٩٥
٥. القياس والاعتراف بالضريبة المؤجلة. ٢٩٧
٦. الضرائب في حسابات الشركة. ٣٠٠
الفصل السابع عشر : نصيب السهم في الأرباح ٣٠٥
١. نصيب السهم في الأرباح. ٣٠٦
٢. النصيب الأساسي للسهم في الأرباح. ٣٠٧
٣. أثر التغير في هيكل رأس المال على النصيب الأساسي للسهم في الأرباح. ٣٠٩
٤. النصيب المخفض للسهم في الأرباح. ٣١٤
٥. العرض و الإفصاح و أمور أخرى. ٣١٩
الفصل الثامن عشر : التحليل المالي و تفسير القوائم المالية ٣٢١
١. الأنواع الرئيسية للنسب المالية. ٣٢٢
٢. الربحية والعائد على رأس المال. ٣٢٣
٣. السيولة . الرافعة المالية و رأس المال العامل. ٣٣١
٤. نسب استثمار حملة الأسهم. ٣٤٦
٥. القيود التي تحد من فوائد القوائم المالية وأساليب التحليل. ٣٥٢
٦. السياسات المحاسبية والقيود على النسب المالية. ٣٥٧

الفصل التاسع عشر قائمة التدفقات النقدية ٣٥٩
١. قائمة التدفقات النقدية. ٣٦٠
٢. إعداد قائمة التدفقات النقدية. ٣٦٩
٣. تفسيرات قائمة التدفقات النقدية. ٣٧٧